أدلة الدعوة المهدوية

(القسم الاول)

اعداد

الشيخ الدكتور عبدالعالي المنصوري

اشراف

لجنة اعداد المناهج الدراسية

لجنة اعداد المناهج الدراسية في الحوزة العلمية المهدوية

١. الدكتور عبدالرزاق هاشم الديراوي.
٢. الدكتور زكي سعدون الصبيحاوي.
٣. الدكتور علاء حسن السالم.
٤. الدكتور احمد عليوي الحلي.
٥. الدكتور عبدالعالي قاسم المنصوري.

الفصل الاول

قانون معرفة الحجة

وفيه :

المبحث الاول: كيف يُعرف خليفة الله في ارضه.

المبحث الثاني: قانون معرفة الحجة وفقراته الثلاث.

١. **النص.**
٢. **العلم.**
٣. **حاكمية الله.**

- الفصل الثالث بأجمعه مستل من كتاب عقائد الاسلام للسيد أحمد الحسن (ع) عدا عبارة [المبحث الاول والثاني].

[المبحث الاول][1]: كيف يعرف خليفة الله في أرضه:

الاستخلاف أمر حتمي كما تبيّن؛ لأن تركه مخالف للحكمة والعقل ومخالف للرحمة، وبما أنّ الإنسان هو الأكمل بين الخلق فتحتم أنْ يقع الاختيار على أحد أفراده. وقد أشار المُستَخلِف إلى أنّ الإنسان عبارة عن مشروع استخلاف، ومفطور ليكون خليفة الله ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، «الله خلق آدم على صورته»[2]. ورد في التوراة أو العهد القديم:

- «٢٦ وقال الله نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا»[3]،
- «فخلق الله الإنسان على صورته. على صورة الله خلقه»[4].

فمن الحتمي إذن والحال هذه أن يقع اختيار الله لكل زمان على إنسان ليكون خليفة لله في أرضه، بل حتى الخليفة إذا اضطر للغياب فلابد له من استخلاف من يقوم مقامه لنفس العلة. فنحن هنا شخصنا الخليفة من بين المخلوقات عموماً، وحددنا نوعه وكونه إنسان لأنه خلق وفطر على صورة اللاهوت.

يبقى أنْ نشخص الفرد في الخارج، وهنا نحتاج إلى قانون نميّز به الخليفة دائماً، وإلا فسينقض الغرض من الاستخلاف وهو هداية الناس وتعريفهم بالله سبحانه وتعالى وبأوامره وإرادته ونهيه، وبالتالي فنحن نحتاج لقانون مُعرِّف بالحجة وساري المفعول منذ أول يوم لبعثته إلى قيام الساعة وينتهي الامتحان في هذه الدنيا؛ لأن الناس مكلفون بالإيمان بخلفاء الله عند بعثهم وبعد بعثهم، ومعرفة الحق والعقيدة منهم ومن تراثهم والالتزام بما جاءوا به ما لم ينسخ من خليفة لاحق، وعلى أقل تقدير فالقانون لابد أن يكون ساري المفعول مدة من الزمن تمتد حتى انتهاء الفائدة والانتفاع من الرسالة التي بعث بها المرسل، فهي مثلاً بالنسبة لمحمد (صلى الله عليه وآله) ممتدة إلى اليوم].

[المبحث الثاني][5]: قانون معرفة الحجة وفقراته الثلاث:

القانون الذي يوافق العقل والحكمة هو تماماً الفقرات الثلاث نفسها التي سقناها على أنها حتمية لإثبات تنصيب خليفة لله في أرضه، وأنها لابد أنْ تصدر من الحكيم والرحيم المطلق سبحانه، وهي تنصيب خليفة، وكونه أعلم، وأمر المكلفين بطاعته. ولكن هنا سنعرضها في مرحلة أخرى؛ وهي مرحلة العلاقة بين الخليفة والمكلفين، وكونها هي دليل الخليفة الذي يحتج به على المكلفين[6].

أولاً: النص

يمكن إثبات التنصيب للمكلفين بالنص، ونحن لما وجدنا ما وصلنا من تنصيب الله لخلفائه في أرضه دائماً بالنص؛ ثبت أنّ القانون الإلهي الثابت والسنة الإلهية في تنصيب خلفاء الله في أرضه هو النص من الله، أو من

١- اضافة هذا من المُعد.
٢. الكافي - الكليني: ج١ ص١٣٤؛ التوحيد - الصدوق: ص١٠٣.
٣. التوراة: سفر التكوين - الأصحاح ١.
٤. التوراة: سفر التكوين - الأصحاح ١.
٥- اضافة هذا من المُعد.
٦. لو تصوّرت الأمر بهذه الصورة: المستخلف ومن ثم الخليفة ومن ثم المكلفين مرتبين على التوالي، فسيكون كلامنا السابق في إثبات حتمية الاستخلاف هو في ما بين المستخلف والخليفة، أما كلامنا هنا فهو فيما بين الخليفة والمكلفين.

خليفة سابق مباشر أو غير مباشر، وسنة الله لا تتبدل ولا تتحول. قال تعالى: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلاَ تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٧]، ﴿اسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً﴾ [فاطر: ٤٣]، ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب: ٦٢]، ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾ [الفتح: ٢٣] [١].

والأمر ابتدأ بالنص من الله سبحانه وتعالى مباشرة على الحجة الأول آدم (عليه السلام) لكونه أول الحجج، ثم تحوّل الأمر إلى النص من الحجة السابق على الحجة اللاحق، سواء كان مباشراً أم غير مباشر لوجود الحجة الذي بنصه ووصيته على من يأتي بعده دليل واضح على تشخيصه، والأمر الأول وهو نص الله على الحجة باقٍ ولم يرفع، بل بقي كدليل تشخيص لخليفة الله مع النص من الخليفة السابق.

ولابد أن يكون النص من الله موافق للنص من الخليفة السابق، فمن يدّعي النص من الله (أو شهادة الله) بخلاف أو بدون النص من الخليفة السابق فهو كاذب. والنص من الخليفة السابق أكثر وضوحاً وظهوراً للناس من شهادة الله في الملكوت؛ لأنهم غافلون عن ملكوت الله ومنغمسون في المادة وأنسهم بها، فيطلبون نصاً يأتيهم من نفس عالمهم، وليس من عالم الملكوت الذي يجهلونه وهم عنه غافلون.

والنص المباشر من الله سبحانه وتعالى يكون بالوحي، كما أوحى الله للملائكة خلافة آدم (عليه السلام). وطريق الوحي المبذول لكل الناس والذي يمكن أن يسمعه كل الناس هو الرؤيا، أما النص من الخليفة السابق فيكون بالوصية، سواء كان مباشراً أم غير مباشر للمنصوص عليه. ونحن سنتعرض للطرق الثلاثة للنص ونفصل عند الحاجة للتفصيل.

الأول: النص من الله سبحانه وتعالى

وهذا النص مهم وهو دليل، لأنه من الله سبحانه مباشرة، وحاضر في كل زمان [٢] ولكل الناس [٣].

ولا يمكن أن يكون النص من الله مخالفاً للنص من الخليفة السابق عند وجوده؛ لأن كلاهما نص إلهي [٤]، فالرؤى (النص الإلهي) التي يمكن الاحتجاج بها هي الرؤى المتواترة التي يمتنع تواطؤ مدعي رؤيتها على الكذب، والموافقة للنص الإلهي الواصل من الخليفة السابق المباشر، أو النص التشخيصي من الخليفة غير المباشر، والموصوف بأنه عاصم من الضلال مثلاً.

---

١. السنّة: هي صب الشيء في قالب ثابت، وهي تستخدم كرديف لكلمة قانون + كلمة ثابت، أي أن كلمة سنة = قانون ثابت، فسنة الله أي قانونه الثابت.

٢. منذ أول لحظة لبعثة الخليفة أو الرسول إلى آخر لحظة من حياته، بل إن هذا النص وهذا الدليل حاضر بعد وفاة الخليفة لكل من طلبه.

٣. حيث إنّ شهادة الله ونص الله سبحانه على خليفته للناس بالرؤيا لا تحتاج خلفية دينية معينة فهي حاضرة لكل من يؤمن بوجود الله سواء كان يهودياً أم مسيحياً أم مسلماً أم بوذياً أم هندوسياً أم من أي ديانة تعتقد بوجود حقيقة وراء خلق الكون الجسماني، بل إن هذا الدليل حاضر حتى للملحدين ولكن كمقدمة لشهادة الله لخليفته فإن الله يشهد لنفسه ليثبت للملحد وجود الله سبحانه وتعالى.

٤. فمن يدّعي النص الإلهي (بالرؤيا أو الكشف) المخالف لنص خليفة الله السابق فهو كاذب ولا يحتاج النظر في دعواه ومن أمثال هؤلاء - أعداء الله - الذين يؤلفون رؤى مكذوبة ضد دعوة خليفة الله في أرضه، وأيضاً المدّعون لخلافة الله كذباً وزوراً، فكلا الفريقين يمكن أن يكذب ويؤلف رؤى أو يوهم نفسه برؤى توافق هوى نفسه ولكنها تحمل دليل كذبها معها لأنها تخالف نص خليفة الله في أرضه السابق.

وهو عقلاً: موافق للحكمة والرحمة، فلا يتركه حكيم ورحيم مطلق، فنحن لما أثبتنا وجود الله سبحانه وتعالى، وأنه حكيم مطلق ورحيم مطلق ولا نقص في ساحته، وأثبتنا حتمية الاستخلاف لموافقته الحكمة المطلقة والرحمة المطلقة، ثبت تبعاً لها أنّ الموافق للحكمة والرحمة المطلقة هو النص المباشر منه على خليفته طالما كان هناك سبيل لذلك. ولما كان طريق النص المباشر منه هو الوحي وطريق الوحي المفتوح بينه وبين كل خلقه من الناس هو الرؤيا الصادقة، ثبت أنه حتماً ينص على خليفته ويشهد له بالوحي لخلقه بالرؤيا الصادقة في النوم أو اليقظة، وإلا فلو ترك هذا الطريق للنص لكان مخالفاً للرحمة والحكمة المطلقة؛ حيث إنه ترك طريقاً به يتحقق الهدف من الخلق وهو المعرفة، فتنتقض ألوهيته المطلقة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ونقلاً: ثبت هذا الطريق بصورة واضحة وقطعية:

فقد بيّنه تعالى في قصة تنصيب آدم (عليه السلام)، وهو أول خليفة لله في أرضه، فبهذا الطريق افتتح النص على خليفة الله في أرضه فأوحى الله للملائكة بأن آدم خليفته ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

وبيّنه أيضاً في قصة تنصيب يوسف (عليه السلام)، فأوحى الله ليوسف (عليه السلام) بأنه خليفته في أرضه ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. وهنا الرؤيا كانت دليلاً تشخيصياً لخليفة الله في أرضه يوسف (عليه السلام). وكلام نبي الله يعقوب (عليه السلام) واضح في أنها دليل تشخيص لخليفة الله في أرضه يوسف، ولهذا حذّر يوسف من قص الرؤيا على أخوته لكي لا تتكرر مأساة هابيل عندما يسمع أخوة يوسف الرؤيا، ويعلمون أنه تم تشخيص يوسف (عليه السلام) خليفة الله في أرضه من بينهم ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْداً إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلإِنسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يوسف: ٥].

وبيّنه أيضاً في قصة تنصيب موسى (عليه السلام)، فأوحى الله بالرؤيا لأم موسى - وهي من المكلفين - وشهد الله لها بأنّ موسى خليفة الله في أرضه ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧].

وبيّنه أيضاً في قصة تنصيب داود، فبيّن لداود بأنه خليفته في أرضه ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

وبيّنه أيضاً في قصة تنصيب عيسى، فأوحى الله للحواريين بأنّ عيسى (عليه السلام) خليفته ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي قَالُوَاْ آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١].

هل يوجد وضوح أكثر من هذا الذي نراه جلياً في الآية لموضوع الرؤيا في دين الله؟! أليس واضح في الآية شهادة الله للحواريين بالوحي، وطريقا الوحي هما: الرؤيا في المنام، والرؤيا في اليقظة. هل يوجد وضوح أكثر من هذا؛ إنّ الرؤيا هي طريق شهادة الله لخليفته في أرضه عند عامة العباد الذين يطلبون شهادة الله. هل يوجد وضوح أكثر من هذا؛ إنّ الرؤيا هي طريق لنص الله على خليفته في أرضه، طريق يسمعه كل من يريد استماعه من الناس دون قيد أو شرط؟!

وقد بيَّن تعالى هذا الأمر بوضوح لا لبس فيه في دعوة الرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، حيث عرض سبحانه وتعالى نفسه كشاهد لمحمد (صلى الله عليه وآله)، لكل من يطلب شهادته سبحانه فقال تعالى:

﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٩].

﴿لَّكِنِ اللّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلآئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ١٦٦].

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣].

﴿قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيراً بَصِيراً﴾ [الإسراء: ٩٦].

﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٢].

﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الفتح: ٢٨].

وهذه الشهادة وهذا النص مرافق للخليفة منذ اليوم الأول لإعلان دعوته، بل هو مرافق له قبل إعلان دعوته.

فالله شهد لخلفائه عند المكلفين فيما مضى، ويعرض نفسه دائماً كشاهد لخلفائه عند المكلفين. فهي سنة الله إذن التي لا تتبدل ولا تتحول كما تبيّن، وكيف يمكن أن يشهد الله لخلقه بغير الوحي سواء المباشر أو بتوسط بعض خلقه من الأرواح والملائكة، وأي طريق للوحي مفتوح دائماً بين الله وكل المكلفين غير الرؤيا الصادقة من الله، أما من ينكر هذا الطريق للنص الإلهي وهو طريق الوحي بالرؤيا، فهو معلن لكفره ببعض القرآن، أو أنَّ عليه إيجاد طريق آخر يشهد به الله عند كل المكلفين. فالله يرد على من طلبوا الآيات أو المعجزات بأنه يكفيهم شهادة الله لو كانوا مؤمنين إيماناً حقيقياً بوجود الله سبحانه ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ..... قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٥٠، ٥٢].

إذن، تبيّن بوضوح من الآيات أنّ الله شهد لخلفائه عند المكلفين بالوحي بالرؤيا كرؤى حواريي عيسى، ورؤى أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله). وهذه سنّة الله فمن ينكرها ويدَّعي تبدّلها وتحوّلها عليه إقامة البينة والدليل [١]، ومن يدَّعي عدم كفاية شهادة الله بالوحي بالرؤيا الصادقة عليه أنْ يجد معنى آخر لكلمة "كفى" التي تكررت في كل الآيات السابقة:

﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾.

﴿(لَّكِنِ اللّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلآئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾.

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾.

﴿قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيراً بَصِيراً﴾.

﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

ومعنى الآيات بيّن وهو: إنّ شهادة الله بالرؤيا في النوم واليقظة لعامة الناس الذين عرض الله نفسه لهم كشاهد لوحدها كافية لتشخيص خليفة الله في أرضه.

---

١. لننظر إلى خط الخلافة الإلهية من آدم (عليه السلام) إلى المهدي لنعرف السنة الإلهية في الخلافة: آدم خليفة الله.... نوح وإبراهيم وموسى وعيسى وداوود وكل أنبياء الله ورسله هم خلفاء الله في أرضه المنصب.... محمد خليفة الله المنصب... والمهدي خليفة الله المنصب، (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): "يقتتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة ثم لا يصير إلى واحد منهم ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقاتلونكم قتالاً لم يقاتله قوم ثم ذكر شيئاً فقال: إذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج فإنه خليفة الله المهدي" المستدرك - الحاكم: ج٤ ص٤٦٤. والحديث صحيح على شرط الشيخين)، ولا أعتقد أنّ المسلمين الذين لا يعتقدون بالخلافة الإلهية بعد الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) لديهم إشكال في كون آدم (عليه السلام) والأنبياء وداوود ومحمد (صلى الله عليه وآله) هم خلفاء الله في أرضه كما في القرآن، والمهدي أيضاً خليفة الله في أرضه كما في الرواية، أي أن مسيرة الدين الإلهي من أولها إلى نهايتها تنصيب إلهي لخليفة الله في أرضه، أي أنها سنة إلهية وسنة الله لا تتبدل ولا تتحول، وبالتالي فمن يدّعون تحول وتبدل السنة الإلهية عليهم إثبات ادعائهم بالدليل، لا أن يدّعون أن الدين الإلهي بلا منهج وعبثي، والله ترك أمر الخلافة بعد الرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، وأن السنة الإلهية تحولت وتبدلت وبدون أي دليل، بل والدليل قائم على عكس ما يقولون وما يعتقدون.

إذن، بحسب ما تقدم فالرؤيا الصادقة والكشف الصادق التي يشهد فيها الله لخليفته في أرضه عند المكلفين نص من الله سبحانه، والإعراض عنها هو إعراض عن النص المباشر من الله سبحانه وتعالى.

أما حدود حجية هذا النص أي كون هذا النص حجة فقط على صاحبه أم أنه حجة على غير صاحبه، أو لو قلنا هل يمكن أن يكون هذا النص الإلهي حجة على غير صاحبه باعتبار أنّ حجيته على صاحبه ثابتة؟

في الحقيقة إنّ هذا الأمر تكفّل القرآن ببيانه، وأوضح بجلاء بأنّ النص الإلهي حجة على غير صاحبه، فرؤيا يوسف (عليه السلام) جعلها يعقوب دليلاً على أنّ يوسف خليفة الله في أرضه، ولهذا منعه من قصها على أخوته؛ لأنّ أخوته أبناء أنبياء ويعرفون الشريعة جيداً، ويعرفون موضع الرؤيا في دين الله وأنها نص إلهي على خليفته في أرضه، وبالتالي فعند سماعهم الرؤيا سيعرفون أنها في تشخيص يوسف (عليه السلام) خليفة الله في أرضه، فخاف يعقوب (عليه السلام) أن يحسدوا يوسف (عليه السلام)، وتعاد قصة ولدي آدم (عليه السلام) القديمة مع يوسف وأخوته، وهذا واضح لمن تدبر الآيات وأنصف نفسه ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ * قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْداً إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلإِنسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يوسف: ٤ - ٥]. يكيدون لك كما كاد قابيل لهابيل لما علم أنه وصي آدم (عليه السلام). إذن، النص الإلهي بهذا الطريق حجة على صاحبه وعلى غير صاحبه كما هو واضح في القرآن.

أما لو احتمل غير صاحب الرؤيا كذب من يقول إنه رأى الرؤيا، أو إن ما رآه حلم من الشيطان، أو من هوى النفس؛ عندها لا تكون لهذه الرؤيا حجية عليه وهنا نحتاج البحث في أمور هي:

١. احتمال كذب من قال إنه رأى:

وهذا الأمر يندفع بأنْ تكون رؤى كثيرة ومستمرة ويراها أناس متفرقون، ولا رابط ولا علاقة بينهم قبل إيمانهم بداعي الحق، ليتصور من يسمع رؤاهم أنهم تواطئوا على الكذب، عندها لا يمكن إلا لمكابر معاند اتهام هؤلاء بالكذب؛ حيث يمتنع عقلاً تواطؤهم على الكذب، وبهذا تكون رؤاهم بمجموعها حجة على الناس غيرهم، ولو كان هؤلاء الذين رأوا الرؤى من مشارب وخلفيات عقائدية مختلفة، فإن الحجة ستكون أعظم ولا سبيل لرد شهادتهم بما رأوا وسمعوا من شهادة الله عندهم ونصه على خليفته في أرضه.

٢. احتمال أن تكون الرؤيا من الشيطان:

وهذا الأمر يندفع بأنْ يكون في الرؤيا خليفة لله في أرضه ثبتت خلافته للمتلقي، أو ملك من ملائكته، أو أن يكون فيها اسم من أسماء الله، أو آية من كتاب سماوي ثابت للمتلقي، أو أنْ تكون في الرؤيا رموز حكيمة لا يمكن أنْ تصدر من سفهاء كالشيطان وجنده.

وفي القرآن رد الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ * وَمَا يَنبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٠ - ٢١١] على من قالوا إنّ القرآن تنزلت به الشياطين، فالله يقول لا، ليس للشياطين سلطة وقدرة على قراءة القرآن، فما ينبغي للشيطان أنْ يدعو للصلاح كما في القرآن، وإلا فكيف تقوم للشيطان قائمة وهو يدعو للصلاح والخلق الكريم وذكر الله !

وإذا كانت هذه الأمور التي ذكرت في القرآن جاء بها الشيطان، فكيف إذن سيدعو للشر ومتى وأين، ثم هل الشيطان يحارب نفسه؟!!! ما ينبغي له أنْ يفعل هذا،

كما أنّ الشيطان لا يمكنه تلاوة كلمات الله، أو يتمثل برموز ملكوت السماوات وبخلفاء الله وملائكة الله وبأسماء الله، وإذا أمكنه فعل هذا فلم يعد الملكوت بيد الله بل أصبح بيد الشيطان، ولم يعد هناك مجال

للاطمئنان إلى أي شيء يأتي من الملكوت، وبهذا يتم الطعن بكل رسالات السماء وبكل خلفاء الله بالقول إنهم توهموا وإنّ ما رأوه هو الشيطان وإنه تمثّل لهم بصورة ملاك وقرأ لهم كلاماً على أنه كلام من الله .... إلخ، ولهذا اختصر الأمر سبحانه وتعالى وقال: ﴿وَمَا يَنبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ أي لا يمكنهم قراءة القرآن فكيف تقولون إنهم تنزلوا به؟!!!

فإذا كانوا عاجزين عن إيحاء القرآن أو بعض آيات القرآن، فكيف يمكن أن يقول شخص بجهالة وهو يدّعي العلم: إن الشياطين يتمثلون برسول الله محمد (صلى الله عليه وآله) في الرؤيا ؟! هل يقبل العقل أنّ الشيطان عاجز عن التنزّل بالقرآن وقراءته وهو قادر على التمثّل بمحمد (صلى الله عليه وآله)، ومحمد هو كلمة الله التامّة والقرآن الناطق؟! هذه والله قسمة ضيزى.

هل وصل الأمر إلى التقوّل على رسول الله (صلى الله عليه وآله) والتجرؤ عليه بهذا الأمر العظيم، وأنْ يقول من يدَّعون العلم إنّ الشيطان يتمثل برسول الله (صلى الله عليه وآله) دون أنْ يكون لديهم دليل، بل فقط تقول لرد دعوة الحق ﴿مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ [الكهف: ٥]،

ثم هل يعتبر نفسه عاقلاً وصاحب علم من يقول إنّ الشيطان يمكنه التمثل بالأنبياء والأوصياء وبالملائكة، إذن فماذا يبقي من الدين لو أمكن الشيطان التمثل بالأرواح الطاهرة، وكيف ميَّز الأنبياء والرسل وحي الله وعلموا أنه من الله وليس من الشيطان، وأنّ الذي كان يوحي لهم ملك وليس شيطاناً؟!! كيف علم إذن محمد (صلى الله عليه وآله) أنّ الذي كلّمه جبرائيل وليس الشيطان؟!! على حسب قولهم إنّ الشيطان يمكنه التمثل بجبرائيل أيضاً لأنهم جوزوا تمثله بمحمد (صلى الله عليه وآله) وهو أعظم من جبرائيل، هل كان على الأنبياء أن يطلبوا من كل ملك يكلمهم ويوحي لهم معجزة ليعلموا أنه ملك ومن الله وليس شيطاناً، ثم عندما يكون الوحي للأنبياء بالرؤيا، كيف سيميزون أنه وحي من الله وليس شيطاناً تمثل لهم بصورة ملك؟!!! والله إنّ من يقولون بتمثل الشيطان بمحمد (صلى الله عليه وآله) وبالأوصياء وبالملائكة قد فتحوا باباً عظيماً للشيطان وجنده من الملحدين، لا يبقي من دين الله شيئاً وأمكنوا من أعناقهم لو كانوا يفقهون.

هل علم من يدّعون العلم عظم الجريمة التي أقدموا عليها؟!!! هم الآن طعنوا بكل الكتب السماوية وبمصداقية كل الأنبياء والمرسلين وبالقرآن من بائه إلى سينه؟!! فعلى من تجرأ على دين الله وعلى رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله) بقوله إنّ الشيطان يتمثل بمحمد (صلى الله عليه وآله) والأنبياء والأوصياء (عليهم السلام) أنْ يتوب إلى الله ويستغفر ربه، فهذه الحقائق تتبيّن للناس وهم يتعرّفون عليها يوماً بعد يوم، وينكشف لهم زيف أهل الباطل وجهلهم وتجرؤهم على الله وملكوته وعلى رسوله وعلى الأئمة (عليه السلام).

إذن، فالرؤيا التي تحتوي ذكر الله أو خلفاء الله أو ملائكة الله ليست من الشيطان حتماً، بل من الله ومن ملكوت الله ومن ملائكة الله ومن الأرواح الطاهرة.

وقد روى المسلمون أنّ الشيطان لا يتمثّل بالرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، وهذا نموذج منه:

- «عن علي بن الحسين بن علي بن فضال، عن أبيه، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا (عليه السلام): أنّه قال له رجل من أهل خراسان: يا ابن رسول الله: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) في المنام كأنّه يقول لي: كيف أنتم إذا دفن في أرضكم بضعتي واستحفظتم وديعتي وغيب في ثراكم نجمي»؟!

فقال له الرضا (عليه السلام): أنا المدفون في أرضكم، وأنا بضعة نبيكم، فأنا الوديعة والنجم، ألا ومن زارني وهو يعرف ما أوجب الله تبارك وتعالى من حقي وطاعتي فأنا وآبائي شفعاؤه يوم القيامة، ومن كنّا شفعاءه نجا ولو كان عليه مثل وزر الثقلين الجن والإنس. ولقد حدثني أبي، عن جدي، عن أبيه، عن آبائه أنّ رسول الله (صلى

الله عليه وآله) قال: من رآني في منامه فقد رآني؛ لأنّ الشيطان لا يتمثل في صورتي ولا في صورة أحد من أوصيائي، ولا في صورة أحد من شيعتهم. وإنّ الرؤيا الصادقة جزء من سبعين جزءاً من النبوّة» [1].

أما قول بعضهم [2] بأنّ المقصود بالحديث هو فقط من رأى الرسول في الدنيا ويعرف صورته المادية، فهذا تنقضه نفس الرواية؛ حيث إنّ الإمام الرضا (عليه السلام) يعلم يقيناً أنّ الشخص الذي قصّ عليه الرؤيا لم يرَ رسول الله محمداً (صلى الله عليه وآله) ومع هذا قال له: من رأى الرسول فقد رآه فإنّ الشيطان لا يتمثل به، وهو يوجه الكلام له ويقصد بالكلام رؤياه بالتحديد.

إذن، فهذا الشرط - الذي وضعه بعضهم - بأنّ الرائي لابد أنّ يكون قد رأى الرسول في الحياة الجسمانية منقوض بهذه الرواية، وبما تقدم من الكلام قبلها، بل هو أصلاً شرط من أهوائهم وأوهامهم ولا دليل عندهم عليه إلا العناد والكبر.

فهل من المعقول أن نقبل لكل أحد أن يضع شروطاً في الأمور الدينية والعقائدية وبدون دليل شرعي عليها؟! بل والدليل قائم بالضد من الشرط الموضوع،

ثم إنهم إذا اشترطوا هذا مع الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) فكيف سيطرد هذا الشرط مع الملائكة؟! فهل أيضاً يقولون: إنّ الذي يرى الملائكة في الرؤيا لابد أنّ يكون قد رآهم في الحياة الجسمانية وإلا فهم شياطين؟!

ثم إنّ كل الأنبياء ومنهم محمد (صلى الله عليه وآله) كانت بداية رسالاتهم أن يروا ملائكة الله في الرؤيا والكشف ويكلمونهم وهي رؤيتهم الأولى لهم، فهل لو كان من يسمون أنفسهم اليوم بـ (علماء الإسلام) موجودون في زمن الأنبياء السابقين الذين يؤمنون بهم، هل كانوا سيواجهونهم بنفس هذا الكلام، يعني هل يقولون للأنبياء: وما أدراكم ربما هذا الشيطان جاءكم وتمثل بالملائكة، أو الشيطان جاءك وأصحابك يا محمد (صلى الله عليه وآله) وتمثّل بموسى (عليه السلام) أو بعيسى (عليه السلام)، فأنت وأصحابك لم تروا موسى (عليه السلام) في الحياة الجسمانية ؟!

ثم هل يعلم علماء الضلال أنّ هذا الكلام واجه به أشباههم محمداً (صلى الله عليه وآله) والأنبياء قبله، فردّوا شهادة الله لعباده، وردوا نص الله على محمد (صلى الله عليه وآله) نبيه بالرؤيا التي يراها الناس فقالوا كقولهم اليوم: ﴿بَلْ قَالُواْ أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء: ٥].

والحقيقة التي يجهلها هؤلاء إنّ الشيطان لا يتجرأ وليس له أنْ يري أحداً رؤيا أنه خليفة الله في أرضه، أو أنّ فلاناً هو خليفة الله في أرضه، بل أحلام الشيطان أعاذنا الله هي أحلام تحزين وأحلام سفيهة.

٣. احتمال أن تكون الرؤيا من هوى النفس:

وهذا أمر يندفع بنفس ما قلته في الأمر الأول؛ لأنه في الحقيقة أيضاً كذب، حيث لا يوجد شيء اسمه أنّ شخصاً يرى رؤيا أو كشفاً من نفسه بأنه خليفة الله أو فلان من الناس خليفة الله، بل حقيقة الأمر أنّ هذا الشخص يوهم نفسه بأنه رأى، وهو في الحقيقة فقط توهم وأوهم نفسه. ولهذا قلت هوى النفس، فهو في

---

١. من لا يحضره الفقيه - الصدوق: ج٢ ص٥٨٤؛ عيون أخبار الرضا (عليه السلام) - الصدوق: ج١ ص٢٨٧؛ الأمالي - الصدوق: ص١٢٠؛ بحار الأنوار - المجلسي: ج٤٩ ص٢٨٣.

٢. رغم أنه قول ساذج ولا يصدر من شخص لديه شيء - ولو بسيط - من العلم، ولكنه للأسف صدر ممن يدّعون العلم ومن مشايخ يظهرون في الفضائيات كما نقل لي بعض المؤمنين، ولهذا رددت عليه لكي لا يخدع الناس، وكذلك لتنكشف لهم ضحالة هؤلاء المدعين ومدى جهلهم وتخبطهم العشواء، وأيضاً لعل هؤلاء يتوبوا ويستغفروا ربهم بعد أن يتبيّن لهم الحق، وأن قولهم باطل.

الحقيقة كما يقولون: "كذب الكذبة وصدقها"، فهو عن عمد يوهم نفسه بما يتمنّى وبما يوافق هواه ويصدق وهمه على أنه حقيقة [١].

فالنتيجة: إنّ الرؤى الصادقة هي وحي ونص من الله عند خلقه، يعرفهم به على خليفته في أرضه، وهي باعتبارها وحياً إلهياً فهي دليل مستقل إنْ تحققت فيها الشروط. وبعد آدم لابد أنْ يكون مع الخليفة نص من خليفة سابق لتوفره، فإن لم يكن حاملاً لهذا النص ستكون الرؤى المدعاة مجرد أكاذيب تواطأ عليها كذابون لتأييد مذهبهم ودينهم المنحرف المخالف للدين الحق والعقيدة الحق؛ وهي نص خلفاء الله في أرضه بعضهم على بعض، وكما يمكن معرفة أنها أكاذيب من إمكان تواطئ المدعين لها على الكذب مثلاً.

ولا يجب الالتفات للرؤى المدعاة في نفي خلافة الله في أرضه عن شخص؛ لأن ما ثبت شرعاً هو أنها تأتي كدليل تشخيص، ولم يثبت شرعاً أنها تأتي كدليل معارضة أو نفي، ولا يجب الالتفات للرؤى في تحديد الأحكام الفقهية والعقائد إلا إنْ أقرّها خليفة الله؛ لأنّ الدين يبيّنه خليفة الله القائم به بأمر الله.

محاولة بائسة:

﴿بَلْ قَالُواْ أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء: ٥] هذا القول يكرّره الذين يكفرون بملكوت السماوات ويكذبون رسل الله في كل زمان، يكررونه مع كل رسالة وكأنهم تواصوا به وبتكراره.

ومن محاولاتهم البائسة لإثبات أنّ رؤى المؤمنين ما هي إلا أضغاث أحلام؛ هو الكذب على الله وافتراء رؤى مكذوبة ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنَزلَ اللّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلآئِكَةُ بَاسِطُواْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُواْ أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣].

هو أمر عند الله عظيم، ولكنه عند هؤلاء المنكوسين هيّن. فهم بكل سهولة يقومون بتأليف رؤى مكذوبة ضد خليفة الله في زمانهم، في محاولة بائسة للطعن بشهادة الله أمام المؤمنين، وفي نفس الوقت هم يقولون إنهم لا يعتقدون بالرؤيا وبأنها دليل تشخيص لخليفة الله في أرضه، وهذا يكشف كذبتهم ومحاولتهم للفرار من إلزامهم بآلاف الرؤى الواضحة والموافقة لنص تشخيص خليفة الله، والتي رآها عدد من الناس يمتنع تواطؤهم على الكذب.

وأيضاً هؤلاء المنكوسون عندما يكذبون ويؤلفون رؤى لا يلتفتون إلى أنّ هذا الأمر أصبح كشفه بسيطاً جداً بعد آدم (عليه السلام)؛ حيث إنّ هناك نصاً من خليفة سابق وهو نص إلهي، فنص الله على خليفته بالرؤيا حتماً مطابق له ولا يخالفه، وبالتالي فكل من يؤلف رؤيا كذباً وزوراً مخالفة لنص الخليفة السابق يتبيّن أنه كاذب على الله [٢].

---

١. الإنسان في يقظته ونومه بين ثلاثة أمور لا غير هي: (النور، النفس، الظلمة)، أو لنقل: (الله، النفس، الجهل)، أو لنقل: (رسل الله من ملائكة وأرواح طيبة، النفس، الشيطان وجنده)، إذن هي ثلاثة جهات؛ جهة هي نفس الإنسان، وجهة هي الخير، وجهة هي الشر، فحتى بدون أي رؤيا أو كشف أي إنسان عندما تدور في ذهنه الأفكار فهي إما خير وداعي للخير فهي من الله، وإما شر وداعي للشر فهي من الشيطان، وإما أوهام فهي من هوى النفس. فلا يوجد شيء آخر غير هذه الثلاثة، وهي نفسها تطّرد مع الرؤيا ومع الكشف في اليقظة، فالإنسان في نومه بين هذه الثلاثة، ولهذا فمن نام ذاكراً لله وللخير وللنور يرى من الله إن شاء الله، ومن نام غافلاً عن ذكر الله ربما رأى تحزيناً من الشيطان أو كما يسمى بالعامية (كابوس)، ومن نام طالباً للجاه وللمنصب ربما أوهم نفسه بأوهام تناسب ما يطلب لإرضاء الأنا المنتفخة في داخله، وهوى نفسه أيضاً يمكن أن يكون في اليقظة أي أن يرى الإنسان كشفاً من الله أو يريه الشيطان أو يرى ويسمع من هوى نفسه.

٢. ربما يشكل هؤلاء الكاذبون؛ ويقولون: لماذا لا يكون المخالف لنا هو الكاذب ؟

وعموماً، هم يريدون الوصول إلى نتيجة من هذا الكذب؛ وهي الطعن في الرؤيا عموماً وفي أهميتها، فكأنهم يقولون إنّ رؤاهم (المكذوبة) تنقض رؤى المؤمنين (الصادقة)، فتسقط حجية رؤى المؤمنين، أي أنهم يحاولون أو يريدون الطعن في ملكوت السماوات من خلال الافتراء على ملكوت السماوات، أي بطريقة غاية في الخبث والشيطنة، فهم يريدون أنْ يقولوا: إن الأخبار التي أتت من ملكوت السماوات متضاربة، وبالتالي تتساقط. وهذا يعني أنهم يعتقدون ببطلان الرؤى من رأس وأنها لا قيمة ولا حجية لها أصلاً. فالذي يعتقد أنّ الرؤى من ملكوت السماوات، وأنها كلام الله يعلم قطعاً ويقيناً أنها تصب في اتجاه واحد وتشير لحقيقة واحدة؛ لأنها كلمات الله وبالتالي فلا تضارب حقيقي بينها. نعم، هناك تضارب بين رؤى حقيقية وأكاذيب وأوهام وسفاهات شيطانية تبدأ بالطعن برؤى المؤمنين، ثم الطعن بملكوت السماوات، وأخيراً تنتهي بتكذيب القرآن القائل: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ.... قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٥٠، ٥٢]. بل وتكذيب الواقع الذي نقله التاريخ من شهادة الله لمن آمنوا بعيسى (عليه السلام) وبمحمد (صلى الله عليه وآله) وبعلي (عليه السلام) وبالحسن وبالحسين (عليهما السلام) و... و... و....

وعموماً فالأمر واضح، والطريق مقطوع على المكذبين كما بيّنت سابقاً أنه لا يجب الالتفات إلى الرؤى المدعاة في نفي خلافة الله في أرضه عن شخص؛ لأنّ ما ثبت شرعاً هو أنها تأتي كدليل تشخيص وليس دليل معارضة أو نفي عمّن ثبت فيه النص الشرعي من خليفة سابق.

استخفاف السفهاء برؤيا الحكماء:

الرؤيا في دين الله سبحانه وتعالى تمثّل طريقاً للوحي، والرؤيا تنقسم إلى: رؤيا في النوم ورؤيا في اليقظة، أو كما تسمّى عرفاً عند الناس بالكشف في اليقظة (أو الوحي)، أي بمعنى أنّ الإنسان كشف عنه الغطاء فأصبح يرى ما لا يراه الناس، وكلاهما تمثلان عملية تواصل بين الإنسان والعوالم العلوية، ووحي الأنبياء يتم بهذين الطريقين، فهو إما رؤيا في النوم أو رؤيا في اليقظة.

يبقى أنّ المقابل في الرؤيا يحدد شأن الرؤيا، فالرؤيا يمكن أنْ تكون وحياً مباشراً من الله من وراء حجاب، أو تكون وحياً من رسول يرسله الله، ويمكن أنْ يكون هذا الرسول ملك عظيم كجبرائيل أو أحد ملائكة الرؤيا، أو يكون من أرواح الأنبياء السابقين (عليهم السلام). كما أنّ ماهية الرؤيا تحدد هل إنّ هذه الرؤيا وحي تبليغي كما هو حال الأنبياء والأوصياء، أم أنها شهادة إلهية عند الإنسان كما هو حال المكلفين بالإيمان بالأنبياء والرسل عندما يشهد لهم الله سبحانه وتعالى، أو إخبار بأمر غيبي يحدث بعد حين كما هو حال الأنبياء وغير الأنبياء.

فمحاولة بعض السفهاء الاستخفاف بالرؤيا التي يشهد بها الله لخليفته في أرضه، هي إنكار لوحي الله وجحود لشهادة الله سبحانه وتعالى، بل هي كفر بالقرآن الذي عرض الله فيه نفسه كشاهد لكل الناس، وهل هناك وسيلة اتصال بين الله وبين كل الناس أوضح من الرؤيا التي يستهزئ بها هؤلاء السفهاء؟!!!

فالرؤيا التي تشهد لخليفة الله في أرضه عبارة عن كلام الله ووحي الله وشهادة الله ونص الله، فمن يستخف بنص الله وبشهادة الله ووحي الله لأجل أنْ يرضي هواه ماذا يمكن أنْ يوصف؟! غير أنه - في الحقيقة - كافر بالله، وأنّ ما يدّعيه من إيمان هو مجرد إيمان ظاهري، وإلا فهل من يستخف بكلام إنسان ويستهزئ به يمكن وصفه بأنه مؤمن بهذا الإنسان أو على الأقل يحترمه؟! أم أنه كافر به ومستخف به ولهذا يسخر من كلامه، كذا مَنْ يسخرون مِنَ الرؤيا التي تكون شهادة الله لخليفته في أرضه؛ فهم يسخرون من كلام الله سبحانه وتعالى الذي

وهذا جوابه بعرض رؤاهم ورؤى مخالفهم على نص خليفة الله السابق الموصوف بأنه عاصم من الضلال، فالرؤى التي تطابقه هي الصادقة؛ لأن الله واحد وقوله واحد، والتي تخالفه يتبيّن أنها رؤى مكذوبة أو مجرد أوهام نفس شيطانية.

أوحاه لعباده بالرؤيا مباشرة منه سبحانه أو بتوسط الملائكة والأرواح. وبهذا فحقائق هؤلاء وأرواحهم كافرة بالله، لذا لا يجدون حرجاً من الاستهزاء بكلام الله والضحك عليه من على المنابر وأمام الناس، وللأسف فمن لا ينكر عليهم فهو منهم ومؤمن بباطلهم، ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٢].

إذا كانت شهادة الله لخليفته عند عباده بالوحي في الرؤيا، فمن يكون الباطل في الآية المقابل لشهادة الله ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً.... وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ...﴾؟! أليس واضح أن الباطل هم هؤلاء الذين يسخرون من الرؤيا، وبالتالي يسخرون من شهادة الله؟!

فاقرأوا وصف الله لمن يسمع لهم ويقبل قولهم واستهزاءهم بالرؤيا التي تكون شهادة الله لخليفته في أرضه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

ثم تدبّروا آيات الله قبل هذه الآية في سورة العنكبوت: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٠ - ٥٢]. فقهاء الضلال الذين يواجهون الأنبياء دائماً يقولون نفس القول: لا نؤمن إلا بالمعجزة المادية، بل ويريدونها قاهرة وكل منهم يريد رؤيتها بعينه، ولا يقبل شهادة المؤمنين الذين رأوها، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾.

والرد القرآني هو: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾، أي أنّ الآيات ينزلها الله عندما يريد ومتى يريد وبالكيفية التي يريد والتي توافق الحكمة والعدالة، بحيث لا تقهر أحداً على الإيمان، فإذا كانت قاهرة كانت للمؤمنين، وبالتالي لم تكن قاهرة لهم على الإيمان وإنما تزيدهم يقيناً وثباتاً على الحق، فهم مؤمنون أصلاً. وإذا كانت لغير المؤمنين أو للكفار والجاحدين كانت من الآيات التي يمكن تأويلها لتبقي مساحة للإيمان بالغيب، ﴿فَلَمَّا جَاءهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِن قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ﴾ [القصص: ٤٨].

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾: أي لماذا هم يطلبون آيات، ألا يكفيهم كتاب الله والعلم والحكمة التي جئتهم بها يا محمد (صلى الله عليه وآله)، والتي أنزلها الله رحمة بهم لعلهم يتذكرون؟!!

﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾: أي أنّ كل ما تقدم من طلبكم للآية المعجزة المادية القاهرة ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾، وكذا الآية العلمية التي أعطاكم الله لرحمته بكم ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ إنما هي زائدة على ما جاءكم به المرسل من الأساس وفي البدء؛ وهو شهادة الله له عندكم بالوحي في الرؤيا والكشف ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً﴾، الله الشاهد على كل شيء وعلى أعمال العباد هو الشاهد لكم، الله الذي يعلم ما في السماوات والأرض، وليس للشيطان أي سلطان على ملكوته لكي يوهمكم السفهاء أنّ هذه الرؤى الملكوتية من الشيطان، ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

انتبهوا أيها الناس؛ الرؤى من الملكوت ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، والملكوت ملكوت الله ﴿قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وليس للشيطان تسلط على ملكوت الله ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣].

فلا يخدعكم الباطل وإنْ تشبَّه برسول الله (صلى الله عليه وآله) وارتقى منبر الرسول (صلى الله عليه وآله) أو منبر الحسين (عليه السلام)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾. ألم يخبركم الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) أنهم سينزون على منبره كالقرود؟ فإذا كانوا قد نزوا على منبر محمد (صلى الله عليه وآله) وهو خير خلق الله كالقرود، هل تظنون أنهم لا ينزون اليوم على منبر الحسين (عليه السلام) كالقرود ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَاناً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٦٠]. لقد أفتوا بضلال الحسين (عليه السلام) من على منبر رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وضللوا الناس وجعلوهم يقاتلون الحسين (عليه السلام)، فهل تظنون أن نظراءهم اليوم لا يفتون بضلال المهدي (عليه السلام) من على منبر الحسين (عليه السلام)، ويضللون الناس ويجعلونهم يقاتلون المهدي؟ انتبهوا يرحمكم الله، انتبهوا واقرأوا وتعلموا ولا تتركوا أحداً يخدعكم وتعاد الكرة مرة أخرى [١].

هلا انتبهتم أين يتاه بكم، وإلى أين يريد أنْ يقودكم هؤلاء السفهاء الذين يخبطون خبط العشواء ويسفهون الرؤى ويسفهون ملكوت السماوات، هلا انتبهتم وقلتم لهم: هذا القرآن بين أيدينا والله يقول فيه إنه يشهد لخليفته عند الناس وينص عليه: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾، فكيف تكون شهادة الله لعامة الناس مؤمنهم وكافرهم صالحهم وطالحهم أليس بالوحي، وأي طريق للوحي مفتوح بين الله وبين عامة الناس غير الرؤيا؟!!!

الخلاصة بالنسبة للرؤى:

١- الرؤى دليل تشخيص مصداق خليفة الله، والدليل القرآني القائم هو أنّ الرؤى الصادقة هي وحي ونص من الله عند خلقه، يعرفهم به على خليفته في أرضه. وهي باعتبارها وحياً إلهياً؛ فهي دليل إنْ تحققت فيها الشروط التي تجعلها دليلاً تشخيصياً لخليفة الله، وهي:

أ. كونها مطابقة للنص الإلهي التشخيصي الصادر من خليفة الله السابق، فلا قيمة لرؤى مدّعاة لشخص غير منصوص عليه بعد آدم (عليه السلام)، ولا داعي للنظر فيها أصلاً؛ لأنه بعد آدم (عليه السلام) أصبح الخليفة ينص على وصيه أو أوصيائه من بعده.

ب. تواترها عند أناس يمتنع تواطؤهم على الكذب.

ج. توافر الرؤيا على ما يمنع كونها من الشيطان؛ كوجود معصوم أو قرآن أو إخبار غيبي.

د. محكمة المعنى بمجملها في التنصيص على شخص بعينه.

٢- لا حجية للرؤى في مقابل النص، فمع وجود النص - كما هو الحال من بعد آدم إلى أن تقوم الساعة - فالرؤى تكون تابعة له، وكل أحلام تخرج عن نص الخليفة السابق فهي أما هوى نفس أو من الشيطان أو أكاذيب يؤلفها أصحابها. فبعد آدم لابد أنْ يكون مع الخليفة نص من خليفة سابق، فإنْ لم يكن حاملاً لهذا النص ستكون الأحلام التي يدّعيها أصحابها مجرد أوهام نفسية أو وحي من شياطينهم، والرؤى المدّعاة في الكذابين فاقدي الدليل الشرعي هي مجرد أكاذيب تواطأ عليها كذابون لتأييد مذهبهم ودينهم المنحرف.

٣- لا حجية للرؤيا في نفي خلافة الله في أرضه عمّن ثبتت حجيته بالدليل القطعي، وهو النص الإلهي الواصل من خليفة الله المباشر أو غير المباشر على تفصيل سيأتي.

٤- لا حجية للرؤيا في دين الله عقيدة وتشريعاً، غير ما أثبته النص (القرآن والروايات)، وهو ما بيّناه من تشخيص مصداق خليفة الله في أرضه. فلا قيمة شرعية للرؤى المدّعاة في تأييد ادعاء أو اعتقاد غير مبني على

---

١. انظر ملحق (٥): روايات علماء آخر الزمان ومن ينصر المهدي (عليه السلام).

الدليل، مثل عقيدة تقليد غير المعصوم، وخلافة الرسول بالشورى، أو حجية لشخصٍ ما غير خليفة الله وما شابه من عقائد منحرفة لم يقم عليها معتقدوها دليلاً شرعياً، ولا حتى عقلياً تاماً يمكن الركون إليه.

الثاني: النص من خليفة سابق مباشر للمنصوب المنصوص عليه.

وهذا أمر يتفق عليه كل من يؤمن بخلفاء الله، فنص المباشر على وصيه بعينه حجة على من يسمعه وعلى من يصل لهم هذا النص. وقد أوجب تعالى على المؤمنين أنْ ينتدبوا منهم أفراداً ليعرفوا هذا الأمر من خليفة الله في زمانهم ويوصلوه لهم، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، ولا شك أنّ هذا النص دليل مستقل بذاته على خليفة الله في أرضه.

الثالث: النص من خليفة سابق غير مباشر للمنصوب المنصوص عليه.

والنص من خليفة سابق غير مباشر يعين المنصوص عليه؛ إنْ كان هناك صفات أو دلالات في نفس النص أو نصوص أخرى تمنع انطباق النص على غير شخص واحد عند الادّعاء. وكمثال على ذلك: وصية الرسول ليلة وفاته، حيث وصف هذا النص بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به..... [١].

ثانياً: العلم

وخليفة الله هو العالم الذي يمكنه الاستغناء عن غيره من الناس، وليس لأحد من الناس الاستغناء عنه وعن علمه؛ لأنّ الله يوحي إليه كل ما يستجد في دين الله، وكل ما يحتاجه أهل زمانه في دينهم. والعلم الواجب هنا هو العلم الديني الذي يكلف خليفة الله بتبليغه للناس، فلابد أنْ يكون خليفة الله متصلاً بالله ويعلمه الله ما يحتاج إليه في تبليغ رسالته وإيصال الدين الحق الذي يرضاه الله للناس، وكل ما يستجد من أحكام إلهية، والقول الفصل وحسم ما يختلف فيه الناس.

ويمكن لمن يطلب الحق أنْ يكون هذا الأمر - أي العلم بما يستجد وقول الفصل وحسم ما اختلف فيه الناس - دليلاً له لمعرفة خليفة الله يعضد دليل النص عليه، ولا يشترط بخليفة الله معرفة علوم استقرائية أو تجريبية أو حتى دينية سابقة كرسالات خلفاء الله الذين سبقوه، وإنما الواجب في علمه أنْ يكون متصلاً بالله ويعلمه الله أولاً بأول ما يحتاجه في رسالته التي يرسله الله بها للناس. وهذا لا يعني أنه لابد أنْ يكون خليفة الله يجهل رسالات خلفاء الله السابقين أو العلوم التجريبية أو الاستقرائية، وإنما فقط لا يجب ولا يشترط فيه أنْ يعلمها أو يعلم كل تفاصيلها. فهو قد يعلمها بالتحصيل أو حتى بإلهام إلهي أو بكليهما عند وجود ضرورة لذلك، أي أنه يتعلم كغيره بالقراءة مثلاً، ولكن الله يمنّ عليه بأنْ يزيده بالإلهام الإلهي باعتباره خليفة الله، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالدين، كإثبات وجود الله سبحانه أو الدفاع عن الدين عموماً، أما الاعتقادات الساذجة لبعض الحشوية من وجوب العلم بكل اللغات، أو العصمة باللغة وما شابه من جهالات، كالاتصاف بالتأثير بالحجر، فسيأتي مناقشتها وبيان جهل من يعتقدها.

١- اختصرت المتبقي لكونه سيأتي في الفصل الثالث (الوصية وما يتعلق بها).

وربما يضطر خليفة الله للصمت فترة من الزمن من خلافته، ولا يظهر علمه كما هو حال أزمنة الفترات. وقد بيّنتها وبيّنت علّتها، وهو عدم وجود القابل للحق، أو يصمت لضرورة يريدها الله سبحانه، كأن يؤدي مهمّته الأولى وهي تهيئة من سيستلم خلافة الله من بعده، فتسليم خلافة الله أمانة كلف بها خليفة الله، ولابد له من تهيئة كل ما يمكنه ليكون هذا الأمر بأفضل صورة تقام بها الحجة على الناس، ولا يكون للمتخلف منهم عذر باتباع خطوات الشيطان، والتخلف عن دين الله أو خليفة الله اللاحق.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ [النساء: ٥٨]، والمراد هو أنّ تسليم خلافة الله للخليفة اللاحق مهمة لابد أنْ يقوم بها الخليفة السابق بأتم وجه؛ لأنها أمانة إلهية في رقبته، ولهذا فقد يضطر إلى الصمت ربما للحفاظ على حياته، حتى تهيئة بعض ما يخص الخليفة اللاحق أو حتى ولادته، وهذه الروايات تبيّن ذلك:

الكليني: «الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ (عليه السلام): عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمانات إِلى أَهْلِها وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ قَالَ إِيَّانَا عَنَى أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَوَّلُ إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي بَعْدَهُ الْكُتُبَ وَالْعِلْمَ وَالسِّلَاحَ وَإِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ الَّذِي فِي أَيْدِيكُمْ ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ إِيَّانَا عَنَى خَاصَّةً أَمَرَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِطَاعَتِنَا فَإِنْ خِفْتُمْ تَنَازُعاً فِي أَمْرٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ كَذَا نَزَلَتْ وَكَيْفَ يَأْمُرُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِطَاعَةِ وُلَاةِ الْأَمْرِ وَيُرَخِّصُ فِي مُنَازَعَتِهِمْ إِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ لِلْمَأْمُورِينَ الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» [١] ..... [٢].

إذن، فقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ أي يؤدي خليفة الله أو الإمام لمن بعده، وهذا هو تكليفه الأول، لهذا ربما لا يظهر علمه ولا يكلم الناس حتى يتم مهمته الأولى وهي تهيئة من يأتي بعده لتحمّل رسالته الإلهية، وقد حصل هذا الأمر مع الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام):

«عن أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْحَكَمِ الْأَرْمَنِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَلِيطٍ الزَّيْدِيِّ قَالَ أَبُو الْحَكَمِ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ الْجَرْمِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَلِيطٍ قَالَ: لَقِيتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام) وَنَحْنُ نُرِيدُ الْعُمْرَةَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ هَلْ تُثْبِتُ هَذَا الْمَوْضِعَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ قَالَ نَعَمْ فَهَلْ تُثْبِتُهُ أَنْتَ قُلْتُ نَعَمْ إِنِّي أَنَا وَأَبِي لَقِينَاكَ هَاهُنَا وَأَنْتَ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) وَمَعَهُ إِخْوَتُكَ فَقَالَ لَهُ أَبِي بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَنْتُمْ كُلُّكُمْ أَئِمَّةٌ مُطَهَّرُونَ وَالْمَوْتُ لَا يَعْرَى مِنْهُ أَحَدٌ فَأَحْدِثْ إِلَيَّ شَيْئاً أُحَدِّثْ بِهِ مَنْ يَخْلُفُنِي مِنْ بَعْدِي فَلَا يَضِلَّ قَالَ نَعَمْ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ هَؤُلَاءِ وُلْدِي وَهَذَا سَيِّدُهُمْ وَأَشَارَ إِلَيْكَ وَقَدْ عُلِّمَ الْحُكْمَ وَالْفَهْمَ وَالسَّخَاءَ وَالْمَعْرِفَةَ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ وَفِيهِ حُسْنُ الْخُلُقِ وَحُسْنُ الْجَوَابِ وَهُوَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَفِيهِ أُخْرَى خَيْرٌ مِنْ هَذَا كُلِّهِ فَقَالَ لَهُ أَبِي وَمَا هِيَ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي قَالَ (عليه السلام) يُخْرِجُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ غَوْثَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَغِيَاثَهَا وَعَلَمَهَا وَنُورَهَا وَفَضْلَهَا وَحِكْمَتَهَا خَيْرُ مَوْلُودٍ وَخَيْرُ نَاشِئٍ يَحْقُنُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ الدِّمَاءَ وَيُصْلِحُ بِهِ ذَاتَ

١. الكافي - الكليني: ج١ ص٢٧٦.

٢- في المصدر توجد روايات اخرى حذفت اختصاراً، فراجع للمزيد.

الْبَيْنِ وَيَلُمُّ بِهِ الشَّعْثَ وَيَشْعَبُ بِهِ الصَّدْعَ وَيَكْسُو بِهِ الْعَارِيَ وَيُشْبِعُ بِهِ الْجَائِعَ وَيُؤْمِنُ بِهِ الْخَائِفَ وَيُنْزِلُ اللَّهُ بِهِ الْقَطْرَ وَيَرْحَمُ بِهِ الْعِبَادَ خَيْرُ كَهْلٍ وَخَيْرُ نَاشِئٍ قَوْلُهُ حُكْمٌ وَصَمْتُهُ عِلْمٌ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَيَسُودُ عَشِيرَتَهُ مِنْ قَبْلِ أَوَانِ حُلُمِهِ فَقَالَ لَهُ أَبِي بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي وَهَلْ وُلِدَ قَالَ نَعَمْ وَمَرَّتْ بِهِ سِنُونَ قَالَ يَزِيدُ فَجَاءَنَا مَنْ لَمْ نَسْتَطِعْ مَعَهُ كَلَاماً قَالَ يَزِيدُ فَقُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام) فَأَخْبِرْنِي أَنْتَ بِمِثْلِ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ أَبُوكَ (عليه السلام) فَقَالَ لِي نَعَمْ إِنَّ أَبِي (عليه السلام) كَانَ فِي زَمَانٍ لَيْسَ هَذَا زَمَانَهُ فَقُلْتُ لَهُ فَمَنْ يَرْضَى مِنْكَ بِهَذَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ قَالَ فَضَحِكَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ ضَحِكاً شَدِيداً ثُمَّ قَالَ أُخْبِرُكَ يَا أَبَا عُمَارَةَ إِنِّي خَرَجْتُ مِنْ مَنْزِلِي فَأَوْصَيْتُ إِلَى ابْنِي فُلَانٍ وَأَشْرَكْتُ مَعَهُ بَنِيَّ فِي الظَّاهِرِ وَأَوْصَيْتُهُ فِي الْبَاطِنِ فَأَفْرَدْتُهُ وَحْدَهُ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيَّ لَجَعَلْتُهُ فِي الْقَاسِمِ ابْنِي لِحُبِّي إِيَّاهُ وَرَأْفَتِي عَلَيْهِ وَلَكِنْ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَجْعَلُهُ حَيْثُ يَشَاءُ وَلَقَدْ جَاءَنِي بِخَبَرِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) ثُمَّ أَرَانِيهِ وَ أَرَانِي مَنْ يَكُونُ مَعَهُ وَ كَذَلِكَ لَا يُوصَى إِلَى أَحَدٍ مِنَّا حَتَّى يَأْتِيَ بِخَبَرِهِ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) وَجَدِّي عَلِيٌّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَأَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) خَاتَماً وَسَيْفاً وَعَصًا وَكِتَاباً وَعِمَامَةً فَقُلْتُ مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ لِي أَمَّا الْعِمَامَةُ فَسُلْطَانُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمَّا السَّيْفُ فَعِزُّ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَأَمَّا الْكِتَابُ فَنُورُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَأَمَّا الْعَصَا فَقُوَّةُ اللَّهِ وَأَمَّا الْخَاتَمُ فَجَامِعُ هَذِهِ الْأُمُورِ ثُمَّ قَالَ لِي وَالْأَمْرُ قَدْ خَرَجَ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرِنِيهِ أَيُّهُمْ هُوَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) مَا رَأَيْتُ مِنَ الْأَئِمَّةِ أَحَداً أَجْزَعَ عَلَى فِرَاقِ هَذَا الْأَمْرِ مِنْكَ وَلَوْ كَانَتِ الْإِمَامَةُ بِالْمَحَبَّةِ لَكَانَ إِسْمَاعِيلُ أَحَبَّ إِلَى أَبِيكَ مِنْكَ وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ قَالَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ وَرَأَيْتُ وُلْدِي جَمِيعاً الْأَحْيَاءَ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتَ فَقَالَ لِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) هَذَا سَيِّدُهُمْ وَ أَشَارَ إِلَى ابْنِي عَلِيٍّ فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ وَاللَّهُ مَعَ الْمُحْسِنِينَ قَالَ يَزِيدُ ثُمَّ قَالَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام) يَا يَزِيدُ إِنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ فَلَا تُخْبِرْ بِهَا إِلَّا عَاقِلًا أَوْ عَبْداً تَعْرِفُهُ صَادِقاً وَإِنْ سُئِلْتَ عَنِ الشَّهَادَةِ فَاشْهَدْ بِهَا وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَاناتِ إِلى أَهْلِها وَقَالَ لَنَا أَيْضاً وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ قَالَ فَقَالَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام) فَأَقْبَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) فَقُلْتُ قَدْ جَمَعْتَهُمْ لِي بِأَبِي وَأُمِّي فَأَيُّهُمْ هُوَ فَقَالَ هُوَ الَّذِي يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَسْمَعُ بِفَهْمِهِ وَيَنْطِقُ بِحِكْمَتِهِ يُصِيبُ فَلَا يُخْطِئُ وَيَعْلَمُ فَلَا يَجْهَلُ مُعَلَّماً حُكْماً وَعِلْماً هُوَ هَذَا وَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ ابْنِي ثُمَّ قَالَ مَا أَقَلَّ مُقَامَكَ مَعَهُ فَإِذَا رَجَعْتَ مِنْ سَفَرِكَ فَأَوْصِ وَأَصْلِحْ أَمْرَكَ وَافْرُغْ مِمَّا أَرَدْتَ فَإِنَّكَ مُنْتَقِلٌ عَنْهُمْ وَمُجَاوِرٌ غَيْرَهُمْ فَإِذَا أَرَدْتَ فَادْعُ عَلِيّاً فَلْيُغَسِّلْكَ وَلْيُكَفِّنْكَ فَإِنَّهُ طُهْرٌ لَكَ وَلَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا ذَلِكَ وَذَلِكَ سُنَّةٌ قَدْ مَضَتْ فَاضْطَجِعْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَصُفَّ إِخْوَتَهُ خَلْفَهُ وَعُمُومَتَهُ وَمُرْهُ فَلْيُكَبِّرْ عَلَيْكَ تِسْعاً فَإِنَّهُ قَدِ اسْتَقَامَتْ وَصِيَّتُهُ وَوَلِيَكَ وَأَنْتَ حَيٌّ ثُمَّ اجْمَعْ لَهُ وُلْدَكَ مِنْ بَعْدِهِمْ فَأَشْهِدْ عَلَيْهِمْ وَأَشْهِدِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً قَالَ يَزِيدُ ثُمَّ قَالَ لِي أَبُو إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام) إِنِّي أُؤْخَذُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ وَالْأَمْرُ هُوَ إِلَى ابْنِي عَلِيٍّ سَمِيِّ عَلِيٍّ وَ فَأَمَّا عَلِيٌّ الْأَوَّلُ فَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَ الْآخِرُ فَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) أُعْطِيَ فَهْمَ الْأَوَّلِ وَحِلْمَهُ وَنَصْرَهُ وَوُدَّهُ وَدِينَهُ وَمِحْنَتَهُ وَمِحْنَةَ الْآخِرِ وَصَبْرَهُ عَلَى مَا يَكْرَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ هَارُونَ بِأَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ قَالَ لِي يَا يَزِيدُ وَإِذَا مَرَرْتَ بِهَذَا الْمَوْضِعِ وَلَقِيتَهُ وَسَتَلْقَاهُ فَبَشِّرْهُ أَنَّهُ سَيُولَدُ لَهُ غُلَامٌ أَمِينٌ مَأْمُونٌ مُبَارَكٌ وَسَيُعْلِمُكَ أَنَّكَ قَدْ لَقِيتَنِي فَأَخْبِرْهُ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي يَكُونُ مِنْهَا هَذَا الْغُلَامُ جَارِيَةٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ مَارِيَةَ جَارِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) أُمِّ إِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قَدَرْتَ أَنْ تُبَلِّغَهَا مِنِّي السَّلَامَ فَافْعَلْ قَالَ يَزِيدُ فَلَقِيتُ بَعْدَ مُضِيِّ أَبِي إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام) عَلِيّاً (عليه السلام) فَبَدَأَنِي فَقَالَ لِي يَا يَزِيدُ مَا تَقُولُ فِي الْعُمْرَةِ فَقُلْتُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي ذَلِكَ الكافي إِلَيْكَ وَمَا عِنْدِي نَفَقَةٌ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا كُنَّا نُكَلِّفُكَ وَلَا نَكْفِيكَ فَخَرَجْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَابْتَدَأَنِي فَقَالَ يَا يَزِيدُ إِنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ كَثِيراً مَا لَقِيتَ فِيهِ حِيرَتَكَ وَعُمُومَتَكَ قُلْتُ نَعَمْ ثُمَّ قَصَصْتُ عَلَيْهِ الْخَبَرَ فَقَالَ لِي أَمَّا الْجَارِيَةُ فَلَمْ تَجِئْ بَعْدُ فَإِذَا جَاءَتْ بَلَّغْتُهَا مِنْهُ السَّلَامَ فَانْطَلَقْنَا إِلَى مَكَّةَ فَاشْتَرَاهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ فَلَمْ تَلْبَثْ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى حَمَلَتْ فَوَلَدَتْ ذَلِكَ الْغُلَامَ قَالَ يَزِيدُ وَكَانَ إِخْوَةُ عَلِيٍّ يَرْجُونَ

أَنْ يَرِثُوهُ فَعَادُونِي إِخْوَتُهُ مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ فَقَالَ لَهُمْ إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرٍ وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُ وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ مِنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ بِالْمَجْلِسِ الَّذِي لَا أَجْلِسُ فِيهِ أَنَا» [1].

ثالثاً: الدعوة إلى حاكمية الله

الأرض لا تخلو من الهدى والحق، ولو خليت من راية منصوبة داعية لحاكمية الله لخليت من الهدى والحق، ولهذا فالدعوة لحاكمية الله وخصوصاً إذا انفرد بها داعي الحق في زمانه تكون دليلاً لمن يطلب معرفة الحق يعضد دليل النص المتقدم، فهو دليل بانضمامه إلى النص، أي يكون دليلاً يعضد النص ويزيد من يقين المؤمنين بالحق.

والمقصود بحاكمية الله ليس على مستوى التشريع فقط، بل على مستوى التنفيذ أيضاً، مع أنه لا يمكن بحال القول بحاكمية الله على مستوى التشريع دون المستوى التنفيذي؛ حيث إنّ التشريع متجدّد فلابد إذن من منفّذ متصل بالله ليوصل حكم كل مستحدث ومستجد، وليس ضرورياً أنْ يباشر خليفة الله الحكم بنفسه، بل الضروري أنْ يكون مسلّطاً على نظام الحكم وبالخصوص الدماء، أي مثلاً ما يخص قرار الحرب والسلم، أو القصاص أي كأحكام الإعدام].

اسئلة المبحث الاول والثاني:

س١: لماذا الاستخلاف امر حتمي ؟
س٢: لماذا لابد ان يكون قانون معرفة الحجة انه يكون مع اول خليفة الى قيام الساعة ؟
س٣: ما هي فقرات قانون معرفة الحجة ؟
س٤: النص على خليفة الله على نوعين اذكرهما.
س٥: لماذا النص من الخليفة السابق أكثر وضوحاً وظهوراً عند الناس ؟
س٦: اذكر نصوص من القرآن تبين تنصيب الله لخلفاءه ؟
س٧: ما الدليل على ان الرؤيا هي مصداق للنص ؟
س٨: ما هي حدود حجية الرؤيا ؟
س٩: كيف تجيب عما يأتي:
١. احتمال كذب من قال أنه رأى.
٢. احتمال ان تكون الرؤيا من الشيطان.
٣. احتمال ان تكون الرؤيا من هوى النفس.
س١٠: ما هو العلم المشترط في خليفة الله ؟
س١١: ما معنى حاكمية الله ؟

١. الكافي - الكليني: ج١ ص٣١٤ - ٣١٥.

الفصل الثاني

عقيدة المهديين عليهم السلام

وفيه مباحث:

المبحث الاول: بيان شيء من هوية المهديين (ع).

المبحث الثاني: ضرورة الاعتقاد بالمهديين وبيان ما قيل فيهم (ع).

المبحث الثالث: تقسيم الروايات التي تعرضت للأئمة والمهديين (ع).

المبحث الاول: بيان شيء من هوية المهديين (عليهم السلام)[•]

آل محمد عليهم السلام يبينون لنا هوية المهديين عليهم السلام، من خلال عرضنا لكلماتهم عليهم السلام وهم يذكرون المهديين بعناوين مختلفة، وهي كالتالي:

١. من أهل البيت (عليهم السلام) ومن ذرية الإمام المهدي عليه السلام:

عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل أنه قال: (يا أبا حمزة، إنّ منّا بعد القائم أحد عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [١].

وعنه عليه السلام: (إنّ منا بعد القائم عليه السلام اثني عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [٢].

فنجد الإمام الصادق عليه السلام يصرح بكون المهديين الإثني عشر منهم فيقول (منّا)، بل ومن ذرية الحسين عليه السلام بالتحديد، بل ومن ذرية الإمام المهدي بالتحديد.

عن الإمام الصادق عليه السلام في أحد الأدعية المشهورة: (اللهم كن لوليك القائم بأمرك محمد بن الحسن المهدي عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والسلام في هذه الساعة وفي كل ساعة ولياً وحافظاً وقائداً وناصراً ومؤيداً حتى تسكنه أرضك طوعاً وتمتعه فيها طولاً وعرضاً وتجعله وذريته من الأئمة الوارثين) [٣].

فالأئمة الوارثين هو عليه السلام وذريته، كما جاء في الدعاء عن الإمام المهدي عليه السلام في كيفية الصلاة على محمد وآل محمد إلى أن يصل إلى نفسه فيقول عليه السلام: (... اللهم أعطه في نفسه وذريته وشيعته ورعيته وخاصته وعامته وعدوه وجميع أهل الدنيا ما تقر به عينه وتسر به نفسه ... إلى قوله عليه السلام: وصلّ على وليك وولاة عهده والأئمة من ولده، ومدّ في أعمارهم، وزد في آجالهم، وبلغهم أقصى آمالهم دنيا وآخرة ...) [٤].

وجاء في دعاء الإمام الرضا عليه السلام للإمام المهدي في عصر الغيبة: (اللهم أعطه في نفسه وأهله وَوَلَدِه وذريته وأمته وجميع رعيته ما تقر به عينه وتسر به نفسه وتجمع له ملك المملكات كلها ... إلى أن يقول: اللهم صلّ على ولاة عهده والأئمة من بعده وبلغهم آمالهم وزد في آجالهم وأعز نصرهم ...) [٥].

وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: (إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين: أحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، ويقول بعضهم: قتل، ويقول بعضهم: ذهب حتى لا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير لا يطلّع على موضعه أحد من ولده ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره)[٦].

ورواها النعماني بهذا اللفظ: (إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين: إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم يقول: قتل، وبعضهم يقول: ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره، إلا المولى الذي يلي أمره) [٧].

• المبحث مأخوذ من كتاب (المهديون خلفاء دولة العدل الالهي) اصدارات انصار الامام المهدي (ع).

١- غيبة الشيخ الطوسي: ص٤٧٨، مختصر بصائر الدرجات: ص٣٨، و: ص١٥٨، بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٥، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٤ ص٧٧، الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص٣٦٢.

٢- مختصر بصائر الدرجات: ص٤٩، و: ص١٨٢، بحار الأنوار: ج٥٣ ص ١٤٨.

٣- بحار الأنوار: ج٩٤ ص٣٤٩، مكيال المكارم: ج٢ ص٣٨.

٤- غيبة الطوسي: ص١٨٦، جمال الأسبوع: ص٣٠١.

٥- جمال الأسبوع: ص٣٠٩، مصباح المتهجد: ص٤٠٩، مفاتيح الجنان: ص٦١٨.

٦- غيبة الطوسي: ص١٦٢.

٧- غيبة النعماني: ص١٧٦.

٢. الفاضلين الأمناء الخزنة:

عن الإمام الرضا عليه السلام، قال: (اللهم صلّ عليه وعلى آله من آل طه ويس، واخصص وليك ووصي نبيك وأخا رسولك ووزيره وولي عهده إمام المتقين وخاتم الوصيين لخاتم النبيين محمد صلى الله عليه وآله وابنته البتول وعلى سيدي شباب أهل الجنة من الأولين والآخرين وعلى الأئمة الراشدين المهديين السالفين الماضيين وعلى النقباء الأتقياء البررة الأئمة الفاضلين الباقين وعلى بقيتك في أرضك القائم بالحق في اليوم الموعود وعلى الفاضلين المهديين الأمناء الخزنة ....) [١].

٣. القوّام بعد أبيهم عليهم السلام:

عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) في ذكر الكوفة، قال: (فيها مسجد سهيل الذي لم يبعث الله نبياً إلاّ وصلّى فيه، ومنها يظهر عدل الله، وفيها يكون قائمه والقوّام من بعده، وهي منازل النبيين والأوصياء والصالحين) [٢].

٤. ولاة عهد الإمام المهدي عليه السلام:

عن يونس بن عبد الرحمن: أنّ الرضا عليه السلام كان يأمر بالدعاء لصاحب الأمر بهذا - وهو دعاء طويل نقلت منه موضع الحاجة -: (.... اللهم صلّ على ولاة عهده والأئمة من بعده، وبلغهم آمالهم وزد في آجالهم، وأعز نصرهم، وتمم لهم ما أسندت إليهم من أمرك لهم، وثبت دعائمهم، واجعلنا لهم أعواناً وعلى دينك أنصاراً، فإنهم معادن كلماتك، وخزان علمك، وأركان توحيدك، ودعائم دينك، وولاة أمرك، وخالصتك من عبادك، وصفوتك من خلقك، وأولياؤك وسلائل أوليائك، وصفوة أولاد نبيك، والسلام عليه وعليهم ورحمة الله وبركاته)[٣].

٥. أئمة:

عن حبّة العرني، قال: (خرج أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحيرة فقال: لتصلن هذه بهذه - وأومى بيده إلى الكوفة والحيرة - حتى يباع الذراع فيما بينهما بدنانير، وليبنين بالحيرة مسجد له خمسمائة باب يصلي فيه خليفة القائم عجل الله تعالى فرجه؛ لأنّ مسجد الكوفة ليضيق عنهم، وليصلين فيه إثنا عشر إماماً عدلاً،....) [٤].

٦. أوصياء:

في دعاء اليوم الثالث من شعبان المروي عن الحسن العسكري عليه السلام قال فيه: (... وسيد الأسرة - أي الحسين - الممدود بالنصرة يوم الكرة، المعوض من قتله أنّ الأئمة من نسله، والشفاء في تربته، والفوز معه في أوبته، والأوصياء من عترته بعد قائمهم وغيبته، حتى يدركوا الأوتار، ويثأروا الثار، ويكونوا خير أنصار) [٥].

١- فقه الرضا: ص٤٠٣.
٢- وسائل الشيعة الإسلامية: ج٣ ص٥٢٤.
٣- مصباح المتهجد: ص٤٠٩، مختصر بصائر الدرجات: ص١٩٢، جمال الأسبوع: ص٣٠٩.
٤- تهذيب الأحكام: ج٣ ص٢٥٣، بحار الأنوار: ج٥٢ ص٣٧٤، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٣ ص١١٢.
٥- المصباح للكفعمي: ص٥٤٣، مصباح المتهجد: ص٨٢٦ .

٧. شيعة أهل البيت (عليهم السلام):

عن أبي بصير، قال: قلت للصادق جعفر بن محمد عليه السلام: (يا ابن رسول الله، إني سمعت من أبيك عليه السلام أنه قال: يكون بعد القائم اثنا عشر إماماً، فقال الصادق عليه السلام: إنما قال: اثنا عشر مهدياً، ولم يقل: اثني عشر إماماً، ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس إلى موالاتنا ومعرفة حقنا) [١].

فجميع هذه الألفاظ تشير للمهديين الاثني عشر.

اسئلة المبحث الاول:

س١: إذكر رواية تبين ان المهديين من أهل البيت (ع) .

س٢: اذكر رواية تبين ان المهديين من ذرية الامام المهدي (ع).

س٣: اذكر رواية تفرد ابناً للامام المهدي (ع) بالذكر ؟

س٤: اذكر رواية تبين اختصاص المولى الذي يلي الامر بالاطلاع على الامام المهدي (ع).

س٥: اذكر رواية تنص على وجود قوام بعد الامام المهدي (ع).

س٦: اذكر رواية تنص على ان للامام المهدي (ع) ولاة عهد.

س٧: اذكر رواية تنص على ان المهديين أئمة.

س٨: اذكر رواية تنص على ان للمهدي (ع) اوصياء.

س٩: اذكر رواية تبين ان المهديين من الشيعة.

١- كمال الدين وتمام النعمة: ص٣٥٨، مختصر بصائر الدرجات: ص٢١٢، بحار الأنوار: ج٥٣ ص١١٥.

المبحث الثاني: ضرورة الاعتقاد بالمهديين وبيان ما قيل فيهم (ع)

١. ضرورة الاعتقاد بالمهديين (عليهم السلام):

بعد ورود الروايات المتواترة بإثبات المهديين عليهم السلام وكونهم من ذرية الإمام المهدي عليه السلام والذين يتولون استخلاف الأرض بعد الإمام المهدي عليه السلام، فيكون الإيمان بهم من الضروريات؛ لكونهم أئمة وخلفاء لله سبحانه في أرضه، وكون كل واحد منهم إماماً لزمانه فمن لم يعرفه تكون ميتته ميتة جاهلية.

إن عدم الإيمان بهم أو توجيه الروايات التي دلت عليهم بغير الوجه الصحيح يربك العقيدة المستقاة من أهل البيت عليهم السلام، ويوقعها في التعارض والتهافت، فلابد أن تدرس الروايات التي دلت عليهم بإنصاف وتمعن، لكي تستقر كل رواية في موضعها ويكشف المراد منها بضميمة الروايات الأخرى.

٢. المقصود بالمهديين (ع):

تقدم علينا بيان شيء من هوية المهديين (ع) كما بينها أهل البيت (ع)، وسنعرض الآراء التي قيلت في بيان روايات المهديين وتشخيصهم.

الرأي الأول: رد روايات المهديين

وسوف نذكر كلام صاحب هذا الرأي ومناقشته [١].

الرأي الثاني: تقديم روايات المهديين ورفض روايات الرجعة

قال السيد محمد صادق الصدر تحت عنوان: (قيادة ما بعد المهدي): (وأعني به نوعية الحاكم الأعلى الذي يتولى رئاسة الدولة العالمية العادلة بعده. ونوجه بهذا الصدد أطروحتين رئيسيتين:

الأطروحة الأولى: القول بالرجعة،

أي الالتزام برجوع الأئمة المعصومين إلى الدنيا ليمارسوا الحكم بعد المهدي.

الأطروحة الثانية: حكم الأولياء الصالحين بعد المهدي عليه السلام .....،

وبعد نقض وإبرام نجده يتبنى القول بالمهديين عليهم السلام مقدماً له على القول بالرجعة، فيقول: (وبعد هذه المناقشات، وقبل إعطائهم الفهم الكامل لحكم الأولياء الصالحين، لا بد لنا أن نجيب على هذا السؤال الذي يخطر في ذهن القارئ: وهو أننا كيف استطعنا أن نعتبر روايات كافية للإثبات التاريخي، على حين لم نعتبر روايات الرجعة كافية للإثبات، مع أنها أكثر عدداً وأغزر مادة وأوضح في أذهان العديدين. وأمّا من زاوية كفاية روايات الأولياء للإثبات التاريخي، فهو واضح طبقاً لمنهجنا في هذا التاريخ أنها متكاثرة ومتعاضدة، وذات مدلول متشابه إلى حد بعيد. وأمّا من زاوية معارضتها لأخبار الرجعة، فهو واضح بعد فشل الوجهين اللذين ذكرهما المجلسي للجمع بين الأخبار، إذ يدور الأمر عندئذ بين أن يكون الحكم بعد المهدي عليه السلام موكولاً إلى المعصومين عليهم السلام أو إلى

١- رفض روايات المهديين (ع) هو ما بينه علي بن يونس العاملي المتوفي سنة ٨٧٧ هجرية، صاحب كتاب الصراط المستقيم وسأتي مناقشته.

الأولياء الصالحين. ونحن حين نجد أن أخبار الرجعة غير قابلة للإثبات، كما عرفنا، ونجد أن أخبار الأولياء قابلة للإثبات. كما سمعنا، لا محيص لنا على الأخذ بمدلول أخبار الأولياء بطبيعة الحال. وبالرغم من أنّ مجرد ذلك كافٍ في السير البرهاني، إلا أننا أن نوضح ذلك بشكل أكثر تفصيلاً.

إنّ نقطة القوة الرئيسية في أخبار الأولياء المفقودة في أخبار الرجعة، هي أن أخبار الأولياء، ذات مضمون مشترك تتسالم عليه، بخلاف أخبار الرجعة، فإنها ذات عشرة مداليل على الأقل، ليس لكل مدلول إلاّ عدد ضئيل من الأخبار قد لا يزيد أحياناً على خبر واحد. ومن هنا نقول لمن يفضل أخبار الرجعة: ها أنت تفضل أخباراً منها ذات مدلول معين، كرجوع الإمام الحسين عليه السلام مثلاً. أو تفضل تقديم مجموع أخبار الرجعة. فإن رأيت تفضيل قسم معين من أخبار الرجعة، فهي لا شك أقل عدداً وأضعف سنداً من أخبار الأولياء، بل وأقل شهرة أيضاً. وكل قسم معين منها يصدق عليه ذلك بكل تأكيد، غير ما دل على رجوع الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الذي سوف نشير إليه. وإن رأيت تفضيل مجموع أخبار الرجعة على أخبار الأولياء، إذاً، فستصبح أخبار الرجعة بهذا النظر متعارضة ومختلفة المدلول كما عرفنا، غير ذلك المدلول العام الإجمالي الذي برهنا على انطباقه على خروج دابة الأرض التي نطق بخروجها القرآن الكريم. وهو - بمنطوق الأخبار- يعني خروج علي أمير المؤمنين عليه السلام، وهو بعيد عن أي مفهوم تقليدي للرجعة، بل هو ليس من الرجعة في شيء، فإن مفهوم دابة الأرض غير مفهوم الرجعة عندهم.

وهذا المفهوم لا ينافي حكم الأولياء الصالحين ولا يعارض الأخبار الدالة عليه.... وبعد ترجيح روايات حكم الأولياء الصالحين، ينبغي لنا أن نقدم لها فهماً متكاملاً ملحقاً بالتسلسل الفكري الذي سرنا عليه في هذا الكتاب. ... إنّ الإمام المهدي عليه السلام لن يهمل أمر الأمة الباقية بعده، لا لمجرد أن لا تبقى رهن الانحلال والضياع، وإن كان هذا صحيحاً كل الصحة، بل لأكثر من ذلك، وهو ما قلناه من أنّ إحدى الوظائف الرئيسة للمهدي عليه السلام بعد ظهوره هو تأسيس القواعد العامة المركزة والبعيدة الأمد لتربية البشرية في الخط الطويل، تربية تدريجية لكي تصل إلى المجتمع المعصوم. وهذه التربية لا يمكن أن يأخذ بزمام تطبيقها إلا الإنسان الصالح الكامل حين يصبح رئيساً للدولة العادلة، ومثل هذا الرجل لا يمكن معرفته لأحد غير الإمام المهدي نفسه ولعله يوليه التربية الخاصة التي تؤهله لهذه المهمة الجليلة. وأمّا احتمال تعيينه بالانتخاب فهو غير وارد على ما سنقول.

ومن هنا سيقوم الإمام عليه السلام بتعيين ولي عهده أو خليفته، خلال حياته وربما في العام الأخير، ليكون هو الرئيس ألأعلى للدولة العالمية العادلة بعده والحاكم الأول لفترة حكم "الأولياء الصالحين")[1].

هذا ملخص ما بينه السيد محمد صادق الصدر في موسوعته.

مناقشة ما ذكره السيد محمد الصدر رحمه الله:

١. إنّ السيد محمد الصدر رحمه الله كان يتصور أنّ كيفية الحكم بعد الإمام المهدي عليه السلام مبنياً على أطروحتين متباينتين لا يمكن الإيمان بهما معاً، إمّا أن يرجع من بعد الإمام المهدي الأئمة عليهم السلام فتكون الرجعة، وإمّا أن يحكم الأرض بعد الإمام المهدي أبناؤه عليهم السلام.

ومن هنا صار بصدد المناقشة والتقديم والاختيار لإحدى الأطروحتين، والحال أنّ القول بحكم المهديين عليهم السلام لا ربط له برجعة الأئمة التي يتحدث عنها؛ بل المهديون عقيدة حقة جاءت بها الضرورة لكون الأرض لا تخلو من

١- تاريخ ما بعد الظهور: ص٦٤٥ – ٦٤٦.

حجة، والروايات التي نصت عليهم وبينت دورهم. كما أن الرجعة أيضاً عقيدة ثابتة بالنصوص، ولا يوجد محذور عقلي أو شرعي يمنع الإيمان بهما معاً، فالإيمان بهما لا يؤدي إلى القول بالمتنافيات.

٢. إنه أثبت كون المهديين عليهم السلام بعد الإمام المهدي عليه السلام - وهو الحق - إلا أنه نفى الرجعة وأعرض عن جميع الروايات التي تثبتها، وهذا خطأ كبير.

٣. إنه يتصور أنّ الرجعة ستكون في هذا العالم المادي الذي نحن فيه الآن، والحال أنّ الرجعة عالم منفصل تماماً عن هذا العالم المادي وله لوازمه، كما سيأتي.

الرأي الثالث: المهديون بعد المهدي عليه السلام وبعدهم الرجعة

وهذا ما صرح به الشيخ علي الكوراني، فقال: (.. والاعتقاد بالرجعة وإن لم يكن من ضروريات الإسلام، ولا من ضروريات مذهب التشيع، بمعنى أن عدم الاعتقاد بها لا يخرج الإنسان عن مذهب أهل البيت عليهم السلام ولا عن الإسلام. ولكن أحاديثها تبلغ من الكثرة الوثاقة ما يوجب الاعتقاد بها. ويذكر بعضها أن الرجعة تبدأ بعد حكم المهدي عليه السلام وحكم أحد عشر مهدياً بعده، ففي غيبة الطوسي ص٢٩٩ عن الإمام الصادق عليه السلام قال: "إنّ منا بعد القائم أحد عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام") [١].

ويقول في كتابه المعجم الموضوعي لأحاديث الإمام المهدي عليه السلام ص٢٩٩: (أمّا أحاديث مصادرنا فتدل على أنّ الدولة الإلهية الموعودة تمتد قروناً على يد المهدي عليه السلام ثم على يد المهديين من أبنائه، وأن لله تعالى برنامجاً في تطوير الحياة على الأرض، ورجعة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام إلى الحياة الدنيا في زيارة أو يحكمون مدداً طويلة).

وأهم ما يرد عليه؛ أنّه يظن أنّ الرجعة تكون في هذا العالم، والحال أنها عالم آخر له قوانينه الخاصة، ويرجع فيه من محض الإيمان محضاً ومن محض الكفر محضاً.

الرأي الرابع: المهديون عليهم السلام هو تعبير آخر عن الرجعة للأئمة عليهم السلام

يقول الحر العاملي: (وقد روى الصدوق في كتاب "كمال الدين وتمام النعمة" عن علي بن أحمد بن موسى الدقاق، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، قال: قلت للصادق عليه السلام: سمعت من أبيك أنه قال: يكون من بعد القائم اثنا عشر إماماً ؟ فقال: قد قال: اثنا عشر مهدياً، ولم يقل اثنا عشر إماماً، ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس إلى ولايتنا، ومعرفة فضلنا.

أقول: فهذا الحديث يناسب الوجوه المذكورة [٢]، ويوافق ما يأتي أيضاً على وجه، على أنّه يحتمل الحمل على التقية على تقدير أن يراد منه نفي الرجعة، كما حمله بعض المحققين.

فكيف يكون وما تضمنه الحديث المروي في (كتاب الغيبة) أو على تقدير تسليمه في خصوص الإثني عشر بعد المهدي عليه السلام لا ينافي هذا الوجه، لاحتمال أن يكون لفظ ابنه تصحيفاً، وأصله أبيه بالياء آخر الحروف، ويراد به الحسين عليه السلام لما روي سابقاً في أحاديث كثيرة من رجعة الحسين عليه السلام عند وفاة المهدي عليه السلام ليغسله، ولا ينافي ذلك الأسماء الثلاثة لاحتمال تعدد الأسماء والألقاب لكل واحد منهم عليهم السلام، وإن ظهر بعضها ولم يظهر الباقي ولاحتمال تجدد وضع الأسماء في ذلك الزمان له عليه السلام، لأجل اقتضاء الحكمة الإلهية. وقوله عليه السلام في حديث أبي

١- عصر الظهور للكوراني الطبعة الأولى ص٣٣٢ – ٣٣٣ الطبعة السابعة ص٢٧١.
٢- قد ذكر وجوهاً وتأويلات قبل ذلك.

حمزة: "إثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام" لا يبعد تقدير شيء له يتم به الكلام بأن يقال: أكثرهم من ولد الحسين، ولا يخفى أنه قد يبني المتكلم كلامه على الأكثر الأغلب عند ظهور الأمر، أو إرادة الإجمال، ومما يقرب ذلك ويزيل استبعاد ما ورد في أحاديث النص على الأئمة الإثني عشر: أنهم من ولد علي وفاطمة، والحديث موجود في أصول الكليني. ولا بد من حمله على ما قلناه لخروج أمير المؤمنين عليه السلام هذا الحكم، ودخوله في الإثني عشر ، والضمائر في الدعاءين يحتمل عودها إلى الرسول وإلى الحسين (عليهما السلام)، ويحتمل الحمل على الرجعة كما مر، لكن في الدعاء الثاني لا في الأول لوجود لفظ ولده فيه.

والثانية: لم يلاحظ فيها دخول أحد منهما لحكمة أخرى، ومثل هذه المحاورات كثير، والتخصيص بالذكر لا يدل على التخصيص بالحكم، وليس بصريح في الحصر.

وثالثها: أن يكون ذلك محمولاً على الرجعة، فقد عرفت جملة من الأحاديث الواردة في الأخبار برجعتهم عليهم السلام على وجه الخصوص، وعرفت جملة من الأحاديث الواردة في صحة الرجعة على وجه العموم، في كل: من محض الإيمان محضاً أو محض الكفر محضاً. وكل واحد من القسمين قد تجاوز حد التواتر المعنوي بمراتب، كما رأيت في الأبواب السابقة. وعلى هذا فالأئمة من بعده هم الأئمة من قبله قد رجعوا بعد موتهم، فلا ينافي ما ثبت من أنّ الأئمة اثني عشر، لأنّ العدد لا يزيد بالرجعة، وهذا الوجه يحصل به الجمع بين رواية اثني عشر ورواية أحد عشر، فإن الأولى: محمول على دخول المهدي أو النبي (عليهما السلام)، والثانية: لم يلاحظ فيها دخول أحد منهما لحكمة أخرى، ومثل هذه المحاورات كثير، والتخصيص بالذكر لا يدل على التخصيص بالحكم، وليس بصريح في الحصر. وما تضمنه الحديث المروي في (كتاب الغيبة) أو على تقدير تسليمه في خصوص الإثني عشر بعد المهدي عليه السلام لا ينافي هذا الوجه، لاحتمال أن يكون لفظ ابنه تصحيفاً، وأصله أبيه بالياء آخر الحروف، ويراد به الحسين عليه السلام لما روي سابقاً في أحاديث كثيرة من رجعة الحسين عليه السلام عند وفاة المهدي عليه السلام ليغسله، ولا ينافي ذلك الأسماء الثلاثة لاحتمال تعدد الأسماء والألقاب لكل واحد منهم عليهم السلام ، وإن ظهر بعضها ولم يظهر الباقي ولاحتمال تجدد وضع الأسماء في ذلك الزمان له عليه السلام، لأجل اقتضاء الحكمة الإلهية. وقوله عليه السلام في حديث أبي حمزة: "إثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام" لا يبعد تقدير شيء له يتم به الكلام بأن يقال: أكثرهم من ولد الحسين، ولا يخفى أنه قد يبني المتكلم كلامه على الأكثر الأغلب عند ظهور الأمر، أو إرادة الإجمال، ومما يقرب ذلك ويزيل استبعاد ما ورد في أحاديث النص على الأئمة الإثني عشر عليهم السلام: أنهم من ولد علي وفاطمة، والحديث موجود في أصول الكليني. ولا بد من حمله على ما قلناه لخروج أمير المؤمنين عليه السلام هذا الحكم، ودخوله في الإثني عشر عليهم السلام. والضمائر في الدعاءين يحتمل عودها إلى الرسول وإلى الحسين (عليهما السلام)، ويحتمل الحمل على الرجعة كما مر، لكن في الدعاء الثاني لا في الأول لوجود لفظ ولده فيه، وحديث كعب ووهب يحتملان بعض ما يروووهما إلى الرجعة أقرب على أنّ قولهما ليس بحجة، لكن الظاهر أنهما راويان لهذا المعنى عن بعض أهل العصمة عليهم السلام ويأتي زيادة تحقيق لبعض مضمون هذا الفصل إن شاء الله تعالى) [1].

نجده يبني مسألة المهديين عليهم السلام على وجهين:

١. التقية، على تقدير أنها تنفي الرجعة، فيكون صدور أحاديث المهديين عليهم السلام كلها صدرت تقيةً لكونها تنفي الرجعة. ونسب الحر العاملي ذلك لبعض المحققين.

٢. الرجعة، أي تكون روايات المهديين عليهم السلام محمولة على الرجعة، فيكون تعبير المهديين عليهم السلام تعبير آخر عن الرجعة.

١- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص ٣٦٩.

وراح يبين بأنّ الرجعة قد جاءت بها الأحاديث الشريفة، بل جاوزت التواتر المعنوي، ثم بعد ذلك يقول بكون الأئمة عليهم السلام هم نفس المهديين عليهم السلام، والمهديين الذين يأتون بعد الإمام المهدي عليه السلام نفس الأئمة لكن بالرجعة بعد موتهم فلكونهم بالرجعة سمّوا بغير الاسم الأول (الأئمة).

وبما أنّ كلامه المتقدم ترد عليه العديد من الإشكالات فتصدّى الحر العاملي لدفعها، وإليك الإشكالات وبيان مناقشتها:

١. بما أنّ الروايات تذكر اثنا عشر إماماً كما تذكر اثنا عشر مهدياً فالعدد لا يختلف بالرجعة عما هو عليه، فكما أنّ الأئمة عددهم اثني عشر فكذلك يكون نفس العدد في الرجعة، فلا تكون روايات المهديين عليهم السلام منافية لعدد الأئمة الاثني عشر عليهم السلام كي يقال: اثنا عشر إماماً واثنا عشر مهدياً فيكون المجموع أربعة وعشرون. بل العدد يكون واحداً فهم اثنا عشر إماماً في هذه الحياة الدنيا، ونفسهم يأتون بالرجعة بعنوان مهديين، فالعدد لا يزيد بالرجعة.

وبهذا سيرد عليه بأنّ روايات المهديين عليهم السلام تارة تعد المهديين اثنا عشر، كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله: (يا علي، إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً، ومن بعدهم اثنا عشر مهدياً ..) [١].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: (إنّ منا بعد القائم عليه السلام اثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام)[٢].

وأخرى تعدهم أحد عشر، عن الصادق عليه السلام، قال: (إنّ منا بعد القائم أحد عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [٣].

وبهذا يتغير العدد فتارة يكون المهديون إثنا عشر فيتطابق عددهم مع عدد الأئمة عليهم السلام، وأخرى يكون المهديون أحد عشر فيكون عددهم أقل من عدد الأئمة عليهم السلام، فصار بصدد رفع هذا التشويش.

فقال: بأن روايات الاثني عشر محمول على دخول المهدي أو النبي (عليهما السلام)، فإذا دخل أحدهما يكون العدد اثنا عشر، وأمّا روايات الأحد عشر فلم يلاحظ فيها دخول أحدهما (النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام المهدي عليه السلام)، وبهذا جمع بين روايات المهديين الأحد عشر والاثني عشر.

٢. وبعد هذا واجهه إشكال حاصله: أنّ رواية الوصية التي نقلها الشيخ الطوسي في الغيبة تصرح بأمور، منها:

أ- إنها تصرح بكون ابن المهدي الذي يسلمه المهدي عليه السلام له ثلاثة أسماء (أحمد، عبد الله، المهدي)، ومن المعلوم أنّ روايات الرجعة تنص على أنّ أول من يعود بالرجعة هو الحسين عليه السلام، وهو ليس ابناً للمهدي عليه السلام.

ب- إنّ بعض الروايات تنص على كون المهديين من ولد الحسين عليه السلام، عن أبي حمزة: (اثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) الأئمة ليس كلهم ولد الحسين عليه السلام، فلا النبي صلى الله عليه وآله ولا علي بن أبي طالب من أولاد الحسين عليه السلام.

فأجاب عن الأول قائلاً: على تقدير تسليم سند الرواية باحتمال التصحيف لاحتمال أن يكون المراد بقوله: (فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه)، (أبيه) وليس (ابنه)، فلفظ ابنه تصحيف والصحيح هو أبيه بالياء.

والسبب في ذلك أنّ الحسين عليه السلام هو الذي يخرج على المهدي عليه السلام ويتولى تجهيزه بعد موته، وبهذا يكون فليسلمها إلى أبيه (الحسين) لا ابنه.

وإن قلت: لنفرض أنه تصحيف والصحيح هو (أبيه) لا (ابنه)، لكن أبيه الحسين عليه السلام ليس اسمه (أحمد، عبد الله، المهدي) !

١- غيبة الطوسي: ص١٥٠.
٢- مختصر بصائر الدرجات: ص١٨٢، بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٨
٣- غيبة الطوسي: ص٣٠٩.

فيجيب: إنّ هذه الأسماء الثلاثة من المحتمل أن تكون أسماءً للحسين عليه السلام في الرجعة، لاحتمال تعدد الأسماء والألقاب لكل واحد منهم عليهم السلام ، كما ويحتمل تجدد وضع الأسماء في الرجعة لأجل حكمة إلهية.

وأمّا جوابه عن الإشكال الثاني القائل بكون المهديين من ولد الحسين عليه السلام، فقدر شيئاً محذوفاً في الكلام كأن يقال: (أكثرهم من ولد الحسين عليه السلام)، أي: لكون أغلب الأئمة من ولد الحسين عليه السلام وهم أنفسهم سيعودون في الرجعة فأطلق عليهم من ولد الحسين عليه السلام من باب كون أكثرهم من ولد الحسين عليه السلام.

وبما أنّ هذا التوجيه غريب جداً كما اعترف به، أيد ما قاله بحديث اللوح الذي يعد اثني عشر إماماً من ولد فاطمة (عليها السلام)، مع أنهم اثني عشر بإضافة علي بن أبي طالب عليه السلام وهو ليس من أولادها، فيجيب لكون أغلب الأئمة عليهم السلام من ولد فاطمة (عليها السلام) فعدت الرواية اثني عشر من ولدها.

ولم تقف الإشكالات عند هذا الحد بل أيضاً اصطدم بما روي عن أهل البيت عليهم السلام ، حيث نقل قبل كلامه المتقدم دعاءين، فقال: (وروى الشيخ أيضاً في (المصباح الكبير) حيث أورد دعاء ذكر أنه مروي عن صاحب الزمان عليه السلام خرج إلى أبي الحسن الضراب الأصفهاني بمكة، بإسناد لم نذكره اختصارا، ثم أورد الدعاء بطوله إلى أن قال: "اللهم صلّ على محمد المصطفى وعلي المرتضى وفاطمة الزهراء والحسن الرضا والحسين المصفى وجميع الأوصياء مصابيح الدجى - إلى أن قال -: وصلّ على وليك وولاة أمرك والأئمة من ولده، ومد في أعمارهم، وزد في آجالهم، وبلغهم أقصى آمالهم دينا ودنيا وآخرة، إنك على كل شيء قدير"... وروى أيضاً في (المصباح) بعده بغير فصل دعاء مروياً عن الرضا عليه السلام، فقال: روي عن يونس بن عبد الرحمن، عن الرضا عليه السلام أنه كان يأمر بالدعاء لصاحب الأمر عليه السلام بهذا الدعاء: "اللهم ادفع عن وليك وخليفتك - إلى أن قال -: اللهم وصلّ على ولاة عهده والأئمة من بعده، وزد في آجالهم، وبلغهم آمالهم").

فنجد الدعاء الأول يقول: (وصلّ على وليك وولاة أمرك والأئمة من ولده)، فولاة عهده والأئمة من بعده إنما هم ولده، أي: من ولد الإمام المهدي عليه السلام، فالضمير راجع للإمام المهدي عليه السلام. والحسين عليه السلام ليس من أولاد المهدي لكي يصح التوجيه السابق من كون المراد بابنه (أبيه) لاحتمال التصحيف، أو أن أسماء ابن المهدي عليه السلام الثلاثة (أحمد، عبد الله، المهدي) هي أسماء للحسين في الرجعة، فهذا التصريح يخالف التأويل المتقدم.

كما نجد نفس الشيء في الدعاء الثاني المروي عن الرضا عليه السلام: (وصلّ على ولاة عهده والأئمة من بعده)، فالمراد بولاة عهده هم المهديين ، والضمير في (عهده) و(بعده) يعود للإمام المهدي عليه السلام.

فكيف يرتفع الإشكال ؟ فقال: (والضمائر في الدعاءين يحتمل عودها إلى الرسول وإلى الحسين (عليهما السلام)، ويحتمل الحمل على الرجعة كما مر، لكن في الدعاء الثاني لا في الأول لوجود لفظ ولده فيه).

أي: إنّ الضمائر في (ولده) في الدعاء الأول، والضمير في (عهده) و(بعده) في الدعاء الثاني يحتمل فيهما وجوه ثلاثة:

١. يحتمل عودها إلى الرسول صلى الله عليه وآله ، فيكون المراد من (ولده) أي: ولد الرسول صلى الله عليه وآله . كما ويكون المراد من (عهده) و(بعده)، أي: عهد الرسول وبعد الرسول صلى الله عليه وآله .

٢. يحتمل عودها إلى الحسين عليه السلام.

٣. الحمل على الرجعة، لكن هذا الاحتمال يتماشى مع الدعاء الثاني لا الأول؛ لكون الأول يصرح بكون المهديين من ولده، أي: المهدي عليه السلام. بخلاف الثاني الذي لم يرد فيه لفظ (ولده).

هذا ما ارتآه الحر العاملي، وخلاصته أنّ المقصود بالمهديين هم نفس الأئمة إلا أنهم في الرجعة.

مناقشة ما ذكره الحر العاملي:

المنصف يرى مدى وهن وضعف الكلام المتقدم حيث إنه أراد توجيهه بالرجعة بكل ما أوتي، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع أن يقدم الفهم السليم الكامل، بل بنى الأمر على الاحتمالات، وكأنها قضية اجتهادية تكون معتركاً للآراء والأقوال فيفسرها كل أحد بحسب ما يراه، مع أنه ذكر في كتابه الإيقاظ من الهجعة في إثبات الرجعة عدم صحة التأويل بغير نص ودليل، مع أنه لم يقدم دليلاً على تأويلاته المتقدمة، فيقول: (الثالثة: في عدم جواز التأويل بغير نص ودليل)، ويسرد عدداً من الروايات تدل على ذلك [1].

ونسجل على ما بينه الحر العاملي عدّة مناقشات:

المناقشة الأولى: دفع احتمال التقية عن روايات المهديين (ع)

١. إنّه بنى روايات المهديين عليهم السلام على التقية إن كانت تنفي الرجعة، أو هي بنفسها عبارة أخرى عن الرجعة.

٢. من الواضح جداً أنه يتصور أنّ الرجعة إنما تكون في هذا العالم وليست عالماً مختلفاً عن هذا العالم وله شرائطه وخصائصه، وهذا ليس صحيحاً كما يأتي.

٣. لا يوجد وجه يبرر حمل روايات المهديين على التقية، سواء كانت تنفي الرجعة أم لا تنفيها، إذ الفهم دائر بين كونهم غير الأئمة ويحمكون الأرض بعد الإمام المهدي عليه السلام، أو كونهم نفس الأئمة الذين يعودون بالرجعة باسم المهديين كما قال، فأي وجه للتقية ؟

نعم، ربما يكون ناظراً لما ذكره الشيخ الصفار في بصائر الدرجات عند تعليقه على رواية كون المهديين قوم من شيعة أهل البيت (عليهم السلام)، وقد ذكره الشيخ محمد السند في آخر كلامه الآتي، فقال: (ما ذكره صاحب مختصر بصائر الدرجات أنَّ المقصود بالمهديّين رجعة الأئمّة الاثني عشر، ولكن لعدم احتمال السائل عقيدة الرجعة لئلاَّ ينكرها فيكفر، قال: (اعلم هداك الله بهداه أنَّ علم آل محمّد ليس فيه اختلاف بل بعضه يصدّق بعضاً، وقد روينا أحاديث عنهم صلوات الله عليهم جمَّة في رجعة الأئمّة الاثني عشر، فكأنَّه عليه السلام عرف من السائل الضعف عن احتمال هذا العلم الخاصّ الذي خصَّ الله سبحانه من شاء من خاصَّته وتكرَّم به على من أراد من بريَّته كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ذلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ الحديد: ٢١، فأوَّله بتأويل حسن بحيث لا يصعب عليه فينكر قلبه فيكفر) [2].

وستأتي مناقشته، إلا أنّ ما قاله الشيخ الصفار مجرد توجيه ناتج من فهمه ولم يقم عليه الدليل القطعي.

ثم لنا أن نسأل: هل التقية ألجأت الصادق عليه السلام على أن يقول بالاثنا عشر مهدياً، كما ألجات الإمام السجاد عليه السلام والنبي صلى الله عليه وآله الذي صرح بهم ليلة وفاته، فهل النبي صلى الله عليه وآله أيضاً اتقى في وصيته لعلي بن أبي طالب عليه السلام في ليلة وفاته وهو يبين المهديين الاثني عشر عليهم السلام وكونهم يأتون بعد الإمام المهدي عليه السلام، وهم أولاده وولاة عهده والأئمة من ولده ؟!

فروايات المهديين عليهم السلام رويت عن العديد من الأئمة عليهم السلام بأزمان مختلفة وبألسنة مختلفة وبأسانيد متعددة، وهذا يبطل احتمال الحمل على التقية.

فالحمل على التقية هنا مجرد احتمال أوهن من بيت العنكبوت.

١- الإيقاظ من الهجعة في إثبات الرجعة: ص٤٥.
٢- مختصر بصائر الدرجات: ص١١٢.

المناقشة الثانية: دفع توهم التعارض بين روايات المهديين (ع) وبين روايات الرجعة

إنه توهم التعارض بين روايات المهديين عليهم السلام وبين روايات الرجعة مع أنه لا تعارض أصلاً؛ لكون الرجعة عالماً آخر غير هذا العالم الذي ستقع عليه دولة العدل الإلهي التي يحكمها المهديون، بل حتى على الفهم السائد بينهم من كون الرجعة تقع على هذا العالم فلا تنافي بين روايات المهديين عليهم السلام وبين رجوع الأئمة عليهم السلام.

وربما كان سبب التوهم هو ما رواه الشيخ في الغيبة والطبري في دلائل الإمامة عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن علي بن سليمان بن رشيد، عن الحسن بن علي الخزاز، قال: (دخل علي بن أبي حمزة على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال له: أنت إمام ؟ قال: نعم. فقال له: إني سمعت جدك جعفر بن محمد (عليهما السلام) يقول: لا يكون الإمام إلا وله عقب. فقال: أنسيت يا شيخ أو تناسيت ؟ ليس هكذا قال جعفر عليه السلام، إنما قال جعفر عليه السلام: لا يكون الإمام إلا وله عقب إلا الإمام الذي يخرج عليه الحسين بن علي (عليهما السلام) فإنه لا عقب له. فقال له: صدقت جعلت فداك، هكذا سمعت جدك يقول) [1].

فهذه الرواية تبين أمرين:

١. أنّ الإمام عليه السلام لابد أن يكون له عقب وذرية، ويستثنى من ذلك الإمام الذي يخرج عليه الحسين عليه السلام فإنه لا عقب له.

٢. الرواية نصت على لفظ (الإمام) ولم تسميه.

والروايات التي تثبت ذرية الإمام المهدي عليه السلام كثيرة جداً بل البعض رجحها على الرجعة، فقد تواترت الروايات التي تثبت الذرية للإمام المهدي عليه السلام فلا يمكن إنكار ذلك، هذا مضافاً إلى أنّ الرواية لم تسمِ الإمام الذي يخرج عليه الحسين عليه السلام في عالم الرجعة، فتحديده بالإمام محمد بن الحسن عليه السلام تحديد قائم على الاجتهاد والرأي بعيد عن المستفاد من الأدلة، إذ بعد عدم تعارض روايات المهديين مع روايات الرجعة وكون الرجعة بعد حكم المهديين الاثني عشر، وأنّ الذرية ثابتة للإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، يتبين بكل وضوح أنّ المقصود بالإمام الذي يخرج عليه الحسين عليه السلام هو المهدي الثاني عشر من المهديين الاثني عشر، فهذه الرواية تؤكد على كون المهديين أئمة فتضاف للروايات التي سمتهم أئمة؛ لكونها أطلقت على المهدي الثاني عشر لفظ الإمام.

المناقشة الثالثة: دفع كون روايات المهديين (ع) تعني الائمة في الرجعة

١. أنه يصرّح بكون المهديين هم الأئمة في الرجعة، فكما أنّ عدد الأئمة اثنا عشر فكذلك يكون عدد المهديين لكونهم نفس الأئمة بتعبير آخر، لا أنّ الأئمة اثنا عشر والمهديين عليهم السلام اثنا عشر لكي يكون المجموع أربعة وعشرين، فالعدد لا يزيد ولا ينقص بالرجعة.

وهذا لا يمكن قبوله بأي وجه لكون الروايات صريحة ومخالفة للتأويل الذي تبرع به الشيخ الحر العاملي لكي يدلل على الرجعة متوهماً التعارض بين مفاد رواياتها مع روايات المهديين عليهم السلام ؛ لكون الروايات واضحة وصريحة بتغاير المهديين عن الأئمة فليس هم نفس الأئمة، نعم هم مَثلهم كما سيأتي، ولكنهم ليسوا هم، فقول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: (يا علي، إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً، ومن بعدهم اثنا عشر مهدياً ..) [2]، وقول الإمام الصادق

١- غيبة الطوسي: ص٢٢٤، دلائل الإمامة: ص٤٣٦

٢- غيبة الطوسي: ص١٥٠.

عليه السلام: (إنّ منا بعد القائم عليه السلام اثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [1]، يردان هذا التأويل بكل وضوح، فهذا التأويل لا يصار إليه لقيام الأدلة على خلافة.

٢. كما أنه لما واجه حديث الإمام الصادق عليه السلام القائل فيه: (إنّ منا بعد القائم أحد عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام)[2]، حيث سيقل العدد المفترض لكون الأئمة اثني عشر بينما المهديين أحد عشر في هذه الرواية، فراح للتأويل بلا دليل قائلاً: إنّ روايات الاثني عشر محمول على دخول المهدي أو النبي (عليهما السلام)، فإذا دخل أحدهما يكون العدد اثنا عشر، وأمّا روايات الأحد عشر فلم يلاحظ فيها دخول أحدهما (النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام المهدي عليه السلام).

فلو آمنّا جدلاً بما قاله الشيخ الحر العاملي من كون المهديين هم نفس الأئمة في الرجعة، وكون الرجعة يرجع فيها من محض الإيمان محضاً ومن محض الكفر محضاً، فمن الطبيعي سيرجع النبي صلى الله عليه وآله مع الإمام المهدي أيضاً، فسيكون العدد ثلاثة عشر، والحال أنه التزم بكون العدد لا يتغير بالرجعة.

وإما أن يقول بكون أحدهما لا يرجع في الرجعة، لكي يحافظ على وحدة العدد في الأئمة والمهديين معاً، وهذا ما لا يستطيع قوله، مع ثبوت رجوع من محض الإيمان محضاً، فهل يرتقي إيمان شخص لإيمان محمد صلى الله عليه وآله ، أو الإمام المهدي عليه السلام في زمانه.

٣. توجد رواية تصرّح بكون المهديين قوم من شيعتنا؛ فقد رواه الشيخ الصدوق، عن أبي بصير، قال: (قلت للصادق جعفر بن محمد عليهما السلام: يا بن رسول الله، إني سمعت من أبيك عليه السلام أنه قال: يكون بعد القائم اثنا عشر إماماً. فقال: إنما قال: اثنا عشر مهدياً، ولم يقل: اثنا عشر إماماً، ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس إلى موالاتنا ومعرفة حقنا) [3].

فالإمام الصادق عليه السلام يصرح بكونهم قوم من شيعتهم مما يدل على التغاير بينهم، فكيف يمكن أن يقال بأن المهديين هم نفس الأئمة بالرجعة ؟!

٤. إنّ بعض الروايات تصرح بأول المهديين وتسميه بثلاثة أسماء (أحمد، عبد الله، المهدي)، ولا يوجد إمام من الأئمة عليهم السلام قد تسمّى بهذه الأسماء، وبما أن الثابت في الروايات رجعة الأئمة عليهم السلام وأولهم الحسين عليه السلام فيلزم أن تكون هذه الأسماء للحسين عليه السلام، مع أن الحسين عليه السلام لم يسمَ بهذه الأسماء !!!

فيجيب الحر العاملي بكون هذه الأسماء الثلاثة يحتمل أن تكون أسماء للحسين عليه السلام في الرجعة، بسبب تجدد وضع الأسماء لمصلحة في ذلك الوقت.

وهذا مجرد احتمال بعيد جداً كيف يمكن قبوله مع ضعفه ومخالفته للنصوص الصريحة التي تبين إن هذه الأسماء لابن المهدي عليه السلام الذي هو أول المؤمنين عليه السلام.

٥. إنّ بعض الروايات تنص على كون المهديين من ولد الحسين عليه السلام، وبناء على القول بكون المهديين نفس الأئمة في الرجعة فليس كلهم من ولد الحسين عليه السلام، فلا النبي صلى الله عليه وآله ولا علي بن أبي طالب عليه السلام ولا الإمام الحسن عليه السلام !!

فأجاب قائلاً: على تقدير تسليم سند الرواية، أنه يحتمل التصحيف في قوله: (فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه)، (أبيه، أي: الحسين عليه السلام) وليس (ابنه)، فلفظ ابنه تصحيف والصحيح هو (أبيه) بالياء.

١- مختصر بصائر الدرجات: ص١٨٢، بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٨.
٢- غيبة الطوسي: ص٣٠٩.
٣- كمال الدين وتمام النعمة - للصدوق: ص٣٥٨.

أو يحتمل وجه آخر وهو: أن يقدر في الكلام محذوفاً ككلمة (أكثرهم)، فيكون المتحصل: (أكثرهم من ولد الحسين عليه السلام)، فلكون اغلب الأئمة من ولد الحسين عليه السلام وهم أنفسهم سيعودون في الرجعة فاطلق عليهم من ولد الحسين عليه السلام.

مع أن هذا مجرد احتمال مخالف لظاهر الروايات، كما أنّ التقدير خلاف الظاهر لا يصار إليه إلاّ مع القرينة لكونه من المجاز فلا يصح استعماله إلاّ بقرينة، وهي مفقودة في المقام.

بل هو قد اعترف بغرابة هذا التأويل فحاول أن يدعمه بالحديث الذي ينص على كون الأئمة الاثني عشر من ذرية فاطمة (عليها السلام) مع أنّ علياً ليس ابنها، فيكون التعبير من باب أكثر الأئمة من ولدها فقد جاءت الرواية بلسان الأغلب والأكثر! مع أنّ نفس هذا الحديث قد جاء بمضمونه أحاديث أخرى تدل على كون الأئمة ثلاثة عشر، فهل جميعها جاء من باب التغليب ؟! هذا كلام بلا دليل [1]، وقد تقدم علينا في البحث الأول من هذا الكتاب تقسيم الروايات، فليقارن القارئ الكريم بين ما تقدم وبين ما ذكره الحر العاملي.

المناقشة الرابعة: دفع كون الضمير في قوله (ولده) يعود للرسول (ص)

إنه أورد على الدعاءين المرويين عن أهل البيت عليهم السلام، فالأول عن الإمام المهدي عليه السلام والثاني عن الإمام الرضا عليه السلام، فقد جاء في الدعاء الأول قوله عليه السلام: (وصلّ على وليك وولاة أمرك والأئمة من ولده)، وجاء في الثاني: (وصلّ على ولاة عهده والأئمة من بعده، وزد في آجالهم، وبلغهم آمالهم).

ومع وضوح كون العبارة التي تصرح بكون المهديين هم أولاد الإمام المهدي عليه السلام، نجده يحتمل رجوعه للرسول صلى الله عليه وآله فيكون معنى من (ولده) في الدعاء الأول ولد الرسول صلى الله عليه وآله، فالضمير في (ولده) يرجعه للرسول صلى الله عليه وآله، وكذا الأمر في الدعاء الثاني في كلمتي (عهده) و(بعده)، فيعيد الضمير فيهما للرسول صلى الله عليه وآله !!

أو الحمل على الرجعة، لكن هذا الاحتمال يتماشى مع الدعاء الثاني دون الأول؛ لكون الأول يصرح بكون المهديين من ولده، أي: المهدي عليه السلام. بخلاف الثاني الذي لم يرد فيه لفظ (ولده).

فنرى التخبط الواضح، والاجتهاد في التأويل بلا مستند لدليل شرعي.

فما ذكره من عود الضمير للرسول صلى الله عليه وآله لا يصار إليه إلا بقرينة قطعية وإلا فيبقى على أكثر تقدير مجرد احتمال، مضافاً إلى كونه خلاف الظاهر؛ إذ المعروف بينهم رجوع الضمير إلى الأقرب، والأقرب في النصوص المتقدمة الامام المهدي عليه السلام فيتعين رجوع الضمير إليه، في (ولده) و (عهده) و(بعده)، لا أن يرجع للرسول صلى الله عليه وآله.

ثم إنّ القول بعودته للرسول صلى الله عليه وآله منقوض طبقاً لقواعدهم النحوية والذوق العربي الذي يتبجحون به والذي يجعلونه ميزاناً لا يسلم كل من خالفه من الانتقاد والتشنيع.

١- راجع بحث الروايات التي دلت على كون الأئمة ثلاثة عشر في إصدارات أنصار الإمام المهدي عليه السلام، ككتاب جامع الأدلة، وما بعد الإمام الثاني عشر، والحوار القصصي، وغيرها، فقد دفعت جميع الشبهات التي أثيرت.

اسئلة المبحث الثاني:

س١: لماذا يُعد الاعتقاد بالمهديين ضرورة دينية ؟

س٢: عدم الايمان بالمهديين (ع) أو عدم توجيه الروايات التي دلت عليهم يؤدي إلى التعارض والتهافت في الروايات، بيّن ذلك؟

س٣: عدد الاراء التي بينها علماء الشيعة في بيان هوية المهديين (ع)؟

س٤: لماذا قدم السيد محمد الصدر رحمه الله روايات المهديين (ع) على روايات الرجعة ؟ وكيف تناقش ما فهمه ؟

س٥: يرى الشيخ الحر العاملي ان روايات المهديين (ع) تعبير آخر عن الرجعة، كيف يصور ذلك ؟ وما هي المناقشات التي ترد عليه؟

س٦: روى الشيخ في الغيبة والطبري في دلائل الإمامة عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن علي بن سليمان بن رشيد، عن الحسن بن علي الخزاز، قال: (دخل علي بن أبي حمزة على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال له: أنت إمام ؟ قال: نعم. فقال له: إني سمعت جدك جعفر بن محمد (عليهما السلام) يقول: لا يكون الإمام إلا وله عقب. فقال: أنسيت يا شيخ أو تناسيت ؟ ليس هكذا قال جعفر عليه السلام، إنما قال جعفر عليه السلام: لا يكون الإمام إلا وله عقب إلا الإمام الذي يخرج عليه الحسين بن علي (عليهما السلام) فإنه لا عقب له. فقال له: صدقت جعلت فداك، هكذا سمعت جدك يقول) [1].

استدل البعض على عدم وجود ذرية للامام الثاني عشر بهذه الرواية كيف ترد على ذلك ؟

س٧: روى الشيخ الصدوق، عن أبي بصير، قال: (قلت للصادق جعفر بن محمد عليهما السلام: يا بن رسول الله، إني سمعت من أبيك عليه السلام أنه قال: يكون بعد القائم اثنا عشر إماماً. فقال: إنما قال: اثنا عشر مهدياً، ولم يقل: اثنا عشر إماماً، ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس إلى موالاتنا ومعرفة حقنا) [1].

قال البعض بان الرواية تثبت ان المهديين قوم من الشيعة وليسوا ائمة، كيف توفق بين كونهم ائمة وانهم من شيعة أهل البيت (ع) ؟

س٨: يرى الحر العاملي رحمه الله التصحيف في رواية الوصية ويبين ذلك ان قوله (ع) : (فليسلمها الى ابيه) بدل (ابنه).

أ. لماذا قال بالتصحيف ؟

ب. كيف ترد على دعوى التصحيف؟

س٨: قال الحر العاملي في قوله (ع) (وصلّ على وليك وولاة أمرك والأئمة من ولده) أن الضمير في (ولده) يعود للنبي (ص) وليس للامام المهدي (ع) ! كيف ترد على ذلك ؟

المبحث الثالث: تقسيم الروايات التي تعرضت للأئمة والمهديين (عليهم السلام) وروايات الثلاثة عشر

الروايات بلحاظ دلالتها على عدد المعصومين (عليهم السلام) تنقسم إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: الروايات التي بينت أنّ الأئمة عليهم السلام اثنا عشر.

القسم الثاني: الروايات التي دلت على أنّ الأئمة ثلاثة عشر.

القسم الثالث: الروايات التي دلت على أنّ المهديين عليهم السلام إثني عشر.

القسم الرابع: الروايات التي دلت على أنّ المهديين عليهم السلام أحد عشر. وهما روايتان [1].

القسم الخامس: الروايات التي دلت على أنّ الأئمة عليهم السلام إثني عشر، والمهديين عليهم السلام إثني عشر. وهي رواية الوصية التي ينقلها الشيخ الطوسي.

اما روايات الائمة الاثني عشر (القسم الأول) فلا بحث لنا فيها للاتفاق عليها بين الشيعة، وسيقع البحث في بقية الاقسام الاربعة.

وبما ان روايات القسم الثاني والرابع والثالث تتحدث عن موضوع واحد فسيكون البحث لجميع الاقسام الثلاثة، ونفرد بحثاً للقسم الخامس، وهو الروايات التي دلت على أن الأئمة اثنا عشر والمهديين اثنا عشر، وهذا ما بينته رواية الوصية فسيكون البحث فيه (القسم الخامس) حول رواية الوصية.

الأمر الأول: الروايات التي تبين أنّ الأئمة ثلاثة عشر إماماً

الرواية الأولى: روى الشيخ الكليني بسنده، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (الإثنا عشر الإمام من آل محمد عليهم السلام كلهم محدث من رسول الله صلى الله عليه وآله ومن ولد علي، ورسول الله وعلي (عليهما السلام) هما الوالدان....) [2].

الرواية ذكرت اثنا عشر إماماً كلهم من ولد رسول الله وعلي (صلوات الله عليهما). فقالت : (الإثنا عشر الإمام من آل محمد عليهم السلام كلهم محدث من رسول الله صلى الله عليه وآله ومن ولد علي). وبهذا يكون عدد الأئمة عليهم السلام ثلاثة عشر، بإضافة أمير المؤمنين علي عليه السلام.

الرواية الثانية: روى الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: (دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي) [3].

الرواية يرويها الإمام الباقر عليه السلام عن جابر [4]، فجابر رأى لوح فيه أسماء الأوصياء الذين من ولد فاطمة عليها السلام ، وكانوا اثنا عشر عليهم السلام ، فإن أضفنا لهم أبوهم أمير المؤمنين عليه السلام سيكون المجموع ثلاثة عشر [5].

١- سيأتي الكلام عن الروايات في المبحث الرابع.

٢- الكافي: ج١ ص٥٣١.

٣- الكافي: ج١ ص٥٣٢.

٤ - بهذه الرواية تندفع شبهة ان أحمد الحسن كيف ينقل روايات وهي مروية عبر رواة غير معصومين فالجواب الامام الباقر (ع) يروي عن ابي بصير رضوان الله عليه.

٥- هذه الرواية قالت: (ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي). ولكن جاء في مصادر أخرى (وأربعة منهم علي)، فقد روى الصدوق في الفقيه عيون أخبار الرضا وكمال الدين، والمفيد في الإرشاد: عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: (دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعددت اثنا عشر آخرهم القائم عليه السلام ثلاثة

الرواية الثالثة: روى الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن أبي الجاورد، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (إنّي واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا) [1].

الرواية تقول قال النبي صلى الله عليه وآله فيها : (إني وإثني عشر من ولدي وأنت يا علي) فإثني عشر من ولد النبي (ص) وعلي (ع) فصار المجموع ثلاثة عشر.

الرواية الرابعة: روى الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن أبي جعفر عليه السلام، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من ولدي اثنا عشر نقيباً، نجباء، محدثون، مفهمون، آخرهم القائم بالحق يملاها عدلاً كما ملئت جوراً) [2].

وهذه الرواية عدّت أثني عشر من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله ، وعلي بن أبي طالب عليه السلام ليس من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله .

الرواية الخامسة: روى الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: (إنّ لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها وهم منّي) [3].

فالرواية تنص على أنّ الاثني عشر عليهم السلام من ولد علي عليه السلام؛ لذا يقول علي عليه السلام: (وهم - أي الاثني عشر - مني)، فبإضافة علي عليه السلام يكون المجموع ثلاثة عشر.

الرواية السادسة: روى الخزاز القمي في كفاية الأثر بسنده عن محمد بن الحنفية، قال أمير المؤمنين عليه السلام: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: - في حديث طويل إلى أن يقول -: يا علي، أنت مني وأنا منك، وأنت أخي ووزيري، فإذا متُّ ظهرت لك ضغائن في صدور قوم، وسيكون بعدي فتنة صماء صيلم يسقط فيها كل وليجة وبطانة، وذلك عند فقدان شيعتك الخامس من السابع من ولدك يحزن لفقده أهل الأرض والسماء، فكم مؤمن ومؤمنة متأسف متلهف حيران عند فقده. ثم أطرق ملياً ثم رفع رأسه وقال: بأبي وأمي سمي وشبيهي وشبيه موسى بن عمران عليه جيوب النور - أو قال: جلابيب النور - يتوقّد من شعاع القدس.....) [4].

ومحل الشاهد قوله صلى الله عليه وآله : (وذلك عند فقدان شيعتك الخامس من السابع من ولدك)، فمن هو الخامس من ولد السابع من ولد علي عليه السلام ؟

لو بدأنا بحساب الأئمة من علي عليه السلام فيكون السابع هو الإمام موسى الكاظم عليه السلام، ولو بدأنا الحساب من الحسن عليه السلام فيكون السابع هو الإمام الرضا عليه السلام فالإمام الرضا عليه السلام هو السابع من ولد علي عليه السلام، ومن هنا فمن يكون الخامس من ولد السابع من ولد علي عليه السلام ؟

الإمام المهدي محمد بن الحسن عليه السلام هو الرابع من ولد السابع، حيث يسبقه: الإمام الجواد، والإمام علي الهادي، والإمام الحسن العسكري، فالخامس من ولد السابع من ولد علي عليه السلام ، من هو ؟!

وقد عُدّ في هذه الرواية مع الأئمة عليهم السلام.

منهم محمد وأربعة منهم علي) من لا يحضره الفقيه: ج٤ ص١٨٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج٢ ص٥٢، كمال الدين: ص٢٦٩، الإرشاد: ج٢ ص٣٤٦.

١- الكافي: ج١ ص٥٣٤.

٢- الكافي: ج١ ص٥٣٤.

٣- الكافي: ج١ ص٥٣٢.

٤- كفاية الأثر: ص١٥٦، بحار الأنوار: ج٢٦ ص٣٤٩، غاية المرام: ج١ ص٤٧، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج١ ص٤٤٠.

الرواية السابعة: عن أنس بن مالك، قال: (سئلت رسول الله ﷺ عن حواري عيسى عليه السلام فقال ﷺ: كانوا من صفوته وخيرته وكانوا إثني عشر ... وساق الحديث إلى إن قال ﷺ: الأئمة بعدي إثنا عشر من صلب علي عليه السلام وفاطمة عليها السلام، وهم حواري وأنصاري عليهم من الله التحية والسلام) [١].

فتثبت الرواية وجود اثني عشر من صلب علي وفاطمة (عليهما السلام)، ولو أضفنا إليهم الإمام علي عليه السلام فيكون المجموع ثلاثة عشر.

الرواية الثامنة: قال رسول الله ﷺ: (... وإنّ الله نظر إلى أهل الأرض نظرة فاختار منها رجلين: أحدهما أنا فبعثني رسولاً، والآخر علي بن أبى طالب، وأوحى إلي أن أتخذه أخاً وخليلاً ووزيراً ووصياً وخليفة ... ألا وأنّ الله نظر نظرة ثانية فاختار بعدنا اثني عشر وصياً من أهل بيتي، فجعلهم خيار أمتي واحد بعد واحد مثل النجوم (في) السماء كلما غاب نجم طلع نجم...) [٢].

فتُبيّن الرواية وجود اثني عشر إمام بعد رسول الله وعلي صلوات الله عليهما وآلهما؛ لذا قالت: (ألا وأنّ الله نظر نظرة ثانية فاختار بعدنا اثني عشر وصياً من أهل بيتي..).

فاختار بعدنا، أي: بعد الرسول وعلي (عليهما وآلهما السلام). فهؤلاء الاثنا عشر مع علي عليه السلام يكون العدد ثلاثة عشر.

الرواية التاسعة: عن جنادة بن أبي أميد، قال: (دخلت على الحسن بن علي (عليهما السلام) في مرضه الذي توفي فيه وبين يديه طشت يقذف فيه الدم ويخرج كبده قطعة قطعة من السم الذي أسقاه معاوية (لعنه الله)، فقلت: يا مولاي، ما لك لا تعالج نفسك ؟ فقال: يا عبد الله بماذا أعالج الموت ؟ قلت: إنا لله وإنا إليه راجعون. ثم التفت إلي وقال: والله إنه لعهد عهده إلينا رسول الله ﷺ، أن هذا الأمر يملكه اثنا عشر إماماً من ولد علي عليه السلام وفاطمة عليها السلام، ما منّا إلاّ مسموم أو مقتول) [٣].

ومحل الشاهد في الرواية قوله عليه السلام: (أنّ هذا الأمر يملكه اثنا عشر إماماً من ولد علي عليه السلام وفاطمة عليها السلام)، فالرواية صريحة في كون الأئمة إثنا عشر من ولد علي وفاطمة (عليهما السلام)، وهؤلاء مع أبيهم سيد الموحدين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام سيكون مجموع الأئمة ثلاثة عشر.

الرواية العاشرة: عن أبي سعيد الخدري، قال: (كنت حاضراً لما هلك أبو بكر واستخلف عمر، أقبل يهودي من عظماء يثرب يزعم يهود المدينة أنه أعلم أهل زمانه حتى رفع إلى عمر، فقال له: يا عمر إني جئتك أريد الإسلام، فإن خبرتني عما أسألك عنه فأنت أعلم أصحاب هذا الكتاب والسنة، وجميع ما أريد أن أسأل عنه قال: فقال (له) عمر: إني لست هناك، لكني أرشدك إلى من هو أعلم أمتنا بالكتاب والسنة وجميع ما قد تسأل عنه، وهو ذاك - وأومأ إلى علي عليه السلام- ... إلى قوله: فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: إنّ لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها، وهم مني. وأمّا منزل نبينا ﷺ في الجنة فهو أفضلها وأشرفها جنة عدن. وأمّا من معه في منزله منها فهؤلاء الاثنا عشر من ذريته وأمهم وجدتهم - أم أمهم - وذراريهم، لا يشركهم فيها أحد) [٤].

ومحل الشاهد في الرواية قوله عليه السلام: (إنّ لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها، وهم مني)، فالعبارة صريحة في كون الأئمة أثنا عشر من ذرية النبي ﷺ ومن ولد علي عليه السلام؛ لذا قال عليه السلام: (وهم مني)، أي من علي بن أبي طالب عليه السلام إثني عشر إماماً، ومع أبيهم علي عليه السلام يكون عددهم ثلاثة عشر.

١- لمحات للشيخ لطف الله الصافي: ص٢٢٠.
٢- كتاب سليم بن قيس بتحقيق محمد باقر الأنصاري: ص٣٧٩، بحار الأنوار: ج٢٢ ص١٤٨.
٣- كفاية الأثر: ص٢٢٦.
٤- الغيبة للطوسي: ص١٥٢.

الرواية الحادية عشر: قال رسول الله ﷺ: (يا علي، إني مزوجك فاطمة ابنتي سيدة نساء العالمين وأحبهن إليّ بعدك وكائن منكما سيدا شباب أهل الجنة والشهداء المضرجون المقهورون في الأرض من بعدي والنجباء الزهر الذين يطفئ الله بهم الظلم ويحيي بهم الحق ويميت بهم الباطل عدتهم عدّة أشهر السنة آخرهم يصلي عيسى بن مريم خلفه) [1].

ومحل الشاهد في الرواية قوله ﷺ: (عدتهم عدّة أشهر السنة)، فهؤلاء الذين من ذرية علي وفاطمة (عليهما السلام) عدتهم عدّة أشهر السنة، وهي اثنا عشر شهراً، فيكون عدد الأئمة من ولد علي وفاطمة (عليهما السلام) عدّتهم اثنا عشر إماماً، فمع أبيهم علي بن أبي طالب يكون العدد ثلاثة عشر إماماً.

الرواية الثانية عشر: عن الأصبغ بن نباتة، قال: (أتيت أمير المؤمنين عليه السلام فوجدته متفكراً ينكت في الأرض، فقلت: ما لي أراك متفكراً تنكت في الأرض، أرغبة منك فيها ؟ فقال: لا والله ما رغبت فيها ولا في الدنيا يوماً قط، ولكني فكرت في مولود يكون من ظهر الحادي عشر من ولدي هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً، تكون له غيبة وحيرة، يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون. فقلت: وكم تكون الحيرة والغيبة ؟ قال: ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين. فقلت: وإن هذا لكائن ؟ فقال: نعم، كما أنه مخلوق، وأنى لك بهذا الأمر يا أصبغ، أولئك خيار هذه الأمة مع أبرار هذه العترة. فقلت: ثم ما يكون بعد ذلك ؟ فقال: ثم يفعل الله ما يشاء، فإنّ له بداءات وإرادات وغايات ونهايات) [2].

ومحل الشاهد: قوله عليه السلام: (ولكني فكرت في مولود يكون من ظهر الحادي عشر من ولدي هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً..)، فالحادي عشر من ولد علي عليه السلام هو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، والمولود الذي من ظهر الإمام محمد بن الحسن عليه السلام هو الإمام الثالث عشر.

الامر الثاني: موقف علماء الشيعة من هذه الروايات:

أهمل الكثير من علماء الشيعة هذه الروايات ولم يتعرض لها، وتعرض لها أخرون وقفوا منها موقفاً سلبياً يتلخص فيما يأتي:

الدعوى الأولى: أنّ هذه الروايات إما محرّفة أو مصحفة.

الدعوى الثانية: تأويل الروايات.

دراسة الدعوى الاولى(دعوى التحريف او التصحيف):

التحريف: (هو العدول بالشيء عن جهته. فالتحريف هو العدول بالكلام عن جهته، وهو قد يكون بالزيادة فيه، كما جاء في حديث: (تجيء يوم القيامة أعز ما كانت) رواه الثوري: أغزر ما كانت. والنقص منه، كما روي أنه: (مسح وجهه زمن الفتح) حرفه بعضهم فقال: (من القبح). وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه.

١- الغيبة للنعماني: ص٥٨.

٢- الكافي: ج١ ص٣٧٩، دلائل الإمامة: ص٥٣٠، الاختصاص: ص٢٠٩، غيبة الطوسي: ص١٦٥، وفي: ص٣٣٩ أيضاً، الهداية الكبرى: ص٣٦٢، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٣ ص٦٢، نهج السعادة: ج٧ ص٤٦٤، مكيال المكارم: ج١ ص١١٣.

أمّا التصحيف: فهو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط، وذلك لأنّ الآخذ عن الصحيفة لا يمكنه التفريق بين لفظ الكلمة في السياق، وصورة كلمة غير منقوطة يقرؤها الصحفي على غير وجهها مثل: فحمة، إذا لم تنقط يقرؤها قحمة، ويقرؤها فخمة. ولا يضبط هذا إلاّ التلقي من أفواه الشيوخ.

قال الزمخشري في ربيع الأبرار: (التصحيف قفل ضل مفتاحه) [1].

والتحريف أعم من التصحيف.

مناقشة القائلين بالتحريف أو التصحيف:

قال السيد مرتضى العسكري في كتابه معالم المدرستين: (تقييم كتب الحديث بمدرسة أهل البيت عليهم السلام أخطاء في نسخ كتب الحديث ومع تسلسل الإسناد في جوامع الحديث بمدرسة أهل البيت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله كما شاهدنا، فإن فقهاء مدرستهم لم يسموا أي جامع من جوامع الحديث لديهم بالصحيح كما فعلته مدرسة الخلفاء وسمت بعض جوامع الحديث لديهم بالصحاح، ولم يحجزوا بذلك على العقول ولم يوصدوا باب البحث العلمي في عصر من العصور وإنما يعرضون كل حديث في جوامعهم على قواعد دراية الحديث، ويخضعون لنتائج تلك الدراسات، وذلك لأنهم يعلمون أن رواة تلك الأحاديث غير معصومين عن الخطأ والنسيان اللذين يعرضان لكل بشر لم يعصمه الله، وفعلاً قد وقع الخطأ في أشهر كتب الحديث بمدرسة أهل البيت وهو كتاب الكافي مثل ما ورد في الأحاديث الأربعة المرقمة: ٧ و ٩ و ١٤ و ١٧ و ١٨ من كتاب الحجة بالكافي باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم كما نشرحه في ما يلي:

أولاً: الحديث السابع والرابع عشر [2]: في كلا الحديثين في أصول الكافي: بسنده عن ابن سماعة، عن علي بن الحسين بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (الاثنا عشر الإمام من آل محمد عليهم السلام كلهم محدّث من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن ولد علي، فرسول الله وعلي هما الوالدان).

وفي لفظ الحديث السابع بعده: (فقال علي بن راشد . . . الحديث) [3].

ومغزى هذين الحديثين: أن يكون عدد الأئمة من أهل البيت ثلاثة عشر: الإمام علي مع إثني عشر إماماً من ولده.

بينما نقل هذه الرواية عن الكافي المفيد في الإرشاد والطبرسي في إعلام الورى ولفظهما كما يلي: (الإثنا عشر الأئمة من آل محمد كلهم محدّث: علي بن أبي طالب، وأحد عشر من ولده، ورسول الله وعلي هما الوالدان صلوات الله عليهما) [4].

١- تصحيفات المحدثين: ج١ ص٤٩مقدمة التحقيق.

٢- يقصد بالحديث السابع ما رواه الشيخ الكليني بسنده، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (الإثنا عشر الإمام من آل محمد عليهم السلام كلهم محدث من رسول الله صلى الله عليه وآله ومن ولد علي، ورسول الله وعلي (عليهما السلام) هما الوالدان....).

والحديث الرابع عشر ما رواه الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن أبي الجاورد، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (إنّي واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا).

٣- وهذا هو الحديث السابع بكامله: ٧- محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد الخشاب، عن ابن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (الاثنا عشر الإمام من آل محمد عليهم السلام كلهم محدث من رسول الله (ص) ومن ولد علي ورسول الله وعلي (عليهما السلام) هما الوالدان. فقال علي بن راشد وكان أخا علي بن الحسين لأمه وأنكر ذلك فصرر أبو جعفر عليه السلام وقال: أما إن ابن أمك كان أحدهم). الكافي: ج١ ص٥٣١.

٤- رواه الشيخ المفيد في الإرشاد بهذا السند: أخبرني أبو القاسم، عن محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن (الحسن بن عبيد الله)، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي ابن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (الاثنا عشر....). الإرشاد: ج٢ ص٣٤٧.

وأخرج الرواية عن الكليني أيضاً الصدوق في كتابه: عيون أخبار الرضا والخصال [1]، ولفظه كما يلي: (اثنا عشر إماماً من آل محمد كلهم محدثون بعد رسول الله، وعلي بن أبي طالب منهم).

نتيجة البحث والمقارنة: يظهر من استعراضنا الحديث عن الكافي ومن أخذ منه أي الشيخ الصدوق والمفيد والطبرسي، أنّ النسّاخ قد أخطأوا في كتابة الحديث في الكافي بعد عصر الشيخ المفيد، ولم نقل بعد عصر الطبرسي؛ لأنّ الطبرسي يأخذ أخباره في إعلام الورى من كتاب الإرشاد للمفيد وينسج فيه على منواله)[2]. انتهى كلامه.

وقفات مع السيد مرتضى العسكري:

الوقفة الاولى:

أولاً: كما يحتمل أنّ الخطأ من النسّاخ بعد عصر المفيد، كذلك يحتمل أنّ الخطأ حصل من نسخ الشيخ المفيد، ولا ترجيح لأحد الاحتمالين على الآخر.

بل يقال بعدم خطأ النسّاخ غير المفيد؛ وذلك لاستبعاد تكرّر الخطأ في النّسخ في كل الأحاديث الخمسة التي رواها الشيخ الكليني في الكافي، ومع ذلك يكون مفاد النّسخ دلالتها على كون الأئمة ثلاثة عشر، مع اختلاف متون الأحاديث، فهل يمكن مع اختلاف هذه المتون مع دلالتها على الثلاثة عشر أن يقال أنّ التصحيف المتكرّر أتفق في الدلالة على الثلاثة عشر ؟!

ثانياً: وأمّا قوله: (وأخرج الرواية عن الكليني أيضاً الصدوق في كتابه: عيون أخبار الرضا والخصال، ولفظه كما يلي: (اثنا عشر إماماً من آل محمد كلهم محدَّثون بعد رسول الله، وعلي بن أبي طالب منهم).

فمن الممكن جدّاً أن تكون رواية ثانية وإن جاءت بنفس السند، ومثل هذا كثيراً ما يقع في الروايات، فالكثير من الروايات جاءت بسند واحد وبمتنين أحدهما مقارب للآخر، ولم تُعد بسبب ذلك رواية واحدة.

الوقفة الثانية:

علق السيد مرتضى العسكري على الرواية الثانية وهي: (روى الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: (دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي) [3].

فقال: (ونقل الحديث عن الكافي بهذا اللفظ المفيد في الإرشاد [4]، وتبعه الطبرسي في إعلام الورى [5]، ومغزى الحديث بهذا اللفظ في الكتب الثلاثة أن يكون عدد الأئمة أوصياء النبي ثلاثة عشر: الإمام علي مع اثني عشر من بنيه من ولد فاطمة. بينما نرى الصدوق الذي يروي نفس الحديث بإسناده ولا ينقله عن الكافي، يخرجه في عيون

١- عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج٢ ص٦٠، الخصال: ص٤٨٠، رواه الصدوق في الكتابين بهذا السند: حدثنا محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني قال: حدثنا أبو علي الأشعري، عن الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن سماعه، عن علي بن الحسن بن رباط، عن أبيه، عن ابن أذينة، عن زرارة بن أعين، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (نحن اثنا عشر إماماً من آل محمد كلهم محدثون بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي بن أبي طالب منهم).

٢- معالم المدرستين: ج٣ ص ٢٥٩.

٣- الكافي: ج١ ص٥٣٢. رواه الكليني بسنده عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري،.

٤- الإرشاد: ج٢ ص٣٤٦. خبرني أبو القاسم جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، عن محمد ابن يحيى، عن (محمد بن الحسين)، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام)، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: (دخلت على فاطمة بنت رسول الله عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء والأئمة من ولدها، فعددت اثني عشر اسما آخرهم القائم من ولد فاطمة، ثلاثة منهم محمد، وأربعة منهم علي).

٥- إعلام الورى: ج٢ ص١٦٦.

أخبار الرضا بسندين [١]. وفي إكمال الدين بسند واحد [٢]، عن محمد بن الحسين، ثم يجتمع سنده مع سند الكافي إلى جابر، ثم يروي عنه أنّه قال: (دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثنا عشر، آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد وأربعة علي).

نتيجة البحث والمقارنة: ظهر أنّ في نسخة الكافي ورد (من ولدها) وهي زائدة، وورد (ثلاثة منهم) محرّفة، وأنّ الشيخ المفيد نقل عنه في الإرشاد كذلك، وانّ الصواب ما ورد في لفظ الرواية عند الشيخ الصدوق في العيون والخصال [٣] أربعة منهم علي (وبدون زيادة) من ولدها [٤].انتهى كلامه.

الجواب:

أولاً: إنّ نتيجة المقارنة تختلف عن نتيجة المقارنة السابقة، حيث إنّ نتيجة المقارنة في الراوية الأولى المتقدمة كانت لصالح الشيخ المفيد، بينما المقارنة في هذه الرواية كانت لصالح الشيخ الصدوق حيث قال في مقارنته في الرواية الأولى: (يظهر من استعراضنا الحديث عن الكافي ومن أخذ منه أي الشيخ الصدوق والمفيد والطبرسي، أنّ النسّاخ قد أخطأوا في كتابة الحديث في الكافي بعد عصر الشيخ المفيد، ولم نقل بعد عصر الطبرسي؛ لأنّ الطبرسي يأخذ أخباره في إعلام الورى من كتاب الإرشاد للمفيد وينسج فيه على منواله) [٥].

بينما يقول هنا: (ظهر أنّ في نسخة الكافي ورد (من ولدها) وهي زائدة، وورد (ثلاثة منهم) محرّفة، وأنّ الشيخ المفيد نقل عنه في الإرشاد كذلك، وأنّ الصواب ما ورد في لفظ الرواية عند الشيخ الصدوق في العيون والخصال أربعة منهم علي (وبدون زيادة) من ولدها).

ولكل أحد أن يسأل السيد مرتضى العسكري قائلاً: هل المقارنة التي ذكرها تثبت زيادة لفظ (من ولدها) في الرواية، كما وتثبت تحريف لفظ (ثلاثة منهم) بحيث يقطع السيد العسكري بذلك ؟ فهل كل نسخة يأتي فيها أنّ الأئمة ثلاثة عشر خاطئة يلتمس العسكري وغيره مخرجاً لجعلها تدل على الاثني عشر ؟ فإن جاء في نسخة المفيد ما يؤيد كون الأئمة إثني عشر تكون نسخته صحيحة، وإن جاء في نسخة المفيد ما يستظهر منه كون الأئمة ثلاثة عشر يكون الحق مع الصدوق الذي جاء في نسخته كون عدد الأئمة إثني عشر.

فهل هذا هو البحث العلمي الذي لابد فيه من استنطاق الروايات لا الحكم عليها مسبقاً ؟

ثانياً: إنّ السبب الذي جعل السيد مرتضى العسكري ومن تبعه يقول بالتصحيف والتحريف هو اعتقادهم بكون الروايات تحصر عدد الأئمة بالإثني عشر، لذا فالحكم في كل رواية يستظهر منها خلاف هذا العدد يجب أن تكون من خطأ النسّاخ فتكون إمّا محرّفة أو مصحفة.

وقد تقدّم أنّ روايات الإثني عشر لا يستفاد منها الحصر.

١- والسندين هما: الأول: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، قال: حدثنا أبي عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر بن عبد الله الأنصاري.
والثاني: حدثنا الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، قال: حدثنا أبي، عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري. عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج٢ ص٥٢.

٢- رواه بهذا السند: حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، قال: حدثني محمد بن يحيى العطار، وعبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري. كمال الدين: ص٢٦٩.

٣- جاء في الخصال بهذا السند والمتن: حدثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد ابن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: (دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعددت اثني عشر أحدهم القائم، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي). الخصال: ص٤٧٧.

٤- معالم المدرستين: ج٣ ص٢٦٢.

٥- معالم المدرستين: ج٣ ص٢٥٩.

ثالثاً: الروايات التي دلت على كون الأئمة ثلاثة عشر مختلفة في صياغة متونها مع اتحادها في بيان مضمونها الدال على كون الأئمة ثلاثة عشر، فالتنوّع في المتون مع كون جميعها دال على كون الأئمة ثلاثة عشر يضعّف احتمال التصحيف أو التحريف.

الوقفة الثالثة:

نقل السيد العسكري بعد ما رواه الكليني في الكافي بسنده عن أبي الجاورد، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (إنّي واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض، يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا) [1].

نقل رواية اخرى ثم صار يقارن بين الروايتين، والرواية الثانية التي نقلها بعد نقله للرواية المتقدمة التي نقلت بهذا السند: (محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام).

قال: (وفي أصل العصفري: عباد، عن عمرو، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض - يعني أوتادها [و] جبالها - [بنا أوتد الله] الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الأحد عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا.

نتيجة المقارنة: و (اثني عشر من ولدي) و (الاثنا عشر من ولدي) في نسخة الكافي تحريف، والصواب ما ورد في أصل العصفري: و (أحد عشر من ولدي) و (والأحد عشر من ولدي)، والذي يروى الكليني الحديث عنه [2]. انتهى كلامه.

الجواب:

إنّ المقارنة إنما تصح لو كان السند في الروايتين واحد - هذا إن قلنا أنّ وحدة السندين توجب صيرورة المتن رواية واحدة، وهو بعيد - لا إذا كان السند مختلف، فقد نقل الشيخ في الغيبة، قال: جماعة عن أبي المفضل الشيباني، عن محمد الحميري، عن أبيه، عن الأشعري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام) [3].

وقد صرّح المجلسي في مرآة العقول بالسند الآخر الذي ذكره الشيخ الطوسي في الغيبة فقال: روى الشيخ في كتاب الغيبة بسند آخر عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود مثله، وفيه: (إنّي وأحد عشر من ولدي) وهو أظهر.

ومن هنا يمكن أن تكون الرواية الثانية غير الرواية الأولى، ومجرّد ذكر (إنّي وأحد عشر من ولدي) لا يعني كون الرواية الأولى محرّفة أو مصحفة.

وعلى الأقل فلا يوجد قطع بالتصحيف أو التحريف، بل مع الأخذ بموافقة الرواية القائلة (إنّي واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض) لروايات أخرى مختلفة المتن متحدة معها في الدلالة على الثلاث عشر يقوى القول بعدم التصحيف.

١- الكافي: ج١ ص٥٣٤.
٢- معالم المدرستين: ج٣ ص٢٦٤.
٣- غيبة الشيخ الطوسي: ص١٣٧ وما بعدها.

دراسة الدعوة الثانية (تأويل الروايات):

ذهب الشيخ المجلسي وتبعه السيد كاظم الحائري إلى تأويل الروايات التي تدل على كون عدد الأئمة ثلاثة عشر استناداً لدعوى التغليب.

ذكر السيد الحائري عنواناً اسماه (الروايات التي قد توهم أنّ الأئمّة ثلاثة عشر ومناقشتها)، وذكرها بعد أن ذكر الروايات التي دلت على أنّ عدد الأئمة عليهم السلام إثني عشر إماماً، فقال: (توجد في مقابل ما عرفناه من روايات الحصر في اثني عشر - التي هي فوق حد الإحصاء - أخبار آحاد نادرة قد تُوهم أنّ الأئمّة ثلاثة عشر، وهي خمس روايات واردة في الكافي، نذكرها مع الردّ عليها:

أوّلاً: الحديث السابع من الباب: عن محمّد بن يحيى، عن عبد الله بن محمّد الخشّاب - ولا ذكر له في كتب الرجال - عن ابن سماعة، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن أُذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر يقول: (الاثنا عشر الإمام من آل محمّد كلّهم محدّث من ولد رسول الله ومن ولد عليّ، ورسول الله وعليّ هما الوالدان).

ولا يخفى أنّ ظاهر العبارة ليس هو إرادة أنّ الأئمّة اثنا عشر كما أراد البعض تفسيرها بذلك، وإنّما ظاهرها أنّهم اثنا عشر، وأنّهم من ولد رسول الله وعليّ، فكأنّ عليّاً كرسول الله خارج من دائرة الأئمّة، وهو ورسول الله والدان للأئمّة.

وقد حمله المجلسي في مرآة العقول على التغليب، أي بما أنّ أكثرهم ما عدا واحداً من ولد رسول الله وعليّ عبّر عنهم بتعبير: (كلّهم محدّث من ولد رسول الله وعلي)([1]).

وهذا الحديث روي مرّة أُخرى في الكافي تحت رقم (١٤) عن أبي علي الأشعري، عن الحسن بن عبيد الله - ولعل الصحيح: الحسين بن عبيد الله - عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن علي بن سماعة، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن أُذينة عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر يقول: (الاثنا عشر الإمام من آل محمّد كلّهم محدّث من ولد رسول الله وولد عليّ بن أبي طالب، فرسول الله وعليّ هما الوالدان).

وقال السيّد نذير الحسني: نقل المفيد هذه الرواية - في كتاب الإرشاد: ج ٢ ص٣٤٧ - بهذا الشكل: (الاثنا عشر الأئمّة من آل محمّد كلّهم محدّث: علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده، ورسول الله وعليّ هما الوالدان).

وقال الصدوق في الخصال وفي العيون: حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثنا أبو علي الأشعري، عن الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن علي بن سماعة، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن أبيه، عن ابن أُذنية، عن زرارة بن أعين، قال: سمعت أبا جعفر يقول: (اثنا عشر إماماً من آل محمّد كلّهم محدثون بعد رسول الله وعلي بن أبي طالب منهم).

إذن هذا يؤيّد نسخة الكافي الواصلة للشيخ المفيد) [2]. انتهى كلامه.

١- ما معنى التغليب ؟

يتضح من خلال سوق هذا المثال: إذا جاء رجال عددهم عشرة، وجاءت معهم امرأتان، فالعدد الأكثر هو عدد الرجال، في هذه الحالة لو سألك سائل من الذي جاء ؟ فتقول: جاء القوم. ولم تذكر الإمرأتين بالتحديد فأدخلت الإناث في خطاب الذكور.

٢- أصول الدين للحائري: ص١٩٦.

وقفات مع الحائري:

الوقفة الأولى: دفع دعوى الحصر بالاثني عشر

أولاً: لقد عنون الحائري هذه الروايات بقوله: (الروايات التي قد توهم أنّ الأئمّة ثلاثة عشر)، وفي الحقيقة أنّ الروايات لا توهم أنّ الأئمة ثلاثة عشر، بل هي صريحة في ذلك، فمن قال بدلالتها على الإثني عشر هو الأولى أن ينعت بالتوهم، لا من قال بكونها دالة على الثلاثة عشر. فالحائري هو الذي توهم لا من خالفه وقال بأنها تدل على الثلاثة عشر.

ثانياً: إنّ الحائري ادعى أنّ الروايات الدالة تحصر العدد بالاثني عشر، فقال: (توجد في مقابل ما عرفناه من روايات الحصر في اثني عشر - التي هي فوق حد الإحصاء - ...).

فلابد معرفة الأدوات التي تفيد الحصر، فقد قالوا إنّ الحصر يستفاد من عدّة أدوات مثل (إنّما، والاستثناء بعد النفي: كإلاّ، وغير، وسوى، وعدا، وكتقديم المفعول كقولنا: إياك نعبد الذي يدل على حصر العبادة بالله تعالى).

وقد ذكر الشهيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) أنّ مما يدل على الحصر جعل العام موضوعاً مع تعريفه وجعل الخاص محمولاً، كقولنا: (ابنك هو محمد) فإنه يدل عرفاً على حصر البنوة بمحمد، بدلاً من قول (محمد هو ابنك) [1].

ولو تتبعنا الروايات التي دلت على كون الأئمة اثنا عشر لا نجد فيها حصراً بهذا العدد. كما ان القول بالحصر لم يقل به أحد غيره فلو كانت دعوى الحصر مقبولة لتعلل بها السيد المرتضى حينما تعرّض لمسألة وجود إمام بعد الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، حيث قال: (إن قلنا بوجود إمام بعده خرجنا من القول بالاثني عشرية، وإن لم نقل بوجود إمام بعده أبطلنا الأصل الذي هو عماد المذهب، وهو قبح خلو الزمان من الإمام ... يجوز أن يبقى العالم بعده زماناً كثيراً، ولا يجوز خلو الزمان بعده من الأئمة ويجوز أن يكون بعده عدة أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله، وليس يضرنا ذلك فيما سلكناه من طرق الإمامة لأن الذي كلفنا إياه وتعبدنا منه أن نعلم إمامة هؤلاء الإثني عشر، ونبينه بياناً شافياً ... ولا يخرجنا هذا القول عن التسمي بالإثني عشرية؛ لأن هذا الاسم عندنا يطلق على من يثبت إمامة اثني عشر إماماً، وقد أثبتنا نحن ولا موافق لنا في هذا المذهب، فانفردنا نحن بهذا الاسم دون غيرنا) [2].

فالسيد المرتضى لو كان يرى أنّ روايات الإثني عشر تفيد الحصر لتعلل بها لنفي وجود إمام بعد الإمام الثاني عشر ولما تعلل بما تقدم، بل الأفضل ان يتعلل بالحصر ويرفع عنه عناء التوجيه المتقدم.

الوقفة الثانية: دفع دعوى عدم تمامية نسخة الكليني

قال السيد الحائري بعد نقله للرواية الثانية المتقدمة المعروفة بحديث اللوح: (فقوله: (من ولدها) يوهم أنّه من ولدها اثنا عشر، فإذا أُضيفوا إلى عليّ بن أبي طالب كانوا ثلاثة عشر.

ولو تمّت النسخة لحُملت على التغليب كما مضى، ولكن الشأن في تماميّة النسخة؛ لأنّ الصدوق روى الرواية نفسها بالسند نفسه من دون هذا التشويش حيث قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار (رضي الله عنه)، قال: حدّثني أبي عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي

١- دروس في علم الأصول: ج٢ ص١١٢.
٢- رسائل المرتضى: ج٣ ص١٤٥.

جعفر، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: (دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وأربعة منهم علي).

وروى أيضاً: حدّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا أبي، عن أحمد بن محمّد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، وذكر النصّ نفسه. وذكر السند الثاني وبالنصّ نفسه أيضاً في عيون أخبار الرضا) [1].

الجواب:

أولاً: لقد شكك الحائري في تمامية النسخة، وسبب شكه هو أنّ الصدوق ذكر نفس الرواية؛ قال: (لأنّ الصدوق روى الرواية نفسها بالسند نفسه من دون هذا التشويش ، حيث قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار (رضي الله عنه)، قال: حدّثني أبي، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: (دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وأربعة منهم علي).

ويقصد بالتشويش: أنّ الرواية التي ذكرها الصدوق لم تذكر لفظ (من ولدها). فبعد حذف كلمة (من ولدها) تكون الرواية في صدد بيان الأوصياء مطلقاً لا الأوصياء الذين من ولد فاطمة عليها السلام فقط، وعليه فإذا كان علي بن أبي طالب عليه السلام أسمه موجود في اللوح - وهو موجود قطعاً - فلابد أن يكون أربعة منهم علي لا ثلاثة.

وهذا مطابق لرواية الصدوق التي ذكرت سبعة أسماء ثلاثة محمد وأربعة منهم علي، لا لرواية الكليني التي ذكرت ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي، فمن هنا يرتفع التشويش المدعى.

ثانياً: إنّ الحائري يقول: (ولو تمّت النسخة لحُملت على التغليب كما مضى)، وقد تقدّم بطلان دعوى التغليب فيما تقدّم، إذ هي صرف تأويل خلاف الظاهر ناتج من اعتقادهم بأنّ الروايات التي تدل على الإثني عشر تفيد الحصر بهذا العدد. وقد تقدّم بأنّ روايات الإثني عشر لا تفيد الحصر في ذلك.

الوقفة الثالثة: دفع دعوى ندرة روايات الثلاث عشر

علق الحائري على الرواية الرابعة وهي: روى الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن أبي جعفر عليه السلام، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من ولدي اثنا عشر نقيباً، نجباء، محدثون، مفهمون، آخرهم القائم بالحق يملاها عدلاً كما ملئت جوراً).

قال: (وهنا جعل المجلسي في مرآة العقول احتمال كون المقصود فاطمة وأحد عشر من ولدها بعيداً؛ باعتبار أنّ كلمة النقيب تقترب من معنى كلمة الإمام، ولكن يأتي هنا بوضوح الاحتمال الآخر وهو احتمال التغليب.

وعلى أيّة حال فلنغضّ النظر عن التوجيهات الماضية ونقول: لو تمّ بعض هذه الأخبار لكان خبراً واحداً نادراً في مقابل ما مضى من أخبار الاثني عشر التي كانت فوق حدّ الإحصاء.

والحديث عن إمامة الأئمّة طويل، وقد رمت هنا الاختصار الكثير، وإنّي أُحوّل أنظار القرّاء الكرام إلى مطالعة الكتب الطوال).

الجواب:

١- أصول الدين: ص١٩٨.

أولاً: لأبيّن ما نقله عن المجلسي، حيث يصرّح بكون المقصود فاطمة وأحد عشر من ولدها احتمالاً بعيداً؛ وذلك لورود كلمة (النقيب) التي تقرب من معنى الإمام، وبما أنّ فاطمة ليس بإمام فليس المقصود فاطمة وأحد عشر من ولدها.

ومن هنا التجأ إلى احتمال آخر وهو احتمال التغليب، أي: لكون الأئمة عليهم السلام أغلبهم من ولد النبي صلى الله عليه وآله فعُد علي من ولد النبي صلى الله عليه وآله من باب التغليب.

ومن هنا نجدهم يلتمسون التوجيه لهذه الروايات لكي تكون منسجمة مع روايات الاثني عشر، والحال أنها منسجمة بلا حاجة إلى كل هذه المحاولات كما تقدّم.

ثانياً: يبدو أنّ الحائري غير مرتض لهذه التوجيهات، ولذا قال: (وعلى أيّة حال فلنغضّ النظر عن التوجيهات الماضية)، وهذا يدل على عدم قبولها عنده.

ثم إنّه يقول: (لو تمّ بعض هذه الأخبار لكان خبراً واحداً نادراً في مقابل ما مضى من أخبار الاثني عشر التي كانت فوق حدّ الإحصاء).

فالظاهر أنّه يشكك في تمامية هذه الأخبار، ثم يقول حتى لو تمت فلا يمكن القول بها لأنها أخبار آحاد نادرة، والعقيدة لا تثبت عندهم بأخبار الآحاد، وليت شعري كيف ثبت عند الحائري انقطاع النيابة الخاصة بتوقيع السمري الذي هو خبر واحد مختلف فيه من حيث الدلالة، كما أنه مختلف فيه من حيث السند، فمن قائل بالإرسال، ومن قائل بمجهولية الراوي.

أليس ثبوت النيابة الخاصة وعدمها من الأمور المرتبطة ببحث الإمامة الذي هو بحث عقائدي؟!

ثم إنّ الروايات التي دلت على الثلاثة عشر ليست نادرة بالقياس إلى روايات الإثني عشر.

كما أنّه جعل تعارضاً بين روايات الاثني عشر وروايات الثلاثة عشر، وقد ثبت عدم تمامية دعوى التعارض.

ثالثاً: إن مجموع هذه الروايات لا يصح وصفه بالآحاد، بل يقطع الإنسان بصدور معناها ومفادها الدال على كون الأئمة عليهم السلام ثلاثة عشر، خصوصاً مع ملاحظة الطريقة الفنية التي بينت بها دلالتها على الثلاثة عشر، فيقطع الإنسان أنها ليست عفوية بل مقصودة.

رابعاً: انه نقل الرواية المتقدمة، ونقل بعدها كلاماً للشيخ المجلسي في كتابه مرآة العقول فقال: (وهنا ذكر المجلسي في مرآة العقول احتمال أن يكون المقصود بـ (اثني عشر) فاطمة وأحد عشر من ولدها: إذ لم يذكر في هذا الحديث كونهم أئمّة، وإنّما ذكر كونهم رزّ الأرض ..... وقال المجلسي: روى الشيخ في كتاب الغيبة بسند آخر عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود مثله، وفيه: (إنّي وأحد عشر من ولدي) وهو أظهر).

فاكتفى بجواب الشيخ المجلسي المتقدّم وأراح نفسه من تحمل عناء الجواب؛ حيث استظهر المجلسي كون العبارة الثانية - أعني (إنّي وأحد عشر من ولدي).

مناقشة كلام الشيخ المجلسي:

قال الشيخ المجلسي في البحار بعد نقله للرواية المتقدمة عن غيبة الشيخ الطوسي [1]: (بيان:.... وروي هذا الخبر في الكافي عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد الغضنفري،

١- نقلها في البحار بهذا السند: غيبة الشيخ الطوسي جماعة عن أبي المفضل الشيباني، عن محمد الحميري، عن أبيه، عن الأشعري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام.

عن عمرو بن ثابت إلى قوله: (إني واثنا عشر من ولدي وأنت الخ)، فالاثنا عشر مع فاطمة عليها السلام، أو أطلق الولد على أمير المؤمنين عليه السلام تغليباً، وعطف (أنت) عليه من قبيل عطف الخاص على العام تأكيداً وتشريفاً كعطف جبرئيل على الملائكة[1].

وأقول: يظهر من هذا السند أنّ الأشعري في سند الشيخ [2] تصحيف الغضنفري فتأمل)[3]. انتهى كلام المجلسي في البحار.

الجواب:

خلاصة ما ذكره الشيخ المجلسي يتلخص بوجوه ثلاثة:

الأول: يقول إنّ الاثني عشر هم فاطمة وبقية الأئمة عليهم السلام غير علي بن أبي طالب باعتبار أنّ النبي أفرده فقال: (إنّي واثني عشر من ولدي وأنت يا علي)، فلكي يكونوا اثني عشر لابد أن تدخل معهم فاطمة عليها السلام.

والنتيجة هي أنّ الأئمة اثني عشر لدخول فاطمة عليها السلام معهم.

الثاني: أطلق الرسول صلى الله عليه وآله الولد على أمير المؤمنين عليه السلام تغليباً؛ باعتبار أنّ أغلب الأئمة من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله فعدّ الرسول صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام من ولده تغليباً.

الثالث: عطف الرسول صلى الله عليه وآله لفظ (أنت) بقوله صلى الله عليه وآله: (إنّي واثني عشر من ولدي وأنت يا علي)، يكون من قبيل عطف الخاص على العام تأكيداً و تشريفاً كعطف جبرئيل على الملائكة.

وجميع الوجوه الثلاثة التي ذكرها مجرّد تأويل لا دليل عليه سوى توهم كون الرواية تعارض روايات الإثني عشر، وقد تقدّم أنّ دعوى التعارض مردودة؛ لعدم ظهور روايات الاثني عشر - على الرغم من كثرتها واختلاف ألفاظها - في الحصر.

١- يقصد قوله تعالى: (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ) القدر: ٤. حيث عطف الروح وهو جبرائيل على الملائكة، وهو منهم فيكون من قبيل عطف العام والخاص.

٢- المقصود به هو الشيخ الطوسي حيث جاء في السند الذي ذكره في الغيبة (الأشعري)، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام.

٣- بحار الأنوار: ج٣٦ ص٢٥٩.

اسئلة المبحث الثالث:

س١: الروايات التي ذكرت آل محمد (ص) على اقسام اذكر تلك الاقسام مع شاهد لكل قسم.

س٣: اذكر رواية تدل على ان عدد الائمة ثلاثة عشر.

س٢: توجد روايات ذكرت ان عدد الأئمة ثلاثة عشر فهل تتعارض مع روايات الائمة الاثني عشر او المهديين الاثني عشر ؟

س٣: قالوا في الروايات التي تدل على ان عدد الائمة ثلاثة عشر دعوتين، اذكرهما مع بيانهما.

س٤: كيف ترد على دعوى تصحيف في الروايات التي تدل على ان الائمة ثلاث عشر ؟

س٥: ما هو توجيه السيد كاظم الحائري للروايات التي تدل على ان الائمة ثلاثة عشر ؟ وكيف ترد عليه؟

س٦: ادعى السيد الحائري الحصر في روايات الائمة الاثني عشر فكيف تدفع هذه الدعوى ؟

س٧: يرى السيد الحائري ندرة الروايات التي تدل على ان عدد الائمة ثلاثة عشر كيف تناقش قوله؟

س٨: ماهو توجيه العلامة المجلسي رحمه الله في هذه الرواية : (إنّي واثني عشر من ولدي وأنت يا علي) ؟ وكيف ترد عليه؟

المبحث الرابع: بيان روايات المهديين (عليهم السلام) والجمع بين الروايات:

١. وصية رسول الله (ص) في ليلة وفاته حيث جاء فيها انه قال لعلي (ع): (يا علي، إنه سيكون بعدي إثنا عشر إماماً، ومن بعدهم إثنا عشر مهدياً، ..) [١].

٢. عن أبي عبد الله - عليه السلام: (إن منا بعد القائم - عليه السلام - اثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [٢].

٣. عن علي بن الحسين - عليه السلام - أنه قال: (يقوم القائم منا ثم يكون بعده اثنا عشر مهدياً) [٣].

٤. عن أبي بصير ، قال: قلت للصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام): يا ابن رسول الله، إني سمعت من أبيك - عليه السلام - أنه قال: يكون بعد القائم اثنا عشر اماماً، فقال: إنما قال: اثنا عشر مهدياً، ولم يقل: إثنا عشر إماماً، ....) [٤].

فالروايات تبين أن عدد المهديين اثنا عشر، وهم العدة الثانية، فالاولى اثنا عشر اماماً والثانية اثنا عشر مهدياً.

ويوجد روايتان تذكران أنّ عدد المهديين أحد عشر وهما:

١. عن ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: سألته عن الأئمة بعد النبي فقال: (نعم، كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه الإمام بعد النبي صلوات الله عليه وأهل بيته ... فقال لي: إنما ذكرت هذا لتكون من شهداء الله في الأرض، إن منا بعد الرسول سبعة أوصياء أئمة مفترضة طاعتهم سابعهم القائم إن شاء له [إن شاء الله له] إن الله عزيز حكيم، يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء وهو العزيز الحكيم، ثم بعد القائم أحد عشر مهدياً من ولد الحسين) [٥].

٢. عن أبي عبد الله - عليه السلام - في حديث طويل أنه قال: (يا أبا حمزة، إن منا بعد القائم أحد عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [٦].

الجمع بين الروايات:

تقدم ان الروايات التي ذكرت عدد الأئمة على خمسة اقسام، هي:

القسم الأول: الروايات التي عدّت أنّ الأئمة اثنا عشر إماماً. وهذا القسم جاء بألفاظ مختلفة.

القسم الثاني: الروايات التي عدّت الأئمة ثلاثة عشر إماماً.

القسم الثالث: الروايات التي عدّت المهديين اثني عشر مهدياً.

القسم الرابع: الرواية التي عدت المهديين أحد عشر مهدياً.

القسم الخامس: الرواية التي بينت أنّ الأئمة اثنا عشر والمهديين اثنا عشر. وهي رواية الوصية التي تبين وجود اثنا عشر اماما واثنا عشر مهدياً.

---

١ - سيأتي الكلام عنها في فصل خاص.
٢ منتخب الأنوار المضيئة: ص٣٥٣ - ٣٥٤، مختصر بصائر الدرجات: ص٤٩، بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٨
٣ شرح الأخبار - القاضي النعمان المغربي ج٣ ص٤٠٠
٤ كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٥٨.
٥ - الاصول الستة عشر: ص٩٠.
٦ الغيبة - الشيخ الطوسي ص٤٧٨

القسم الاول لا يتعارض مع القسم الثاني لعدم وجود حصر في القسم الاول كي ينفي الثالث عشر المستفاد من روايات القسم الثاني.

وكذلك القسم الثاني لا يتعارض مع القسم الثالث لكون احدهما يبين عدداً للأئمة وهم ثلاثة عشر ، والقسم الثاني يبين عدد المهديين وهم احد عشر مهدياً، فالموضوع مختلف فلا تعارض.

وكذلك القسم الثالث الذي يبين ان عدد المهديين اثنا عشر لا يتعارض مع القسم الاول والثاني لاختلاف الموضوع فالقسمين ناظران للأئمة والقسم الثالث ناظر للمهديين وهما موضوعان مختلفان.

يبقى ان القسم الثالث يبين ان المهديين اثنا عشر والقسم الرابع يبين المهديين احد عشر، والقسم الخامس يبين ان الأئمة اثنا عشر والمهديين اثنا عشر، فكيف يمكن التوفيق بينها ؟

الجواب: الروايات التي تبين ان المهديين اثنا عشر لا اشكال في دلالتها لوجود الادلة عليها.

فينحصر الحل في كون الروايات التي تبين ان المهديين احد عشر تقابلها الروايات التي تبين ان الائمة ثلاثة عشر، فأحد الاوصياء تارة يذكر مع الائمة فيكون عددهم ثلاثة عشر ويكون عدد المهديين احد عشر، واخرى يعد مع المهديين فيكون عدد المهديين اثنا عشر وعدد الائمة اثنا عشر ايضاً.

والدليل على هذا الجمع رواية الوصية التي ذكرت اثنا عشر اماما واثنا عشر مهدياً.

يبقى لماذا ان احد الاوصياء تارة يذكر مع الائمة واخرى مع المهديين ؟

الجواب: بسبب مكانته ومقامه فهو برزخ بين الائمة وبين المهديين، وهو المهدي الاول الذي نصت عليه الوصية كما سيأتي.

تقريب الجمع بشكل آخر ودفع توهم التعارض بين الروايات:

توهم البعض تعارض الروايات، حيث بعضها يقول بكون الأئمة ثلاثة عشر وبعضها يقول إثني عشر، كما أنّ روايات المهديين بعضها يبين أنّ عدد المهديين إثني عشر وبعضها يبين كونه أحد عشر.

فمن هنا توهم البعض التعارض بين هذه الروايات جهلاً بحقيقة الأمر، والحال أنّ التعارض لا وجود له إلاّ في ذهن البعض، مع إنهم أسسوا قاعدة محصلها: (الجمع أولى من الطرح) [1]، هذا إن كان التعارض موجوداً، مع أنه لا وجود له أصلاً؛ إذ التعارض إنما تصوره من تصوره في عدة صور:

الأولى: تعارض روايات الأئمة الإثني عشر مع الروايات التي تدل على كون المهديين اثني عشر، بدعوى أنّ الروايات التي دلت على كون الأئمة اثني عشر تفيد الحصر بالاثني عشر إماماً، فتنفي وجود غيرهم بعدهم مطلقاً. أي: بين القسم الأول والثالث [2].

الثانية: تعارض الروايات التي دلت على كون الأئمة اثني عشر، وبين الروايات التي دلت على كون عدد الأئمة ثلاثة عشر. أي: بين القسم الأول والثاني.

الثالث: تعارض الروايات التي تنص بأنّ المهديين أحد عشر والروايات التي تنص على كونهم اثني عشر، وهما القسم الثالث والرابع.

١- منتهى المطلب؛ للعلامة الحلي: ج١ ص٤٥.

٢- ممن توهم الحصر الشيخ الحر العاملي فقال: (وأحاديث حصر الأئمة (عليهم السلام) في الاثني عشر أيضاً كثيرة جداً) الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص٣٦٥.

فهذه الصور الثلاثة المتوهمة في التعارض، ولا يوجد غيرها.

ولنأتي لدراسة الصور المتقدمة للكشف عن التعارض الموهوم.

أمّا الصورة الأولى: وهي توهم تعارض روايات الأئمة الإثني عشر مع الروايات التي تدل على كون المهديين اثني عشر، فهي متوقفة على إثبات الحصر في الروايات التي تنص بكون الأئمة اثني عشر لكي ينتفي غيرهم، والحال أنّ الروايات التي تدل على كون الأئمة اثني عشر لا حصر فيها؛ لكون الحصر له أدوات منها: إنّما، والاستثناء بعد النفي: كإلا، وغير، وسوى، وعدا، وكتقديم المفعول كقولنا: إياك نعبد الذي يدل على حصر العبادة بالله تعالى. وقد ذكر الشهيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) أنّ مما يدل على الحصر جعل العام موضوعاً مع تعريفه وجعل الخاص محمولاً، كقولنا: (ابنك هو محمد) فإنه يدل عرفاً على حصر البنوة بمحمد، بدلاً من قول (محمد هو ابنك). وهي مفقودة في المقام، فالحصر المدعى لا وجود له أصلاً.

ولكن ربما قيل: بأنّ الروايات تنص على كون عدد الأئمة عليهم السلام إثنا عشر، فنفس كونهم إثني عشر إمام تدل على نفي الزائد وإلا فلمَ بينت العدد ؟ فبيان العدد يفيد الحصر.

أقول:

١. إنّ هذا إنما يتم إن قيل بحجية مفهوم العدد، أي: إذا جاء عدد في الدليل فهل إثبات العدد ينفي ما عداه أم لا.

يقول الشيخ المظفر: (لا شك في أنّ تحديد الموضوع بعدد خاص لا يدل على انتفاء الحكم فيما عداه، فإذا قيل: (صم ثلاثة أيام من كل شهر) فإنه لا يدل على عدم استحباب صوم غير الثلاثة الأيام، فلا يعارض الدليل على استحباب صوم أيام أخر. نعم، لو كان الحكم للوجوب - مثلاً - وكان التحديد بالعدد من جهة الزيادة لبيان الحد الأعلى، فلا شبهة في دلالته على عدم وجوب الزيادة كدليل صوم ثلاثين يوماً من شهر رمضان. ولكن هذه الدلالة من جهة خصوصية المورد، لا من جهة أصل التحديد بالعدد حتى يكون لنفس العدد مفهوم. فالحق أن التحديد بالعدد لا مفهوم له) [١].

ويقول السيد الخوئي: ("مفهوم العدد" إن أريد به أن للقضية مثل "تصدق بخمسة دراهم" دلالة على أنه لا يجزى التصدق بأقل من ذلك فالامر وإن كان كذلك الا انه ليس من جهة دلالة العدد على المفهوم، بل من جهة انه لم يأت بالمأمور به يعني ان المأمور به لا ينطبق على المأتي به في الخارج حتى يكون مجزياً، نظير ما إذا قال المولى "أكرم زيداً مثلاً في يوم الجمعة" فلو أكرمه في يوم الخميس لم يجز، لعدم انطباق المأمور به على المأتي به، وكذا إذا قال "صل إلى القبلة" فصلى إلى جهة أخرى، وهكذا. وبكلمة أخرى ان قضية "تصدق بخمسة دراهم" لا تدل إلا على وجوب التصدق بها، وأما بالإضافة إلى الأقل فهي ساكتة نفياً وإثباتاً يعني لا تدل على نفي وجوب التصدق عنه ولا على إثباته، وأما عدم الأجزاء به فهو من ناحية أن المأمور به في هذه القضية لا ينطبق عليه، وأما بالإضافة إلى الزائد على هذا العدد فان قامت قرينة على أن المولى في مقام التحديد ولحاظ العدد بشرط لا بالإضافة إليه فتدل القضية على نفي الوجوب عن الزائد يعني أن التصدق بالستة غير واجب، بل هو مضر، نظير الزيادة في الصلاة، وان لم تقم قرينة على ذلك فمقتضى إطلاق كلامه أن الزيادة لا تكون مانعة عن حصول المأمور به) [٢].

١- أصول الفقه: ج١ ص١٨١.

٢- محاضرات في أصول الفقه للخوئي: ج٥ ص١٥٠.

٢. إنّ التعارض إنما يكون بين الدليل المثبت والدليل الآخر الذي ينفي ما أثبته الدليل الأول، بحيث يؤدي إلى التنافي، ومن هنا قيل في تعريف التعارض بأنه: (التنافي بين مدلولي الدليلين) [١]. وقيل أيضاً: (ويتحقق التعارض بين الدليلين حينئذٍ؛ لأنّ كلاً منهما ينفي مدلول الدليل الآخر) [٢].

ومن هنا قيل بعدم وجود التعارض بين المثبتات، يقول محمد باقر الملكي: (إنّ التعارض إنما يتصور بين النفي والإثبات ولا محصل للتعارض في المثبتات. ضرورة أن إثبات شيء لشيء لا ينافي إثباته لشيء آخر) [٣].

وبناء على ما تقدم لا تعارض بين الروايات التي تثبت كون الأئمة اثني عشر وبين الروايات التي تثبت المهديين الاثني عشر.

وكذا يقال في الصورة الثانية التي تبين كون الأئمة اثني عشر وبين كونهم ثلاثة عشر ، لعدم تحقق التعارض في المثبتات؛ فروايات الاثني عشر إماماً تثبت أنهم (١٢)، وكذلك روايات الثلاث عشر تثبت كونهم (١٣)، فالاثنين يثبتان، وقد تقدم إن التعارض إنما يكون بين النفي والإثبات لا بين الدليلين المثبتين.

كما أنه تقدم أنّ الروايات التي بينت كونهم اثني عشر لا تدل على الحصر، وبهذا فليس التعارض الاّ توهم ساذج أوهن من بيت العنكبوت.

وأما الصور الثلاثة من صور التعارض المتقدمة، وهي بين الروايات التي تعد المهديين اثني عشر وبين الروايات التي تعدّهم أحد عشر، فكذلك أيضاً إذ لا تعارض بين المثبتات، وروايات الاثني عشر مهدياً تثبت كونهم (١٢)، ورواية كون المهديين أحد عشر تثبت كونهم (١١)، فكلا القسمين يثبتان، وقد تقدم عدم وجود التعارض بين المثبتات، إلا أن يقال بكون الروايات التي تعدهم اثنا عشر أو التي تعدهم أحد عشر تفيد الحصر بالعدد المذكور، وهذا مبني على القول بمفهوم العدد أو وجود الحصر وهما لا وجود لهما.

إذن، فالقول بالتعارض لا يعدو أن يكون وهماً كسائر الأوهام التي عشعشت في أذهان الجاهلين.

يبقى أن نعرف أمرين:

١. إنّ الروايات التي تعد الأئمة ثلاثة عشر تكون في قبال الروايات التي بينت كون المهديين أحد عشر مهدياً؛ لكون المهدي الأول (أحمد الحسن عليه السلام) تارة يعد مع الأئمة فيكون عددهم ثلاثة عشر وعندها يكون المهديون أحد عشر، وتارة أخرى يعد مع المهديين فيكون عددهم اثنا عشر كما ويكون عدد الأئمة اثنا عشر.

والسبب في عدّه مع الأئمة بسبب علو مقامه، فله مقامي الرسالة والولاية كما بيّن السيد أحمد الحسن عليه السلام ذلك في كتاب التوحيد [٤].

٢. إنّ الروايات المتقدمة تبين بكل وضوح على أنّ القسم الخامس من الأقسام المتقدمة الذي يذكر رواية الوصية التي تثبت كون الأئمة اثني عشر والمهديين اثني عشر هي المرجع في الجمع المتقدم، وهي الأم لجميع هذه الأقسام لكونها حوتهما جميعاً، ومن هنا يعرف قدر هذه الوصية الشريفة.

الامام المهدي (ع) خاتم الأوصياء وآخر الأوصياء [٥]

ورد في الروايات أن الإمام المهدي هو خاتم الأوصياء وآخر الخلفاء، وهذه يتعارض مع وجود المهديين (عليهم السلام)، وإليكم هذه الرواية:

١- دروس في علم الأصول: ج٣ ص٢١٧
٢- دروس في علم الأصول: ج١ ص٤١٦
٣- توحيد الامامية - لمحمد باقر الملكي: ص١٥٥.
٤- التوحيد - الإمام أحمد الحسن عليه السلام: ص١٤.
٥- هذا العنوان بتصرف وما بعده من كتاب جامع الادلة للدكتور عبدالرزاق الديراوي.

في كمال الدين وتمام النعمة: (وبهذا الإسناد، عن إبراهيم بن محمد العلوي، قال: حدثني طريف أبو نصر، قال: دخلت على صاحب الزمان (عليه السلام)، فقال: عليّ بالصندل الأحمر، فأتيته به، ثم قال: أتعرفني ؟ قلت: نعم، فقال: من أنا ؟ فقلت: أنت سيدي وابن سيدي، فقال: ليس عن هذا سألتك، قال طريف: فقلت: جعلني الله فداك فبين لي. قال: أنا خاتم الأوصياء، وبي يدفع الله البلاء عن أهلي وشيعتي) [١].

تحقيق المسألة:

هذه الرواية إذا فهمنا منها أن آخر الأوصياء تعني عدم وجود وصي بعده فهي تتعارض مع روايات المهديين، ولكن تعارضها مع هذه الروايات المتواترة بموضعها في خانة الروايات الشاذة، والأئمة عليهم السلام أمرونا بالأخذ بالمشهور من حديثهم (عليهم السلام)، كما في الرواية التي يسمونها بمقبولة عمر بن حنظلة.

من هنا لابد من العدول عن هذا الظاهر إلى ما يتفق مع روايات المهديين، وهذا في الحقيقة ما تشجع عليه بعض الروايات من قبيل رواه الصدوق في العيون: (حدثنا محمد أحمد بن الحسين بن يوسف البغدادي، قال: حدثنا علي بن محمد بن عيينة، قال: حدثنا الحسن بن سليمان الملطي في مشهد علي بن أبي طالب، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن العباس بن موسى العلوي بقصر ابن هبيرة ودارم بن قبيصة بن نهشل النهشلي، قالوا: حدثنا علي بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قال: قال رسول: يا علي، ما سألت أنت ربي شيئاً إلا سألت مثله غير إنه قال لا نبوة بعدك، أنت خاتم النبيين وعلي خاتم الوصيين) [٢].

وروى أيضاً: (وبهذا الإسناد، قال: قال رسول الله: أنا خاتم النبيين وعلي خاتم الوصيين) [٣].

وفي بحار الأنوار: (وروي أنّ إبراهيم (عليه السلام) مرّ في أرض كربلاء وهو راكب فرساً فعثرت به وسقط إبراهيم وشج رأسه وسال دمه، فأخذ في الاستغفار وقال: إلهي أي شيء حدث مني ؟ فنزل إليه جبرئيل وقال:يا إبراهيم، ما حدث منك ذنب، ولكن هنا يقتل سبط خاتم الأنبياء، وابن خاتم الأوصياء، فسال دمك موافقة لدمه...) [٤].

وورد عن عباية بن ربعي الأسدي، قال: (دخلت على أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وأنا خامس خمسة، وأصغر القوم سناً فسمعته يقول: حدثني أخي رسول الله أنه قال: إني خاتم ألف نبي، وإنك خاتم ألف وصي، وكلفت ما لم يكلفوا) [٥].

وورد في مدينة المعاجز، عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) في حديث سلام الشمس على أمير المؤمنين (عليه السلام)، والحديث طويل أقتبس منه محل الشاهد وهو قول رسول الله (صلى الله عليه وآله): (أما قولها والاخر، هو آخر الأوصياء وأنا آخر الأنبياء، وخاتم الرسل) [٦].

فكون علي (عليه السلام) خاتم الوصيين في هذه الروايات لا يمكن أن نفهم منه أنه آخرهم وأنه لا وجود لغيره بعده.

١- كمال الدين وتمام النعمة - الشيخ الصدوق: ص٤٤١؛ الغيبة - الشيخ الطوسي: ص٢٤٦.
٢-عيون أخبار الرضا - الشيخ الصدوق: ج١ ص٧٨.
٣- عيون أخبار الرضا - الشيخ الصدوق: ج١ ص٧٨.
٤- بحار الأنوار - العلامة المجلسي: ج٤٤ ص٢٤٣.
٥- كتاب الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني: ص٢٦٦.
٦- مدينة المعاجز - السيد هاشم البحراني: ج٣ ص١٦١ وما بعدها.

وحيث إن هذا - أي وجود أوصياء بعد علي (عليه السلام)- مسلمٌ فلابد أن نأول هذه الروايات التأويل المناسب الذي لا يتعارض مع وجود أوصياء بعد علي (عليه السلام)، ومثل هذا يقال بخصوص ما ورد بأن الإمام المهدي خاتم الأوصياء أو آخر الخلفاء] انتهى ما عن جامع الادلة.

اسئلة المبحث الرابع:

س١: كيف تدفع التعارض المتوهم بين روايات كون المهديين اثنا عشر وبين كونهم احد عشر مهدياً؟
س٢: كيف تدفع توهم تعارض روايات الأئمة الإثني عشر مع الروايات التي تدل على كون المهديين اثني عشر؟
س٣: قيل: ان الروايات التي دلت على كون المهدي (ع) آخر الاوصياء يتعارض مع وجود مهديين بعد الامام المهدي (ع) فكيف تدفع ذلك ؟

المبحث الخامس: دفع ما قيل في روايات المهديين (ع)

ذكر الشيخ علي بن يونس العاملي المتوفى سنة ٨٧٧ هجرية في كتابه (الصراط المستقيم : ج٢ ص١٥٢) اشكالات على روايات المهديين (ع).

قال: (أسند الشيخ أبو جعفر الطوسي برجاله إلى علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند وفاته أملا عليه وصيته، وفي بعضها: سيكون بعدي اثنا عشر إماماً أولهم أنت، ثم عد أولاده، وأمر أن يسلمها كل إلى ابنه، قال: ومن بعدهم اثني عشر مهدياً.

قلت: الرواية بالاثني عشر بعد الاثني عشر شاذة ، ومخالفة للروايات الصحيحة المتواترة الشهيرة بأنه ليس بعد القائم دولة، وأنه لم يمض من الدنيا إلاّ أربعين يوماً فيها الهرج، وعلامة خروج الأموات، وقيام الساعة ، على أن البعدية في قوله: من بعدهم لا تقتضي البعدية الزمانية كما قال تعالى: (فمن يهديه من بعد الله) فجاز كونهم في زمان الإمام وهم نوابه .

إن قلت: قال في الرواية: (فإذا حضرته يعني المهدي الوفاة فليسلمها إلى ابنه) ينفي هذا التأويل، قلت: لا يدل هذا على البقاء بعده يجوز أن يكون لوظيفة الوصية، لئلا يكون ميتة جاهلية، ويجوز أن يبقى بعده من يدعو إلى إمامته ولا يضر ذلك في حصر الاثني عشر فيه وفي آبائه.

قال المرتضى: لا يقطع بزوال التكليف عند موته، بل يجوز أن يبقى حصر الاثني عشر فيه، بعد أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله، ولا يخرجنا هذا القول عن التسمية بالاثني عشرية؛ لأنّا كلفنا بأن نعلم إمامتهم إذ هو موضع الخلاف وقد بينا ذلك بيانا شافيا فيهم، ولا موافق لنا عليهم، فانفردنا بهذا الاسم عن غيرنا من مخالفيهم.

وأنا أقول: هذه الرواية آحادية، توجب ظناً، ومسألة الإمامة علمية، ولأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن لم يبين المتأخرين بجميع أسمائهم، ولا كشف عن صفاتهم مع الحاجة إلى معرفتهم، فيلزم تأخير البيان عن الحاجة، وأيضا فهذه الزيادة شاذة لا تعارض الشائعة الذائعة.

إن قلت: لا معارضة بينهما، لأن غاية الروايات يكون بعدي اثنى عشر خليفة. الأئمة بعدي عدد نقباء بني إسرائيل ونحوها، قلت: لو أمكن ذلك لزم العبث والتعمية في ذكر الاثني عشر، ولأن في أكثر الروايات وتسعة من ولد الحسين ويجب حصر المبتدأ في الخبر، ولأنهم لم يذكروا في التوراة وأشعار قس وغيرها ولا أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برؤيتهم ليلة إسرائه إلى حضرة ربّه، ولما عد الأئمة الاثني عشر، قال للحسن: لا تخلوا الأرض منهم، ويعني به زمان التكليف، فلو كان بعدهم أئمة لخلت الأرض منهم، ويبعد حمل الخلو على أن المقصود به أولادهم لأنه من المجاز، ولا ضرورة تحوج إليه) [1].

انتهى كلام صاحب كتاب الصراط المستقيم.

وقد ذكر تسعة اشكالات، والآن لنناقش ما قاله من إشكالات واحداً تلو الآخر:

١- الصراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي: ج٢ ص١٥٢.

١. دفع اشكال شذوذ روايات المهديين الاثني عشر

الاشكال الاول الذي اورده العاملي في كلامه المتقدم شذوذ روايات المهديين قال: (إنّ الرواية بالاثني عشر بعد الاثني عشر شاذة).

يرد عليه ما يلي:

١. إنّ الشاذ - على ما صرح به علماء الدراية - هو: الخبر الذي يرويه الثقة ويكون مضمونه مخالفاً لما رواه الأكثر ولم يكن له إلاّ إسناد واحد، وهو مقابل للمشهور. وقد صرح بذلك صاحب الفوائد الرجالية، حيث قال: والمراد من الشاذ عند أهل الدراية، ما رواه الراوي الثقة مخالفاً لما رواه الأكثر، وهو مقابل المشهور. والشاذ مردود مطلقاً عند بعض، مقبول كذلك عند آخر، ومنهم من فصّل، بأنّ المخالف له إن كان أحفظ وأضبط واعدل فمردود، وان انعكس فلا يرد؛ لأنّ في كل منهما صفة راجحة ومرجوحة فيتعارضان [١].

وقال السيد حسن الصدر نقلاً عن الشيخ الأنصاري تعريفاً آخر للشاذ، قال: وقال شيخنا العلامة المرتضى الأنصاري: (المراد بالشاذ: ما لا يعرفه إلاّ القليل...) [٢].

فالقوم قد اختلفوا في تعريف الشاذ على قولين:

الأول: ما جاء في الفوائد الرجالية من أنّ الشاذ هو: ما رواه الراوي الثقة مخالفاً لما رواه الأكثر، وهو مقابل المشهور.

الثاني: ما جاء عن الشيخ الأنصاري، بأنّه: ما لا يعرفه إلاّ القليل.

ومن هنا يترتب على هذا الخلاف أمور، فقد يكون خبر يصفه أحدهم شاذاً، لكنّه ليس شاذاً عند الآخر، وبالتالي ما يترتب على ذلك أيضاً يختلف، فقد يأخذ به من لا يصفه بالشاذ، وقد لا يأخذ به الآخر الذي يعتبره شاذاً.

فمن هنا وقع الاختلاف في حقيقة الشاذ ما هي.

وطبقاً لكلا التعريفين فإنّ رواية الوصية والمهديين ليست من الشاذ، إذ غير منطبق عليها التعريف الأول للشاذ، ولا التعريف الثاني.

أمّا التعريف الأول، فقد أُخذ فيه قيد المعارضة، بمعنى أنّ الخبر لا يكون شاذاً إلاّ إذا تعارض مع أخبار أخرى، ورواية الوصية وروايات المهديين لا تتعارض مع أخبار أخرى، كما سيأتي بيان ذلك؛ ولذا قال السيد حسن الصدر: فلو روى الثقة من دون مخالفة لم يكن شاذاً بل متفرّداً...[٣].

وأمّا على التعريف الثاني الذي ذكره الشيخ الأنصاري، فأيضاً لا يرد الإشكال على رواية الوصية والمهديين، إذ قد رويت في أهم كتب الشيعة وتعرّض لمناقشتها الكثير كالمفيد والمرتضى والطبرسي والحر العاملي وغيرهم، فلا يقال عنها، لا يعرفها إلاّ قليل. وعليه فتخرج من الشاذ على التعريف الثاني.

وعليه فوصف رواية الوصية وروايات المهديين بالشذوذ قول خالٍ من الدليل. بل ينطبق عليها مصطلح المفرد، وهو كما قال الملا حبيب الله الشريف الكاشاني في منظومته في الدراية:

وما رواه واحد منفرد فالاصطلاح لاسم ذاك المفرد [٤]

وعليه فالمفرد به هل يقبل طبقاً لقواعد القوم أم لا ؟

١- الفوائد الرجالية: ص٣٤، دراسات في علم الدراية: ص٤٥

٢- نهاية الدراية: ص٢٢٠.

٣- نهاية الدراية: ص٢٢٠.

٤- الدرة الفاخرة : ص٣٥٧.

قال الشيخ مهدي الكجوري: المفرد، وهو ما انفرد به راويه عن جميع الرواة، أو انفرد به أهل بلد معين كمكة والبصرة مثلاً. ولا يضعف الحديث بذلك من حيث نفسه، بل من حيث طرو المضعفات كما لو ألحق بالشواذ، فيرد لذلك [1].

فالمفرد لا يُرد إلاّ إذا الحق بالشاذ، والشاذ لا يكون شاذاً إلاّ إذا كان له معارض.

وقد تقدّم أنّ روايات الوصية والمهديين ليست متعارضة مع الروايات الأخرى، فلا تكون شاذة.

٢. قالوا - كما تقدم في الفوائد الرجالية - أنّ الشاذ فيه أقوال ثلاثة:

الأول: يرد مطلقاً.

الثاني: يقبل مطلقاً.

الثالث: يفصّل بين حالتين:

١- إنّ رواة الحديث المخالف له إن كانوا أحفظ واضبط واعدل فيرد.

٢- إن انعكس الأمر، بأن كان رواة الشاذ أحفظ واضبط واعدل، فيتعارضان.

وبناءً على ما تقدّم من أنّ الشاذ فيه أقوال ثلاثة، فلو سلمنا جدلاً أنّ رواية الوصية وروايات المهديين شاذة، فلا ترد لمجرد ذلك، إلاّ على قول واحد تقدّم ذِكره، وليس على كل الأقوال، إذن فالمسألة في قبول الشاذ وعدمه مسألة خلافية، فكيف تُرد روايات أهل البيت عليهم السلام طبقاً لقواعد مختلف فيها في نفسها ؟

٣. إنّهم عملوا برواية السمري على الرغم من تفرّد الشيخ الصدوق رحمه الله بها، ونقلها عنه الآخرون، وأفتوا بهدر دماء طاهرة على ضوء توقيع السمري المتشابه الذي لا يحكمه إلاّ أهله، كما أنّه مبتلى، إمّا بالإرسال وإمّا بمجهولية الراوي [2]، فلماذا لا يعملون فيما تفرّد به الشيخ الطوسي رحمه الله، مع وثاقة سنده، مضافاً إلى القرائن التي تؤكد صحته ؟!

٤. إنّ الفقهاء قد عملوا بالمقبول، وهو الذي اشتهر العمل بمضمونه سواء رواه ثقة أم غيره، كمقبولة عمر بن حنظلة في حكم المتخاصمين، فإنها - مع اشتمال سندها على غير الثقة - تلقوها بالقبول، وقد قبلوها وعملوا بمضمونها، بل جعلوها عمدة أدلة التفقه وسمّوها مقبولة، فلماذا تُرد كل هذه الروايات التي تذكر المهديين عليهم السلام، والروايات التي تثبت الذرية لإمامنا المهدي عليه السلام، وروايات القوّام بعد الإمام المهدي عليه السلام مع وثاقة سندها.

٥. إنّ رواية الوصية محفوفة بقرائن كثيرة تؤكد صحتها، وتخرجها عن هذا التقسيم، فلا تكون من الشاذ ولا من المنفرد، لأنّ الشاذ أو المنفرد كل منهما خالٍ عن القرائن الموجبة لصحته، أمّا رواية الوصية فهي محفوفة بالقرائن التي توجب صحتها، وتخرجها عن تقسيم خبر الواحد، فقد قال الشيخ الحر العاملي: أنهم اتفقوا على أن مورد التقسيم - أي تقسيم الخبر إلى ضعيف وصحيح وموثق وحسن - هو خبر الواحد الخالي عن القرينة. وقد عرفت: أنّ أخبار كتبنا المشهورة محفوفة بالقرائن، وقد اعترف بذلك أصحاب الاصطلاح الجديد في عدّة مواضع قد نقلنا بعضها. فظهر ضعف التقسيم المذكور وعدم وجود موضوعه في الكتب المعتمدة. وقد ذكر صاحب (المنتقى) أنّ: أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث بين المتأخرين من مستخرجات العامة، بعد وقوع معانيها في أحاديثهم، وأنه لا وجود لأكثرها في أحاديثنا. وإذا تأملت وجدت التقسيم المذكور من هذا القبيل [3].

١- الفوائد الرجالية: ص١٩٢.
٢- ستأتي دراسة هذا التوقيع.
٣- وسائل الشيعة طبعة آل البيت: ج٣٠ ص٢٦٢.

٢. دفع اشكال مخالفة روايات المهديين للروايات الصحيحة

الاشكال الثاني الذي أورده صاحب كتاب الصراط المستقيم، ويتلخص فيما يلي: أنّ رواية الوصية وروايات المهديين عليهم السلام مخالفة للروايات الصحيحة المتواترة الشهيرة، بأنّه ليس بعد القائم دولة، وأنّه لم يمض من الدنيا إلاّ أربعين يوماً فيها الهرج، وعلامة خروج الأموات، وقيام الساعة. هذه خلاصة الإشكال الثاني.

وذكره صاحب الصراط المستقيم في موضع آخر وأضاف إليها رواية عن النبي صلى الله عليه وآله، فقال: (ليس بعد المهدي عليه السلام دولة واردة إلاّ في رواية شاذة من قيام أولاده من بعده، وهي ما روي عن ابن عباس من قول النبي صلى الله عليه وآله: (لن تهلك أمة أنا أولها، وعيسى بن مريم آخرها، والمهدي في وسطها). ومثله روي عن أنس، وهاتان تدلان على دولة بعد دولته، وأكثر الروايات أنه لا يمضي إلاّ قبل القيامة بأربعين يوماً، وهو زمان الهرج، وعلامة خروج الأموات للحساب) [١].

ولأنّ هذه الروايات تدل على خلو الأرض من الحجة لفترة أربعين يوماً، علّق عليها الشيخ الحر العاملي، بعد أن أورد الكلام المتقدّم، وأجاب عنها بأجوبة متعددة لا يسعنا ذكرها الآن، ويمكنكم مراجعتها في كتابه الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة (ص٣٦٥).

لكن الذي يهمنا الوقوف على نقطتين:

الأولى: دعوى مخالفة رواية الوصية وروايات المهديين عليهم السلام للروايات الصحيحة المتواترة الشهيرة، بأنّه ليس بعد القائم دولة.

الثانية: وصفه لرواية الوصية بأنها شاذّة، وقد تقدّمت الإجابة عن هذا التوهم في الليلة الماضية، وتقدم أنها ليست بشاذّة.

فمن هنا ينحصر كلامنا في النقطة الأولى، وهي تنحل إلى فرعين:

الأول: دعوى مخالفة رواية الوصية وروايات المهديين عليهم السلام للروايات الصحيحة المتواترة الشهيرة.

الثاني: دعوى ليس بعد القائم عليه السلام دولة.

أمّا ما يتعلق في الفرع الأول، فروايات المهديين لا تخالف الروايات الصحيحة كما تقدم.

وأمّا ما يتعلق بالفرع الثاني، وهو دعوى ليس بعد القائم عليه السلام دولة.

ففي الحقيقة ليس هذا إلاّ توهم محض، إذ أنّ دولة المهديين عليهم السلام هي امتداد لدولة الإمام المهدي محمد بن الحسن عليه السلام، وليس هي دولة أُخرى، وهذا ما ذكره الشيخ الحر العاملي، حيث قال: (أن يكون المراد ليس بعد دولة المهدي عليه السلام دولة مبتدأة فلا ينافي الرجعة؛ لأنها دولة ثانية، والأربعون يوما يحتمل كونها فاصلة بين الدولتين) [٢].

وهذا القول - أعني قوله: أن يكون المراد ليس بعد دولة المهدي عليه السلام دولة مبتدأة فلا ينافي الرجعة؛ لأنها دولة ثانية - تدل عليه هذه الرواية:

١- كتاب سليم بن قيس بتحقيق محمد باقر الأنصاري: ص٤٧٨، الإرشاد: ج٢ ص٣٨٧، تاج المواليد: ص٧٧، الصراط المستقيم: ج٢ ص٢٥٤، روضة الواعظين: ص٢٦٦. وقد ذكر هذا الإشكال عديد من العلماء، منهم الشيخ المفيد والشيخ الطبرسي، وأنقل لكم ما قاله الطبرسي، قال: وجاءت الرواية الصحيحة: بأنه ليس بعد دولة القائم عليه السلام دولة لأحد، إلاّ ما روي من قيام ولده إن شاء الله تعالى ذلك، ولم ترد به الرواية على القطع والثبات، وأكثر الروايات أنّه لن يمضى عليه السلام من الدنيا إلاّ قبل القيامة بأربعين يوماً، يكون فيها الهرج، وعلامة خروج الأموات، وقيام الساعة، والله أعلم. إعلام الورى: ج٢ ص٢٩٥.
٢- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص٣٦٧.

عن أبان بن تغلب، عن سليم بن قيس الهلالي، عن سلمان الفارسي، قال: قال رسول الله ﷺ: (ألا أبشركم - أيها الناس - بالمهدي ؟ قالوا: بلى. قال: فاعلموا أن الله تعالى يبعث في أمتي سلطاناً عادلاً وإماماً قاسطاً يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً. وهو التاسع من ولد ولدي الحسين، اسمه اسمي وكنيته كنيتي. ألا ولا خير في الحياة بعده، ولا يكون انتهاء دولته إلاّ قبل القيامة بأربعين يوماً) [1].

ومن المعلوم أنّ دولتهم عليهم السلام هي آخر الدول، فلا بد أن يكون لها امتداد طويل، والقول بانّ القيامة تقوم على شخص الإمام المهدي عليه السلام بعد شهادته بأربعين يوماً قول خالٍ عن الدليل، بل الدليل قائم على خلافه، حيث إنّ روايات المهديين تبطل ذلك. كما أنه لا يساعده الاعتبار، إذ كيف ينتظر الإسلام والمسلمون دهراً طويلاً ليخرج الإمام المهدي عليه السلام، و يظهر الله دينه على الدين كله ولو كره المشركون، ثم يتوفى عليه السلام بعد سبع سنين كما جاء في بعض الروايات، وتكون بعده الرجعة ؟!

لكن الحر العاملي توهم أيضاً بالتنافي بين أخبار المهديين وبين أخبار الرجعة، ولكنه في الحقيقة لا تنافي بينهما.

وسبب توهم التنافي هو اعتقاده بأنّ الروايات التي دلت على أنّ الأئمة اثنا عشر ظاهرة في الحصر كما صرّح بذلك، فقال: (وأحاديث حصر الأئمة عليهم السلام في الاثني عشر أيضا كثيرة جداً)[2]. وتقدم عدم وجود الحصر بالاثني عشر.

ويحتمل أنّ سبب التوهم هو ما رواه الشيخ النعماني في كتاب الغيبة: محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن علي بن سليمان بن رشيد، عن الحسن بن علي الخزاز، قال: (دخل علي بن أبي حمزة على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال له: أنت إمام ؟ قال: نعم، فقال له: إني سمعت جدك جعفر بن محمد (عليهما السلام) يقول: لا يكون الإمام إلاّ وله عقب. فقال: أنسيت يا شيخ أو تناسيت ؟ ليس هكذا قال جعفر عليه السلام، إنما قال جعفر عليه السلام: لا يكون الإمام إلاّ وله عقب إلاّ الإمام الذي يخرج عليه الحسين بن علي (عليهما السلام) فإنه لا عقب له، فقال له: صدقت جعلت فداك هكذا سمعت جدك يقول) [3].

وبما أنّ الحر العاملي مرتكز في ذهنه أنّ بعد الإمام المهدي عليه السلام تكون الرجعة، فحمل لفظ الإمام الوارد في الرواية: (لا يكون الإمام إلاّ وله عقب إلاّ الإمام الذي يخرج عليه الحسين بن علي (عليهما السلام) فإنه لا عقب له)، على الإمام المهدي عليه السلام، والحال أنّ الروايات التي تثبت الذرية للإمام المهدي محمد بن الحسن عليه السلام كثيرة جداً، ولا تصلح هذه الرواية لمعارضتها بناء على الفهم المعروف عندهم، وهو أنّ الرجعة تكون بعد الإمام المهدي عليه السلام حيث إنّ روايات المهديين عليهم السلام تثبت لهم الإمامة بعد أبيهم عليه السلام، وكونهم ولاة عهد أبيهم عليه السلام.

ثم إنّ مقتضى الجمع بين الروايات التي تقول بحكم المهديين عليهم السلام وهذه الرواية التي رواها الشيخ النعماني أن تحمل على المهدي الثاني عشر، وهو المقصود بلفظ الإمام بقوله عليه السلام: (إلاّ الإمام الذي يخرج عليه الحسين بن علي (عليهما السلام) فإنه لا عقب له).

وبالتالي يتضح عدم وجود تعارض بين أخبار الرجعة وأخبار المهديين، كما أنّه لا تعارض بين روايات الأئمة الاثني عشر وروايات المهديين عليهم السلام.

كما وأجاب عن ذلك السيد محمد صادق الصدر عن هذا الإشكال، قال (رحمه الله): (وأمّا ما ذكر من أنّه ليس بعد دولة القائم دولة لأحد، فهو أمر صحيح؛ لأنه إن أُريد بدولة القائم نظام حكمه فهو نظام مستمر إلى نهاية البشرية تقريباً أو تحقيقاً على ما سنسمع، وليس وراءه حكم آخر.

١- كتاب سليم بن قيس بتحقيق محمد باقر الأنصاري : ص٤٧٨.
٢- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص٣٦٥.
٣- غيبة الشيخ الطوسي: ص٢٢٤، دلائل الإمامة: ص٤٣٥.

وإن أُريد به حكمه ما دام في الحياة، بحيث تنتهي البشرية بعده مباشرة، فهو أمر غير محتمل، لأنه أمر تدل كثير من الروايات على نفيه كروايات الرجعة، وروايات الأولياء، وروايات إنّ الساعة لا تقوم إلاّ على شرار الخلق وغير ذلك، بل تدل على ذلك بعض آيات القرآن كآية دابة الأرض بعد العلم بعدم خروجها في زمن المهدي نفسه عليه السلام.

إذن فالبشرية ستبقى بعد المهدي عليه السلام والنظام سوف يستمر، وإنما يراد من ذلك القول: إنهّ ليس بعد دولة القائم دولة لأحد من المنحرفين والكافرين على الشكل الذي قبل ظهوره.

وقال: (وأمّا قوله: وأكثر الروايات أنّه لن يمضي من الدنيا إلاّ قبل القيامة بأربعين يوماً... فهذه الروايات سنسمعها، ومؤداها أن الحجّة سيرفع - أي يموت - قبل القيامة بأربعين يوماً. وسنرى أنه ليس المراد بالحجة شخص الإمام المهدي بل شخص آخر، قد يوجد بعد زمن المهدي عليه السلام بدهر طويل) [1].

أقول: يشير السيد الصدر إلى مضمون ما جاء في هذه الرواية: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما زالت الأرض إلاّ ولله تعالى فيها حجة يعرف الحلال من الحرام، ويدعو إلى سبيل الله، ولا تنقطع الحجة من الأرض إلاّ أربعين يوماً قبل القيامة، وإذا رفعت الحجة، أغلق باب التوبة فلا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل .. الآية. أولئك شرار خلق الله وهم الذين يقوم عليهم القيامة [2].

فالموجود فيها انقطاع الحجة ولم يرد فيها أسم الإمام المهدي عليه السلام، والمهديون حجج أيضاً.

قال العلامة المجلسي: (وإن كان أوصياء الأنبياء وأوصياء الأئمة حججاً أيضاً) [3].

فالمهديون هم أوصياء الإمام المهدي عليه السلام، كما ثبت في الروايات المتقدمة، فهم حجج أيضاً، ولأجل ورود لفظ الحجة في الروايات فسّر الحر العاملي في كتابه الإيقاظ من الهجعة، الحجة بالعقل في ثاني وجه من وجوه الجمع التي ذكرها بين عدم خلو الأرض من الحجة وبين الروايات التي تقول بخلوها أربعين يوماً ومن بعدها تقوم القيامة، فقال:

أو يحمل الحجة فيها على ما هو أعم من الإمام والعقل، لما رواه الكليني وغيره عنهم عليهم السلام: (إنّ لله على الناس حجتين: ظاهرة وباطنة، والظاهرة: الأنبياء والأئمة عليهم السلام، والباطنة: العقل) [4].

٣. دفع اشكال البعدية:

الإشكال الثالث: خلاصته: (إنّ البعدية في قوله: (من بعدهم) [5] لا تقتضي البعدية الزمانية، بل تكون من قبيل قوله تعالى: ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ﴾، وعليه فيجوز كون هؤلاء زمان الإمام المهدي عليه السلام، وهم نوابه عليه السلام.

ثم بعد ذلك يشكل ويجيب، قال: إن قلت: قال في الرواية: (فإذا حضرته يعني المهدي الوفاة فليسلمها إلى ابنه) ينفي هذا التأويل. قلت: لا يدل هذا على البقاء بعده، يجوز أن يكون لوظيفة الوصية لئلا يكون ميتة جاهلية، ويجوز أن يبقى بعده من يدعو إلى إمامته ولا يضر ذلك في حصر الاثني عشر فيه وفي آبائه).

١- تاريخ ما بعد الظهور: ص٤١٥.
٢- كمال الدين: ص٣٣٩.
٣- بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٩.
٤- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص٣٦٧.
٥- يقصد قوله عليه السلام: ثم يكون من بعدهم اثنا عشر مهدياً.

ولنا على كلامه عدّة نقاط:

النقطة الأولى: إنّ البعدية على قسمين:

الأول: البعدية الزمانية: وهي التي يكون التأخر فيها بلحاظ الزمن، كما لو قلت: جاء علي بعد محمد، فإنّ المفهوم عرفاً من هذا التعبير البعدية الزمانية، أي: إنّ زمن مجيء علي تحقق بعد زمن مجيء محمد.

الثاني: البعدية الرتبية: وهي التي يكون التأخر فيها بلحاظ الرتبة، كما في قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، أي: أنّ مرتبة الإرث متأخرة عن الوصية والدين. فيقدم الدين وما أوصى به الميت ثم تأتي رتبة الإرث.

لذا قال السيد الخوئي في بحث إخراج الخمس بعد المؤنة: (ولكن الظاهر أنّ المراد بالبعدية ليست هي البعدية الزمانية لتدل على أن حدوث الخمس متأخر عن إخراج المؤنة، بل المراد البعدية الرتبية نظير قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ يعني إنّ مرتبة الخمس متأخرة عن المؤنة، كما أنّ مرتبة الإرث متأخرة عن الوصية والدين، ...) [1].

وبعد أن عرفنا المراد من البعديتين، أقول:

أولاً: إنّ البعدية في الآية الشريفة التي ذكرها في الإشكال وهي قوله تعالى: ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ﴾ لا يراد منها الزمانية؛ لأنّ الله جل ثناؤه خارج عن الزمن والزمانيات، بل عن كل ما هو من صفات المخلوق، فهو الذي أيّن الأين وهو الأول والآخر.

لكن قياس قوله صلى الله عليه وآله: (من بعده اثنا عشر مهدياً) قياس مع الفارق، ففي الآية يجب تأويل البعدية؛ لأنّ الله تعالى منزّه عن الزمن والزمانيات، لكن ما الموجب لتأويل قوله: (من بعده اثنا عشر مهدياً) ؟

ثانياً: إنّ الدليل قائم على خلاف هذا التأويل، و نفس صاحب الإشكال اعترف بوجود قرينة من نفس رواية الوصية تبطل هذا التأويل إلاّ أنه أيضاً أولها بتأويل آخر لا دليل عليه أيضاً، وليس هو إلاّ صرف احتمال، والدين ليس مجموعة احتمالات يعتقدها شخص ولا يعتقدها آخر، فقال: (إن قلت: قال في الرواية: (فإذا حضرته يعني المهدي الوفاة فليسلمها إلى ابنه) ينفي هذا التأويل، الخ ...).

ثالثاً: إنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: (فذلك اثنا عشر إماماً، ثم يكون من بعده اثنا عشر مهدياً).

حيث جاء بحرف (ثم)، وهو حرف عطف يدل في لغة العرب على التشريك في الحكم والترتيب. قال الجوهري: ثم حرف عطف يدل على الترتيب والتراخي [2]، وهذا يدل على أمرين:

الأول: الترتب بين الأئمة عليهم السلام وبين المهديين عليهم السلام، بمعنى أنّ الأئمة عليهم السلام لهم المرتبة الأولى، ومن بعدهم تأتي رتبة المهديين عليهم السلام.

الثاني: تشريك المهديين في كونهم حججاً كما كان الأئمة (ع) كذلك.

وهذا المعنى جاء في روايات أُخرى لا يمكن حملها على البعدية الرتبية.

فعن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل أنه قال: (يا أبا حمزة، إنّ منا بعد القائم أحد عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [3].

وعنه عليه السلام: (إنّ منا بعد القائم عليه السلام اثني عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [1].

١- كتاب الخمس: الأول، شرح: ص٢٧٠.

٢- تاج العروس: ج١٦ ص٨٩.

٣- غيبة الشيخ الطوسي: ص٤٧٨، مختصر بصائر الدرجات: ص٣٨، و: ص١٥٨، بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٥، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٤ ص٧٧، الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص٣٦٢.

وعن أبي بصير، قال: (قلت للصادق جعفر بن محمد صلوات الله عليه: يا بن رسول الله، سمعت من أبيك أنه قال: يكون بعد القائم اثني عشر إماماً، فقال: إنما قال: اثني عشر مهدياً ولم يقل إثنا عشر إماماً، ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس إلى موالاتنا ومعرفة حقنا)[٢].

فهل يصح القول بالبعدية الرتبية في كل هذه الروايات ؟! وقياسها على قوله تعالى: ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ﴾؟ وهل يفهم الإنسان العربي من هذه الروايات بأنّ المراد منها البعدية الرتبية لا الزمانية ؟

رابعاً: إنّ النبي ﷺ أمر علياً عليه السلام أن يسلمها للحسن عليه السلام، والحسن للحسين عليه السلام، وهكذا كل إمام يسلمها لآخر بعده، فإن كانت البعدية في الإمام الآخر زمانية كذلك تكون في المهديين، وإن كانت رتبية فكذلك، لوحدة السياق.

خامساً: إنّ البعدية سواء كانت زمانية أم رتبية يثبت المطلوب، كما في قول النبي ﷺ: (من سرّه أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن غرسها ربي، فليوال علياً من بعدي، وليقتد بالأئمة من بعدي، فإنهم عترتي خلقوا من طينتي) [٣].

قال العلامة الأميني: فإنّ هذه التعابير تعطينا خبراً بأنّ الولاية الثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام مرتبة تساوق ما ثبت لصاحب الرسالة، مع حفظ التفاوت بين المرتبتين بالأولية والأولوية، سواء أريد من لفظ (بعدي) البعدية الزمانية، أو البعدية في الرتبة) [٤].

وقال السيد علي الميلاني: (لوجود كلمة (بعدي) في ألفاظ الحديث كلها أو أكثرها، فكلمة (بعدي) صريحة في هذا المعنى؛ لأنّ البعدية هذه، إمّا بعدية زمانية أو بعدية رتبية: ربما يستظهر بالدرجة الأولى أن تكون البعدية رتبية، (علي وليكم بعدي) أي غيري، أي ما عداي في الرتبة علي وليكم. أما إذا كانت كلمة (بعدي) بمعنى الزمان والظرف، علي وليكم من بعدي، يدل وجود هذه الكلمة على أنّ أمير المؤمنين ولي المؤمنين بعد رسول الله بلا فصل، وإلاّ لما أسقط بعضهم كلمة (بعدي) في الحديث، لمّا حرفوا هذا الحديث بإسقاط كلمة (بعدي) [٥].

فكذلك قوله ﷺ: (يا علي، إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً ومن بعدهم اثنا عشر مهدياً).

فسواء كانت البعدية زمانية أم رتبية يثبت إنّ المهديين عليهم السلام حجج بعد الأئمة بلحاظ الزمن وبلحاظ الرتبة أيضاً.

فعلي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي ﷺ، سواء فسرنا البعدية زمانية أم رتبية، نفس هذا المعنى يجري في أحمد الحسن وصي الإمام المهدي عليه السلام. وبما أنّ علي بن أبي طالب عليه السلام بعد الرسول بلحاظ الزمن والرتبة، فكذلك المهدي الأول أحمد الحسن عليه السلام، ومن هنا يتضح بطلان قوله: (إن قلت: قال في الرواية: (فإذا حضرته يعني المهدي الوفاة فليسلمها إلى ابنه) ينفي هذا التأويل. قلت: لا يدل هذا على البقاء بعده، ...).

والغريب في المقام ما قاله الشيخ الحر العاملي: (أن قوله: (من بعد) لابد فيه من تقدير مضاف، فيمكن أن يقدر من بعد ولادته، أو من بعد غيبته، ويكون إشارة إلى السفراء والوكلاء على الإنس والجن، أو إلى أعيان علماء شيعته في مدّة غيبته، ويمكن أن يقدر من بعد خروجه، فيكونون نواباً له ...) [٦].

١- مختصر بصائر الدرجات: ص٤٩، و: ص١٨٢، بحار الأنوار: ج٥٣ ص ١٤٨.
٢- كمال الدين: ص٣٨٥، مختصر بصائر الدرجات: ص٢١٢، مستدرك سفينة البحار: ج١٠ ص٥١٦.
٣- مناقب ابن شهر آشوب: ج٣ ص٥.
٤- الغدير: ج١ ص٣٧٧.
٥- محاضرات في الاعتقادات: ج١ ص١٦٥.
٦- الأيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة : ص٣٦٩.

فلا موجب للابدية تقدير مضاف فيكون، إمّا من بعد ولادته، فيكون إشارة إلى السفراء والوكلاء، وإمّا تقدير من بعد غيبته، فيكون إشارة إلى السفراء إلى أعيان علماء شيعته في مدّة غيبته، وإمّا تقدير من بعد خروجه، فيكونون نواباً له.

وكأنّه جعل الرواية التي تقول أنّ المهديين قوم من شيعتنا شاهداً على الاحتمال الثالث، حيث أوردها بعد قوله المتقدّم.

والحاصل: أنّ الحر العاملي توهم أنّ أخبار المهديين تنفي الرجعة من جهة، ومن ثانية توهم أنّ الإمام المهدي عليه السلام لا عقب له، كما تقدم وستأتي الإشارة لذلك أيضاً.

سادساً: قوله: (... يجوز أن يكون لوظيفة الوصية لئلا يكون ميتة جاهلية، ...).

في الحقيقة لم أفهم لهذه العبارة وجهاً علمياً، إذ ما فائدة الوصية التي يوصيها الإمام المهدي عليه السلام إلى شخص ليس حجة خصوصاً وهم يقولون أنّ بعد المهدي يكون هرج ومرج أربعين يوماً ثم تقوم القيامة ؟

وكما هو معلوم أنّ الوصي يوصي للوصي من بعده، فلابد من القول أنّ الذي يوصي له المهدي عليه السلام وصياً، وهذه سنّة الأوصياء المعلومة عند الجميع، فلماذا المهدي عليه السلام ينفرد عن هذه السنّة ؟ وما الدليل على انفراده بكونه يوصي إلى شخص غير وصي له ؟

ثم إني لأعجب من تبرير ما تقدم بقوله: (لئلا يكون ميتة جاهلية)، أي: لكي لا يكون الإمام المهدي عليه السلام قد مات بلا وصية عند وفاته فتكون ميتته ميتة جاهلية، فيقول بكون الشخص الذي يوصي له المهدي عليه السلام ليس وصياً له، بل لدفع محذور الميتة الجاهلية، وفي الوقت نفسه يقولون بأنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يوص عند وفاته ؟! فمن الأولى أن لا يموت ميتة جاهلية، فهل أصبح الإمام المهدي عليه السلام أفضل من جدّه محمد صلى الله عليه وآله ، أم كان محمد غافلاً عن كون الموت بلا وصية يكون ميتة جاهلية، أم هناك دليل خاص استثنى محمداً صلى الله عليه وآله عن الوصية ؟

سابعاً: قال: (ويجوز أن يبقى بعده من يدعو إلى إمامته، ولا يضر ذلك في حصر الاثني عشر فيه وفي آبائه).

أقول: يتصور الذي يبقى بعد الإمام المهدي عليه السلام ويكون داعياً لإمامته على نحوين:

الأول: أن يكون إنساناً عادياً كالنواب الأربعة الذين كانوا في الغيبة الصغرى.

وهذا ما احتمله الشيخ الحر العاملي، فقال: (فيجوز كون المذكورين في زمن المهدي عليه السلام، ويكونوا نواباً له، كل واحد نائب في جهة، أو في مدّة) [1].

وهذا الكلام لا يمكن قبوله، إذ الروايات تقول بعد وفاة الإمام المهدي عليه السلام، فأي معنى للنيابة بعد وفاته؟ فالنيابة في الحياة لا بعد الوفاة.

الثاني: أن يكون الذي يبقى بعده وصياً له، وإذا كان كذلك لابد أن يكون معصوماً.

أمّا النحو الأول: فلم يرد فيه دليل.

وأمّا النحو الثاني: فالدليل قائم عليه، إذ رواية الوصية وروايات المهديين عليهم السلام تدل على أنهم أوصياء المهدي عليه السلام وولاة عهده وهم الأئمة من بعده كما تقدم.

فكيف يقدم الاحتمال الخالي من الدليل، بل مع ورود الدليل على خلافه ؟

وأمّا قوله: (ولا يضر ذلك في حصر الاثني عشر فيه وفي آبائه)، فهذا لا خلاف فيه، فهو - أي الإمام المهدي عليه السلام - خاتم الأئمة، والقول بوجود المهديين عليهم السلام لا ينفي ذلك، وهذا ما نقله صاحب الإشكال عن السيد المرتضى بقوله: (قال المرتضى: لا يقطع بزوال التكليف عند موته، بل يجوز أن يبقى حصر الاثني عشر فيه، بعد

١- الأيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص٣٦٩.

أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله، ولا يخرجنا هذا القول عن التسمية بالاثني عشرية لأنا كلفنا بأن نعلم إمامتهم إذ هو موضع الخلاف وقد بينا ذلك بياناً شافياً فيهم، ولا موافق لنا عليهم، فانفردنا بهذا الاسم عن غيرنا من مخالفيهم) [١].

٤. دفع اشكال كون رواية الوصية رواية آحاد[٢]:

الإشكال الرابع من إشكالات صاحب كتاب الصراط المستقيم، خلاصته: إنّ الرواية التي بينت وصية رسول الله ﷺ آحادية توجب ظناً، ومسألة الإمامة علمية، فلا تثبت إلاّ بالقطع واليقين.

ومن هنا يا أبنائي لنقف عند هذا الكلام وندرسه دراسة موضوعية لنخرج بنتيجة علمية، ولنرى هل يمكن أن يثبت هذا الإشكال أمام النقد العلمي ؟

إنّه أدعى أنّ وصية رسول الله ﷺ من أخبار الآحاد، وأخبار الآحاد توجب الظن، ومسألة الإمامة لابد أن تثبت بطريق علمي يقيني قطعي غير ظني، فرواية الوصية لا يمكن أن تثبت الإمامة لمن يأتون بعد الإمام المهدي عليه السلام، لأنّها لا تفيد القطع واليقين، بل تفيد الظن.

ويرد على هذا الكلام عدّة نقاط:

النقطة الأولى: إنّ الشيخ الطوسي بعد أن ذكر رواية الوصية ومجموعة من الروايات، قال: فإن قيل: دلوا أولاً على صحة هذه الأخبار، فإنها [أخبار] آحاد لا يعول عليها فيما طريقه العلم، وهذه مسألة علمية، ثم دلوا على أنّ المعني بها من تذهبون إلى إمامته، فإنّ الأخبار التي رويتموها عن مخالفيكم وأكثر ما رويتموها من جهة الخاصة إذا سلمت فليس فيها صحة ما تذهبون إليه؛ لأنها تتضمن (العدد فحسب، ولا تتضمن) غير ذلك، فمن أين لكم أن أئمتكم هم المرادون بها دون غيرهم.

قلنا: أمّا الذي يدل على صحتها فإنّ الشيعة الإمامية يروونها على وجه التواتر خلفاً عن سلف، وطريقة تصحيح ذلك موجودة في كتب الإمامية في النصوص على أمير المؤمنين عليه السلام، والطريقة واحدة [٣].

النقطة الثانية: أنّ رواية الوصية رواها الشيخ الطوسي، وهو أشهر من أن يُعرّف، فلا يمكن أن ينقل رواية غير معتمد عليها، لأنّه من الأمور المعيبة فلا يمكن أن ينسب ذلك لشيخ الطائفة، قال الشيخ الحر: بل المعلوم من حال أرباب السير والتواريخ: أنهم لا ينقلون من كتاب غير معتمد مع تمكنهم من النقل من كتاب معتمد فما الظن برئيس المحدثين، وثقة الإسلام ورئيس الطائفة المحقة ؟ [٤].

النقطة الثالثة: من المعروف أنّ أخبار الآحاد إذا كانت محفوفة بقرائن تكون خارجة عن التقسيم الرباعي الذي قسموا الحديث طبقاً لها، وهذا المعنى ذكره الشيخ الحر العاملي، فقال: (أنهم اتفقوا على أن مورد التقسيم - أي تقسيم الخبر إلى ضعيف وصحيح وموثق وحسن - هو خبر الواحد الخالي عن القرينة. وقد عرفت: أن أخبار كتبنا المشهورة محفوفة بالقرائن، وقد اعترف بذلك أصحاب الاصطلاح الجديد في عدة مواضع قد نقلنا بعضها. فظهر ضعف التقسيم المذكور وعدم وجود موضوعه في الكتب المعتمدة. وقد ذكر صاحب (المنتقى) أن: أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث بين المتأخرين من مستخرجات العامة، بعد وقوع معانيها في أحاديثهم، وأنه لا وجود لأكثرها في أحاديثنا. وإذا تأملت وجدت التقسيم المذكور من هذا القبيل) [٥].

١- الصراط المستقيم: ج٢ ص١٥٢، الإيقاظ من الهجعة: ص٣٦٨.
٢- الاشكال اوردناه هنا لكونه احد اشكالات صاحب كتاب الصراط المستقيم فاردنا جمع اشكالاته في موضع واحد.
٣- الغيبة للشيخ الطوسي: ص١٥٦.
٤- وسائل الشيعة طبعة آل البيت: ج٣٠ ص٢٥٣.
٥- وسائل الشيعة طبعة آل البيت: ج٣٠ ص٢٦٢.

وقد تقدم أنّ رواية الوصية محفوفة بقرائن كثيرة تدل على صحتها، فلا داعٍ للإعادة هنا.

النقطة الرابعة: قوله: (ومسألة الإمامة علمية، فلا تثبت إلاّ بالقطع واليقين).

أقول: يرد عليه:

أولاً: إن كانت مسألة الإمامة مسألة علمية، لا تثبت إلاّ بالقطع واليقين، فلماذا ذهبوا إلى القول بعدم إمكان المشاهدة لصاحب العصر والزمان عليه السلام، بسبب توقيع السمري، وهو من أخبار الآحاد عندهم، بل مخدوش في سنده، إمّا بالإرسال، وإمّا بمجهولية الراوي، ولا يفيد القطع واليقين طبقاً للموازين المتبعة عندهم ؟! ومسألة المشاهدة للإمام وادعاء السفارة عنه أيضاً مسألة علمية.

ثانياً: إنّ القطع واليقين حاصلان، لكون رواية الوصية محفوفة بالقرائن التي توجب ذلك، وقد تقدمت. وعليه فيمكن الاستدلال بها على الإمامة.

٥. دفع اشكال عدم ذكر النبي (ص) اسماء المهديين:

الإشكال الخامس هو: إنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يبين المتأخرين بجميع أسمائهم، ولا كشف عن صفاتهم مع الحاجة إلى معرفتهم، فيلزم تأخير البيان عن الحاجة.

ويمكن مناقشة هذا التوهم بعدّة نقاط:

النقطة الأولى: لا يلزم على الرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام بيان كل شيء، بل لكل شيء وقته وأهله، وهم أعلم بالوقت منّا، بل وهناك أسرار كثيرة متعلقة بالإمام المهدي أخفاها أهل البيت عليهم السلام وأشاروا إلى أمهات المسائل التي تعرّف الأمة بإمامها، وهذا ما يظهر من كثير من الروايات، وإليكم يا أبنائي بعضاً من تلك الروايات:

روى الشيخ الصدوق: (... وهكذا يكون سبيل القائم عليه السلام له علم إذا حان وقت خروجه انتشر ذلك العلم من نفسه ...) [١].

وهذا هو مقتضى الحكمة؛ لأنّ لكل وقت وزمان علم خاص يبث في زمان دون آخر، وهذا ما تشهد له روايات كثيرة ، والتي منها هذه الرواية.

وعن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (العلم سبعة وعشرون حرفاً، فجميع ما جاءت به الرسل حرفان فلم يعرف الناس حتى اليوم غير الحرفين فإذا قام قائمنا أخرج الخمسة والعشرين حرفاً فبثها في الناس و ضم إليها الحرفين حتى يبثها سبعة وعشرين حرفاً) [٢].

فهي تدل بصراحة على أنّ هناك علماً مذخوراً يأتي به القائم عليه السلام، ولذا قال السيد الخوئي (رحمه الله): (ومن هنا قد ورد في بعض الروايات إنّ أحكاماً بقيت عند صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف وهو عليه السلام بعد ظهوره يبين تلك الأحكام للناس) [٣].

وكذلك نجد بعض الروايات تبيّن أنّ عدم تسمية المهدي عليه السلام مما عهد به رسول الله لعلي بن أبي طالب عليه السلام.

فعن أبا جعفر عليه السلام: (سأل عمر بن الخطاب أمير المؤمنين عليه السلام فقال: أخبرني عن المهدي ما أسمه ؟ فقال عليه السلام: أمّا اسمه فإن حبيبي عهد إليّ أن لا أحدث به حتى يبعثه الله) [٤].

١- كمال الدين وتمام النعمة: ص١٥٥، بحار الأنوار: ج٣٦ ص٢٠٨.
٢- مختصر بصائر الدرجات: ص١١٧.
٣- محاضرات في أصول الفقه: ج٥ ص٣٢٠.
٤- الإمامة وتبصرة: ص١١٧، كمال الدين: ص٦٣٨، بحار الأنوار: ج٥١ ص٣٦.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: (وأشهد على رجل من ولد الحسين لا يسمى ولا يكنى حتى يظهر أمره فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً ...) [١].

كما وتوجد روايات تبين أنّ أهل البيت عليهم السلام متحفظين على شخصية صاحب الأمر عليه السلام؛ لأنها من الأسرار.

عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن مسألة فأبى وأمسك، ثم قال: (لو أعطيناكم كلما تريدون كان شراً لكم وأخذ برقبة صاحب هذا الأمر، ...) [٢].

كل هذه الروايات وغيرها تؤكد أنّ آل محمد عليهم السلام أخفوا هذه الشخصية لأهميتها، وأبهموا كثيراً من الأمور المتعلقة بها، في الوقت نفسه نجدهم بينوها بياناً شافياً واضحاً كالشمس في رابعة النهار، وهنا تتجلى حكمة آل محمد عليهم السلام، بحيث أحكوا الأمر ومنعوا المدعين منه، في الوقت نفسه بينوه ببيان شافٍ ووافٍ.

قال الشيخ المفيد: (إنّ أقوال الأئمة عليهم السلام كانت تخرج على ظاهر يوافق باطنه الأمن من العواقب في ذلك. ويخرج منها ما ظاهره خلاف باطنه للتقية والاضطرار. ومنها ما ظاهره الإيجاب والإلزام، وهو في نفسه ندب ونفل واستحباب. ومنها ما ظاهره نفل وندب، وهو على الوجوب. ومنها عام يراد به الخصوص، وخاص يراد به العموم، وظاهر مستعار في غير ما وضع له حقيقة الكلام، وتعريض في القول للاستصلاح والمداراة وحقن الدماء. وليس ذلك بعجيب منهم ولا ببدع، والقرآن الذي هو كلام الله عزّ وجلّ وفيه الشفاء والبيان قد اختلفت ظواهره، وتباين الناس في اعتقاد معانيه ...) [٣].

فبعد جهلنا بحقيقة مقاصد أئمة الدين كما ذكر الشيخ المفيد من جهة، ومعرفتنا أنّ أهل البيت تقصدوا في إخفاء الأمور المتعلقة بعصر الظهور من جهة ثانية، لا يصح القول: بأنّ النبي صلى الله عليه وآله لماذا لم يسمِ المتأخرين بأسمائهم وصفاتهم، فالأمر قد بينته الروايات بأنه سر آل محمد صلى الله عليه وآله، ولا يريدون إطلاع الناس عليه، لأسباب كثيرة:

منها: ما تقدم من أنّ لكل علم أهل ووقت، وهم عليهم السلام أعلم بالوقت ؟

ومنها: خشية إذاعة سرّهم.

ولهذا نجد أهل البيت عليهم السلام أكدوا على مسألة كتمان سرّهم.

عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين عليه السلام، قال: (وددت والله أني افتديت خصلتين في الشيعة لنا ببعض لحم ساعدي: النزق وقلة الكتمان) [٤].

وعن أبي جعفر عليه السلام: (ولاية الله أسرها إلى جبرئيل عليه السلام، وأسرها جبرئيل إلى محمد صلى الله عليه وآله، وأسرها محمد إلى علي، وأسرها علي إلى من شاء الله، ثم أنتم تذيعون ذلك، من الذي أمسك حرفاً سمعه ؟ قال أبو جعفر عليه السلام: في حكمة آل داود ينبغي للمسلم أن يكون مالكاً لنفسه، مقبلاً على شأنه، عارفاً بأهل زمانه، فاتقوا الله ولا تذيعوا حديثنا) [٥].

النقطة الثانية: إنّ قبح تأخير البيان عن وقت الحاجة مختلف فيه، فيكون الإشكال مبنائياً، فمنهم من قال بها ومنهم من رفضها، وعليه فلا يرد الإشكال المتقدّم على من لم يؤمن بها فيكون النقاش مبنائياً.

١- غيبة النعماني: ص٦٨، ورواه في الوسائل عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: وسائل الشيعة طبعة آل البيت: ج١٦ ص٢٣٨.
٢- الكافي: ج٢ ص٢٢٤، بحار الأنوار: ج٧٢ ص٧٧.
٣- المسائل السروية: ص٧٦.
٤- الكافي: ج٢ ص٢٢١.
٥- الكافي: ج٢ ص٢٢٤.

فمن القائلين بالقبح العلامة الحلي وصاحب المعالم، حيث قال الأول: (... لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وإلاّ لزم تكليف ما لا يطاق ...) [١].

وقال الثاني: (فاعلم: أنه لا خلاف بين أهل العدل في عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة. وأمّا تأخيره عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة، فأجازه قوم مطلقاً، ومنعه آخرون مطلقاً، ....) [٢].

ومن الذين قالوا بعدم صحة هذه القاعدة المحقق النائيني، قال: (لكن التحقيق أن يقال إنّ العقلاء حين كونهم في مقام البيان وإن كان بنائهم على بيان تمام ماله دخل في ما يتعلق بأحكامهم وعدم تأخيره عن مقام التخاطب فضلاً عن مقام الحاجة، إلاّ أنّ ذلك إنما هو في ما لم تجر عادة المتكلم على إظهار تمام مراده بقرائن منفصلة لأجل مصلحة تقتضي ذلك، ضرورة أنّه مع وجود المصلحة المقتضية التأخير لا قبح في تأخير البيان عن وقت الحاجة فضلاً عن وقت الخطاب، فإذا فرض كون المتكلم حكيماً وأنّه يراعي الحكمة والمصلحة في بيان مراده في كل وقت بخصوصه لم يكن تأخير بعض مراداته عن وقت الحاجة قبيحاً) [٣].

وقال تلميذه السيد الخوئي: (فالتحقيق في المقام أن يقال: إنّ قبح تأخير البيان عن وقت الحاجة إنما هو لأحد أمرين لا ثالث لهما.

الأول: أنّه يوجب وقوع المكلف في الكلفة والمشقة من دون مقتض لها في الواقع كما إذا افترضنا ان العام مشتمل على حكم إلزامي في الظاهر ولكن كان بعض أفراده في الواقع مشتملاً على حكم ترخيصي، فإنه لا محالة يوجب إلزام المكلف ووقوعه بالإضافة إلى تلك الأفراد المباحة في المشقة والمكلفة من دون موجب ومقتض لها، وهذا من الحكيم قبيح.

الثاني: أنّه يوجب إلقاء المكلف في المفسدة أو يوجب تفويت المصلحة عنه كما إذا افترضنا ان العلم مشتمل على حكم ترخيصي في الظاهر، ولكن كان بعض أفراده في الواقع واجباً أو محرماً، فإنه على الأول يوجب تفويت المصلحة الملزمة عن المكلف، وعلى الثاني يوجب إلقائه في المفسدة، وكلاهما قبيح من المولى الحكيم.

ولكن من المعلوم إنّ هذا القبيح قابل للرفع، ضرورة أنّ المصلحة الأقوى إذا اقتضت إلقاء المكلف في المفسدة أو تفويت المصلحة عنه أو إلقائه في الكلفة والمشقة فلا قبح فيه أصلاً. فإذا لا يكون قبح تأخير البيان عن وقت الحاجة كقبح الظلم ليستحيل انفكاكه عنه، بل هو كقبح الكذب يعني أنه في نفسه قبيح مع قطع النظر عن طرو أي عنوان حسن عليه.

فإذا افترضنا أنّ المصلحة تقتضي تأخير البيان عن وقت الحاجة وكانت أقوى من مفسدة تأخيره أو كان في تقديم البيان مفسدة أقوى منها فبطبيعة الحال لا يكون تأخيره عندئذ قبيحاً، بل هو حسن ولازم .....، فالنتيجة إنّ قبح تأخير البيان عن وقت الحاجة بما أنه ذاتي بمعنى الاقتضاء دون العلة التامة فلا مانع من تأخيره عن وقت الحاجة إذا اقتضته المصلحة الملزمة التي تكون أقوى من مفسدة التأخير، أو كان في تقديم البيان مفسدة أقوى من مفسدة تأخيره ولا يكون عندئذٍ قبيحاً.

وبكلمة أخرى إنّ حال تأخير البيان عن وقت الحاجة في محل الكلام كحال تأخيره في أصل الشريعة المقدسة حيث إن بيان الأحكام فيها كان على نحو التدريج واحداً بعد واحد لمصلحة التسهيل على الناس، نظراً إلى أن بيانها دفعة واحدة عرفية يوجب المشقة عليهم وهي طبعاً توجب النفرة والإعراض عن الدين وعدم الرغبة إليه. ومن الطبيعي إنّ هذا مفسدة تقتضي أن يكون بيانها على نحو التدريج ليرغب الناس إليه رغم أنّ متعلقاتها

١- مبادئ الوصول: ص١٦١.
٢- معالم الدين وملاذ المجتهدين: ص١٥٧.
٣- تقرير بحث النائيني للسيد الخوئي: ج١ ص٥٠٨.

مشتملة على المصالح والمفاسد من الأول فتأخير البيان وتدريجيته إنما هو لمصلحة تستدعي ذلك - وهي التسهيل على الناس ورغبتهم إلى الدين - ومن الواضح إن هذه المصلحة أقوى من مصلحة الواقع التي تفوت عن المكلف.

ومن هنا قد ورد في بعض الروايات إنّ أحكاماً بقيت عند صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف وهو عليه السلام بعد ظهوره يبيّن تلك الأحكام للناس، ومن المعلوم إنّ هذا التأخير إنما هو لمصلحة فيه أو لمفسدة في البيان .....، وعليه فلا إشكال في تخصيص عمومات الكتاب والسنة الواردة في عصر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بالمخصصات الواردة في عصر الأئمة الأطهار عليهم السلام حيث إنّ المصلحة تقتضي تأخيرها عن وقت الحاجة والعمل أو كانت في تقديمها مفسدة ملزمة تمنع عنه) [1].

وطبقاً للكلام الذي ذكراه النائيني والخوئي، حتى لو كان عدم ذكر أسماء المهديين عليهم السلام من قبيل تأخير البيان عن وقت الحاجة، فلا يكون قبيحاً، إذ أنّ النبي صلى الله عليه وآله أخفى أسماءهم لمصلحة أقوى من بيانها.

النقطة الثالثة: إنّ عدم ذكر أسماء المهديين عليهم السلام ليس من قبيل تأخير البيان عن وقت الحاجة، بل من قبيل تأخير البيان عن وقت الخطاب وهو جائز بالإجماع:

أمّا جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، فقد صرح غير واحد من العلماء بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، قال الشيخ الطوسي: (فعندنا إنّ تأخير البيان يجوز عن وقت الخطاب، وإنما لا يجوز عن وقت الحاجة) [2].

وأمّا كون ما نحن فيه من قبيل تأخير البيان عن وقت الخطاب، فهو ما تقدم في النقطة الأولى. مضافاً إلى هذه الرواية التي رواه الشيخ النعماني في غيبته:

عن معاذ بن كثير، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام أنّه قال: (الوصية نزلت من السماء على رسول الله صلى الله عليه وآله كتاباً مختوماً، ولم ينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله كتاب مختوم إلاّ الوصية، فقال جبرئيل عليه السلام: يا محمد، هذه وصيتك في أمتك إلى أهل بيتك. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أي أهل بيتي، يا جبرئيل ؟ فقال: نجيب الله منهم وذريته ليورثك في علم النبوة قبل إبراهيم، وكان عليها خواتيم، ففتح علي عليه السلام الخاتم الأول ومضى لما أمر فيه، ثم فتح الحسن عليه السلام الخاتم الثاني ومضى لما أمر به، ثم فتح الحسين عليه السلام الخاتم الثالث فوجد فيه: أن قاتل واقتل وتقتل واخرج بقوم للشهادة، لا شهادة لهم إلا معك، ففعل، ثم دفعها إلى علي بن الحسين عليه السلام ومضى، ففتح علي بن الحسين الخاتم الرابع فوجد فيه: أن أطرق واصمت لما حجب العلم، ثم دفعها إلى محمد بن علي عليه السلام ففتح الخاتم الخامس فوجد فيه: أن فسر كتاب الله تعالى وصدق أباك وورث ابنك العلم واصطنع الأمة، وقل الحق في الخوف والأمن ولا تخش إلاّ الله، ففعل، ثم دفعها إلى الذي يليه، فقال معاذ بن كثير: فقلت له: وأنت هو ؟ فقال: ما بك في هذا إلا أن تذهب - يا معاذ - فترويه عني، نعم، أنا هو، حتى عدد عليّ اثنا عشر اسماً، ثم سكت، فقلت: ثم من ؟ فقال: حسبك) [3].

فنلاحظ في هذه الرواية لكل إمام خاتم يعمل بما فيه، لأنهم عليهم السلام مكلفون من الله تعالى بالعمل بهذا الخاتم، كل حسب زمانه ووقته، وهذا لا يلزم منه تأخير البيان عن وقت الحاجة، بل هذا مقتضى التدرج في التبليغ وقيادة الأمة، ثم إنّ قوله عليه السلام: حسبك، يشعر بأنّ بعده كلام إلاّ أنه لم يحن وقته في زمن سؤال السائل.

١- محاضرات في أصول الفقه: ج٥ ص٣٢٠.
٢- عدة الأصول (ط.ق): ج٣ ص١١.
٣- غيبة النعماني: ص٦٠، بحار الأنوار: ج٣٦ ص٢١٠.

ثم إننا غير مكلفين بمعرفة المهديين عليهم السلام إلاّ في وقت ظهور أولهم عليه السلام، فكيف يكون تأخير البيان في عدم ذكر اسماهم من قبيل تأخير البيان عن وقت الحاجة ؟ وإلاّ للزم تأخير ذكر أسماء الأئمة المعصومين في الشرائع السابقة من قبيل تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهذا لا يمكن أن يقول به أحد.

قال السيد المرتضى: (لا يقطع بزوال التكليف عند موت المهدي عليه السلام، بل يجوز أن يبقى بعده أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله، ولا يخرجنا ذلك عن التسمية بالاثني عشرية؛ لأنّا كلفنا أن نعلم إمامتهم، وقد بينا ذلك بيانا شافيا، فانفردنا بذلك عن غيرنا) [1].

والملفت أنّ صاحب الإشكال قد أجاب عنه في مكان آخر من نفس الكتاب، حيث قال: إن قيل: إنّ الإمامة إن كانت ركناً في الدين، فقد أخل الله ورسوله بها قبل يوم الغدير، إذ فيه أنزل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ولزم أن من مات قبل ذلك، لم يكن مؤمناً لفوات ركن من إيمانه، وفيه تأخير البيان عن [وقت] الحاجة، وإن لم تكن ركناً لم يضر تركها. قلنا: هي ركن من بعد موت النبي صلى الله عليه وآله لقيامه مقامه، فلا تأخير عن الحاجة ولا شك أن دين النبي صلى الله عليه وآله إنما تكمل تدريجاً بحسب الحوادث، أو أنه كمل قبل فرض التكليف، والميتون قبل الغدير كمل الدين لهم بالنبي صلى الله عليه وآله، والخطاب للحاضرين، وليس فيه تكميل الدين لغيرهم. على أنّ النبي صلى الله عليه وآله نص على علي في مواضع شتى في مبدأ الأمر... [2].

أقول: هذا الكلام الذي ذكره يجري بعينه في المهديين عليهم السلام أيضاً.

النقطة الرابعة: إنّ النبي صلى الله عليه وآله وآله الطاهرين عليهم السلام بينوا للأمة المهديين عليهم السلام وكونهم بعد الإمام المهدي عليه السلام لكنهم لم يذكروا أسماء المهديين الذين يأتون بعد المهدي الأول عليه السلام، ولنسمي هذا بياناً إجمالياً، كما في كثير من الأمور التي بينها الشرع بياناً إجمالياً، كعالم البرزخ والجنة والنار، إلاّ أنّ ذلك لا يبرر إنكار تلك العوالم، إذ ليس الملاك في عدم الإنكار هو العلم التفصيلي، وإلاّ لزم إنكار كثير من الحقائق التي اخبر بها الله تعالى وأنبياؤه وأوصياؤه عليهم السلام، فالرجعة نحن مؤمنون بها لقيام الدليل عليها لا لأنها قد بُينت لنا بياناً تفصيلياً.

ففي ما نحن فيه يأتي نفس الكلام، فالمهديون عليهم السلام بينهم أهل البيت عليهم السلام، بأنهم أوصياء الإمام المهدي محمد بن الحسن عليه السلام، والقوّام من بعده، وقد بينت دورهم الروايات بياناً تفصيلياً غاية ما في الأمر أنّ أسماءهم لم تبين - وإن كنت أعتقد أنهم عليهم السلام بينوهم في الروايات لكنا نجهل ذلك - لكن هذا لا يسوغ رد كل الأحاديث التي جاءت فيهم عليهم السلام، وقد تقدم ذكرها فيما مضى.

٦. دفع اشكال وجود اضافة زائدة في نص الوصية:

الإشكال السادس هو: إنّ رواية الوصية فيها زيادة، وهذه الزيادة شاذة لا تعارض الشائعة الذائعة. وهذه الزيادة هي ذكر النبي صلى الله عليه وآله للمهديين عليهم السلام، وهذا يتعارض مع ما هو شائع بين المصنفين من أنّه ليس بعد دولة القائم دولة لأحد، بل بعد شهادة الإمام المهدي عليه السلام تكون الرجعة. ولا ترتفع المعارضة إلاّ برد هذه الرواية.

هذا هو الإشكال السادس، وسأبينه في نقاط:

النقطة الأولى: دعوى أنّ رواية الوصية فيها زيادة شاذة، وهذه الشاذة لا تعارض الشائعة الذائعة.

١- الصراط المستقيم: ج٢ ص١٥٢.
٢- الصراط المستقيم: ج١ ص٣١٤.

أقول: إنّه يقصد بالزيادة التي جاءت في الوصية، هي قوله ﷺ: (فإذا حضرته - أي محمد بن الحسن العسكري عليه السلام - الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقربين، له ثلاثة أسامي: اسم كإسمي واسم أبي، وهو عبد الله، وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين).

وقد تقدّم أنّ الزيادة التي ذكرها لم تتفرّد بها الوصية، بل جاءت في روايات كثيرة أشرنا إليها فيما سبق، منها: رواية حذيفة ابن اليمان التي ذكر فيها نفس الأسماء الثلاثة الموجودة في رواية الوصية.

ومنها: الرواية التي تبين أنّ للإمام المهدي عليه السلام ابناً يطلّع عليه في زمن غيبته الكبرى.

ومنها: الرواية التي دلت على أنّ الرايات تُهدى لابن صاحب الوصيات، وصاحب الوصيات هو الإمام المهدي عليه السلام، والرايات تُهدى إلى ابنه وهو المذكور في الوصية.

ومنها: الروايات التي دلت على وجود مهديين اثني عشر يأتون بعد الإمام المهدي عليه السلام.

ومنها: الروايات التي دلت على وجود شاب يخرج في المشرق وهو من أهل بيت الإمام المهدي عليه السلام.

ومنها: الروايات التي تثبت وجود الذرية للإمام المهدي عليه السلام، وليس هذه الذرية إلاّ المهديين الاثني عشر عليهم السلام.

ومنها: الروايات التي دلت على وجود قوّام بعد الإمام المهدي عليه السلام، وقد تقدّمت كل هذه الروايات يا أولادي الكرام في الحلقات السابقة.

فبعد كل هذه الروايات التي تؤكد ما سمّاها بالزيادة، إمّا بالنص عليها كرواية حذيفة ابن اليمان المتقدمة، أو بالإشارة كباقي الروايات الأخرى، فكيف يمكن أن توصف تلك الزيادة بالشذوذ ؟

وأمّا بالنسبة لمعارضة الزيادة - كما يقول - للروايات الشائعة، فهو مجرد وهم خالٍ عن الدليل، إذ أثبتنا فيما تقدّم أنّ روايات المهديين لا تعارض روايات الأئمة الاثني عشر، كما أنها لا تعارض روايات الرجعة، وكذا لا تعارض الروايات القائلة برفع الحجة من الأرض أربعين يوماً، كما تقدم وسيأتي أيضاً.

والقول بالمعارضة توهم محض، و ضرب من ضروب الاجتهاد الظني العاري عن الدليل .

النقطة الثانية: إنّ هذه الزيادة الشاذة تعارض ما هو شائع بين المصنفين الذين قالوا: ليس بعد دولة القائم عليه السلام دولة لأحد.

فيرد عليه أولاً: إنّ الكثير من العلماء تعرضوا لروايات المهديين ولم يقطعوا بنفيها، كما أنهم لم ينفوا التكليف بعد الإمام المهدي عليه السلام، فلماذا لم يفهموا منها التعارض:

قال السيد المرتضى (رحمه الله): (لا يقطع بزوال التكليف عند موته، بل يجوز أن يبقى حصر الاثني عشر فيه، بعد أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله، ولا يخرجنا هذا القول عن التسمية بالاثني عشرية؛ لأنا كلفنا بأن نعلم إمامتهم إذ هو موضع الخلاف وقد بينا ذلك بياناً شافياً فيهم، ولا موافق لنا عليهم، فانفردنا بهذا الاسم عن غيرنا من مخالفيهم) [1].

وقال الشيخ الطبرسي (رحمه الله): (وجاءت الرواية الصحيحة: بأنه ليس بعد دولة القائم عليه السلام دولة لأحد، إلاّ ما روي من قيام ولده إن شاء الله تعالى ذلك، ولم ترد به الرواية على القطع والثبات، وأكثر الروايات أنه لن يمضى عليه السلام من الدنيا إلاّ قبل القيامة بأربعين يوماً، يكون فيها الهرج، وعلامة خروج الأموات، وقيام الساعة، والله أعلم) [2].

١- الصراط المستقيم: ج٢ ص١٥٢، الايقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ص٣٦٨.
٢- إعلام الورى بأعلام الهدى: ج٢ ص٢٩٥.

فكلام السيد المرتضى واضح في أنّه بصدد المحاججة مع الخصم، لأجل الحفاظ على اسم الفرقة الإثني عشرية، لذا فهو يقول نحن لا نقطع بارتفاع التكليف بعد شهادة الإمام المهدي عليه السلام، بل يجوز أن يبقى بعد شهادته عليه السلام من يقوم بعده بحفظ الدين ومصالح أهله، إلاّ إنّ ذلك لا يخرجنا عن كوننا اثني عشرية، ويعلل ذلك بأننا مكلفين أن نعلم إمامة الأئمة الإثني عشر، وهو الذي حصل فيه الخلاف بيننا وبين غيرنا، فغيرنا لا يعتقد بإمامتهم ونحن نعتقد بها، فانفردنا نحن بهذه التسمية.

وكلامه صريح في:

أولاً: عدم القطع بارتفاع التكليف بعد شهادة الإمام المهدي عليه السلام.

ثانياً: جواز أن يبقى بعد شهادة الإمام المهدي عليه السلام من يقوم بعده بحفظ الدين ومصالح أهله.

لكن يقول السيد المرتضى إنّ الالتزام بهذين الأمرين لا يخرجنا عن كوننا اثني عشرية، (لأنا كلفنا بأن نعلم إمامتهم إذ هو موضع الخلاف وقد بينا ذلك بياناً شافياً فيهم، ولا موافق لنا عليهم، فانفردنا بهذا الاسم عن غيرنا من مخالفيهم).

فكلام السيد المرتضى (رحمه الله) في صدد بيان انفراد الشيعة بإسم الاثني عشرية، وهدفه الدفاع والحفاظ على التسمية بالإثني عشرية فقط.

بل حتى صاحب الإشكال يظهر منه ذلك، حيث ذكر عبارة السيد المرتضى تأييداً لكلامه، قال: إن قلت: قال في الرواية: (فإذا حضرته يعني المهدي الوفاة فليسلمها إلى ابنه) ينفي هذا التأويل، قلت: لا يدل هذا على البقاء بعده يجوز أن يكون لوظيفة الوصية، لئلا يكون ميتة جاهلية، ويجوز أن يبقى بعده من يدعو إلى إمامته ولا يضر ذلك في حصر الاثني عشر فيه وفي آبائه.

قال المرتضى: لا يقطع بزوال التكليف عند موته، بل يجوز أن يبقى حصر الاثني عشر فيه، بعد أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله، ولا يخرجنا هذا القول عن التسمية بالاثني عشرية لأنا كلفنا بأن نعلم إمامتهم إذ هو موضع الخلاف وقد بينا ذلك بياناً شافياً فيهم، ولا موافق لنا عليهم، فانفردنا بهذا الاسم عن غيرنا من مخالفيهم.

وكذلك كلام الطبرسي، فأنّه لم ينفِ وجود المهديين الذين هم أولاد الإمام المهدي عليه السلام، وإنما لم يثبت عنده ذلك بدرجة القطع، ولعل السبب هو توهم المعارضة بين الروايات القائلة بمضي الحجة قبل أربعين يوم من قيام القيامة وبين روايات المهديين عليهم السلام، ويؤيد هذا انه بعد أنّ ذكر عدم القطع والثبات من الروايات التي دلت على قيام ولد الإمام عليه السلام من بعده، قال: (وأكثر الروايات أنّه لن يمضي عليه السلام من الدنيا إلاّ قبل القيامة بأربعين يوماً..) [1].

ثانياً: قد تقدم في الحلقات السابقة عدم وجود التعارض، بين القول بدولة المهديين وبين القول بالرجعة، فلا داعي للإعادة.

النقطة الثالثة: إنّ بعد شهادة الإمام المهدي عليه السلام تكون الرجعة.

١- قال ذلك أيضاً الشيخ المفيد في الإرشاد: ج٢ ص٣٨٦، وكذلك ابن أبي الفتح الإربلي في كشف الغمة: ج٣ ص٢٦٦.

وقال الشيخ الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة ص٧٧: (... إنّ عدد الأئمة عليهم السلام اثنا عشر والثاني عشر هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ثم يكون بعده ما يذكره من كون إمام بعده أو قيام القيامة ولسنا مستعبدين في ذلك إلاّ بالإقرار باثني عشر إماماً اعتقاد كون ما يذكره الثاني عشر عليه السلام بعده ...).

ومن الذين نص على المهديين بعد الإمام المهدي عليه السلام الشيخ علي النمازي الشاهرودي وقال: (لا إشكال في ذلك وهو منصوص عليه في الروايات،..) راجع مستدرك سفينة البحار: ج١٠ ص٥١٦.

والجواب عن هذه النقطة اتضح مما تقدم في الحلقات السابقة، فإنّ الرجعة لا تكون بعد الإمام محمد بن الحسن المهدي عليه السلام، بل بعد المهدي الثاني عشر عليه السلام، فهو المهدي الذي يخرج عليه الحسين عليه السلام، وهو المقصود بالمهدي الذي ليس له عقب في الروايات.

النقطة الرابعة: لا ترتفع المعارضة إلاّ برد رواية الوصية.

والجواب عن هذه النقطة واضح بعد أن اتضح لكم عدم وجود معارضة بين روايات المهديين وبين روايات الرجعة. وافتراض المعارضة توهم صِرْفٌ خالٍ عن الحجة بل الحجة على خلافه كما تقدم.

ثم إني لا ينقضي عجبي من قوله: (إلاّ برد رواية الوصية)، والحال أنّ روايات أهل البيت استفاضت في النص على عدم جواز الرد لرواياتهم، وإليكم يا أولادي بعضاً من هذه الروايات:

عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته يقول: (أما والله إنّ أحب أصحابي إليّ أورعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا، وإن أسوأهم عندي حالاً وامقتهم إلي الذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروى عنا فلم يعقله ولم يقبله قلبه، اشمأز منه وجحده، وكفر بمن دان به، وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج، و إلينا أسند، فيكون بذلك خارجاً من ولايتنا) [1].

قال النبي صلى الله عليه وآله: (من رد حديثاً بلغه عني فأنا مخاصمه يوم القيامة، فإذا بلغكم عني حديث لم تعرفوا فقولوا: الله أعلم) [2].

عن أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: (لا تكذبوا بحديث آتاكم مرجئ ولا قدري ولا خارجي نسبه إلينا فإنكم لا تدرون لعله شيء من الحق فتكذبوا الله عزّ وجلّ فوق عرشه) [3].

٧. دفع اشكال الحصر المستفاد من قولهم (ع) (وتسعة من ولد الحسين):

الاشكال السابع: إنّ أكثر الروايات عبّرت: وتسعة من ولد الحسين. ويجب حصر المبتدأ في الخبر.

ويرد عليه:

أولاً: إنّ تلك الروايات ناظرة إلى الأئمة عليهم السلام، ولا تنافيها الروايات التي تذكر المهديين عليهم السلام.

ثانياً: إنّ البعض ينكر اطراد هذه القاعدة، فليس دائماً يجب حصر المبتدأ في الخبر، فقد قال المحدث البحراني في الحدائق، في بحث الصيغة التي يقع فيها الطلاق: (ولا يرد على هذا حصر المبتدأ في خبره؛ لأنّ ذلك غير مطرد كما حقق في محله) [4].

ومن هنا جاء في حاشية الدسوقي: (واعلم أن المبتدأ إذا كان معرفاً بأل الجنسية وكان خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً أفاد الحصر أي حصر المبتدأ في الخبر كالكرم في العرب، والأئمة من قريش أي لا كرم إلاّ في العرب ولا أئمة إلاّ من قريش) [5].

والمبتدأ هنا (تسعة)، وهو غير محلى بأل الدال على الجنس.

١- بصائر الدرجات: ص٥٥٧.
٢- ميزان الحكمة: ج١ ص٥٤٩.
٣- ميزان الحكمة: ج١ ص٥٤٩.
٤- الحدائق الناضرة: ج٢٥ ص٢٠٣.
٥- حاشية الدسوقي: ج٤ ص٤١٥.

ثالثاً: لو سلمنا جدلاً بهذه القاعدة، فهي أجنبية ولا ربط لها فيما نحن فيه، إذ هي تصح مع عدم وجود النص، فيستظهر الوجوب المزعوم - أعني وجوب حصر المبتدأ بالخبر -، بينما النصوص دلت على وجود مهديين من ولد الحسين عليه السلام، فهذه الروايات تلغي استظهار الحصر المزعوم.

رابعاً: ورد عن أهل البيت عليهم السلام أنهم أمروا شيعتهم بالأخذ بقولهم الأخير، فعن أبي عبد الله عليه السلام قال: (أرأيتك لو حدثتك بحديث - العام - ثم جئتني من قابل فحدثتك بخلافه، بإيهما كنت تأخذ ؟ قال: قلت: كنت آخذ بالأخير. فقال لي: رحمك الله) [1].

وعن المعلى بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: (إذا جاء حديث عن أولكم وحديث عن آخركم بأيهما نأخذ ؟ قال: خذوا به حتى يبلغكم عن الحي فإن بلغكم عن الحي فخذوا بقوله. قال: ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: إنّا والله لا ندخلكم إلاّ فيما يسعكم).

قال في الكافي بعد نقل هذا الخبر: وفي حديث آخر: (خذوا بالأحدث) [2].

ومن الواضح أنّ رواية الوصية تبيّن آخر وأحدث كلمات النبي التي نطق بها في ساعة وفاته، فالمتعين هو العمل بها طبقاً للروايات المتقدمة.

ثم إنّ المعروف في فقه الحوزة العلمية حالياً، في حالة تغيّر فتوى المجتهد يقولون بوجوب العمل بالفتوى المتأخرة، فلو اعتبروا أنّ الرسول مفتياً - كما يعتبرونه وآله عليهم السلام أناساً عرفيين ويحملون كلماتهم على المتفاهم عليه عرفاً، والحال إنّ الكثير من كلماتهم لم تأتِ على ما يفهمه العرف - لا رسولاً من عند الله تعالى، فيجب عليهم معاملته معاملة الفقيه الذي تغير رأيه في مسألة ما، فيجب عليهم العمل بالفتوى المتأخرة، وهذه الوصية هي آخر ما نطق به محمد صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة وفاته، فلماذا هذا الإصرار على ردّها.

مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ الأئمة الذين أتوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكدوا مضامين الوصية بأكثر من رواية كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

أفهل يصح بعد كل هذا بمقتضى موازين القرآن والسنة أن ترد هذه الوصية وترفض ؟!

إلاّ اللهم أن يقولوا بوجود ثالث للثقلين لم يذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو من المعايير والموازين التي توزن بها الروايات، وبهذا يخالفون قول النبي الذي يحصر الهداية بالقرآن والعترة، ويكونون في الحقيقة كمن قال: (حسبنا كتاب الله).

غاية ما في الأمر أنّ ذلك القائل (حسبنا كتاب الله) اكتفى بواحد من الثقلين وهو القرآن، بينما هم زادوا ثالثاً وهو رأي الفقهاء فأصبحوا يتعبدون بقول الفقهاء في كل شيء حتى في العقائد والضروريات التي لا تقليد فيها عند نفس الفقهاء.

والنتيجة لا الذي اكتفى بالقرآن كان مصيباً، ولا الذي زاد شيئاً ثالثاً ولم يكتفِ بالثقلين مصيباً.

ومن هنا إن دققتم النظر تجدون الذي اكتفى بكتاب الله رد الوصية، واتهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالهجر - وحاشا المصطفى من ذلك -، وكذلك تجد من زاد على الثقلين ثالثاً انتهى إلى نفس النتيجة، فرد الوصية المقدسة لرسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم ورفضها.

١- الكافي: ج١ ص٦٧.
٢- الكافي: ج١ ص٦٧.

٨. دفع اشكال عدم ذكر المهديين في التوراة وغيرها:

الإشكال الثامن: إنّ هؤلاء المهديين لم يذكروا في التوراة ولا في غيرها، ولا أخبر النبي ﷺ برؤيتهم ليلة إسرائه إلى حضرة ربه. وبما أنّه لم يذكروا لا في التوراة ولا في غيرها، ولا أخبر النبي ﷺ بهم عند ما اسري به فلا يمكن الأخذ برواية الوصية والروايات التي ذكرت المهديين.

فيرد على هذا التوهم:

أولاً: إنّ القول بعدم ذكر المهديين في الكتب السابقة إنما يدل على جهل قائله، إذ أنّ النصوص التي في الكتب السابقة أشارت إلى الأئمة والمهديين عليهم السلام، وإليكم نصاً من الكتب السابقة:

جاء في الإصحاح الرابع: ((١) بعد هذا نظرت وإذا باب مفتوح في السماء والصوت الأول الذي سمعته كبوق يتكلم معي قائلاً: اصعد إلى هنا فأريك ما لا بد أن يصير بعد هذا. (٢) وللوقت صرت في الروح وإذا عرش موضوع في السماء وعلى العرش جالس. (٣) وكان الجالس في المنظر شبه حجر اليشب والعقيق وقوس قزح حول العرش في المنظر شبه الزمرد. (٤) وحول العرش أربعة وعشرون عرشا. ورأيت على العروش أربعة وعشرين شيخاً جالسين متسربلين بثياب بيض وعلى رؤوسهم أكاليل من ذهب. (٥) ومن العرش يخرج بروق ورعود وأصوات...)[١].

وهؤلاء الأربعة والعشرون هم الأئمة والمهديون، كما بيّن ذلك السيد أحمد الحسن اليماني عليه السلام في رسالة الهداية.

فتلاحظون أنّ هذا النص يتوافق مع الوصية تماماً.

ثانياً: أمّا قوله: (ولا أخبر النبي ﷺ برؤيتهم ليلة إسرائه إلى حضرة ربه).

فأقول: يرد عليه:

١- قد تقدّم سابقاً إنّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لمصلحة أهم لا قبح فيه، فضلاً عن تأخيره عن وقت الخطاب فهذا لم يقل بقبحه أحدٌ على الإطلاق، وموردنا من هذا القبيل، كما نص المرتضى والطبرسي على ذلك، حيث صرحوا بأننا مكلفون بمعرفة الأئمة الاثني عشر، ولا يمنع أن يأتي بعد الإمام المهدي عليه السلام من يستخلفه في الأرض، وقد تقدّم عليكم قولهما يا أبنائي، فالرسول ﷺ لم يخبر بهم، إمّا لأنّ مصلحة الكتمان أهم، أو لعدم الحاجة إلى الإخبار بهم في ذلك الوقت، كما عهد منه التدرّج في تبليغ الأحكام وكشف الحقائق لأهلها الذين يتحملونها؛ لأنّ أمرهم صعب مستصعب، كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام: (إنّ أمرنا صعب مستصعب، لا يحمله إلاّ عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، ولا يعي حديثنا إلاّ صدور أمينة وأحلام رزينة) [٢].

٢- إنّ الرسول محمد ﷺ حكيم، ويعرف مقتضى التدرّج في بيان الحقائق؛ لأنّهم أمروا أن يكلموا الناس على قدر عقولهم كما يقول النبي ﷺ: (إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم) [٣].

كما أنّهم أعلم بالوقت كما يقول إمامنا الصادق عليه السلام [٤]، لا أننا نحاكم رسول الله ﷺ؛ لأنه لم يذكر المهديين إلاّ في ليلة وفاته، وما داموا هم كذلك فلا يسألوا عمّا يفعلوا، بل أمرنا الله بالتعبد بما يأتينا من النبي

١- الانجيل، الاصحاح الرابع: ص٣٩٩.

٢- نهج البلاغة بشرح محمد عبده: ج٢ ص١٢٩.

٣- الكافي: ج١ ص٢٣. رواه بهذا السند: جماعة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي ابن فضال، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٤- روى ابن شهر آشوب في المناقب: حدث إبراهيم عن أبي حمزة عن مأمون الرقي، قال: (كنت عند سيدي الصادق عليه السلام إذ دخل سهل بن حسن الخراساني فسلم عليه ثم جلس فقال له، يا ابن رسول الله، لكم الرأفة والرحمة وأنتم أهل بيت الإمامة ما الذي يمنعك أن يكون لك حق تقعد عنه وأنت تجد من شيعتك مائة ألف يضربون بين يديك بالسيف ؟ فقال له عليه السلام: اجلس يا خراساني

ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1]، وبما يأتينا من عترته عليهم السلام.

٣- عدم إخباره برؤية المهديين عليهم السلام في الإسراء والمعراج لا يعني عدم جواز الإخبار بهم عند وفاته، فهل لأحد ولاية على رسول الله ﷺ لكي يقوّم أفعاله، أم أنّه ﷺ هو الأولى بالمؤمنين من أنفسهم، وهو بطبيعة الحال يراعي مصلحة الإسلام، ومن هنا نستكشف أنّ عدم إخباره بهم في ذلك الوقت كان لهدف أهم ومصلحة عليا عائدة للإسلام.

قال تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَى صُحُفاً مُّنَشَّرَةً﴾[2].

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: (كأنهم أئمة الكتاب وليس الكتاب إمامهم) [3].

٩. دفع اشكال خلو الارض من الحجة بعد الائمة الاثني عشر:

الاشكال التاسع: إنّ النبي ﷺ لمّا عدد الأئمة الاثني عشر، قال للحسن: لا تخلوا الأرض منهم، ويعني به زمان التكليف، فلو كان بعدهم أئمة لخلت الأرض منهم، ويبعد حمل الخلو على أن المقصود به أولادهم، لأنّه من المجاز، ولا ضرورة تحوج إليه.

ويرد عليه:

إنّ الروايات التي نصّت على عدم خلو الأرض منهم عليهم السلام، جاءت بألفاظ ثلاثة:

الأول: لفظ الحجّة، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام، قال: (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة. إمّا ظاهراً مشهوراً أو خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله و بيناته) [4].

وعن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (لو لم يبق في الأرض إلاّ اثنان لكان أحدهما الحجة على صاحبه) [5].

وعنه عليه السلام، قال: (لن تخلو الأرض من حجة عالم يحيى فيها ما يميتون من الحق، ثم تلا هذه الآية: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾) [6].

وعنه عليه السلام، قال: (ما زالت الأرض إلاّ ولله تعالى فيها حجة يعرف الحلال من الحرام، ويدعو إلى سبيل الله، ولا تنقطع الحجة من الأرض إلاّ أربعين يوماً قبل القيامة، وإذا رفعت الحجة، أغلق باب التوبة فلا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل الآية. أولئك شرار خلق الله وهم الذين يقوم عليهم القيامة) [7].

رعى الله حقك، ثم قال: يا حنفية، اسجري التنور، فسجرته حتى صار كالجمرة وابيض علوه، ثم قال: يا خراساني، قم فاجلس في التنور، فقال الخراساني: يا سيدي يا ابن رسول الله لا تعذبني بالنار أقلني أقالك الله، قال: قد أقلتك، فبينما نحن كذلك إذ أقبل هارون المكي ونعله في سبابته فقال: السلام عليك يا ابن رسول الله، فقال له الصادق: الق النعل من يدك واجلس في التنور. قال: فألقى النعل من سبابته ثم جلس في التنور، وأقبل الإمام يحدث الخراساني حديث خراسان حتى كأنه شاهد لها ثم قال: قم يا خراساني وانظر ما في التنور. قال: فقمت إليه فرأيته متربعاً فخرج إلينا وسلم علينا، فقال له الإمام: كم تجد بخراسان مثل هذا ؟ فقلت: والله ولا واحداً، فقال عليه السلام: لا والله ولا واحداً أما أنا لا نخرج في زمان لا نجد فيه خمسة معاضدين لنا نحن أعلم بالوقت) مناقب آل أبي طالب: ج٣ ص٣٦٢.

١- الحشر: ٧.

٢- المدثر: ٥٢.

٣- نهج البلاغة: ج٢ ص٣١.

٤- نهج البلاغة بشرح محمد عبده: ج٤ ص٣٧.

٥- بحار الأنوار: ج٣٢ ص٥٢.

٦- التوبة: ٣٢. بصائر الدرجات : ص٥٠٧.

٧- كمال الدين: ص٣٣٩.

الثاني: الإمام، فعن أبي حمزة الثمالي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تبقى الأرض بغير إمام؟ قال: (لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت) [1].

الثالث: إثنا عشر، عن أبي جعفر الباقر، عن أبيه، عن جدّه، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أني واثنا عشر من أهل بيتي أولهم علي ابن أبي طالب أوتاد الأرض التي امسكها الله بها أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهبت الإثنا عشر من أهلي ساخت الأرض بأهلها ولم تنظروا) [2].

ولهذا نشاهد في الرواية التي استشكل بها صاحب الإشكال، ذكرت العترة الهادية، وهم آل محمد صلى الله عليه وآله أولاً، ومن ثم عطفت لفظ الحجّة على الإمام تارة، وأخرى عطفت لفظ الإمام على الحجّة، (قلت: يا رسول الله، فقولك: إنّ الأرض لا تخلو من حجة ؟ قال: نعم، علي هو الإمام والحجة بعدي، وأنت الحجة والإمام بعده)، مما يدل على أنّهم أخذوا كحجج عليهم السلام في الأرض، كما صرّح الرسول صلى الله عليه وآله في نفس الرواية: (وإنك لا تخلي أرضك من حجة لك على خلقك، ظاهر ليس بالمطاع، أو خائف مغمور).

وإليكم نص الرواية: عن الحسن بن علي عليه السلام قال: (خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً، فقال بعد ما حمد الله وأثنى عليه: معاشر الناس، كأني ادعى فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا، فتعلموا منهم ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم، لا تخلو الأرض منهم، و لو خلت إذاً لساخت بأهلها، ثم قال: اللهم إني أعلم أن العلم لا يبيد ولا ينقطع، وإنك لا تخلي أرضك من حجة لك على خلقك، ظاهر ليس بالمطاع، أو خائف مغمور، لكيلا يبطل حجتك، ولا يضل أولياؤك بعد إذ هديتهم، أولئك الأقلون عدداً الأعظمون قدراً عند الله. فلما نزل عن منبره قلت: يا رسول الله، أمّا أنت الحجة على الخلق كلهم ؟ قال: يا حسن، إنّ الله يقول: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[3]، فأنا المنذر وعلي الهادي، قلت: يا رسول الله، فقولك: إنّ الأرض لا تخلو من حجة ؟ قال: نعم، علي هو الإمام والحجة بعدي، وأنت الحجة والإمام بعده، والحسين هو الإمام والحجة بعدك، ولقد نبأني اللطيف الخبير أنه يخرج من صلب الحسين ولد يقال: له علي سمي جدّه علي، فإذا مضى الحسين قام بالأمر بعده علي ابنه، وهو الحجة والإمام، ويخرج الله من صلب علي ولداً سميي وأشبه الناس بي، علمه علمي وحكمه حكمي، وهو الإمام والحجة بعد أبيه، ويخرج الله من صلبه مولوداً يقال له جعفر أصدق الناس قولاً وفعلاً، وهو الإمام والحجة بعد أبيه.

ويخرج الله تعالى من صلب جعفر مولوداً سمي موسى بن عمران، أشد الناس تعبداً، فهو الإمام والحجة بعد أبيه، ويخرج الله تعالى من صلب موسى ولداً يقال له: علي، معدن علم الله وموضع حكمه، فهو الإمام والحجة بعد أبيه.

ويخرج الله تعالى من صلب علي مولوداً يقال له: محمد، فهو الإمام والحجة بعد أبيه، ويخرج الله تعالى من صلب محمد مولوداً يقال له علي، فهو الإمام والحجة بعد أبيه، ويخرج الله تعالى من صلب علي مولوداً يقال له: الحسن، فهو الإمام والحجة بعد أبيه، ويخرج الله تعالى من صلب الحسن الحجة القائم إمام زمانه ومنقذ أوليائه، يغيب حتى لا يرى يرجع عن أمره قوم ويثبت عليه آخرون ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[4]، ولو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد لطول الله عز وجل ذلك اليوم حتى يخرج قائمنا فيملاها قسطاً

١- بصائر الدرجات: ص٥٠٨.
٢- الكافي: ج١ ص٥٣٤ .
٣- الرعد: ٧.
٤- يونس: ٤٨.

وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، فلا يخلو الأرض منكم، أعطاكم الله علمي وفهمي، ولقد دعوت الله تبارك وتعالى أن يجعل العلم والفقه في عقبي وعقب عقبي ومن زرعي وزرع زرعي) [1].

وكما أنّ الأئمة حجج فالمهديون كذلك، وكما أنّ الأئمة قوّام، كما ذكرت الرواية المتقدمة: (فإذا مضى الحسين قام بالأمر بعده علي ابنه، وهو الحجة والإمام)، فكذلك المهديون عليهم السلام، وكما أنّ المهديين أئمة أيضاً كما ثبت فيما سبق، غاية ما في الأمر أنّ المهديين عليهم السلام بحسب المقام أقل مقاماً من الأئمة كما تقدم ذلك.

وأمّا قوله: (ويبعد حمل الخلو على أنّ المقصود به أولادهم، لأنّه من المجاز، ولا ضرورة تحوج إليه).

فهو واضح البطلان بعد أن عرفنا أنّ المراد بالاثني عشر الأئمة كمثال للحجج الذي لا تخلوا منهم هذه الأرض لا في الماضي ولا في الآتي.

فأسماء الأئمة المذكورين عليهم السلام إنّما ذكرهم النبي صلى الله عليه وآله؛ لأنّهم عترة النبي عليهم السلام الهادية وهم حجج وأئمة على الخلق، لا لأجل شيء آخر حتى يقال حمله على أولادهم يكون مجازاً.

ثم مضافاً إلى ذلك أنّ أهل البيت عليهم السلام بينوا في رواياتهم بأنّ الإمامة ستكون في أعقاب الأعقاب.

عن حماد بن عيسى عند عبد الأعلى بن أعين، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (إنّ الله عزّ وجلّ خص علياً بوصية رسول الله صلى الله عليه وآله، وما يصيبه له فأقر الحسن والحسين (عليهما السلام) له بذلك، ثم وصية للحسن وتسليم الحسين للحسن ذلك حتى أفضي الأمر إلى الحسين لا ينازعه فيه أحد من السابقة مثل ماله واستحقها علي بن الحسين لقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللّهِ﴾[2]، فلا تكون بعد علي بن الحسين إلاّ في الأعقاب، وفي أعقاب الأعقاب) [3].

فقوله عليه السلام: (في الأعقاب) تشير إلى الأئمة عليهم السلام، وقوله: (أعقاب الأعقاب)، يشير إلى المهديين الإثني عشر؛ لأنّهم ليس العقب المباشر للأئمة، بل أعقاب أعقابهم، ومن هنا قلت لكم يا أولادي أن المهدي الأول هو من ذرية الإمام المهدي عليه السلام، أي من أعقاب الأعقاب.

وهؤلاء المهديون من العترة الهادية، لهذا جاء في الروايات لفظ (منّا)، أي من أهل البيت عليهم السلام

عن الإمام الصادق عليه السلام: (إنّ منا بعد القائم عليه السلام اثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [4].

ومن هنا تفهمون الرواية التي رواها الأصبغ بن نباتة، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: (أتيت أمير المؤمنين عليه السلام فوجدته متفكراً ينكت في الأرض، فقلت: ما لي أراك متفكراً تنكت في الأرض، أرغبة منك فيها ؟ فقال: لا والله ما رغبت فيها ولا في الدنيا يوماً قط، ولكني فكرت في مولود يكون من ظهر الحادي عشر من ولدي، هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً، تكون له غيبة وحيرة، يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون. فقلت: وكم تكون الحيرة والغيبة ؟ قال: ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين! فقلت: وإن هذا لكائن؟ فقال: نعم، كما أنه مخلوق، وأنى لك بهذا الأمر يا أصبغ، أولئك خيار هذه الأمة مع أبرار هذه العترة. فقلت: ثم ما يكون بعد ذلك ؟ فقال: ثم يفعل الله ما يشاء، فإن له بداءات وإرادات وغايات ونهايات) [5].

وجاءت هذه الرواية بلفظ آخر:

١- كفاية الأثر: ص١٦٥، بحار الأنوار: ج٣٦ ص٣٣٨.
٢- الأنفال: ٧٥.
٣- الإمامة والتبصرة: ص٤٨، بحار الأنوار: ج٢٥ ص٢٥٧. وقد ذكر الكليني في الكافي باباً بعنوان : باب ثبات الإمامة في الأعقاب وأنها لا تعود في أخ ولا عم، راجع: ج١ ص٢٨٥.
٤- بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٨.
٥- الكافي: ج١/ص ٣٧٩.

الأول: من ظهر. وجاء هذا اللفظ في الكافي، و دلائل الإمامة، والاختصاص للمفيد، وغيبة الطوسي، والهداية الكبرى للخصيبي، ومعجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، ونهج السعادة للمحمودي، ومكيال المكارم [1].

الثاني: من ظهري. وأيضاً وردت في بعض نسخ الكافي، ولذا نجد أنّ المحقق وضع الياء بين معقوفتين، كما هو المعروف في التحقيق.

ولكي يتضح لكم الأمر أقول:

أولاً: إنّ من المعلوم في الكتب القديمة وطريقة تحقيقها قد يشتبه المحقق في كثير من الأمور بسبب طبيعة كتابة النسخ القديمة، فقد يتوهم المحقق بوجود حرف الياء، لكنه في الحقيقة ليس كذلك بل قد يكون فارزة أو نقطة، أو حرف آخر مشابه للحرف الذي يريده المؤلف، بسبب طبيعة كتابة القدماء والآلة التي يكتبوا بها والحبر وغيرها من الأمور.

وممّا يؤيد ذلك أمور:

الأول: اختلاف النسخ ووقوع التصحيف فيها، وهذا أمر معروف لمن عنده أدنى اطلاع بسيط في طبيعة الكتب وتحقيقها.

الثاني: نقل العلماء للفظ الأول ولم ينقلوا اللفظ الثاني، فمن خلال ذلك يقطع الإنسان بعدم وجود الياء التي أضافها المحقق لنسخة الكافي للرواية، وما موجود في بعض النسخ فهو من خطأ النسّاخ، فالمفيد والطوسي أعرف بطبيعة الكتابة والخط الذي اعتاد عليه القدماء، وهم لم ينقلوا هذه الزيادة، أعني زيادة الياء، فيكون (من ظهري الحادي عشر).

وعليه فيكون اللفظ الصحيح هو (من ظهر الحادي عشر)، لا (من ظهري الحادي عشر).

الثالث: إنّ الرواية جاءت في الكافي وفي دلائل الإمامة بسند واحد [2]، ورواه المفيد في الاختصاص [3].وقد ذكر الطوسي أنّ الرواية نقلت بسندين [4].

وعلى الرغم من ذلك لم يذكر الكليني ولا الطبري ولا الطوسي تلك الزيادة، أعني (الياء) (من ظهري الحادي عشر من ولدي).

ثانياً: إنّ مفاد الرواية يدل على كون الأئمة ثلاثة عشر، فلذا حاولوا تأويلها، فلذا علّق البعض على الرواية التي جاء فيها لفظ (الحادي عشر من ولدي) فقال: (قوله: (من ولدي)، ليس بياناً للحادي عشر، فإنّ المهدي عليه السلام هو ابن التاسع من ولده عليه السلام بل (من) تبعيضية، أي: أنّ الإمام الحادي عشر هو من ولدي) [5].

١- دلائل الإمامة: ص٥٣٠، الاختصاص: ص٢٠٩، غيبة الطوسي: ص١٦٥، وفي: ص٣٣٩ أيضاً، الهداية الكبرى: ص٣٦٢، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٣ ص٦٢، نهج السعادة: ج٧ ص٤٦٤، مكيال المكارم: ج١/ص١١٣.

٢- وهو: أخبرني أبو الحسين محمد بن هارون، عن أبيه، عن أبي علي محمد بن همام، عن عبد الله بن جعفر، عن الحسن بن علي الزبيري، عن عبد الله بن محمد بن خالد الكوفي، عن منذر بن محمد بن قابوس، عن نصر بن السندي، عن أبي داود، عن ثعلبة بن ميمون، عن مالك الجهني، عن الحارث بن المغيرة، عن الأصبغ بن نباتة.

٣- بهذا السند: حدثنا محمد بن قولويه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن المنذر بن محمد، عن النصر بن السندي، عن أبي داود سليمان بن سفيان المسترق، عن ثعلبة بن ميمون، عن مالك الجهني، عن الحارث بن المغيرة، عن الأصبغ بن نباتة، قال سعد بن عبد الله: وحدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الكوفي، قال: حدثنا الحسن ابن علي بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن مالك الجهني، عن الحارث بن المغيرة، عن الأصبغ بن نباتة.

٤- فقال: وروى عبد الله بن محمد بن خالد الكوفي، عن منذر بن محمد بن قابوس، عن نصر بن السندي، عن أبي داود سليمان بن سفيان المسترق، عن ثعلبة بن ميمون، عن مالك الجهني، عن الحارث بن المغيرة، عن الأصبغ بن نباتة. ورواه سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن مالك الجهني، عن الأصبغ بن نباتة . غيبة الشيخ الطوسي: ص١٦٤.

٥- جاء هذا التعليق في هامش كتاب الاختصاص: ص٢٠٩، وقال بعد نقله العبارة المتقدمة: (كذا في هامش كتاب الغيبة للطوسي رحمه الله) وفي بعض نسخ الحديث (يكون من ظهري الحادي عشر من ولدي). وجاء في هامش غيبة الطوسي:

وجاء هذا التعليق بسبب غياب فكرة المهدي الأول عليه السلام، فلذا يحاولون تأويل الروايات بما ينسجم مع اعتقادهم النافي لوجود المهديين عليهم السلام بعد الإمام المهدي محمد بن الحسن عليه السلام، كما أولوا الروايات التي تدل على أنّ الأئمة ثلاثة عشر، وسيأتينا الكلام حول تلك الروايات.

علماً أنّ القول بأنّ (من) تدل على التبعيض فيما نحن فيه بعيد جدّاً، كما أنّ إضافة الياء يوجب ركاكة التعبير، وهذا غير خفي على أهل العلم.

وعليه فالصحيح هو اللفظ الأول، أي: من ظهر الحادي عشر.

ثالثاً: توجد قرينة في الرواية تجعلها غير ناظرة للإمام المهدي محمد بن الحسن عليه السلام، وهذه القرينة هي قوله عليه السلام: (تكون له غيبة وحيرة، يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون. فقلت: وكم تكون الحيرة والغيبة ؟ قال: ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين)، ومن الواضح أنّ غيبة الإمام المهدي محمد بن الحسن عليه السلام لم تكن ستة أيام ولا ستة أشهر ولا ستة سنين، وعليه فيتعين كون المقصود بها شخص آخر، وهذا هو الحق، والشخص الآخر هو المهدي الأول الذي يكون من ظهر الإمام الثاني عشر، أو الحادي عشر من ولد علي عليه السلام.

وهو أحمد الذي ذكره رسول الله في وصيته ليلة وفاته.

ص٣٣٦ : قوله: (من ولدي) صفة لمولود لا أنه متعلق بالحادي عشر أي مولود من ولدي من ظهر الحادي عشر من الأئمة (ع).

اسئلة المبحث الخامس:

س١: قيل بكون الرواية بالاثني عشر بعد الاثني عشر شاذة، كيف تناقش ذلك؟

س٢: اشكل البعض بكون روايات المهديين معارضة للروايات الصحيحة كيف تناقش ذلك؟

س٣: قيل ان قوله (ع) : (من بعدهم) لا يقتضي البعدية الزمانية وعليه فلربما المهديين بزمن الامام المهدي (ع)، ناقش ذلك.

س٤: كيف تدفع قول من قال ان رواية الوصية رواية احاد تفيد ظناً لا علماً ؟ بين ذلك؟

س٥: اشكل البعض على عدم ذكر النبي (ص) لاسماء المهديين (ع) فيلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، كيف ترد ذلك؟

س٦: يرى البعض وجود زيادة شاذة في رواية الوصية وهي : فإذا حضرته - أي محمد بن الحسن العسكري عليه السلام - الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقربين، له ثلاثة أسامي: اسم كإسمي واسم أبي، وهو عبد الله، وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين)، فكيف ترد ذلك؟

س٧: الروايات تنص على ان الائمة تسعة من ولد الحسين وهذا ينافي وجود غير التسعة لكون المبتدأ محصور بالخبر فيلزم التعارض، فكيف ترد على ذلك؟

س٨: يشكل البعض على روايات المهديين (ع) بانها غير مذكورة في التوراة وغيرها بخلاف روايات الائمة الاثني عشر، ولم يخبر بهم النبي (ص) وهذا دليل على عدم وجودهم، كيف ترد على ذلك؟

س٩: القول بوجود مهديين بعد الائمة في هذه الارض يلزم خلو الارض منهم وهذا مخالف للروايات التي تنص على عدم خلو الارض منهم (ع)، كيف ترد ذلك؟

الفصل الثالث

وصية الرسول محمد (ص) في ليلة وفاته وما يتعلق بها

وفيه مباحث:

المبحث الاول: نص وصية رسول الله ليلة وفاته وبعض دلالاتها.

المبحث الثاني: دفع اشكالات قيلت في الوصية.

المبحث الثالث: قرائن صحة الصدور:

المبحث الرابع: اثبات صدور الوصية ببيان آخر.

المبحث الخامس: دفع اشكالات قبلت في دلالة الوصية.

المبحث السادس: الوصية هي النص الذي يثبت الامامة.

المبحث الاول: نص وصية رسول الله ليلة وفاته وبعض دلالاتها:

روى الشيخ الطوسي (رحمه الله) في كتابه الموسوم بـ (غيبة الطوسي)، ونقلها عنه كثير من العلماء في كتبهم [1]، فقد نقلها الشيخ الطوسي مع مجموعة من الروايات لإثبات الإمامة لأهل البيت عليهم السلام، ثم عقب الشيخ الطوسي في (ص١٥٦) لإثبات الروايات التي ذكرها بما فيها رواية الوصية التي كانت من ضمن الروايات التي استدل بها لإثبات مطلبه في أنّ الإمامة في أهل البيت عليهم السلام، فقال: (أمّا الذي يدل على صحتها - أي صحة الأحاديث التي نقلها - فإنّ الشيعة الامامية يروونها على وجه التواتر خلفاً عن سلف، وطريقة تصحيح ذلك موجودة في كتب الامامية والنصوص عن أمير المؤمنين عليه السلام، والطريقة واحد).

١. نص الوصية المباركة:

قال الشيخ الطوسي: (أخبرنا جماعة، عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن سفيان البزوفري [2]، عن علي بن سنان الموصلي العدل، عن علي بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن الخليل، عن جعفر بن أحمد المصري، عن عمه الحسن بن علي، عن أبيه، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، عن أبيه الباقر، عن أبيه ذي الثفنات سيد العابدين، عن أبيه الحسين الزكي الشهيد، عن أبيه أمير المؤمنين عليه السلام قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الليلة التي كانت فيها وفاته لعلي عليه السلام: يا أبا الحسن، أحضر صحيفة ودواة، فأملا رسول الله صلى الله عليه وآله وصيته حتى انتهى إلى هذا الموضع، فقال: يا علي، إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً ومن بعدهم إثنا عشر مهدياً، فأنت يا علي أول الاثني عشر إماماً، سماك الله تعالى في سمائه: علياً المرتضى، وأمير المؤمنين، والصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك.

يا علي، أنت وصيي على أهل بيتي حيهم وميتهم، وعلى نسائي فمن ثبتها لقيتني غداً، ومن طلقتها فأنا برئ منها، لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة، وأنت خليفتي على أمتي من بعدي، فإذا حضرتك الوفاة فسلمها إلى ابني الحسن البر الوصول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابني الحسين الشهيد الزكي المقتول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه سيد العابدين ذي الثفنات علي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الباقر، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه جعفر الصادق، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه موسى الكاظم، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الرضا، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الثقة التقي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الناصح، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه الحسن الفاضل، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد المستحفظ من آل محمد عليهم السلام. فذلك اثنا عشر إماماً، ثم يكون من

١- الشيخ الحر العاملي في إثبات الهداة :ج١ ص٥٤٩، وفي كتابه الإيقاظ من الهجعة: ص٣٣، الشيخ حسن بن سليمان الحلي في كتابه مختصر بصائر الدرجات: ص١٥٩، العلامة المجلسي في بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٧ مختصراً، وفي: ج٣٦ ص٢٦٠ كاملاً باستثناء عبارة: (فإذا حضرته الوفاة) كما سأنقلها لكم وتعرفونها، الشيخ عبد الله البحراني في كتابه العوالم:ج٣ ص٢٣٦، السيد هاشم البحراني في كتابه غاية المرام: ج١ ص٣٧٠، وفي كتابه الإنصاف: ص٢٢٢، نوادر الأخبار للفيض الكاشاني: ص٢٩٤، النجم الثاقب للميرزا النوري: ج٢ ص٧١، وأشار بأن الوصية معتبرة السند؛ حيث قال: روى الشيخ الطوسي بسندٍ معتبر عن الإمام الصادق عليه السلام خبراً ذكرت فيه بعض وصايا رسول الله صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام في الليلة التي كانت فيها وفاته). تاريخ ما بعد الظهور للسيد محمد محمد صادق الصدر: ص٦٤١، وقد حقق سند الوصية وذكرها في كتابه المذكور. مكاتيب الرسول للشيخ الميانجي: ج٢ ص٩٦ .

٢- البزوفري: وهو منسوب إلى بزوفر بالفتحتين وسكون الواو وفتح الفاء، قرية كبيرة من أعمال قرسان قرب واسط في غربي دجلة، هكذا وجدته في مراصد الاطلاع. طرائف المقال: ج٢ ص١٦٣.

بعده اثنا عشر مهدياً، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقربين له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي وهو: عبد الله، وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين) انتهت الوصية [1].

٢. بعض دلالات الوصية:

ولكي يتضح ما جاء في الوصية الشريفة أذكر مجموعة نقاط:

النقطة الأولى: لقد ذكرت الوصية أنّ خلفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة وعشرون خليفة، اثنا عشر إماماً واثنا عشر مهدياً، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام: (يا علي، إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً ومن بعدهم اثنا عشر مهدياً)، وبينت الوصية أسماء الأئمة عليهم السلام، كما أنها بينت اسم المهدي الأول عليه السلام. ويأتي دور المهديين عليهم السلام بعد وفاة الإمام المهدي عليه السلام، حيث إنهم يأتون بعد الأئمة عليهم السلام ونهاية الأئمة تكون بخاتمهم محمد بن الحسن العسكري عليه السلام.

النقطة الثانية: ذكرت الوصية أنّ الوصي الأول للإمام المهدي عليه السلام هو ولده المهدي الأول عليه السلام، فقالت الوصية: (فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقربين).

فالمهدي الأول هو ولد الإمام المهدي عليه السلام، وقد اعتنت بأمره الروايات، لأهمية الدور الذي يلعبه هذا الابن في عصر الظهور المبارك، ولذا جاء الدعاء لهذا الوَلَد، فقد ذكر الشيخ عباس القمي (رحمه الله) في مفاتيح الجنان في الدعاء لصاحب الزمان عليه السلام الذي يكون بعد دعاء العهد الشريف، حيث جاء في أحد فقرات ذلك الدعاء: (اللهم أعطه في نفسه وأهله ووَلَدِه وذريته و أمته وجميع رعيته ما تقربه عينه وتسربه نفسه...).

فهذا الدعاء يخص بالذكر ولداً واحداً للإمام المهدي عليه السلام، وبعده يذكر الذرية مما يدل على أن لهذا الولد مقام خاص.

وقد ذكر أيضاً في رواية اخرى رواها الشيخ النعماني في كتاب الغيبة، والشيخ الطوسي في كتاب الغيبة أيضاً، قال الشيخ النعماني: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم من كتابه، قال: حدثنا عبيس بن هشام، عن عبد الله بن جبلة، عن إبراهيم بن المستنير، عن المفضل بن عمر الجعفي، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: (إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين : إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم يقول: قتل، وبعضهم يقول: ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلاّ نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره ، إلاّ المولى الذي يلي أمره) [2].

ورواها الشيخ الطوسي باختلاف يسير عن إبراهيم بن المستنير، عن المفضل، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما أطول [من الأخرى] حتى يقال: مات، وبعض يقول: قتل، فلا يبقى على أمره إلا نفر يسير من أصحابه، ولا يطلع أحد على موضعه وأمره، ولا غيره إلاّ المولى الذي يلي أمره).

قال الشيخ الطوسي: (فهذا الخبر صريح فيما نذهب إليه في صاحبنا؛ لأنّ له غيبتين. الأولى كان يعرف فيها أخباره ومكاتباته. والثانية أطول انقطع ذلك فيها، وليس يطلع عليه أحد إلاّ من يختصه) [3].

فالمولى الذي يلي أمره - أي أمر الإمام المهدي عليه السلام - كما عرفتم من وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ولده المهدي الأول عليه السلام، وهو الوحيد الذي يكون مطلعاً عليه في غيبته ؟

النقطة الثالثة: إنّ المهدي الأول عليه السلام يشابه جدّه أمير المؤمنين عليه السلام، فكما كان الإمام علي عليه السلام هو الوصي

١- لمعرفة أحوال رجال الوصية راجع كتاب (انتصاراً للوصية) للشيخ ناظم العقيلي زاده الله توفيقاً، وهو من إصدارات أنصار الإمام المهدي عليه السلام.
٢- غيبة النعماني: ص١٧٦.
٣- غيبة الطوسي: ص٦١.

الأول للرسول ﷺ وأول من استلم الوصية منه وتشرف بتربية الرسول ﷺ له كذلك المهدي الأول فهو أول وصي للإمام المهدي عليه السلام والذي يستلم الوصية منه مباشرة - كما نصت الوصية - ويتشرّف بتربية الإمام المهدي عليه السلام له بالمباشرة بخلاف باقي المهديين من ذرية الإمام المهدي عليه السلام، فأعطى النبي ﷺ أسماءً لعلي بن أبي طالب عليه السلام تميزه عن غيره وتختص به، فقال ﷺ: (فأنت يا علي أول الاثني عشر إماماً، سماك الله تعالى في سمائه: علياً المرتضى، وأمير المؤمنين، والصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك)، وكذلك أعطى أسماء للمهدي الأول ﷺ تميزه عن غيره ولا يشاركه فيها أحد، فقال ﷺ: (له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي، وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، ...).

كل ذلك لأهمية هذين الشخصين اللذين ستمتحن بهما الأمة، حيث إنّ الأمم تمتحن بأوصياء الأنبياء عليهم السلام، وهذا ما نشاهده في التاريخ.

النقطة الرابعة: إنّ المهدي الأول عليه السلام شابه جدّه علياً أمير المؤمنين عليه السلام، في كونه أول المؤمنين بأبيه الإمام المهدي عليه السلام، كما كان جدّه أمير المؤمنين عليه السلام أول مؤمن برسول الله ﷺ، ولذا قال عنه الرسول ﷺ في وصيته: (وهو أول المؤمنين)، أي: أول المؤمنين بالإمام المهدي عليه السلام.

وهنا ينبغي الالتفات لملاحظة مهمة وهي: أنّ المهدي الأول عليه السلام لابد أن يكون موجوداً في زمن الظهور لكي يصدق عليه (أول المؤمنين)؛ لأنه إن لم يكن موجوداً قبل قيام الإمام المهدي عليه السلام وأنه يولد بعد قيامه، فلا يصدق عليه أنه أول المؤمنين بل يصدق هذا الوصف على أول أنصار الإمام المهدي من الثلاثمائة والثلاثة عشر، بل يكون كل أنصار الإمام المهدي عليه السلام قد سبقوا ولده الوصي بالإيمان بالإمام المهدي عليه السلام، فهم أولى بهذا الوصف منه. فلابد أن يكون أوّل أوصياء الإمام المهدي عليه السلام مولوداً قبل قيامه عليه السلام، وهو أبنه عليه السلام كما في الوصية.

النقطة الخامسة: إنّ أسماء المهدي الأول عليه السلام التي ذُكرت في الوصية ثلاثة، وهي: أحمد، عبد الله، المهدي.

وقد ذكرت رواية حذيفة بن اليمان هذه الأسماء الثلاثة:

عن إسماعيل بن عياش، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة قال: سمعت رسول ﷺ وذكر المهدي فقال: (إنه يبايع بين الركن والمقام، اسمه أحمد وعبد الله والمهدي، فهذه أسماؤه ثلاثتها) [1].

كما وقد ذكرت الروايات (أحمد)، فقد جاء عن الباقر عليه السلام عن جابر، قال: (إنّ لله تعالى كنزاً بالطالقان ليس بذهب ولا فضة، اثنا عشر ألفا بخراسان شعارهم: (أحمد أحمد) يقودهم شاب من بني هاشم على بغلة شهباء، عليه عصابة حمراء، كأني أنظر إليه عابر الفرات، فإذا سمعتم بذلك فسارعوا إليه ولو حبواً على الثلج) [2].

وعن الباقر عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه عليهم السلام قال: (قال أمير المؤمنين عليه السلام - وهو على المنبر - : يخرج رجل من ولدي في آخر الزمان أبيض اللون، مشرب بالحمرة، مبدح البطن عريض الفخذين، عظيم مشاش المنكبين بظهره شامتان: شامة على لون جلده وشامة على شبه شامة النبي ﷺ، له اسمان: اسم يخفى واسم يعلن، فأما الذي يخفى فأحمد، وأمّا الذي يعلن فمحمد، ...).

فروى في دلائل الإمامة: عن الإمام الصادق عليه السلام وهو يسمّي أصحاب القائم لأبي بصير، قال: (من البصرة عبد الرحمن بن الأعطف بن سعد، وأحمد بن مليح، وحماد بن جابر) [3].

١- غيبة الطوسي: ص٤٥٤، الخرائج والجرائح للراوندي: ص١١٤٩، بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢٩١، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج١ ص٤٥٣.
٢- منتخب الأنوار المضيئة: ص٣٤٣.
٣- دلائل الإمامة: ص٥٧٤، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٤ ص٢٧.

وأيضاً نصّت الروايات على أنّ أول أنصار الإمام المهدي عليه السلام يكون من البصرة: فعن أمير المؤمنين عليه السلام في خبر طويل إلى أن قال: (... ألا وإنّ أولهم من البصرة وأخرهم من الأبدال...) [1].

وعن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال: أولهم من البصرة، وآخرهم من اليمامة) [2].

فيتعين من كل ما تقدم أن يكون اليماني من البصرة؛ لأنّه أول المؤمنين، والروايات تقول: (أولهم من البصرة).

اسئلة المبحث الاول:

س١: لقد شابه المهدي الاول (ع) جده امير المؤمنين بأمور اذكرها.
س٢: ذكرت الوصية اسماءاً ثلاثة للمهدي الاول (ع) اذكرها.
س٣: الاسماء الثلاثة التي جاءت في الوصية للمهدي الاول (ع) وردت في رواية اخرى اذكرها ؟
س٣: ذكر اسم (احمد) في روايات اخرى غير الوصية اذكر تلك الروايات.

١- بشارة الإسلام: ص١٤٨، مجمع النورين: ص٣٣١.
٢- الملاحم والفتن لابن طاووس: ص٢٨٩، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٣ ص١٠٤.

المبحث الثاني: دفع اشكالات قيلت في الوصية

الاشكالات التي اثيرت ضد وصية الرسول (ص) ليلة وفاته تنقسم الى نوعين:

١. الاشكالات السندية: بمعنى التشكيك بصحة صدورها بوجوه متعددة.

٢. الاشكالات المتعلقة بمتن الوصية.

وسنتعرض لهما ببيان واضح وتفصيل ومناقشتها.

١. الاشكالات السندية:

محصل جميع الاشكالات المتعلقة بالسند هو نفي صدور الوصية، وسيكون الكلام في بيان تلك الاشكالات والجواب عنها.

الاشكال الأول: يحتوي سند الرواية على مجهولين

قال بعضهم بالارسال لكون الشيخ الطوسي لم يبين من روى عنه وإنما قال : (اخبرنا جماعة) وهؤلاء الجماعة غير معروفين.

الجواب: [(الجماعة التي هي طريق الشيخ الطوسي (رحمه الله تعالى) إلى كتب البزوفري هما: الحسين بن عبيد الله الغضائري وأحمد بن عبدون وكلاهما من الثقاة كما سيجيء.

وقد نص الشيخ الطوسي على طريقه هذا الى البزوفري في كتابه الاستبصار قائلاً: ("وما ذكرته" عن أبي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفري فقد أخبرني به أحمد بن عبدون والحسين بن عبيد الله عنه) [1] الاستبصار ج ٤ ص ٣٤٢.

أحمد بن عبد الواحد المعروف بـ (ابن عبدون):

رجال الطوسي ص٤١٣ – ٤١٤، برقم ٥٩٨٨، قائلاً:

(أحمد بن عبدون، المعروف بابن الحاشر، يكنى أبا عبد الله، كثير السماع والرواية، وسمعنا منه، وأجاز لنا بجميع ما رواه، مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة) انتهى.

رجال النجاشي ص٨٧، برقم ٢١١، قائلاً:

(أحمد بن عبد الواحد: بن أحمد البزاز أبو عبد الله شيخنا المعروف بابن عبدون. له كتب، منها: [كتاب] أخبار السيد بن محمد، كتاب تاريخ، كتاب تفسير خطبه فاطمة عليها السلام معربة، كتاب عمل الجمعة، كتاب الحديثين المختلفين، أخبرنا بسائرها، وكان قويا في الأدب، قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب، وكان قد لقى أبا الحسن علي بن محمد القرشي المعروف بابن الزبير، وكان علوا في الوقت) انتهى.

أمل الآمل - الحر العاملي ج٢ ص١٦ – ١٧:

(أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز أبو عبد الله: شيخنا المعروف بابن عبدون، له كتب منها: كتاب أخبار السيد ابن محمد، كتاب التاريخ، كتاب تفسير خطبة فاطمة معربة، كتاب عمل الجمعة، كتاب الحديثين المختلفين، أخبرنا بسائرها. وكان قويا في الأدب قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب، وكان قد لقي أبا الحسن علي بن محمد بن الزبير وكان غلوا في الوقت قاله النجاشي.

١- الاستبصار: ج٤ ص٣٤٢.

وقال الشيخ: أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، يكنى أبا عبد الله، كثير السماع والرواية، سمعنا منه وأجاز لنا جميع ما رواه، مات سنة ٤٢٣. ويستفاد توثيقه من تصحيح العلامة طرق الشيخ) انتهى.

مستدركات علم رجال الحديث للشيخ علي النمازي الشاهرودي ج١ ص٣٥٩ – ٣٦٠، برقم ١١٥٧ قائلاً:

(أحمد بن عبد لواحد بن أحمد البزاز أبو عبد الله، المعروف بابن عبدون: له كتب، وعد من مشايخ الإجازة، وقال المجلسي في الوجيزة: ممدوح ويعد حديثه صحيحاً. انتهى .....) انتهى.

معجم رجال الحديث للسيد الخوئي ج٢ ص١٥٢، برقم٦٥٥، قائلاً:

(أحمد بن عبد الواحد: = أحمد بن عبدون: ..... وهو ثقة؛ لأنه من مشايخ النجاشي، وقد روى عنه غير مورد، منها: في ترجمة أبان بن تغلب ...) انتهى.

إذن فـ [أحمد بن عبدون] ثقة، معتمد عليه، شيخ لكبار العلماء، صاحب كتب وتصانيف.

الحسين بن عبيد الله الغضائري:

رجال النجاشي ص٦٨ – ٦٩، برقم ١٦٦، قائلاً:

(الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم: الغضائري أبو عبد الله، شيخنا (رحمه الله). له كتب، منها: كتاب كشف التمويه والغمة، كتاب التسليم على أمير المؤمنين عليه السلام بإمرة المؤمنين، كتاب تذكير العاقل وتنبيه الغافل في فضل العلم، كتاب عدد الأئمة وما شذ على المصنفين من ذلك، كتاب البيان عن حبوة الرحمن، كتاب النوادر في الفقه، كتاب مناسك الحج، كتاب مختصر مناسك الحج، كتاب يوم الغدير، كتاب الرد على الغلاة والمفوضة، كتاب سجدة الشكر، كتاب مواطن أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب في فضل بغداد، كتاب في قول أمير المؤمنين عليه السلام: "ألا أخبركم بخير هذه الأمة".

أجازنا جميعها وجميع رواياته عن شيوخه، ومات رحمه الله في نصف [شهر] صفر، سنة إحدى عشرة وأربع مائة) انتهى.

رجال الطوسي ص٤٢٥، برقم ٦١١٧، قائلاً:

(الحسين بن عبيد الله الغضائري، يكنى أبا عبد الله، كثير السماع، عارف بالرجال، وله تصانيف ذكرناها في الفهرست، سمعنا منه وأجاز لنا بجميع رواياته، مات سنة أحدي عشره وأربعمائة) انتهى.

معجم رجال الحديث - السيد الخوئي ج٧ ص٢٢ – ٢٣، برقم ٣٤٩٠، قائلاً:

(الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم: ..... أقول: ..... وكيف كان فلا ينبغي التردد في وثاقة الرجل، لا من جهة توثيق ابن طاووس وبعض من تأخر عنه إياه، ولا من جهة أنه كثير الرواية أو أنه شيخ الإجازة فإنه لا عبرة بشيء من ذلك على ما عرفت، بل من جهة أنه شيخ النجاشي وجميع مشايخه ثقات على ما تقدم ...) انتهى.

إذن فـ [الحسين بن عبيد الله الغضائري] ثقة، معتمد عليه، شيخ لكبار العلماء المشهورين، صاحب كتب وتصانيف)] [1].

الاشكال الثاني: ادعاء ان رواية الوصية عاميّة

قال الشيخ الحر العاملي (رحمه الله): (ولا يخفى أن الحديث المنقول أولاً من كتاب الغيبة من طرق العامة، فلا حجة فيه في هذا المعنى، وإنما هو حجة في النص على الاثني عشر، لموافقته لروايات الخاصة، وقد ذكر الشيخ بعده وبعد عدّة أحاديث أنه من روايات العامة، والباقي ليس بصريح) [2].

١. الجواب اعلاه من كتاب انتصاراً للوصية للشيخ ناظم العقيلي.
٢- الإيقاظ من الهجعة: ص٣٦٨.

ويقصد بـ (الحديث المنقول أولاً. . .) رواية الوصية، ونفى حجية الحديث في إثبات المهديين (ع)، وأثبت حجيته في النص على الأئمة الاثني عشر (ع) معللاً ذلك، بموافقته لروايات الخاصة التي تثبت كون الأئمة (ع) اثني عشر.

كما ويقصد بالروايات التي نقلها الشيخ بعد الوصية هي روايات المهديين (ع)، وروايات ذرية الإمام المهدي عليه السلام.

الجواب:

١. إنّ مسألة التوثيق والتضعيف وكون الراوي شيعياً أم سنياً مسألة اجتهادية تختلف من عالم لآخر، فقد مال السيد الخوئي في ترجمة علي بن سنان الموصلي العدل إلى كونه من العامة.

قال: علي بن سنان الموصلي العدل: روى عن أحمد بن محمد الخليل، وروى عنه الحسين بن علي، ذكره الشيخ في كتاب الغيبة، في الكلام على الواقفة. أقول: الحسين بن علي، هو البزوفري، كما صرح به في ص٩٦. ثم إن كلمة العدل على ما يظهر من ذكرها في مشايخ الصدوق (قدس سره) كان يوصف بها بعض علماء العامة، فلا يبعد أن يكون الرجل من العامة[١].

وقال محمد الجواهري في كتابه المفيد من معجم رجال الحديث: علي بن سنان الموصلي العدل، روى عن أحمد بن محمد الخليل، وروى عنه الحسين بن علي، ذكره الشيخ في كتاب الغيبة في الكلام على الواقفة. أقول: كلمة العدل كان يوصف بها بعض علماء العامة، فلا يبعد ان يكون المعنون في المقام منهم، مجهول [٢].

بينما مدحه في مستدركات علم رجال الحديث وقال: بحسنه وكماله [٣].

إذن فبما أنّ مسألة كون الراوي عامياً أم شيعاً مختلف فيها، فكيف يمكن البناء على رد رواية الوصية طبقاً لميزان مختلف فيه بحسب الآراء ؟!

٢. إنّ الشيخ الحر العاملي ادعى كون الوصية من طرق العامة، فهل حقاً أنّها من طرق العامة أم أنّ الشيخ اشتبه في ذلك؟

إنّ الشيخ الطوسي (رحمه الله) قد صرّح بأنّ الوصية من طرق الخاصة، أي الشيعة قبل أن يذكر رواية الوصية بأحد عشر رواية، وقال قبل أن ينقل الروايات المتقدمة: (فأمّا ما روي من جهة الخاصة فأكثر من أن يحصى ....) [٤].

ثم نقل رواية الوصية المباركة، وبعدها نقل خمس روايات، ثم قال: (فهذا طرف من الأخبار قد أوردناها، ولو شرعنا في إيراد (ما) من جهة الخاصة في هذا المعنى لطال به الكتاب، وإنما أوردنا ما أوردنا منها ليصح ما قلناه من نقل الطائفتين المختلفتين، ومن أراد الوقوف على ذلك فعليه بالكتب المصنفة في ذلك فإنه يجد من ذلك شيئاً كثيراً) [٥].

فالشيخ الطوسي يصرّح بأنّ رواية الوصية من طرق الخاصة، بينما الحر العاملي يدّعي أنّ الشيخ الطوسي رواها من طرق العامة، ولو رجعنا إلى نسخ كتاب الغيبة لوجدنا أنّ الشيخ الطوسي يرويها عن طرق الخاصة لا العامة، فقول الحر العاملي بكون الشيخ الطوسي يرويها من طرق العامة اشتباه من الشيخ الحر، ويُعرف ذلك بالرجوع لنسخ الغيبة كما قدمت.

وعليه فلا تكون الرواية من طرق العامة.

١- معجم رجال الحديث: ج١٣ ص٤٩.
٢- المفيد من معجم رجال الحديث: ص٣٩٨.
٣- مستدركات علم رجال الحديث: ج٥ ص٣٨٣، وراجع كتاب انتصاراً للوصية للشيخ ناظم العقيلي حفظه الله.
٤- غيبة الشيخ الطوسي: ص١٣٧.
٥- غيبة الشيخ الطوسي: ص١٥٦.

٣ . لو تنزلنا - جدلاً - وقلنا بأنّ الرواية عامية، فلا يكون هذا خدشاً فيها، لعدم وجود دواعي الكذب، إذ ما الداعي الذي يجعل العامي يروي خبراً مخالفاً لاعتقاده ؟

بل ذهب البعض إلى أنّ العامّي إذا روى رواية توافق مذهب الشيعة يعتبر ذلك قرينة على صدقها، لما ذكرنا من عدم وجود دواعي الكذب عند الراوي، كما قاله الحر العاملي حيث قال: (كون الراوي غير متهم في تلك الرواية، لعدم موافقتها للأعتقاد أو غير ذلك ومن هذا الباب رواية العامة للنصوص على الأئمة ومعجزاتهم وفضائلهم فإنهم بالنسبة إلى تلك الروايات ثقات وبالنسبة إلى غيرها ضعفاء) [١].

وهذا المعنى جعله السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) من الخصائص النسبية التي تؤثر في حساب الاحتمالات الذي يستفاد منه التواتر، فقال: (...، والمراد بالخصائص النسبية كل خصوصية في المعنى تشكل بحساب الاحتمال عاملاً مساعداً على صدق الخبر أو كذبه فيما إذا لوحظ نوعية الشخص الذي جاء بالخبر، ومثال ذلك: غير الشيعي إذا نقل ما يدل على إمامة أهل البيت (ع)، فإنّ مفاد الخبر نفسه يعتبر بلحاظ خصوصية المخبر عاملاً مساعداً لإثبات صدقه بحساب الاحتمال، لأنّ افتراض مصلحة خاصة تدعوه إلى الافتراء بعيد. وقد تجتمع خصوصية عامة وخصوصية نسبية معاً لصالح صدق الخبر كما في المثال المذكور، إذا فرضنا صدور الخبر في ظل حكم بني أمية، وأمثالهم ممن كانوا يحاولون المنع من أمثال هذه الأخبار، ترهيباً وترغيباً. فإنّ خصوصية المضمون بقطع النظر عن مذهب المخبر شاهد قوي على الصدق وخصوصية المضمون مع أخذ مذهب المخبر بعين الاعتبار أقوى شهادة على ذلك) [٢].

وعليه فلو سلمنا مع الحر العاملي بأنّ الرواية عامية، إلاّ أنّها نفس كونها عامية يعد شاهداً قوياً لصدقها.

كما أنّ الميرزا النوري في النقطة السابعة من مقدمة التحقيق، جعل المتن من الدلالات على كون الراوي شيعياً فقال: (إثبات الوثاقة من السند، والتشيع من المتن، كأن يكون الراوي عنه من الأجلاء كما تقدم في الامارات المتقدمة، وأن يكون المروي فيه فضيلة أو منزلة تثقل روايتها على صدور مبغضي الآل (ع) كما في (٢٠٢٥) وكثير غيره) [٣].

كما جعل الشيخ علي النمازي الشاهرودي في مستدركات علم رجال الحديث المتن دالاً على حسن عقيدة الراوي، وهذا ما نجده في ذكره لعدّة من الرجال [٤].

هذا مضافاً إلى ما صرّح به الشيخ الطوسي من جواز العمل بأخبار العامة إن لم يكن لها معارض من طرق الخاصة، قال: (أمّا إذا كان مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب، وروى مع ذلك عن الأئمة (ع) نظر فيما يرويه، فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه، وجب إطراح خبره. وإن لم يكن هناك ما يوجب إطراح خبره ويكون هناك ما يوافقه وجب العمل به، وإن لم يكن هناك من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه، ولا يعرف لهم قول فيه، وجب أيضاً العمل به) [٥].

٤ . إن صحة السند في اعتبار الرواية يجري - بحسب بناءاتهم – على الخبر الذي لم يكن متواتراً ولا محفوفاً بقرائن تفيد صحة الصدور، فإذا ثبت التواتر او ثبتت صحة الصدور من خلال القرائن التي تحيط بالرواية فلا ينظر الى السند أبداً، وسيأتي اثبات ذلك.

١- خاتمة الوسائل: ص٩٥ .
٢- دروس في علم الأصول: ج١ ص٢٤٣.
٣- خاتمة المستدرك للميرزا النوري: ج١ ص٧٢، مقدمة التحقيق.
٤- حذف رعاية للاختصار.
٥- عدّة الإصول (ط.ق): ج١ ص٣٧٩.

إذن فالاشكال بضعف السند او كون الرواية (رواية الوصية) عامية إنما يرد في غير الحالتين السابقتين (التواتر – احتفاف الخبر بقرائن تفيد صحة الصدور)، وسنعرف لاحقاً ان رواية الوصية متواترة معنوياً او محفوفة بقرائن تفيد القطع بالصدور فيرتفع موضوع الاشكال لكون موضوعه هو الخبر غير المتواتر وغير المحفوف بقرائن تثبت الصدور.

اسئلة المبحث الثاني:

س١: اشكل على سند الوصية بوجود مجهولين لكون الشيخ الطوسي قال: (اخبرنا جماعة) كيف تجيب عن ذلك؟

س٢: يرى البعض ان رواية الوصية عامية، فهل هذه الدعوى صحيحة ؟ وان قلنا بصحتها هل يؤدي ذلك الى ضعفها ؟

المبحث الثالث: قرائن صحة الصدور

جاء في كتاب (انتصاراً للوصية) للشيخ ناظم العقيلي ذكر لقرائن الصدور واليك نص ما جاء في الكتاب:

[القرينة الأولى:

موافقة رواية الوصية للقرآن الكريم، فقد اتفق الجميع على اختلاف مذاهبهم بوجوب الاعتماد على الرواية إذا كانت موافقة للقرآن الكريم حتى إذا احتوى سندها على ضعف، بل حتى إذا لم يكن لها إسناد أصلاً، وقد نصت الكثير من الروايات على ذلك:

منها: ما ورد عن الرسول ﷺ: (أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم (عني) بخلاف كتاب الله فلم أقله) [1].

ومنها: ما رواه ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث يرويه من نثق به ومنهم من لا نثق به، قال: (إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله عز وجل أو من قول رسول الله ﷺ وإلا فالذي جاءكم به أولى به) [2].

وشاهد الوصية من القرآن الكريم هو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[3].

فهذه الآية صريحة بوجوب الوصية عند الاحتضار، وأكرر (عند الاحتضار) أي عندما يحضر الناس الموت، ولا يوجد أي نص لوصية الرسول ﷺ ليلة وفاته غير الرواية التي نقلها الشيخ الطوسي والتي تنص على الأئمة والمهديين عليهم السلام فمن رد هذه الوصية أو شكك بها، فقد حكم على الرسول ﷺ بأنه خالف قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾؛ لأن الرسول ﷺ هو أول مطبق لشريعة الله تعالى ولا يقول ما لا يفعل فكيف يترك أمر الله تعالى بالوصية عند الموت؟! وهذا لا يقول به إلا كافر بما أُنزل على محمد ﷺ.

وقد حصل نقاش طويل بين الشيعة وأبناء العامة في هذه المسألة، فالسنة يقولون بعدم وجود وصية للرسول ﷺ عند وفاته والشيعة يقولون بوجود الوصية، والعجب أن بعض الشيعة اليوم رجعوا إلى مقالة أبناء العامة وأخذوا يشككون بوصية رسول الله ﷺ ليلة وفاته، فإذا كذبوا هذه الرواية فليأتوا برواية أخرى تذكر نص وصية رسول الله ﷺ ليلة وفاته ولن يأتوا بذلك؛ لأنها اليتيمة الوحيدة.

وبذلك يثبت باليقين صحة رواية وصية رسول الله ﷺ؛ لأنها المصداق الوحيد للآية السابقة، ومن ردها أو شكك بصحتها فهو راد على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ بل يتهم الرسول ﷺ بأنه ختم عمله بمعصية (وحاشاه)؛ لأنه روي عنه ﷺ: (بأنه من مات ولم يوص فقد ختم عمله بمعصية)، وفي رواية أخرى: (مات ميتة جاهلية)، فانظروا إلى أي نتيجة جركم الهوى والتعصب الأعمى، وكفى بذلك فضيحة وعاراً على من يشكك برواية وصية رسول الله ﷺ.

والشاهد الثاني لرواية الوصية من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾[4].

١- تفسير البرهان: ج١ ص٧٣.
٢- تفسير البرهان: ج١ ص٧٢.
٣- البقرة: ١٨٠.
٤- المائدة: ١٠٦.

وهنا إضافة إلى وجوب الوصية عند الموت أُضيف شرط آخر وهو الإشهاد عليها باثنين من العدول عند الإمكان وإلا فمن غيرهما، وهذا ما فعله الرسول ﷺ عندما أوصى بوصيته لعلي بن أبي طالب عليه السلام في ليلة وفاته، فقد أشهد عليها سلمان الفارسي وأبا ذر الغفاري والمقداد عليهم السلام، كما نص على ذلك أمير المؤمنين عليه السلام في محاججته مع طلحة وقد روى ذلك سليم بن قيس الهلالي في كتابه المشهور.

والشاهد الثالث قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ۞ فَلا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾[1] حيث وصف الله تعالى أولئك الذين كذبوا الرسل وحاربوهم بأنهم لا يستطيعون توصية، أي لا يمهلهم الله تعالى وقتاً لكي يوصوا إلى أهليهم، ولا يخفى أن ذلك ذم لهؤلاء وسوء عاقبة، ولا يخفى أيضاً أن الوصية التي نفاها الله تعالى عن هؤلاء المعذبين هي الوصية عند الموت بدليل سياق الآية التي تتحدث عن هلاكهم بصيحة واحدة بغتة فجأة، وما دام أن عدم التوفيق للوصية عند الموت يعتبر علامة من علامات المغضوب عليهم، فلا بد أن لا يتصف بذلك المؤمنون أي إن المؤمنين يستطيعون التوصية عند الموت، أي يمهلهم الله تعالى إلى أن يوصوا إلى أهليهم ثم يقبض أرواحهم.

وعلى ذلك لا بد أن يكون الرسول ﷺ قد أوصى ليلة وفاته، ولا يوجد أي نص لتلك الوصية غير رواية الوصية التي هي موضوع البحث، فيتعين بالقطع واليقين صحة رواية الوصية بغض النظر عن رجال السند بل حتى لو ثبت أن رجال سندها كلهم فاسقون (وحاشاهم)، بدليل قول الإمام الصادق عليه السلام لمحمد بن مسلم: (يا محمد، ما جاءك في رواية من بر أو فاجر يوافق القرآن فخذ به، وما جاءك في رواية من بر أو فاجر يخالف القرآن فلا تأخذ به) [2].

وموافقة رواية الوصية للقرآن الكريم قرينة قطعية على صحتها ولا حاجة إلى أي قرينة أخرى، وهذا ما نص عليه الرسول ﷺ والأئمة عليهم السلام ولكن سأذكر بعض القرائن الأخرى لزيادة الحجة على هؤلاء المرتابين الذين كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه، كما ذمهم الله تعالى بقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾[3].

أضف إلى كل هذا فان رواية الوصية موافقة للقرآن والسنة الصحيحة من جهات أخرى وكما يأتي: موافقة الوصية للقرآن والسنة الثابتة، حيث ثبت أن الإمامة في عقب الحسين عليه السلام إلى يوم القيامة لا تجمع في أخوين بعد الحسن والحسين، وإنما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب من ذرية الحسين عليه السلام إلى يوم القيامة.

ومن المعلوم أن القيامة لا تقوم على الإمام المهدي عليه السلام وقد دلت الروايات على بقاء التكليف بعد الإمام المهدي لفترة طويلة، فلا بد من وجود إمام لأن الأرض لا تخلو من إمام ولو خلت لساخت بأهلها كما تواتر عن أهل البيت عليهم السلام.

عن المفضل في خبر عن الإمام الصادق عليه السلام قال: قلت له: (يا ابن رسول الله، فأخبرني عن قول الله عز وجل: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾، قال: يعني بذلك الإمامة جعلها الله في عقب الحسين إلى يوم القيامة ...) [4].

وعن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: (أني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي. وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض كهاتين - وضم بين سبابتيه- فقام إليه جابر ابن عبد الله الأنصاري فقال: يا رسول الله ومن عترتك ؟ قال: علي والحسن والحسين والأئمة من ولد الحسين إلى يوم القيامة) [5].

١- يس: ٤٩ ــ ٥٠.
٢- البرهان: ج١ ص٧٣.
٣- يونس: ٣٩.
٤- معاني الأخبار: ص١٢٦.
٥- معاني الأخبار: ص٩١.

وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: (لا تعود الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين أبداً، أنما جرت من علي بن الحسين كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللّهِ﴾ فلا تكون بعد علي بن الحسين عليه السلام إلا في الأعقاب وأعقاب الأعقاب)[1].

وبهذا تكون الوصية موافقة للقرآن والسنة، فهي تتكفل ببيان تكليف الأئمة إلى يوم القيامة تجاه الأوصياء، وهذا وحده قرينة قطعية على صحتها فقد ورد عن أهل البيت عليهم السلام في كيفية الأخذ بالأخبار ما معناه: (ما وجدتم له شاهداً في القرآن فخذوا به).

القرينة الثانية:

رويت هذه الرواية (الوصية) في أحد الكتب المعتمد عليها وهو كتاب الغيبة للشيخ الطوسي رئيس الطائفة العالم النحرير في الحديث وطرقه ورجاله، وقد تقدم كلامه وشهادته بصحة روايات كتبه وأنه لا يعمل ولا يستدل برواية غير معتبرة، وقد صرح الحر العاملي في خاتمة الوسائل بأن كتاب الغيبة للشيخ الطوسي من الكتب المعتمد عليها، وبهذا تكون رواية الوصية مفروغ من صحتها؛ لأن الشيخ الطوسي استدل بها على إمامة الأئمة عليهم السلام في كتابه (الغيبة) والكل يعترف بأنه من أوثق كتب الحديث، وعليه المعول وإليه المرجع. والشيخ الطوسي روى الوصية من أحد كتب الشيخ البزوفري الثقة الجليل بواسطة أحمد بن عبدون والغضائري، وكتب البزوفري تعتبر من الكتب المعتمدة كما سيأتي بيانه.

القرينة الثالثة:

نصت كثير من الروايات على مضمون رواية الوصية بلغت حد التواتر، حيث وردت الكثير من الروايات الصحيحة التي تنص على ذرية الإمام المهدي عليه السلام وسأختصر على ذكر بعض الروايات لأنني قد ذكرت كثيراً منها في كتاب (الرد الحاسم) وكذلك سردها الأستاذ ضياء الزيدي في كتاب (المهدي والمهديون) فمن أراد الإحاطة فليراجع.

١- عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في رواية صحيحة في ذكر الكوفة، قال: (... فيها مسجد سهيل الذي لم يبعث الله نبياً إلا وقد صلى فيه، ومنها يظهر عدل الله، وفيها يكون قائمه والقوام من بعده، وهي منازل النبيين والأوصياء والصالحين) [2].

٢- عن أبي بصير في رواية موثقة، قال: (قلت للصادق جعفر بن محمد عليه السلام: يا ابن رسول الله إني سمعت من أبيك عليه السلام أنه قال: يكون بعد القائم اثنا عشر مهدياً، فقال الصادق عليه السلام: قد قال: اثنا عشر مهدياً ولم يقل اثنا عشر إماماً ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس إلى موالاتنا ومعرفة حقنا) [3].

٣- عن الإمام الصادق عليه السلام: (إن منا بعد القائم اثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام)[4].

٤- الحديث الصحيح عن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام في حديث طويل، قال: (.. يا أبا حمزة، إن منا بعد القائم أحد عشر مهدياً من ذرية الحسين عليه السلام) [5].

٥- عن علي بن الحسين عليه السلام أنه قال: (يقوم القائم منا ثم يكون بعده اثنا عشر مهدياً)[6].

١- الكافي: ج١ ص٣١٦.
٢- كامل الزيارات: ص٧٦.
٣- كمال الدين: ص٣٥٨.
٤- بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٨.
٥- غيبة الطوسي: ص٣٠٩، بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٥.
٦- شرح الأخبار: ج٣ ص٤٠٠.

٦- الدعاء الوارد بسند صحيح عن الإمام الرضا عليه السلام: (اللهم أدفع عن وليك ... اللهم أعطه في نفسه وأهله وَوَلَدِه وذريته وأمته وجميع رعيته ما تقر به عينه وتسر به نفسه .. اللهم صلَّ على ولاة عهده والأئمة من بعده ...) [١].

وذكر الميرزا النوري (رحمه الله) أن هذا الدعاء ورد بعدة أسانيد معتبرة صحيحة حيث قال: (روى جماعة كثيرة من العلماء منهم الشيخ الطوسي في المصباح والسيد ابن طاووس في جمال الأسبوع بأسانيد معتبرة صحيحة وغيرها عن يونس بن عبد الرحمن: إن الرضا عليه السلام كان يأمر بالدعاء لصاحب الأمر عليه السلام بهذا ...) [٢].

٧- توقيع الضراب الوارد عن الإمام المهدي، قال فيه: (... اللهم أعطه في نفسه وذريته وشيعته ورعيته وخاصته وعامته وعدوه وجميع أهل الدنيا ما تقر به عينه وتسر به نفسه ... إلى قوله: وصلَّ على وليك وولاة عهده والأئمة من ولده ...) [٣].

وقد وصف الميرزا النوري هذا التوقيع قائلاً: (وقد روي هذا الخبر الشريف في عدة كتب معتبرة للقدماء بأسانيد متعددة ... ولم يعين وقت لقراءة هذه الصلوات والدعاء في خبر من الأخبار إلا ما قاله السيد رضي الدين علي بن طاووس في جمال الأسبوع بعد ذكره التعقيبات المأثورة لصلاة العصر من يوم الجمعة، قال: (... إذا تركت تعقيب عصر يوم الجمعة لعذر فلا تتركها أبداً لأمر أطلعنا الله جل جلاله عليه)، ويستفاد من هذا الكلام الشريف أنه حصل له من صاحب الأمر صلوات الله عليه شيء في هذا الباب ولا يستبعد منه ذلك كما صرح هو أن الباب إليه عليه السلام مفتوح ...) [٤].

وغيرها الكثير من الروايات التي تنص على ذرية الإمام المهدي عليه السلام وهذا هو مضمون الوصية حيث نصت على اثني عشر إماماً واثني عشر مهدياً من ذرية الإمام المهدي عليه السلام، وهذا المعنى فاق التواتر المعنوي في الروايات، وهذه قرينة قطعية على صحة رواية الوصية، بل إن الخبر حتى لو كان ضعيفاً وعضده خبر صحيح السند بنفس مضمونه يحكم بصحته، كما نص على ذلك الشيخ الطوسي وغيره من العلماء، بل هو المشهور والمتفق عليه.

وبهذا تكون رواية الوصية صحيحة ومتواترة معنىً، ولا يمكن الالتفات إلى نعيق البعض الذين امتطتهم الشياطين وجعلتهم طريقاً وأداة لرد روايات أهل البيت، وبذلك يكونون خارجين عن ولاية أهل البيت عليهم السلام كما ورد في الخبر الصحيح عن الإمام الباقر عليه السلام.

عن الباقر عليه السلام أنه قال: (والله إن أحب أصحابي إليَّ أورعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا، وإن أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم الذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروى عنا فلم يعقله اشمأز منه وجحده وكفّر من دان به، وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج وإلينا أسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا) [٥].

القرينة الرابعة:

عدم وجود أي رواية معارضة لنص الوصية وهذه قرينة قطعية أيضاً بغض النظر عن أي شيء أخر، وقد ذكر هذه القرينة الحر العاملي في خاتمة الوسائل عند تعداد القرائن فقال: (ومنها: عدم وجود معارض، فإن ذلك قرينة واضحة وقد ذكر الشيخ (الطوسي) أنه يكون مجمعاً عليه؛ لأنه لولا ذلك لنقلوا له معارضاً، صرح بذلك في مواضع: منها في أول الاستبصار، وقد نقله الشهيد في (الذكرى) عن الصدوق وارتضاه) [٦].

١- مفاتيح الجنان: ص١١٦.
٢- النجم الثاقب: ج٢ ص٤٥٦.
٣- غيبة الطوسي: ص١٨٦، جمال الأسبوع لأبن طاووس: ص٣٠١.
٤- النجم الثاقب: ج٢ ص٤٦٩.
٥- الكافي: ج٢ ص٢٢٣، السرائر: ج٢ ص٥٩١.
٦- خاتمة الوسائل: ص٩٥.

وأتحدى كل شخص أن يأتي ولو برواية واحدة قطعية الدلالة تعارض رواية وصية الرسول ﷺ في ليلة وفاته.

القرينة الخامسة:

عدم احتمالها للتقية، فإن الرواية إذا كانت مخالفة لأصل المذهب وموافقة لغيره من المذاهب يحتمل أن الإمام قد قالها تقية من أعداءه، وأما إذا كانت موافقة لأصل المذهب ومخالفة لغيره فينتفي هذا الاحتمال.

ومن الواضح أن رواية الوصية قد نصت على أن الإمامة والخلافة بعد رسول الله ﷺ في آل بيته الأئمة والمهديين، وقد سمى الرسول فيها الأئمة واحداً بعد الآخر إلى الإمام المهدي ثم ذريته من بعده وسمى أولهم وهو أحمد، وهذا غير موافق لأي مذهب من المذاهب المعاصرة للرسول ﷺ أو الأئمة عليهم السلام فلا يحتمل أبداً صدورها للتقية ، وإذا بطل ذلك ثبت صدورها حقاً، وإنها موافقة للمذهب وقد نصت عشرات الروايات على مضمونها.

وهذه القرينة أيضاً نص عليها الحر العاملي عند تعداده للقرائن، فقال: (ومنها عدم احتماله - الخبر- للتقية لما تقدم) [1].

القرينة السادسة:

مخالفة الوصية لعقائد أبناء العامة، فإن دواعي الوضع والكذب والتزوير في الأحاديث هي لإقصاء الخلافة عن الإمام علي عليه السلام وذريته وإضفاء الشرعية على حكومة بني أمية وبني العباس، فإن كان مضمون الخبر مخالفاً لتلك الدواعي دل على أنه صحيح ولم تتدخل فيه أيدي الوضاعين والمزيفين للأحاديث لكي توافق مذاهبهم وإخفاء حق علي عليه السلام وذريته في خلافة رسول الله ﷺ، ورواية الوصية مخالفة تماماً لعقائد أبناء العامة، بل هي ثورة في وجه الأول والثاني وحكومة بني أمية وبني العباس، حيث نص فيها رسول الله ﷺ على أن الخلافة بعد وفاته لأمير المؤمنين عليه السلام ثم إلى ولده واحداً بعد واحد إلى يوم القيامة، ونص على أسماء الأئمة عليهم السلام وكناهم وأوصافهم.

فبربكم هل يعقل أن يضع أتباع بني أمية أو بني العباس حديثاً ينسف عقيدتهم من الأساس، ويبين للناس أنهم قد غصبوا الخلافة من أهلها الذين نص عليهم رسول الله ﷺ، وما هذا إلا قول شطط لا يصدر إلا عن من سفه نفسه ووصل به العناد إلى إنكار الشمس في رائعة النهار، وهكذا شخص لا يرد عليه إلا بـ (سلاماً .. سلاماً) جواب الجاهلين.

وبعد أن تبين كما هو واضح مخالفة رواية الوصية لعقائد أبناء العامة، ومع ملاحظة سائر القرائن تصبح من أصح الروايات وأثبتها.

وقد أمر الأئمة عليهم السلام بالأخذ بما خالف العامة، وإن الرشد في خلافهم حيث ورد عنهم عليهم السلام: (دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم) [2].

بل حتى لو كانت الرواية واردة عن طرق أبناء العامة ومخالفة لعقائدهم أو متضمنة لفضائل الأئمة عليهم السلام وجب الأخذ بها ويكون ذلك قرينة على صدق الخبر كما ذكر ذلك الشيخ الطوسي - كما تقدم ذكره - وكذلك الحر العاملي في وسائل الشيعة، حيث قال: (كون الراوي غير متهم في تلك الرواية لعدم موافقتها للاعتقاد أو غير ذلك،

١- وسائل الشيعة (آل البيت): ج٣٠ ص٢٤٦.
٢- الكافي: ج١ ص٢٣.

ومن هذا الباب رواية العامة للنصوص على الأئمة ومعجزاتهم وفضائلهم فإنهم بالنسبة إلى تلك الروايات ثقات وبالنسبة إلى غيرها ضعفاء) [1].

فحتى لو كان رواة الوصية كلهم من أبناء العامة أو من أي مذهب آخر، فيعتبرون في هذه الرواية ثقات؛ لأن الرواية تضمنت النص على الأئمة واحداً بعد الآخر وهي مخالفة تماماً لكل مذاهب أبناء العامة .. وبعد هذا هل يبقى عذر لمن يريد أن يناقش في رجال سند الوصية، فهذه هي قواعد الحديث عندكم وهذه آراء كبار العلماء تنص على أن الروايات المتضمنة للنص على حق آل محمد تكون صحيحة بغض النظر عن سندها، وأعمى الله عين من لا يرى في المنخل.

القرينة السابعة:

استدلال بعض كبار العلماء والمحدثين برواية الوصية يدل على اعتبارها وصحة الاعتماد عليها؛ لأنها لو كانت ضعيفة فلا يمكن أن يستدل بها هؤلاء العلماء الكبار، ومن هؤلاء الشيخ الطوسي في الغيبة كما تقدم بيانه والمحدث الميرزا النوري في النجم الثاقب عند الاستدلال على ذرية الإمام المهدي عليه السلام حيث استدل برواية الوصية ووصفها بأنها معتبرة السند، إذ قال: (روى الشيخ الطوسي بسند معتبر عن الإمام الصادق عليه السلام خبراً ذكرت فيه بعض وصايا رسول الله صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام في الليلة التي فيها وفاته ومن فقراتها إنه قال: فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقربين ... إلى آخره) [2].

وكما تقدم بيانه أن الرواية المعتبرة من خلال القرائن أقوى من صحيحة السند، بل إذا تعارض المعتبر المحفوف بالقرائن مع صحيح السند يقدم المعتبر الذي دلت القرائن على صدقه، لاحتمال كون صحيح السند قد اشتبه أو سها بعض رجاله بدون قصد وهذا لا يخل بعدالتهم أو وثاقتهم، فيكون الحديث صحيح السند غير معتبر المتن، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان، وقد تقدم نقل كلام الشيخ جعفر سبحاني بهذا الصدد فراجع.

ومن الذين استدلوا بهذه الرواية هو السيد الشهيد الصدر (رحمه الله) في كتاب تاريخ ما بعد الظهور ص٦٤٠، وله كلام طويل في الاستدلال على ثبوت ذرية الإمام المهدي عليه السلام، وإنهم هم الحاكِمونَ بعد أبيهم عليه السلام .. فمن أراد التفصيل فليراجع المصدر المذكور.

ومن العلماء الذين قالوا بصحة مضمون رواية الوصية السيد المرتضى في أحد أجوبته، إذ قال: (إنا لا نقطع بزوال التكليف عند موت المهدي عليه السلام بل يجوز أن يبقى بعده أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله، ولا يخرجنا ذلك عن التسمية بالاثني عشرية، لأننا كلفنا أن نعلم إمامتهم وقد تبين ذلك بياناً شافياً، فانفردنا بذلك عن غيرنا) [3].

وكذلك صاحب مستدرك سفينة البحار الشيخ علي النمازي معلقاً على رواية تذكر المهديين من ذرية القائم عليه السلام إذا قال: (هذا مبين للمراد من رواية أبي حمزة ورواية منتخب البصائر ولا إشكال فيه وغيرها مما دل على أن بعد الإمام القائم عليه السلام اثني عشر مهدياً وإنهم المهديون من أوصياء القائم والقوام بأمره كي لا يخلو الزمان من حجة) [4].

وكذلك الشهيد السيد محمد باقر الصدر في كتاب المجتمع الفرعوني وهو عبارة عن تقرير لمحاضرات ألقاها، حيث قال: (... ثم بعده - أي المهدي عليه السلام - يأتي اثنا عشر خليفة يسيرون في الناس وفق تلك المناهج التي وضعت

١- خاتمة الوسائل: ص٩٥.
٢- النجم الثاقب: ج٢ ص٧٢.
٣- بحار الأنوار: ج٥٣ ص١٤٨.
٤- مستدرك سفينة البحار: ج١٠ ص٥١٧.

تحت إشراف الحجة المهدي عليه السلام، وخلال فترة ولاية الإثني عشر خليفة يكون المجتمع في سير حثيث نحو التكامل والرقي ...) [1].

وهذه القرينة مع أخواتها تنتج القطع بصحة الوصية، وإنها رواية معتبرة ولا يسوغ لأحد التشكيك بها إلا من قبل أتباع الأول والثاني الذين اعترضوا على كتابتها في ليلة وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقال الثاني: (حسبنا كتاب الله، إن محمداً يهجر) وحاشاه بالأمس وحاشاه اليوم أن يهجر أو أن ينطبق كلامه على غير مصداقه الذي قصده، قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾.] انتهى.

اسئلة المبحث الثالث:

س١: عدد قرائن صحة صدور الوصية.
س٢: من قرائن صحة الصدور موافقة القرآن كيف ان الوصية توافق القرآن ؟ بين ذلك؟
س٣: من قرائن صحة الصدور عدم وجود معارض للوصية بين ذلك.
س٤: ان عدم احتمال التقية قرينة على صحة الصدور، فلماذا لا يحتمل التقية في رواية الوصية؟
س٥: من الامور التي تؤدي لصحة صدور الوصية مخالفتها العامة بين ذلك؟

١- المجتمع الفرعوني: ص١٧٥.

المبحث الرابع: اثبات صدور الوصية ببيان آخر.

جاء في كتاب الوصية الكتاب العاصم من الضلال للسيد أحمد الحسن (ع) تقريباً لاثبات صدور وصية النبي ليلة وفاته، وهذا نص ما جاء:

[والوصية كتاب كتبه رسول الله ﷺ في آخر لحظات حياته امتثالاً لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، ووصفه بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به أبداً، وأُؤكد في آخر لحظات حياته؛ لأنه نبي يوحى له فما يقوله في آخر لحظات حياته هو خلاصة رسالته وما يحفظ الدين بعده، فما بالك إذا كان مع شدة مرضه وأوجاع السم التي كانت تقطّع كبده مهتماً أشد الاهتمام أن يكتب هذا الكتاب ويصفه بأنه عاصم من الضلال، فهذا الكتاب من الأهمية بمكان بحيث إنّ الله سبحانه وتعالى الذي كان يرحم محمداً ﷺ إلى درجة أنه يشفق عليه من كثرة العبادة التي تتعب بدنه فيخاطبه بقوله: ﴿طه ۞ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ نجده سبحانه مع شدة رحمته بمحمد ﷺ وإشفاقه عليه يكلف محمداً ﷺ في آخر لحظات حياته أن يملي كتاباً ويصفه بأنه عاصم من الضلال على رؤوس الأشهاد رغم ما كان يعانيه محمد ﷺ من آلام السم الذي كان يسري في بدنه ويقطع كبده [١].

وهذه بعض النصوص التي وصف فيها الرسول محمد ﷺ كتاب الوصية بأنه عاصم من الضلال وفي آخر لحظات حياته، ففي يوم الخميس أراد كتابته لكل الأمة وأراد أن يشهد عليه عامة الناس ولكن منعه جماعة وطعنوا في قواه العقلية وقالوا إنه يهجر (أي يهذي ولا يعرف ما يقول)، فطردهم وبقي رسول الله بعد يوم الخميس إلى يوم وفاته الاثنين، فكتب في الليلة التي كانت فيها وفاته وصيته وأملاها على علي عليه السلام وشهدها بعض الصحابة الذين كانوا يؤيدون كتابتها يوم الخميس:

في كتب السنة:

عن ابن عباس، قال: (يوم الخميس وما يوم الخميس، اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه فقال: ائتوني اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي نزاع، فقالوا ما شأنه ؟ أهجر، استفهموه، فذهبوا يردون عليه، فقال: دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه، وأوصاهم بثلاث قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم وسكت عن الثالثة أو قال فنسيتها) [صحيح البخاري: ج٤ ص٤١٦٨].

عن ابن عباس، قال: (يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم جعل تسيل دموعه حتى رؤيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ائتوني بالكتف والدواة، أو اللوح والدواة، أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقالوا: إنّ رسول الله يهجر) [صحيح مسلم - كتاب الوصية].

---

١. روى الكليني: [٣- ... عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: سَمَّتِ الْيَهُودِيَّةُ النَّبِيَّ ﷺ فِي ذِرَاعٍ وكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ الذِّرَاعَ والْكَتِفَ ويَكْرَه الْوَرِكَ لِقُرْبِهَا مِنَ الْمَبَالِ] الكافي: ج٦ ص٣١٥.
وأخرج البخاري: [.. عن أنس ابن مالك رضي الله عنه ان يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها فجئ بها فقيل: ألا نقتلها، قال: لا، قال: فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم] صحيح البخاري: ج٣ ص١٤١.
قال الشيخ المفيد عن النبي ﷺ: (وقبض بالمدينة مسموماً يوم الاثنين لليلتين بقيتا من صفر) المقنعة: ص٤٥٦. ومثله العلامة الحلي في المنتهى: ج٢ ص٨٨٧.

في كتب الشيعة:

عن سليم بن قيس الهلالي، قال: (سمعت سلمان يقول: سمعت علياً عليه السلام بعد ما قال ذلك الرجل (عمر) ما قال وغضب رسول الله صلى الله عليه وآله ودفع الكتف: ألا نسأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن الذي كان أراد أن يكتبه في الكتف مما لو كتبه لم يضل أحد ولم يختلف اثنان .....) [كتاب سليم بن قيس: ص٣٩٨].

عن سليم بن قيس الهلالي، قال الإمام علي عليه السلام لطلحة: (ألست قد شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله حين دعا بالكتف ليكتب فيها مالا تضل الأمة ولا تختلف، فقال صاحبك ما قال: "إنّ نبي الله يهجر" فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله .....) [كتاب سليم بن قيس: ص٢١١].

عن سليم بن قيس إنّ علياً عليه السلام قال لطلحة في حديث طويل عند ذكر تفاخر المهاجرين والأنصار بمناقبهم وفضائلهم: (يا طلحة، أ ليس قد شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله حين دعانا بالكتف ليكتب فيها ما لا تضل الأمة بعده ولا تختلف فقال صاحبك ما قال إنّ رسول الله يهجر فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وتركها ؟ قال: بلى قد شهدته) [الغيبة للنعماني: ص٨١].

وفي كتاب الغيبة للطوسي نقل النص الوحيد المروي للكتاب العاصم من الضلال الذي أراد رسول الله صلى الله عليه وآله كتابته كما ثبت في أصح كتب السنة البخاري ومسلم، ومن نقل الوصية عن الرسول محمد صلى الله عليه وآله هم آل محمد عليهم السلام : ..... الخ

ووصف الرسول له بأنه عاصم من الضلال أبداً يجعل من المحال أن يدعيه مبطل، ومن يقول إنّ ادعاءه من المبطلين ممكن فهو يتهم الله سبحانه بالعجز عن حفظ كتاب وصفه بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به، أو يتهم الله بالكذب؛ لأنه وصف الكتاب بأنه عاصم من الضلال أبداً، ومن ثم لم يكن كذلك !! أو يتهم الله بالجهل؛ لأنه وصفه بوصف لا ينطبق عليه جاهلاً بحاله، وحاشاه سبحانه من هذه الأوصاف وتعالى الله عما يقول الجاهلون علواً كبيراً.

فلابد أن يحفظ العالم القادر الصادق الحكيم المطلق سبحانه النص - الذي وصفه بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به - من ادعاء المبطلين له حتى يدعيه صاحبه ويتحقق الغرض منه، وإلا لكان جاهلاً أو عاجزاً أو كاذباً مخادعاً ومغرياً للمتمسكين بقوله باتباع الباطل. ومحال أن يكون الله سبحانه جاهلاً أو عاجزاً؛ لأنه عالم وقادر مطلق، ويستحيل أن يصدر من الحق سبحانه وتعالى الكذب؛ لأنه صادق وحكيم، ولا يمكن وصفه بالكذب، وإلا لما أمكن الركون إلى قوله في شيء ولأنتقض الدين.

ونص خليفة الله في أرضه على من بعده مع وصفه بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به - نصاً إلهياً [1]- لابد أن يكون محفوظاً من الله أن يدعيه الكاذبون المبطلون حتى يدعيه صاحبه وإلا فسيكون كذباً وإغراءً للمكلفين باتباع الباطل، وهذا أمر لا يصدر من العالم الصادق القادر الحكيم المطلق سبحانه.

فلو قال لك إنسان عالم بالغيب ومآل الأمور: إذا كنت تريد شرب الماء فاشرب من هنا وأنا الضامن أنك لن تسقى السم أبداً من هذا الموضع، ثم إنك سُقيت في ذلك الموضع سماً فماذا يكون الضامن ؟ هو إما جاهل، وإما كاذب من الأساس، أو عجز عن الضمان، أو اخلف وعده، فهل يمكن أن يقبل من يؤمن بالله أن يصف الله بالجهل أو بالكذب أو العجز أو خلف الوعد ؟! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

---

١. إنّ نص النبي صلى الله عليه وآله على من يخلفه إنما هو بأمر الله سبحانه، وقد تقدم قوله صلى الله عليه وآله للحارث بن عمرو في رواية الكافي المتقدمة: [لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيَّ، ذَلِكَ إِلَى اللَّه تَبَارَكَ وتَعَالَى]، والله تعالى يقول عن نبيه: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) [النجم: ٣-٤]، وروى الكليني: [٢- ... عَنْ عَمْرو بْنِ الأَشْعَثِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّه عليه السلام يَقُولُ: أَتَرَوْنَ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلَى مَنْ يُرِيدُ لَا واللَّه ولَكِنْ عَهْدٌ مِنَ اللَّه ورَسُولِه صلى الله عليه وآله لِرَجُلٍ فَرَجُلٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ الأَمْرُ إِلَى صَاحِبِه] الكافي: ج١ ص٢٧٨.

وقد تكفّل الله في القرآن وفيما روي عنهم عليهم السلام بحفظ النص الإلهي من أن يدعيه أهل الباطل، فأهل الباطل مصروفون عن ادعائه، فالأمر ممتنع كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۞ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦].

ومطلق التقوّل على الله موجود دائماً ولم يحصل أن منعه الله، وليس ضرورياً أن يُهلك الله المتقولين مباشرة، بل أنه سبحانه أمهلهم حتى حين، وهذا يعرفه كل من تتبع الدعوات الظاهرة البطلان كدعوة مسيلمة، فأكيد ليس المراد في الآية مطلق التقول على الله، بل المراد التقول على الله بادعاء القول الإلهي الذي تقام به الحجة، عندها يتحتم أن يتدخل الله ليدافع عن القول الإلهي الذي تقام به الحجة، وهو النص الإلهي الذي يوصله خليفة الله لتشخيص من بعده والموصوف بأنه عاصم من الضلال؛ حيث إنّ عدم تدخله سبحانه مخالف للحكمة، ومثال هذا القول أو النص: وصية عيسى عليه السلام بالرسول محمد صلى الله عليه وآله، ووصية الرسول محمد صلى الله عليه وآله بالأئمة والمهديين عليهم السلام [١].

فالآية في بيان أنّ هذا التقول ممتنع، وبالتالي فالنص محفوظ لصاحبه ولا يدعيه غيره، وتوجد روايات تُبيّن أنّ الآية في النص الإلهي على خلفاء الله بالخصوص، فهو نص إلهي لابد أن يحفظه الله حتى يصل إلى صاحبه، فهو نص إلهي محفوظ من أي تدخل يؤثر عليه سواء كان هذا التدخل في مرحلة نقله إلى الخليفة الذي سيوصله، أم في مرحلة - أو مراحل - وصوله إلى الخليفة الذي سيدعيه [٢].

وهناك روايات بيَّنت هذه الحقيقة، وهي أنّ التقول في هذه الآية هو بخصوص النص الإلهي: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ: (سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: "يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ"، قَالَ: يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا وَلَايَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِأَفْوَاهِهِمْ. قُلْتُ: "وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ"، قَالَ: وَاللَّهُ مُتِمُّ الْإِمَامَةِ ..... قُلْتُ: قَوْلُهُ: "إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ"، قَالَ: يَعْنِي جَبْرَئِيلَ عَنِ اللَّهِ فِي وَلَايَةِ عَلِيٍّ عليه السلام. قَالَ: قُلْتُ: "وَما هُوَ بِقَوْلِ شاعِرٍ قَلِيلاً ما تُؤْمِنُونَ"، قَالَ: قَالُوا إِنَّ مُحَمَّداً كَذَّابٌ عَلَى رَبِّهِ وَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهَذَا فِي عَلِيٍّ فَأَنْزَلَ اللَّهُ بِذَلِكَ قُرْآناً، فَقَالَ: إِنَّ وَلَايَةَ عَلِيٍّ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ. وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا مُحَمَّدٌ بَعْضَ الْأَقاوِيلِ. لَأَخَذْنا مِنْهُ بِالْيَمِينِ. ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنْهُ الْوَتِينَ) [الكافي: ج١ ص٤٣٤].

كما أنّ الإمام الصادق عليه السلام يقول: (إنّ هذا الأمر لا يدعيه غير صاحبه إلا تبر الله عمره) [الكافي - للكليني: ج١ ص٣٧٢].

فالمبطل مصروف عن ادعاء الوصية الإلهية الموصوفة بأنها تعصم من تمسك بها من الضلال، أو أنّ ادعاءه لها مقرون بهلاكه قبل أن يظهر هذا الادعاء للناس، حيث إنّ إمهاله مع ادعائه الوصية يترتب عليه إما جهل وإما عجز أو كذب من وعد المتمسكين به بعدم الضلال، وهذه أمور محالة بالنسبة للحق المطلق سبحانه، ولهذا قال تعالى: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾. وقال الصادق عليه السلام: (تبر الله عمره).

---

١. لذا وصفها رسول الله صلى الله عليه وآله بأنها كتاب عاصم من الضلال لمن تمسك بها، وعدَّ الحق سبحانه وصية عيسى عليه السلام بمحمد صلى الله عليه وآله بينة إلهية من بين البينات التي جاء بها، قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ) [الصف: ٦]، ولا تكون الوصية بيّنة إلهية لو أمكن ادعاؤها من قبل مدعٍ مبطل.

٢. أما حفظ النص في مرحلة نقله إلى الخليفة الذي سيوصله، فمثاله نقل الوصية بمحمد صلى الله عليه وآله من قبل الله إلى عيسى عليه السلام، أو نقل الوصية بعلي وولده الطاهرين عليهم السلام من قبل الله إلى محمد صلى الله عليه وآله، وأما حفظ النص على مستوى وصوله إلى الخليفة الذي سيدعيه فهو قد يمر بمرحلة واحدة كما في وصول وصية رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الامام علي عليه السلام، أو يمر بعدة مراحل كما في وصولها إلى المهدي الأول (أحمد) أو وصول وصية عيسى بمحمد إلى محمد صلى الله عليه وآله. والحفظ الإلهي للنص موجود في جميع تلك الحالات والمراحل.

وللتوضيح أكثر أقول: إنّ الآية تطابق الاستدلال العقلي السابق وهو أنّ الادعاء ممتنع وليس ممكناً، فإن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۞ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾، معناه أنّ الهلاك ممتنع لامتناع التقول أي أنه لو كان متقولاً لهلك [1]، والآية تتكلم مع من لا يؤمنون بمحمد ﷺ والقرآن، وبالتالي فالاحتجاج بالكلام في الآية ليس بها كونها كلام الله؛ لأنهم لا يؤمنون بهذا، بل الاحتجاج هو بمضمون الآية، أي احتجاج بما هو ثابت عندهم عقلاً وهو أنّ النص الإلهي الموصوف بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به لا يمكن أن يدعيه غير صاحبه؛ لأن القول بأنه يمكن أن يدعيه غير صاحبه يلزم منه نسب الجهل أو العجز أو الكذب لله سبحانه وتعالى.

إذن فلا يمكن - عقلاً وقرآناً وروايةً - أن يحصل ادعاء النص الإلهي التشخيصي الموصوف بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به، أي أنّ النص محفوظ من الادعاء حتى يدعيه صاحبه ليتحقق الغرض من النص وهو منع الضلال عن المكلف المتمسك به كما وعده الله سبحانه.

وللتوضيح والتفصيل أكثر أقول:

إنّ مدعي المنصب الإلهي:

- إما أن يكون مدعياً للنص التشخيصي الموصوف بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به، فهذا المدع محق ولا يمكن أن يكون كاذباً أو مبطلاً؛ لأن هذا النص لابد من حفظه من ادعاء الكاذبين والمبطلين، وإلا فسيكون الله قد أمر الناس بالتمسك بما يمكن أن يضلهم، ورغم هذا قال عنه بأنه عاصم من الضلال أبداً، وهذا كذب يستحيل أن يصدر من الله.
- وإما أن يكون مدعياً للمنصب الإلهي ولكنه غير مدعٍ للنص التشخيصي الموصوف بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به، وهكذا مدعي: إما أن يكون ادعاؤه فيه شبهة على بعض المكلفين لجهلهم ببعض الأمور، وهذا ربما يمضي الله به الآية ويهلكه رحمة بالعباد وإن كان بعد ادعائه بفترة من الزمن رغم أنه لا حجة ولا عذر لمن يتبعه. وإما أنه لا يحتمل أن يشتبه به أحد إلا إن كان طالباً للباطل فيتبع شخصاً بدون نص تشخيصي كما بينت، ومع هذا تصدر منه سفاهات كثيرة ويجعل الله باطله واضحاً وبيّناً للناس، وهذا لا داعي أن تطبّق عليه الآية بل ربما أمهل فترة طويلة من الزمن فهو يترك لمن يطلبون الباطل بسفاهة.

وهذا تقريب ليتوضح الأمر أكثر: نفرض أنّ هناك ثلاث دوائر؛ بيضاء، ورمادية، وسوداء. فالدائرة البيضاء محمية من أن يدخل لها كاذب، وبالتالي فكل من دخلها فهو مدعٍ صادق ويجب تصديقه، فالآية: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۞ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ واجبة التطبيق في هذه الدائرة.

والرمادية غير محمية من أن يدخل لها الكاذب، فلا يصح الاعتماد على من كان فيها وتصديقه، ورغم هذا فيمكن أن تحمى بعض الأحيان من الكاذب بعد دخوله رحمة بالعباد رغم أنهم لا عذر لهم باتباع من كان في هذه الدائرة، فالآية ممكنة التطبيق على هذه الدائرة وليس واجبة التطبيق.

والثالثة سوداء غير محمية من أن يدخل لها الكاذب، بل هي دائرة الكاذبين وواضحة بأنها دائرة الكاذبين، فلا داعي لحمايتها أصلاً من الكاذبين لا قبل دخولهم ولا بعد دخولهم، فالآية ليس موضعها هذه الدائرة.

فلابد إذن من الانتباه إلى أنّ كلامنا في منع ادعاء النص التشخيصي الموصوف بأنه عاصم من الضلال وليس في ادعاء المنصب الإلهي عموماً، فادعاء المنصب الإلهي أو النبوة أو خلافة الله في أرضه باطلاً بسفاهة ودون

---

١. قال ابن منظور: [قال الجوهري: (لو) حرف تمنٍّ، وهو لامْتِناعِ الثاني مِن أَجْل امْتِناعِ الأَوَّل، تقول: لَوْ جِئْتَني لأَكْرَمْتُكَ] لسان العرب: ج١٥ ص٤٧٠. والأول في الآية هو التقوّل (تقوّل علينا ..) والثاني هو الهلاك (لأخذنا منه باليمين ..)، و(لو) تفيد أنّ الهلاك ممتنع لأجل امتناع التقوّل.

الاحتجاج بالوصية (النص التشخيصي) حصل كثيراً وربما بقي حياً من ادعى باطلاً فترة من الزمن، ومثال لهؤلاء مسيلمة الكذاب ادعى أنه نبي في حياة رسول الله محمد ﷺ وبقي مسيلمة حياً بعد موت رسول الله محمد ﷺ ، فالادعاء بدون شهادة الله ونص الله وبدون الوصية لا قيمة له وهو ادعاء سفيه، فمن يصدق هكذا مدعٍ مبطل لا عذر له أمام الله.

إذن، فالمقصود ليس منع أهل الباطل من الادعاء مطلقاً، بل منعهم من ادعاء النص التشخيصي الموصوف بأنه عاصم لمن تمسك به من الضلال وهو وصية خليفة الله للناس، وهذا المنع الذي أثبتناه عقلاً وأكد عليه النص القرآني والروائي يؤكده أيضاً الواقع، فمرور مئات السنين على النص دون أن يدعيه أحد كافٍ لإثبات هذه الحقيقة، فقد مرّ على وصايا الأنبياء في التوراة ووصية عيسى عليه السلام مئات السنين ولم يدعِها غير محمد ﷺ وأوصيائه من بعده، كما ولم يدعِ وصية النبي غير الأئمة عليهم السلام ، وقد احتج الإمام الرضا عليه السلام بهذا الواقع على الجاثليق فبعد أن بيّن النص من الأنبياء السابقين على الرسول محمد ﷺ من التوراة والإنجيل احتج الجاثليق بأنّ النصوص يمكن أن تنطبق على أكثر من شخص، فكان احتجاج الإمام الرضا عليه السلام على الجاثليق أنه لم يحصل أن ادعى الوصايا المبطلون، وهذا هو النص موضع الفائدة قال الجاثليق: (..... ولكن لم يتقرر عندنا بالصحة أنه محمد هذا، فأما اسمه محمد فلا يصح لنا أن نقر لكم بنبوته ونحن شاكون أنه محمدكم ..... فقال الرضا عليه السلام: "احتججتم بالشك، فهل بعث الله من قبل أو من بعد من آدم إلى يومنا هذا نبياً اسمه محمد ؟ وتجدونه في شيء من الكتب التي أنزلها على جميع الأنبياء غير محمد ؟" فأحجموا عن جوابه) [إثبات الهداة: ج١ ص١٩٤ - ١٩٥].

فاحتجاج الأوصياء السابقين بهذا النص حجة على من يؤمن بهم، وقد احتج عيسى ومحمد صلوات الله عليهما به، فعيسى عليه السلام احتج بنص الأنبياء السابقين عليه رغم عدم مباشرتهم له، ومحمد ﷺ كما في القرآن احتج بنص عيسى عليه السلام عليه ونص الأنبياء قبل عيسى عليه السلام عليه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: ٦].

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

والله بيَّن في القرآن أنّ ادعاء محمد ﷺ لو كان باطلاً - وحاشاه - لما تركه يدعيه؛ لأن الله متكفل بحفظ النص وصونه من ادعاء المبطلين، أو يمكن أن نقول إنّ الله متكفل بصرفهم عن النص ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۞ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ۞ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۞ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ ۞ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ ۞ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۞ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۞ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ۞ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ۞ وَإِنَّهُ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ۞ وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ ۞ وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ۞ وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ ۞ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الحاقة: ٣٨ - ٥٢].

وها هو كتاب الوصية الذي كتبه الرسول محمد ﷺ ليلة وفاته موجود منذ أكثر من ألف عام في الكتب، ويستطيع أي إنسان أن يقرأه ويطلع عليه ولكن لم يتمكن مبطل من ادعائه مع كثرتهم، فالله صرف عنه كل مدعٍ كاذب حيث ادعى كثيرون النبوة والإمامة والمهدوية ولكن أبداً لم يتمكن أحدهم من خرق حجاب الله المضروب على هذا الكتاب فيدعيه، وهذا الواقع يؤكد ما بيَّنته فيما تقدم من أنّ وصف هذا الكتاب بأنه عاصم

من الضلال بذاته يعني أنه لا يدعيه غير صاحبه الذي ذكره الرسول محمد ﷺ، ومن يدعيه فهو صادق وهو صاحبه.

وهذا كافٍ كدليل تام وحجة قائمة على أحقية هذه الدعوة، فمن أراد الحق ومعرفة أحقية هذه الدعوة تكفيه الوصية وادعائي أني المذكور فيها، وهناك أدلة كثيرة غيرها، كالعلم بدين الله وبحقائق الخلق، والانفراد براية البيعة لله، وأيضاً النص من الله مباشرة بالوحي لعباده بالرؤيا [١] وغيرها من سبل شهادة الله عند خلقه لخلفائه في أرضه، فكما شهد للملائكة بخلافة آدم عليه السلام بالوحي فقد شهد الله عند عدد كبير من الناس المتفرقين بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب بأنّ أحمد الحسن حق وخليفة من خلفاء الله في أرضه [٢]، وقد قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٩].

وقال تعالى: ﴿لَّكِنِ اللّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلآئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ١٦٦].

وأيضاً بالنسبة للمسلمين السنة فقد حثهم رسول الله ﷺ على نصرة المهدي وأسماه (خليفة الله المهدي) كما في الروايات الصحيحة في كتب السنة [٣]، وقد جئتهم واسمي يواطئ اسم رسول الله ﷺ (أحمد)، واسم أبي يواطئ اسم أب رسول الله (إسماعيل) كما نصّت الروايات [٤] والرسول ﷺ قال: (أنا ابن الذبيحين عبد الله وإسماعيل) [٥]، وقد جئتكم بالنص التشخيصي الموصوف بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به، وجئت بالعلم، والانفراد براية البيعة لله.

فاتقوا الله يا أمة محمد ﷺ وأذعنوا للحق واتبعوا خليفة الله المهدي الذي دعاكم رسول الله ﷺ لنصرته ولو زحفاً على الثلج، وآمنوا بوصية نبيكم الوحيدة لتنجوا في الدنيا والآخرة] انتهى المنقول من كتاب الوصية المقدسة الكتاب العاصم من الضلال]

اسئلة المبحث الرابع:

س١: كيف اثبت السيد احمد الحسن (ع) صدور الوصية ؟

س٢: القول بادعاء الوصية من غير صاحبها الشرعي فيه لوازم باطلة اذكرها.

س٣: ان مطلق التقول موجود على الله تعالى بينما التقول بادعاء النص الالهي غير موجود بين ذلك.

س٤: قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۞ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾، كيف تقرب امتناع ادعاء النص طبقاً للايات المتقدمة ؟

س٥: ما الفرق بين ادعاء النص التشخيصي وبين ادعاء المقام وايهما الممتنع ؟

---

١. روى أبو الفتح الكراجكي: [عن علي عليه السلام قال: رؤيا المؤمن تجري مجرى كلام تكلم به الرب عنده] كنز الفوائد: ص٢١١.

٢. وقد قص أنصار الامام المهدي عليه السلام رؤاهم التي شهد الله لهم فيها صوتاً وكتابة، وهم من بلدان وخلفيات وقوميات مختلفة، وضمت المواقع الرسمية للدعوة اليمانية المباركة الكثير من تلك الشهادات.

٣. أخرج ابن ماجة: [.. عن ثوبان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "يقتتل عند كنزكم ثلاثة. كلهم ابن خليفة. ثم لا يصير إلى واحد منهم. ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق. فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم". ثم ذكر شيئاً لا أحفظه. فقال: "فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج. فإنه خليفة الله، المهدي". في الزوائد: هذا إسناد صحيح. رجاله ثقات. ورواه الحاكم في المستدرك، وقال: صحيح على شرط الشيخين] سنن ابن ماجة: ج٢ ص١٣٦٧.

٤. أخرج الحاكم: [.. عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه أبي فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً] المستدرك: ج٤ ص٤٤٢.

٥. الخصال للصدوق: ص٥٦، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج١ ص١٨٩، المستدرك للحاكم: ج٢ ص٥٥٩، نيل الأوطار للشوكاني: ج٩ ص١٦٤. ولا يشك مسلم في أنّ النبي ﷺ من ولد إسماعيل وليس من ولد إسحاق كما يدعيه اليهود.

المبحث الخامس: دفع اشكالات قيلت في دلالة الوصية.

الاشكال الاول: إنّ مضمون الوصية معلوم سلفاً ؟

يزعم بعض من يدعي علماً أن لا حاجة إلى أن يوصي محمد ﷺ عند الاحتضار، فحديث الثقلين أو الغدير مثلاً يغني عن كتابتها، ولما كان مضمونها معلوم سلفاً فلا حاجة إلى أن يكلّف نفسه بكتابتها !!

وكان جواب السيد أحمد الحسن عليه السلام لمثل هؤلاء المدعين هو التالي:

[إنّ بعضهم يدّعون أنهم يعلمون ما في وصية رسول الله ﷺ التي لم يكتبها حسب زعمهم، وبأنها مجرد تأكيد لبيعة الغدير ولحديث الثقلين المجمل، ولهذا فهو ﷺ لم يهتم لكتابتها ولم يكتبها بعد حادثة الرزية بحسب زعمهم ولو للمساكين الذين يقبلونها كعمار وأبو ذر والمقداد، ولم يكتبها حتى لعلي عليه السلام لتصل لمن يقبلونها بعده لكي لا يضيع ويضل كلّ من في أصلاب الرجال وتعصم الأمة من الضلال.

ولا أدري من أين علموا أنّ الوصية مجرد تكرار أو تأكيد لحادثة الغدير أو غيرها من الحوادث والأقوال السابقة لرسول الله ﷺ كحديث الثقلين المجمل، مع أنه ﷺ نبي ورسول من الله والوحي مستمر له ورسالته لهداية الناس مستمرة حتى آخر لحظة من حياته، فهل أن الله أخبرهم مثلاً أنه لم يوحي لمحمد قبل احتضاره بيوم أو بشهر أو بشهرين شيئاً جديداً وتفاصيل جديدة تخصّ أحد الثقلين وهو الأوصياء من بعده وأسماء وصفات بعضهم بما يضمن عدم ضلال الأمة إلى يوم القيامة، مع أنّ هذا الأمر موافق للحكمة. وإذا لم يكن قد أوحى الله لهؤلاء المدعين شيئاً، فلماذا الجزم أنّ الوصية كانت مجرد تكرار لما سبق ولهذا كان الأفضل ترك كتابتها بعد رزية الخميس بحسب زعمهم ؟

هل هذا يعني أنّ عمر يقرر لرسول الله أنّ الأفضل عدم كتابة الوصية في يوم الخميس كما يزعم من اعتبروا أن اعتراض عمر على كتابة الكتاب كان بتوفيق وتسديد، وأنتم تقررون لرسول الله أنّ الأفضل عدم كتابة الوصية بعد يوم الخميس، ولا تُعدمون القش لإيقاد ناركم، فمن الرسول بربكم محمد بن عبد الله ﷺ، أم عمر وجماعته، أم أنتم يا من تسميتم بالتشيع ؟].

ولم تفرغ سلّتهم من الإشكالات على كتاب محمد ﷺ العاصم لأُمته من الضلال، فاخترع بعضهم إشكالاً مفاده: إما أن يكون موسى بن جعفر عليه السلام قد أوصى في سجنه قبل الوفاة لمن بعده وكتب وصيته، أو أنّ محمداً ﷺ لم يكتب وصيته ؟!! ولمثل هذه السفاسف، كان عليه السلام يقول:

[نحن أثبتنا وجوب الوصية عند الاحتضار وبالدليل، وهم الآن ليس لديهم دليل نقض، إذن ثبت دليلنا، وثبتت وصية رسول الله ﷺ الوحيدة بحسب هذا الدليل على وجوب كتابتها.

أما الإشكال على وصية رسول الله ﷺ بعدم وجود وصية عند الاحتضار لموسى بن جعفر عليه السلام مثلاً لكونه مسجوناً، فالله يقول: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)، فالمريض لا يصوم، ومن يُعدم السبيل لا يُكلّف كتابة الوصية عند الاحتضار، فموسى بن جعفر لم يكن بوسعه والرسول ﷺ ليس كذلك، بل كان كتابة الوصية بوسعه، فيجب عليه الكتابة.

هذا إضافة إلى أنّ وصايا وروايات الأئمة عليهم السلام لم تصل كلّها، فقد ضاع كثير من أُصول الشيعة الروائية كما يعلم الجميع.

هذا إضافة إلى أنه لا يضرّ أن لا يكتب موسى بن جعفر عليه السلام وصيته عند الاحتضار؛ لأن وصية الرسول ﷺ عاصمة للأُمة من الضلال إلى يوم القيامة، فلا يجب أن يوفر الله ظرفاً لموسى بن جعفر عليه السلام ليوصي عند

الاحتضار، ولكن الله وفّر الوقت والفرصة والسعة لرسول الله ﷺ عند الاحتضار ليوصي، وقد أوصى ونقلت الوصية] [1].

الإشكال الثاني: الوصية متناقضة ولا يصدر المتناقض من النبي (ص)

إنّ النبي ﷺ أعطى لعلي عليه السلام أسماء وقال له لا تصح لأحد غيرك، فقال ﷺ: (سماك الله تعالى في سمائه: علياً المرتضى، وأمير المؤمنين، والصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك). بينما في آخر الوصية أعطى لابن محمد بن الحسن عليه السلام **اسم المهدي فقال** ﷺ: **(له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي، وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، ..)**.

فكيف يقول ﷺ لعلي عليه السلام هذه الأسماء لا تصح لأحد غيرك ويسميه المهدي، ثم يعطي لابن محمد بن الحسن عليه السلام اسم المهدي، أليس هذا تناقضاً ؟

الجواب:

أولاً: إنّ النبي محمد ﷺ له اسمان اسم في السماء، واسم في الأرض.

قال عيسى بن مريم عليه السلام لبني إسرائيل كما يقص القرآن: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِين﴾[2].

وروي: سأل بعض اليهود رسول الله ﷺ: لم سميت محمداً واحمداً وبشيراً ونذيراً ؟

قال: (أمّا محمد فإني في الأرض محمود، وأمّا أحمد فإني في السماء أحمد منه، وأمّا البشير فأبشر من أطاع الله بالجنة، وأمّا النذير فأنذر من عصى الله بالنار،...) [3].

في الوصية أعطى الرسول ﷺ لعلي عليه السلام أسماءً في السماء، ومنها المهدي، فقال ﷺ: (سماك الله تعالى في سمائه: ،...، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك)، وهذا لا ينافي أن يكون هذا الاسم لابن الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام في الأرض.

ثانياً: أنّ الأسماء بمجموعها لا تصح لأحد غير أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا لا ينافي تسمية أحد أولاده بإسم منها.

الإشكال الثالث: اضطراب في متن الوصية

إنّ رواية الوصية في متنها اضطراب، وجاء هذا الاضطراب، من أنها تقول أنّ لابن المهدي عليه السلام ثلاثة أسماء، ثم تذكر أربعة.

الجواب: أنّ رواية الوصية لم تذكر أربعة أسماء بل ذكرت ثلاثة، ولا أعلم كيف فهم المستشكل أنها أربعة أسماء، وإليكم العبارة لنرى ماذا نفهم منها.

قال ﷺ: (ثم يكون من بعده اثنا عشر مهدياً، (فإذا حضرته الوفاة) فليسلمها إلى ابنه أول المقربين له ثلاثة أسامي: اسم كإسمي واسم أبي وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين).

فالاسم الأول: أحمد، والذي قال عنه رسول الله ﷺ اسم كاسمي، وهو بين المراد من اسمه فقال ﷺ:

١- مع العبد الصالح:ج٢ ص٣٥.
٢- الصف: ٦.
٣- تفسير القمي: ج٢ ص٣٦٥.

أحمد. فلفظ أحمد هو شرح لقول رسول الله ﷺ (كإسمي).

الاسم الثاني: عبد الله، وهو الذي قال عنه الرسول ﷺ: (كإسم أبي)، فلفظ عبد الله شرح لقول ﷺ: (كإسم أبي).

الاسم الثالث: المهدي، وقد صرحت الوصية بذلك فقالت: (والاسم الثالث: المهدي).

إذن فكيف يقال بأنّ رواية الوصية تقول له ثلاثة أسماء وتذكر أربعة ؟

إنّما يدل هذا الكلام على سطحية قائله، أو إفلاسه، لذا تراه يتعلل بأوضح الأمور ويعتبرها إشكالاً !

الإشكال الرابع: الوصية احتوت على ما هو باطل مما يدل على عدم صدورها

إنّ الوصية تقول بأنّ الرسول ﷺ قال لعلي بن أبي طالب عليه السلام: (يا علي، أنت وصيي على أهل بيتي حيهم وميتهم، وعلى نسائي: فمن ثبتها لقيتني غداً، ومن طلقتها فأنا برئ منها، لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة، وأنت خليفتي على أمتي من بعدي).

فما معنى أنّ علياً عليه السلام يكون وصياً للنبي ﷺ على أهل بيته ونسائه بحيث يوكل النبي ﷺ له أمر الطلاق، فمن طلقها علي عليه السلام لم تر النبي ﷺ في عرصة القيامة، ومن ثبتها علي عليه السلام تلقى النبي ﷺ يوم القيامة، والحال أنّ المرأة تعتد عدة الوفاة بعد وفاة زوجها، وتكون منفصلة عنه قهراً، ولها الحق أن تتزوج غيره إذا انتهت عدة الطلاق. فما معنى قول النبي ﷺ المتقدّم لعلي بن أبي طالب عليه السلام ؟

الجواب: توجد أحكام خاصة بالنبي (ص)، ومنها تعدد الزوجات، فله ﷺ أن يتزوج بأكثر من أربعة، ومنها عدم جواز زواج نسائه بعد وفاته، فإيكال امر طلاق نسائه بعد وفاته لعلي (ع) أحد تلك الاحكام، فالوصية جاءت لتثبت هذا الحكم وتعطي حق الطلاق لوصي الرسول (ص).

هذا، مضافاً إلى ان المقصود بالطلاق ليس الطلاق الذي يبحث عنه في الفقه؛ وهو انفصال الزوج عن زوجته بل يقصد به انفصال من نوع آخر، وهو الفصل بين زوجات النبي (ص) وبين ما يتمعن به من شرف الامومة للمؤمنين ما دمن في طاعة الله سبحانه.

قال رسول الله لأمير المؤمنين: (يا أبا الحسن.. إن هذا شرف باقٍ ما دمن لله على طاعة، فأيّتهن عصت الله بعدي في الأزواج بالخروج عليك فطلّقها وأسقطها من شرف أمهات المؤمنين) [1].

روى الصدوق في كمال الدين بإسناده إلى سعد بن عبدالله القمي قال: دخلت على ابى محمد عليه السلام بسر من رأى فوجدت على فخذه الايمن مولانا القائم عليه السلام وهو غلام، وقد كنت اتخذت طومارا واثبت فيه نيفا وأربعين مسألة من صعاب المسائل لم أجد لها مجيبا فقال لي: ما جاء بك يا سعد؟ فقلت: شوقني احمد بن اسحق إلى لقاء مولانا قال: فما المسائل التي اردت ان تسأل عنها؟ فقلت: على حالها يا مولاي، قال: فسأل قرة عيني عنها - وأومى إلى الغلام - فقال الغلام: سل عما بدالك منها،: (فقلت له: مولانا وابن مولانا إنا روينا عنكم أن رسول الله (ص) جعل طلاق نسائه بيد أمير المؤمنين عليه السلام حتى أرسل يوم الجمل إلى عائشة: إنك قد أرهجت على الاسلام وأهله بفتنتك، وأوردت بنيك حياض الهلاك بجهلك ، فإن كففت عنى غربك وإلا طلقتك، ونساء رسول الله (ص) قد كان طلاقهن وفاته، قال : ما الطلاق ؟ قلت: تخلية السبيل ، قال : فإذا كان طلاقهن وفاة رسول الله (ص) قد خليت لهن السبيل فلم لا يحل لهن الأزواج ؟ قلت : لان الله تبارك وتعالى حرم الأزواج عليهن، قال: كيف وقد خلى الموت سبيلهن ؟ قلت : فأخبرني يا ابن مولاي عن معنى الطلاق الذي فوض رسول

١- بحار الأنوار ج٣٢ ص٢٦٧.

الله صلى الله عليه وآله حكمه إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، قال: إن الله تقدس اسمه عظم شأن نساء النبي (ص) فخصهن بشرف الأمهات، فقال رسول الله : يا أبا الحسن إن هذا الشرف باق لهن ما دمن الله على الطاعة، فأيتهن عصت الله بعدي بالخروج عليك فأطلق لها في الأزواج وأسقطها من شرف أمومة المؤمنين ([1]) .

وروى ابن أعثم في الفتوح في باب (دخول علي (ع) على عائشة): (قال : فدعا الإمام علي (ع) ببغلة رسول الله (ص) فاستوى عليها وأقبل إلى منزل عائشة ، ثم استأذن ودخل ، فإذا عائشة جالسة وحولها نسوة من نساء أهل البصرة وهي تبكي ، وهن يبكين معها ، قال : ونظرت صفية بنت الحارث الثقفية امرأة عبد الله بن خلف الخزاعي إلى علي (ع) فصاحت هي ومن كان معها من النسوة ، وقلن بأجمعهن : يا قاتل الأحبة ، يا مفرق بين الجميع أيتم الله منك بنيك كما أيتمت ولد عبد الله بن خلف ، فنظر إليها علي (ع) فعرفها ، فقال : أما إني لا ألومك أن تبغضيني ، وقد قتلت جدك في يوم بدر وقتلت عمك يوم أحد، وقتلت زوجك الآن، ولو كنت قاتل الأحبة كما تقولين لقتلت من في هذا البيت، ومن في هذه الدار .

قال : فأقبل علي على عائشة، فقال : ألا تنحين كلابك هؤلاء عني ، أما إنني هممت أن أفتح باب هذا البيت، فأقتل من فيه، ولولا حبي للعافية لأخرجتهم الساعة وضربت أعناقهم صبرا، قال: فسكتت عائشة، وسكتت النسوة ، فلم تنطق واحدة منهن ، قال : ثم أقبل على عائشة فجعل يوبخها ويقول : أمرك الله أن تقري في بيتك وتحتجبي بسترك، ولا تبرجي فعصيته، وخضت الدماء تقاتليني ظالمة وتحرضين علي الناس وبنا شرفك الله وشرف أباك من قبلك وضرب عليك الحجاب، قومي الآن فارحلي ، وأختفي في الموضع الذي خلفك فيه رسول الله (ص) إلى أن يأتيك فيه أجلك ثم قام علي فخرج من عندها.

قال: فلما كان من الغد بعث إليها بابنه الحسن ، فقال لها: يقول لك أمير المؤمنين ، أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، لئن لم ترحلي الساعة لأبعثن عليك بما تعلمين .

قال : وعائشة وقت ذاك قد ضفرت قرنها الأيمن ، وهي تريد أن تضفر الأيسر ، فلما قال لها الحسن ما قال ، وثبت من ساعتها وقالت رحلوني ، فقالت لها امرأة من المهالبة : يا أم المؤمنين ، جاءك عبد الله بن عباس فسمعناك وأنت تجاوبينه وحتى علا صوتك ، ثم خرج من عندك ، وهو مغضب ثم جاءك الآن هذا الشاب برسالة ابيه فأقلقك ، وقد كان أبوه جاءك فلم نرى منك هذا القلق والجذع ؟ فقالت عائشة : إنما أقلقني لأنه ابن بنت رسول الله (ص) فمن أحب أن ينظر إلى رسول الله (ص) فلينظر لهذا الفتى ، وبعد فقد بعث إلي أبوه بما قد علمت ، ولابد من الرحيل ، فقالت لها المرأة : سألتك بالله وبمحمد رسول الله (ص) إلا أخبرتيني بما بعث إليك علي بن أبي طالب (ع) فقالت عائشة : ويحك إن رسول الله (ص) أصاب من مغازيه نفلاً فجعل يقسم ذلك في أصحابه ، فسألناه أن يعطينا منه شيئا ، وألححنا عليه في ذلك ، فلامنا علي (ع) ، وقال حسبكن قد أضجرتن رسول الله (ص) فتهجمناه وأغلظنا له في القول ، فقال [وعسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن] سورة التحريم ، فأغلظنا له في القول مرة أخرى وتهجمناه ، فغضب مني رسول الله (ص) من ذلك وما استقبلنا به عليا، فأقبل عليه ثم قال: يا علي إني قد جعلت طلاقهن إليك، فمن طلقتها منهن فهي بائنة،..) ([2]).

الإشكال الخامس: مجيء الوصي قبل الموصي

إنّ الوصي يكون بعد وفاة الموصي لا قبله، بينما أحمد الحسن عليه السلام، ادعى الوصية في حياة أبيه الإمام المهدي عليه السلام.

١- رواية من كتاب كمال الدين و تمام النعمة - الشيخ الصدوق ص ٤٥٩.
٢- كتاب الفتوح لابن الأعثم ج ١ ص ٩٣١ بتحقيق سهيل زكار طبعة دار الفكر بيروت

الجواب:

الأوصياء موجودون في حياة الموصي، ولهم دورهم في حياة الموصي، ويعرف هذا المعنى من خلال جواب السيد أحمد الحسن (ع) فيقول: (أنتم يسألونكم: كيف يأتي الوصي قبل الحجة ؟ فهذا هارون بعث في مصر قبل موسى وبنص قرآني بيّن: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ * قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾[1].

هذه الآيات تبين طلب موسى من الله أن يرسل إلى هارون، أي كما أخبره يخبر هارون، وقد بدأت الدعوة بهارون وهيأ الناس لاستقبال موسى ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾[2]، هذه الآية تبين أنّ الله أجاب طلب موسى عليه السلام، وليس هذا فحسب بل بقي المباشر للمواجهة هو هارون ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾[3]، قدم هارون؛ لأنه هو الذي واجههم ، وهارون وصي موسى بُعث في أرض الرسالة وهي مصر قبل موسى، بل واستمر ناطقاً مواجهاً مع وجود موسى؛ لأن موسى طلب هذا ، ولكنه كان محجوجاً بموسى فلا ينطق إلا بأمر موسى ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾.

موسى ماذا يطلب ؟ من كان المتكلم ؟ هو يطلب أن يكون المتكلم هارون، وقد أجابه الله حتى إن السحرة سموا إيمانهم بهارون قبل موسى، هل التفتّ إلى هذا ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ ؟

الآن، هل انتهى هذا، أي إنّ الوصي ممكن أن يبعث قبل الحجة الذي هو محجوج به بهذا الأمر (موسى وهارون) ؟ وقبلها أعطيتك ثلاثة أمثلة: لوط وإبراهيم، ومحمد وعلي، وسليمان وداود عليهم صلوات الله عليهم، وهذه أربعتها كافية، بل الأخير الذي أعطيتك كافٍ. يبقى إن قالوا لكم إن الإمام المهدي مرفوع، فمثاله عيسى وأوصياؤه.

هم ليس لديهم حتى رأي في مسألة كيفية حياة الإمام المهدي عليه السلام، فهم يأتون بعيسى والخضر للدلالة على طول حياته، وهذا معناه اعتقادهم بالرفع) [4].

الاشكال السادس: التسليم مشروط بالوفاة لا قبلها

إنّ الوصية تقول إذا حضرت الإمام المهدي عليه السلام الوفاة فليسلمها إلى ابنه، ومعنى ذلك إذا لم تحضره الوفاة فلا يسلمها إليه.

الجواب: جاء في كتاب العبد الصالح: ((سألت العبد الصالح عليه السلام سؤالاً يتعلق بوصية رسول الله صلى الله عليه وآله المقدسة، فقلت: نتعرض إلى سؤال بخصوص الوصية، إذ تقول: " فإذا حضرته الوفاة "، والوفاة لم تحن بعد، فبم نجيب ؟

فأجابني عليه السلام: ((الوفاة ليس معناها الموت دائماً، بل هي فقط إشارة للموت باعتباره استيفاء منه سبحانه، ﴿إِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾، هل عيسى ميت ؟!

إذن، الرفع يسمى وفاة كما أنّ الموت يسمى وفاة باعتبار أنّ كليهما استيفاء، والذين يجادلونكم يكفيكم الأمثلة السابقة لبيان باطلهم).

---

١. الشعراء: ١٠ – ١٣.
٢. الشعراء: ١٥.
٣. طه: ٧٠.
٤- مع العبد الصالح: ج١ ص٤٩.

فقلت: وهل الرفع الذي يكون به التسليم لوصي الإمام يختلف عن الرفع الذي كان الإمام(ع) به منذ الولادة ؟ هذا ما ألتمس توضيحه.

فقال: (انتم الآن تردون وتوضحون لهم بالكلام في نهايتها (وهو أول المؤمنين)، وهو كافٍ لإتمام الحجة عليهم، المراد أنّ التسليم يكون في الغيبة الكبرى، وفاته أي غيبته، ولكن هذا لا يفقهونه ويكفيكم ما عندكم للحجة.

هم لا يرون العلم إلا فيما يقولون هم، ولا يريدون قبول حتى نصوص القرآن البينة أو روايات الأئمة، فكيف تريدهم أن يقبلوا منك أنّ الوفاة في الرواية استعملت لأكثر من معنى أحدها الرفع؟! احتجوا عليهم بـ " أول المؤمنين" فهي كافية وتؤدي نفس الغرض. إن البعث والتسليم والرسالة تكون في الغيبة الكبرى قبل ظهور الإمام لكل الناس) [1].

الاشكال السابع: اجتماع حجتين في وقت واحد

إن كان أحمد الحسن (ع) حجة على الناس، والامام المهدي (ع) حجة فيلزم اجتماع حجتين في زمن واحد، وهذا لا يمكن.

الجواب: جاء في كتاب مع العبد الصالح: (سألت العبد الصالح عليه السلام عند ذلك(أي اجتماع حجتين في زمن واحد)، فأجابني روحي فداه: (أنتم مقدار حاجتكم هو عندما تُسألون من الحجة على الناس الآن، الإمام المهدي عليه السلام أم وصيه، أليس كذلك ؟

أسألك سؤالاً: هل لعيسى وصي ؟ إذا قلتم: "لا" أبطلتم أصلاً من أصول مذهبكم ودين الله وهو (أنّ لكل نبي وصي)، وهل يمكن لأحد رد أنّ لعيسى وصياً ؟! ثم أنتم يا شيعة تقولون إنّ أمّ الإمام المهدي عليه السلام من ذرية وصي عيسى عليه السلام، فأنتم إذن تثبتون أنّ لعيسى وصياً، ومن ثم لا يبقى عندكم إلا قول "نعم" [2].

الآن، بعد رفع عيسى عليه السلام هل مات عيسى، أم أنه بقي حياً وله أعمال في هذه الدنيا ؟ أنتم المسلمون مجمعون على نزوله في زمانٍ ما متأخر، وإنه سيكون له عمل، وأيضاً النصارى يقولون إنه كان ينزل في فترات بعد رفعه ويتصل بحواريه، إذن عيسى ليس بميت [3] وهذا يثبته حتى القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾[4]، إذن هو لم يقتل.

١- مع العبد الصالح: ج١ ص ٥٠.

٢. روى ذلك الشيخ الصدوق في كمال الدين في حديث طويل أنقل منه محل الشاهد: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ... فلما أراد أن يرفعه أوحى إليه أن يستودع نور الله وحكمته وعلم كتابه شمعون بن حمون الصفا خليفته على المؤمنين ففعل ذلك فلم يزل شمعون يقوم بأمر الله عز وجل ويحتذي بجميع مقال عيسى عليه السلام في قومه من بني إسرائيل ويجاهد الكفار، فمن أطاعه وآمن به وبما جاء به كان مؤمناً ومن جحده وعصاه كان كافراً ...) كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

وعن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي بن أبي طالب عليه السلام: يا علي، أنت مني بمنزلة هبة الله من آدم، وبمنزلة سام من نوح، وبمنزلة إسحاق من إبراهيم ، وبمنزلة هارون من موسى، وبمنزلة شمعون من عيسى، إلا أنه لا نبي بعدي ...) الأمالي للصدوق : ص ١٠٠ – ١٠١.

٣. صرحت الروايات بعدم موت أو قتل نبي الله عيسى عليه السلام: عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (في صاحب هذا الامر أربع سنن من أربعة أنبياء، سنة من موسى ، وسنة من عيسى، وسنة من يوسف، وسنة من محمد صلوات الله عليهم أجمعين، فأما من موسى فخائف يترقب، وأما من يوسف فالسجن، وأما من عيسى فيقال له: إنه مات ولم يمت، وأما من محمد صلى الله عليه وآله فالسيف) كمال الدين وتمام النعمة : ص ١٥٢ – ١٥٣.

وعن المسعودي بإسناده، عن الحميري، عن محمد بن عيسى ، عن سليمان بن داود ، عن أبي نصر قال : سمعت أبا جعفر يقول: (في صاحب هذا الأمر أربع سنن من أربعة أنبياء: سنة من موسى في غيبته؛ وسنة من عيسى في خوفه ومراقبته اليهود، وقولهم مات ولم يمت وقتل ولم يقتل؛ وسنة من يوسف في جماله وسخائه؛ وسنة من محمد في السيف يظهر به) اثبات الوصية للمسعودي: ص٢٨٠ ط٢، سنة ١٤٠٩ هـ، دار الاضواء، بيروت. وغير ذلك من الروايات.

٤. النساء: ١٥٧.

الآن السؤال: من الحجة ؟ ومن الناطق في زمن وصي عيسى ؟ إذا كان الوصي في ذلك الزمان فهو الوصي في هذا الزمن.

هم يشكلون عليكم بمغالطة وهي: أنهم يقارنون الإمام المهدي عليه السلام بآبائه، وليس هو كآبائه، فالرواية التي تثبت تاريخ مولده فيها: أن الملائكة رفعته بعد ولادته مباشرة [1]، فالإمام المهدي عليه السلام كعيسى وهو موضع المقارنة).

فقلت: هل تقصد أن الإمام المهدي عليه السلام يقارن بعيسى عليه السلام ، ووصيه عليه السلام يقارن بوصي عيسى عليه السلام.

فقال عليه السلام: (نعم مثله، في الأمم السالفة كان الخضر، وفي أمة موسى كان إيليا، وعيسى والمهدي، كلهم حالهم واحد، شهداء على أممهم، أحياء مرفوعون. دين الله واحد، سنة الله واحدة، لا تبديل ، ولا تحويل).

فقلت: بقي هناك أمران؛ أحدهما: إننا لا نوفق في بيان الرفع، أو لا أقل غير واضح جيداً عند بعضنا. وثانيهما: إن المخالفين يتصورون أن الحجة الناطق أفضل من الصامت دائماً.

فابتدئ بإجابة الأمر الثاني ، فقال عليه السلام: (الإمام المهدي محمد بن الحسن عليه السلام أفضل من آبائه جميعهم سوى أصحاب الكساء، وكان الناطق هو الحسن بن علي العسكري والإمام المهدي صامت، هل أفضلية الإمام المهدي ثابتة عندك ؟ توجد روايات في هذا [2].

أيضاً، هناك أمر آخر أنتقل له وهو يختلف عن هذا ويثبت كون الوصي هو الحجة الناطق على الناس الآن من جهة أخرى، كان الأمر الأول أثبتُّ لك فيه حجية الوصي إن اعتبر غياب الإمام غياب رفع.

الآن لديهم قول آخر، يقولون: ربما الإمام المهدي عليه السلام ليس مرفوعاً، ولكنه غائب مختفي في هذه الارض، أليس كذلك ؟

وعند ذلك يكون الجواب بلوط وإبراهيم عليهما السلام، لوط حجة ناطق مع وجود إبراهيم حياً وظاهراً على الأرض وليس مرفوعاً، فقط لأن إبراهيم غير موجود في قرية لوط، إذن إذا كان الإمام متخفياً فالأمر كهذا).

فقلت: إذن، أفهم أن الأحاديث التي تقول: "لا يكون هناك حجتان إلاّ وكان أحدهما ناطقاً"[3] فيما إذا اجتمعا في مكان واحد ؟

فقال عليه السلام: (نعم أكيد، وهل يقول غير هذا عاقل ؟ يعني هل كان علي عليه السلام حجة ناطقاً على أهل المدينة عندما غاب رسول الله صلى الله عليه وآله في ذهابه إلى تبوك، أم لا ؟ هل أن أهل المدينة محجوجون به، أم لا ؟ هل يجب عليهم متابعته في كل قول وفعل، أم لا ؟ إذن فالحجة ثابتة له مع وجود رسول الله. بقي شيء: أن علياً عليه السلام ليس

---

١. انظر الرواية في: كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٢٦.

٢. عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام ، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله : .. واختار مني ومن علي الحسن والحسين، وتكملة اثني عشر إماما من ولد الحسين تاسعهم باطنهم، وهو ظاهرهم، وهو أفضلهم، وهو قائمهم) الغيبة للنعماني : ص٧٣.
وعن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: (يكون منا تسعة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم، وهو أفضلهم) دلائل الامامة لمحمد بن جرير الطبري (الشيعي): ص٤٥٣.
وعن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : (ان الله اختار من الأيام يوم الجمعة، ومن الليالي ليلة القدر ومن الشهور شهر رمضان، واختارني وعليا، واختار من على الحسن والحسين، واختار من الحسين حجج العالمين تاسعهم قائمهم أعلمهم أحكمهم) بحار الانوار: ج٣٦ ص٣٧٢.
وعن سلمان، قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله والحسين بن علي عليهما السلام على فخذه إذ تفرس في وجهه، وقال: (يا أبا عبد الله، أنت سيد من سادة وأنت إمام ابن إمام أخو إمام، أبو أئمة تسعة تاسعهم قائمهم إمامهم أعلمهم أحكمهم أفضلهم) بحار الأنوار: ج٣٦ ص٣٧٢. وغير ذلك من الروايات. وفي الرواية الاخيرة تصريح بأن الامام المهدي عليه السلام إمام آبائه الثمانية وليس أفضلهم فقط.

٣. ورد ذلك في روايات، هذه منها: عن الحسين بن أبي العلاء، قال: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا، قلت: يكون إمامان ؟ قال: لا إلا وأحدهما صامت) الكافي: ج١ ص١٧٨ ح١.

حجة الله بل حجة محمد ﷺ ، وليس ناطقاً عن الله بل ناطق عن محمد سواء في حياة محمد أم بعد شهادته، نحن نقول عنه حجة الله؛ لأنه بحسب الأصل حجة لله، لأنه حجة محمد ومحمد خليفة الله) [1]. . . . . .

ثم يضيف العبد الصالح عليه السلام شاهداً ثالثاً لإثبات هذه الحقيقة فيقول: (﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾[2].

هذا سليمان في حياة أبيه داود حكم بقضية وسليمان حكم بنفس القضية، وأجرى الله حكم سليمان، مع أنّ سليمان كان محجوجاً بداود. إذن، سليمان كان ناطقاً، والذي فهمه الله. وهذه قضية واضحة جداً في إثبات المطلوب) [3].

ويقول السيد أحمد الحسن عليه السلام في بيان معنى الحجة الصامت: (أما الحجة الصامت فتعني أنه محجوج، فليس له أمر مع الذي هو محجوج به، وهذا أمر بينهما لا دخل لكم به. فمع وجودهما في زمن واحد هل يُرد الصامت ؟ وهل كان يحل ردّ هارون أو لوط على تسميتهم بأنهم صامتون مع وجود موسى وابراهيم ؟ إنما تسمية الصامت يعنى بها أنهما إن اجتمعا في مكان فالناطق هو حجة الزمان والوصي لا يتكلم إلا بإذنه، وهذا هو المعنى الوحيد الذي يتفق مع القرآن [4].

فالمعنى الذي يريدونه إذا أصروا عليه، يعني أنّ روايات الصامت والناطق معارضة للقرآن، والروايات إذا عارضت القرآن إما أن تؤوّل أو يعرض عنها كما أمرنا أهل البيت، وهم يقولون بذلك أيضاً، فروايات الناطق والصامت بحسب فهمهم تكون معارضة للقرآن، وعليه فإما أن تؤول أو تترك.

ولا يبقى إلا تأويل روايات الناطق والصامت بأنّ المراد بالصامت أنه محجوج بالناطق، ولا ينطق بحضور الناطق إلا بإذنه، هذا كل ما في الأمر، وغير هذا يجعل الروايات مخالفة لمحكم القرآن، وهو ما ورد بوضوح من نطق سليمان في حياة أبيه داود وبأمر الله ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾.

هذا كلامهم فقط لتضييع الوقت، والله والله والله قد أحكمتها عليهم فلا منفذ لهم في القرآن ولا في الروايات، إلا أنهم يضيعون الوقت في الجدال وهم يعلمون. الآن، هم أعلم أم فقهاؤهم، ماذا يقولون ؟ إذا كان فقهاؤهم أعلم منهم فليبرزوا، ألست بارزاً لهم ودعوتهم وهم يقولون إني لست على الحق، إذن لماذا يذرون الناس الذين اتبعوني، أليس من واجبهم إنقاذهم ؟!) [5].

---

١. قال الشيخ ناظم العقيلي: (ومنه نعرف أن السيد أحمد الحسن عليه السلام الآن هو حجة الامام المهدي عليه السلام على الناس، وليس حجة الله. نعم، هو حجة الله؛ لأنه حجة الامام المهدي، والامام المهدي عليه السلام حجة الله).

٢. الأنبياء: ٧٨ – ٧٩ .

٣- مع العبد الصالح: ج١ ص٤٣.

٤. روي بأن الامام الحسن عليه السلام باشر الافتاء في غياب أبيه أمير المؤمنين عليه السلام، والامام علي عليه السلام أيد فتواه وارتضاها بعد ذلك، وقال بأنه ليس عنده شيء غير ما قاله الحسن عليه السلام: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (أتى أمير المؤمنين عليه السلام قوم يستفتونه فلم يصيبوه، فقال لهم الحسن عليه السلام: هاتوا فتياكم فان أصبت فمن الله ومن أمير المؤمنين عليه السلام، وإن أخطأت فان أمير المؤمنين عليه السلام من ورائكم، فقالوا: امرأة جامعها زوجها، فقامت بحرارة جماعه فساحقت جارية بكراً، فألقت عليها النطفة فحملت، فقال عليه السلام: في العاجل تؤخذ هذه المرأة بصداق هذه البكر، لأن الولد لا يخرج حتى يذهب بالعذرة وينتظر بها حتى تلد ويقام عليها الحد ، ويلحق الولد بصاحب النطفة، وترجم المرأة ذات الزوج ، فانصرفوا فلقوا أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا: قلنا للحسن، وقال لنا الحسن، فقال: والله، لو أن أبا الحسن لقيتم ما كان عنده إلا ما قال الحسن) وسائل الشيعة- آل البيت: ج٢٨ ص١٦٩ ح٣٤٤٧٦. فلو كان النطق محرماً على الامام الحسن عليه السلام في زمن أمير المؤمنين عليه السلام فكيف يقوم بذلك ؟! بل هناك روايات كثيرة تنص على أنّ الائمة عليهم السلام في أحيان كثيرة يحيلون اجابة الاسئلة الى أوصيائهم، فهل عندما يجيب الاوصياء يكون جوابهم حجة على السائل أم لا ؟!

٥- مع العبد الصالح: ج١ ص٤٧.

الاشكال الثامن: اية وجوب الوصية منسوخة

الآية التي يستدل بها اتباع السيد احمد الحسن (ع) منسوخة .

((س/١ - عن ابن مسكان، عن أبي بصير ، عن أحدهما (عليهما السلام) ، في قوله تعالى:)كُتِبَ عَلَيْكُمْ إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ). قال: «هي منسوخة ، نسختها آية الفرائض التي هي المواريث)فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ ما سَمِعَهُ فَإِنَّما إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ (يعني بذلك الوصي .«هل الاية منسوخة ؟ وماهي الوصية الواجبة على المكلف ؟)).

أجاب السيد أحمد الحسن (ع): ((الخير غير محصور بالاموال والممتلكات فلو كانت الاية منسوخة لما تعدى النسخ حكمها فيما يخص الاموال والاملاك التي هي موضوع القسمة بين الورثة اي كون الوصية بالاموال والاملاك المادية التي تقسم بين الورثة غير واجبة بعد نزول ايات المواريث اي غير واجبة بالثلثين اما حكم الاية فيما عدا هذا فهو سار وجار ولا يمكن ادعاء ان ايات المواريث ناسخة له

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ ((سَأَلْتُهُ عَنِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ فَقَالَ تَجُوزُ قَالَ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَ الْأَقْرَبِينَ)) الكافي ج٧ ص ١٠

والآية تبين ايضا للمؤمن حال الثلث الذي يحق له ان يوصي به وانه يجب ان يوصي به او ببعضه لخليفة الله في ارضه في زمانه كما ورد عنهم ع نعم يحق لخليفة الله ان يسقط هذا الفرض كما يحق له اسقاط الخمس لانها اموال تخصه فله اسقاطها متى شاء فهي اموال يعيل بها الامة وفقراءها ويتقوم بها حكم خليفة الله في ارضه

عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع ((فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَ الْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ قَالَ هُوَ شَيْءٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ قُلْتُ فَهَلْ لِذَلِكَ حَدٌّ قَالَ نَعَمْ قَالَ قُلْتُ وَ مَا هُوَ قَالَ أَدْنَى مَا يَكُونُ ثُلُثُ الثُّلُثِ)) من لا يحضره الفقيه ج٤ ص ٢٣٥

عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع ((قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ قَالَ حَقٌّ جَعَلَهُ اللَّهُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ قَالَ قُلْتُ لِذَلِكَ حَدٌّ مَحْدُودٌ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ كَمْ قَالَ أَدْنَاهُ السُّدُسُ وَ أَكْثَرُهُ الثُّلُثُ)) مستدرك الوسائل ج١٤ ص١٤٣

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِيُّ فِي كِتَابِ التَّنْزِيلِ وَ التَّحْرِيفِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ قَالَ قَالَ الصَّادِقُ ع ((وَ هُوَ حَقٌّ فَرَضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ مِنَ الثُّلُثِ قِيلَ لَهُ كَمْ هُوَ قَالَ أَدْنَاهُ ثُلُثُ الْمَالِ وَ الْبَاقِي فِيمَا أَحَبَّ الْمَيِّتُ)) مستدرك الوسائل ج١٤ ص ١٤٣

ايضا الوصية بتقوى الله وحث الناس على نصرة خليفة الله في ارضه خصوصا لمن يظن ان لكلامه او وصيته اثر على بعض من يقرأها بعد موته في معرفة الحق ونصرة خليفة الله

فأمير المؤمنين (ع) لم يأمر شخص مقل ان يترك الوصية بل امره ان لا يتركها ويوصي بتقوى الله عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع ((أَنَّهُ حَضَرَهُ رَجُلٌ مُقِلٌّ فَقَالَ أَ لَا أُوصِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ أَوْصِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَ أَمَّا الْمَالُ فَدَعْهُ لِوَرَثَتِكَ فَإِنَّهُ طَفِيفٌ يَسِيرٌ وَ إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِنْ تَرَكَ خَيْراً وَ أَنْتَ لَمْ تَتْرُكْ خَيْراً تُوصِي فِيهِ)) مستدرك الوسائل ج١٤ ص ١٤١

اما فيما يخص خليفة الله في ارضه أو رسول الله ص بالخصوص فواضح انه يترك خيرا كثيرا وهو منصب خلافة الله في ارضه بعد انتقاله الى الرفيق الاعلى وخليفة الله هو طريق ايصال التكليف للناس فكيف يترك الوصية بمن يخلفه

هذا والآية فيها لفظين واضحين في ان الوصية فرض واجب عند حضور الموت ((كتب، وحقا على)) فلا يصح ان يعرض عنها صاحب الشريعة لان الاعراض عنها امر قبيح فكيف يعرض محمد عن الوصية عند الموت مع انه كان لديه الوقت الكافي لكتابتها حتى بعد ان منع من كتابتها على رؤوس الاشهاد يوم الخميس فهل اعدم رسول الله شاهدين عدلين من الاصحاب مع وجود علي ع وسلمان وابي ذر والمقداد وعمار وغيرهم ممن كانوا يؤيدون كتابة الكتاب ام هل اعدم الوقت وكان عنده قرابة ثلاثة ايام بلياليها لا اعتقد ان شخص يحترم رسول الله ص سيقول انه ترك كتابة كتاب (الوصية) وصفه هو ص بانه عاصم للأمة من الضلال الى يوم القيامة

وغير صحيح قول بعض من يدعون العلم من الشيعة : إن ترك كتابة الوصية مطلقا راجح لان من اعترضوا - اي عمر وجماعته - في رزية الخميس على كتابتها وقالوا يهجر او غلبه الوجع لن يتورعوا بعد وفاة رسول الله عن الطعن بسلامة قواه العقلية عند كتابته للوصية كما فعلوا في رزية الخميس، وقولهم هذا غير صحيح لأن هذا يمكن ان يحصل فيما لو كتبت الوصية وابرزت واظهرت لهؤلاء المعترضين أما لو كتبت لعلي واشهد عليها من قبلها من الاصحاب دون ان تبرز لهؤلاء المعترضين فلن يكون هناك طعن بالرسول ص وفي نفس الوقت يحقق الغرض من كتابة الوصية وهو ان تصل الى الخلف من هذه الامة وتنفي الضلال عن هذه الامة الى يوم القيامة

نعم يجوز لمن يدعون الفقه ان يسوقوا الكلام السابق لتعليل عدم اصرار رسول الله ص على كتابة الوصية في نفس الموقف اي في حادثة الخميس لا مطلقا.

وهذا امر بديهي فهل من يشق عليه صيام يوم من شهر رمضان يعرض عن صيام هذا اليوم مطلقا ام يصومه في يوم اخر يمكنه صيامه فيه؟ وهل من لا يتمكن من اداء الصلاة في مكان لوجود النجاسة فيه يمتنع عن الصلاة ام يصليها في مكان اخر؟

وكتاب رسول الله عند الاحتضار (الوصية) امر عظيم اعظم من الصوم والصلاة فرضه الله على الرسول بقوله تعالى (كتب وحقا) ووصفه رسول الله بانه يعصم الامة من الضلال الى يوم القيامة فكيف يتركه رسول الله ص مطلقا بمجرد ان اعترض عليه جماعة في يوم الخميس؟

في الحقيقة انه امر عظيم وخطير ان يُتهم رسول الله ص بترك كتابة الوصية عند الاحتضار حيث انه يمثل اتهام للرسول بأنه ترك ما امره الله به مع تمكنه من اداءه والقيام به فالله يوجب كتابة الوصية على سيد وإمام المتقين محمد مرتين بآية واحدة بقوله : كتب، حقا على ((كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ البقرة ١٨٠)) ويأتي فلان او فلان اليوم ليقول ان محمد ترك الوصية التي تشخص الثقلين وهكذا بكل بساطة يتهم رسول الله بانه يعصي الله لأن الوصية الوحيدة المروية لا توافق هواه ولان فيها ذكر المهديين واسم اولهم

هكذا فقط لأنها لا تعجبه يقول ان رسول الله ص لم يوصي هل هناك اتباع للهوى ابين من هذا ؟!

والمصيبة ان بعضهم يدعون انهم يعلمون ما في وصية رسول الله التي لم يكتبها حسب زعمهم وبأنها مجرد تأكيد لبيعة الغدير ولحديث الثقلين المجمل ولهذا فهو ص لم يهتم لكتابتها ولم يكتبها بعد حادثة الرزية بحسب زعمهم ولو للمساكين الذي يقبلونها كعمار وابو ذر والمقداد ولم يكتبها حتى لعلي لتصل لمن يقبلونها بعده لكي لا يضيع ويضل كل من في اصلاب الرجال وتعصم الامة من الضلال

ولا ادري من اين علموا ان الوصية مجرد تكرار او تأكيد لحادثة الغدير او غيرها من الحوادث والاقوال السابقة لرسول الله ص كحديث الثقلين المجمل مع انه ص نبي ورسول من الله والوحي مستمر له ورسالته لهداية الناس مستمرة حتى اخر لحظة من حياته فهل ان الله اخبرهم مثلا انه لم يوحي لمحمد قبل احتضاره بيوم او بشهر او بشهرين شيء جديد وتفاصيل جديدة تخص احد الثقلين وهو الاوصياء من بعده واسماء وصفات

بعضهم بما يضمن عدم ضلال الامة الى يوم القيامة مع ان هذا الامر موافق للحكمة وإذا لم يكن قد اوحى الله لهؤلاء المدعين شيئا فلماذا الجزم ان الوصية كانت مجرد تكرار لما سبق ولهذا كان الافضل ترك كتابتها بعد رزية الخميس بحسب زعمهم؟

هل هذا يعني ان عمر يقرر لرسول الله ان الافضل عدم كتابة الوصية في يوم الخميس كما يزعم من اعتبروا ان اعتراض عمر على كتابة الكتاب كان بتوفيق وتسديد

وانتم تقررون لرسول الله ان الافضل عدم كتابة الوصية بعد يوم الخميس ولا تُعدمون القش لإيقاد ناركم، فمن الرسول بربكم محمد بن عبد الله ص ام عمر وجماعته ام انتم يامن تسميتم بالتشيع؟

انا ادع من يقولون هذا القول الى التوبة والاستغفار ان كانوا يخافون الله .

فعلة الوصية عند الاحتضار لخليفة الله والحكمة منها لان الوحي والتبليغ مستمر لخليفة الله في ارضه حتى اخر لحظة من حياته فوصيته تكون بآخر ما يوحى له فيما يخص امر خليفة او خلفاء الله من بعده أو اوصياءه ولهذا قال الحكيم المطلق سبحانه ((كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ ...)) ولم يقل كتب عليكم الوصية فحسب ولهذا بين الرسول محمد ص فيما سمي برزية الخميس بان وصيته عند الموت هي العاصم من الضلال لا غير لأنها في تشخيص الثقلين (المُخلَف العاصم من الضلال) بالاسم والصفة الذي لا يمكن معه ان يحصل الضلال لمن التزم بهذه الوصية الى يوم القيامة وهنا اعيد للتنبيه ولفت الانتباه ان قول الرسول في يوم الرزية – كما سماه ابن عباس- ((ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا)) معناه ان ما سبق من التبليغ الذي جاء به الرسول – بما فيه القرآن وعلي ع الذي بلغ بوصايته مرات عديدة- بل والحسن والحسين ع الذين شخصا بحديث الكساء وغيره لا يعصم الأمة من الضلال الى يوم القيامة بل الذي يعصم الامة من الضلال هو هذا التشخيص الدقيق للثقلين الذي اوحي لرسول الله ص وأمره الله بتبليغه للناس بوصيته المباركة عند الاحتضار وفي ختام حياته ورسالته المباركة.

في الختام :

لدينا اية توجب كتابة الوصية عند الاحتضار وبكلمتين دالتين على الوجوب (كتب وحقا على) قال تعالى ((كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ البقرة ١٨٠)) فمن ينكر كتابة الوصية يتهم الرسول بالمعصية

ولدينا روايات تدل على كتابة الوصية او هم الرسول بكتابة الوصية عند الاحتضار كرزية الخميس المروية في البخاري وما رواه سليم بن قيس في كتابه، ولدينا روايات موافقة لمحتوى الوصية وهي روايات المهديين الاثنا عشر وهي موجودة في كتب الانصار ويمكن الرجوع الى مصادرها عند الشيعة والسنة وايضا ما رواه الطوسي عنهم ع في ان اسم المهدي (احمد وعبد الله والمهدي) وما رواه السنة من ان اسم المهدي يواطئ اسم النبي اي احمد كما ورد في الوصية، ولدينا نص الوصية المكتوبة عند الاحتضار وهي مروية في غيبة الطوسي

ولا يوجد لدينا معارض لنص الوصية، وكل اشكال اتوا به لرد الوصية تم رده وبيان بطلانه

فكيف يمكن - بعد كل هذا - لعاقل ان يرد الوصية وكيف لمن يخاف الاخرة ان يرد الوصية وكيف لمن يتقي الله ان يرد الوصية ؟!!!!!)) انتهى كلامه (ع).

اسئلة المبحث الخامس:

س١: قيل بعد حاجة النبي (ص) للوصية عند الوفاة لكون مضمون الوصية معلوم سلفاً لكونه تكرار لحادثة الغدير، ناقش ذلك.

س٢: قيل لو كانت الوصية واجبة عند الوفاة لما تخلف عنها موسى بن جعفر (ع) ناقش ذلك.

س٣: جاء في الوصية: (سماك الله تعالى في سمائه: علياً المرتضى، وأمير المؤمنين، والصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك). بينما في آخر الوصية أعطى لأحمد عليه السلام اسم المهدي فقال صلى الله عليه وآله: (له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي، وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، ..)، أليس هذا تناقضاً ؟

س٤: جاء في الوصية: (له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي، وهو عبد الله وأحمد،....) والنبي اسمه محمد وليس احمد.

س٥: جاء في الوصية: (يا علي، أنت وصيي على أهل بيتي حيهم وميتهم، وعلى نسائي: فمن ثبتها لقيتني غداً، ومن طلقتها فأنا برئ منها، لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة، وأنت خليفتي على أمتي من بعدي).

والمرآة لا تطلق بعد وفاة زوجها لكونها قد طلقت عنه بالموت، فكيف يكون الطلاق بعد الوفاة ؟

س٦: المعروف ان الوصي ياتي بعد الموصي فاحمد الحسن جاء في حياة الموصي ومادام الموصي حياً فلا حجية لقوله. ناقش ذلك.

س٧: الوصية تنص على ان تسليم المهدي (ع) لابنه سيكون عند الوفاة فمادام لم تحضر الوفاة فلا تسليم، ولا احتجاج بالنص. ناقش ذلك.

س٨: الامام المهدي (ع) حجة فان كان احمد الحسن (ع) فيلزم اجتماع حجتين في وقت واحد وهذا مخالف لقواعد المذهب. ناقش ذلك.

س٩: ما معنى الحجة الصامت ؟

س١٠: قيل بعدم وجوب الوصية لكون قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) منسوخة.

ناقش ذلك.

س١١: قيل بان ترك النبي (ص) للوصية راجح لان من طعنوا بقوى النبي (ص) لن يتورعوا ان يطعنوا به ايضاً بعد وفاته. ناقش ذلك.

س١٢: توجد في اية الوصية امور تدل على الوجوب اذكرها وقرب الاستدلال على الوجوب.

المبحث السادس: الوصية هي النص الذي يثبت الامامة

وسيكون الحديث في نقطتين رئيسيتين:

النقطة الاولى: الامامة تعرف بالنص

نص الله تعالى على خليفته آدم عليه السلام، وهكذا نص الله تعالى على خلفائه على لسان الحجج عليهم السلام، فنص آدم عليه السلام على خليفته، وهكذا كل حجة ينص ويوصي بالحجة الذي يليه كما تقدم في الفصل الاول.

فالتنصيب والتعيين من الله تعالى ولا دخل للنبي أو الإمام في ذلك إلاّ من باب التبليغ لأمر الله تعالى وإيصاله للناس، فكل إمام مفترض الطاعة على الناس لابدّ أن يكون موصى به من قبل الله تعالى عن طريق أنبيائه ورسله عليهم السلام؛ لأنّ الإمام والحجّة لابدّ أن يكون معصوماً، والمعصوم لا يعرفه إلاّ الله تعالى فلا يُعرف إلاّ بنص من الله تعالى، فالكاشف عن عصمته وكونه حجّة هو النصّ والوصية.

١. عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (أترون الموصي منّا يوصي إلى من يريد ؟! لا والله، ولكن عهد من الله ورسوله صلى الله عليه وآله لرجل فرجل حتى ينتهي الأمر إلى صاحبه) [١].

٢. وعنه أيضاً عليه السلام، قال: (... إنّ الإمامة عهد من الله عزّ وجلّ معهود لرجال مسمين ليس للإمام أن يزويها عن الذي يكون من بعده، إنّ الله تبارك وتعالى أوحى إلى داود عليه السلام أن اتخذ وصيّاً من أهلك فإنّه قد سبق في علمي أن لا أبعث نبيّاً إلاّ وله وصي من أهله، وكان لداود عليه السلام أولاد عدّة وفيهم غلام كانت أمّه عند داود وكان لها محبّاً، فدخل داود عليه السلام عليها حين أتاه الوحي فقال لها: إنّ الله عزّ وجلّ أوحى إليّ يأمرني أن أتخذ وصياً من أهلي، فقالت له امرأته: فليكن ابني، قال: ذلك أريد. وكان السابق في علم الله المحتوم عنده أنّه سليمان، فأوحى الله تبارك وتعالى إلى داود: أن لا تعجل دون أن يأتيك أمري ...) [٢].

٣. عن الإمام علي بن الحسين عليه السلام، قال: (الإمام منّا لا يكون إلاّ معصوماً وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، ولذلك لا يكون إلاّ منصوصاً. فقيل له: يا ابن رسول الله، فما معنى المعصوم ؟ فقال: هو المعتصم بحبل الله، وحبل الله هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيامة، والإمام يهدي إلى القرآن والقرآن يهدي إلى الإمام، وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[٣]) [٤].

٤. عن سعد بن عبد الله القمي في حديث طويل أنه سأل الإمام المهدي عليه السلام، وهو غلام صغير في حياة أبيه الحسن العسكري عليه السلام، فقال: (اخبرني يا مولاي عن العلّة التي تمنع القوم من اختيار الإمام لأنفسهم ؟ قال عليه السلام: مصلح أم مفسد ؟ قلت: مصلح، قال: فهل يجوز أن تقع خيرتهم على المفسد بعد أن لا يعلم أحد ما يخطر ببال غيره من صلاح أو فساد؟ قلت: بلى، قال: فهي العلّة التي أوردتها لك ببرهان يثق به عقلك، اخبرني عن الرسل الذين اصطفاهم الله وأنزل الكتب عليهم وأيدهم بالوحي والعصمة، إذ هم أعلام الأمم وأهدى إلى الاختيار منهم، مثل موسى وعيسى (عليهما السلام) هل يجوز مع وفور عقلهما وكمال علمهما إذا همّا بالاختيار أن تقع خيرتهما على المنافق وهما يظنان أنه مؤمن ؟ قلت: لا، قال: هذا موسى كليم الله مع وفور عقله وكمال علمه ونزول الوحي عليه اختار من أعيان قومه ووجوه عسكره لميقات ربّه سبعين رجلاً ممن لا يشك في إيمانهم

١- الكافي: ج١ ص٢٧٨، مختصر بصائر الدرجات: ص٤٩٠، بحار الأنوار: ج٢٣ ص٧٠.
٢- الكافي: ج١ ص٢٧٨، تفسير نور الثقلين: ج٣ ص٤٤٢، قصص الأنبياء للجزائري: ص٤٣٠.
٣- الإسراء: ٩.
٤- معاني الأخبار: ص١٢٣، بحار الأنوار: ج٢٥ ص١٩٤.

وإخلاصهم فوقعت خيرته على المنافقين، قال الله ﷻ: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا﴾[1]، إلى قوله: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ﴾[2]، بظلمهم، فلما وجدنا اختيار من اصطفاه الله للنبوة واقعاً على الأفسد دون الأصلح وهو يظن أنه أصلح دون الأفسد علمنا أن لا اختيار إلاّ ممن يعلم ما تخفي الصدور وما تكن الضمائر وتنصرف عليه السرائر، وإن لا خطر لاختيار المهاجرين والأنصار بعد وقوع خيرة الأنبياء عليهم السلام على ذوي الفساد لما أرادوا أهل الإصلاح) [3].

تصريح علماء الشيعة بثبوت الامامة بالنص:

لذا ذهب علماء الشيعة إلى أنّ الإمامة إنما تثبت بالنص.

قال الشيخ الصدوق (رحمه الله) في وصف الأئمة عليهم السلام: (... لا يضرهم قطع من قطعهم ولا إدبار من أدبر عنهم إذ كانوا من قبل الله منصوصاً عليهم على لسان نبي الله صلى الله عليه وآله) [4].

وقال أيضاً: (... دللنا على أن الإمام لا يكون إلاّ معصوماً وأرينا أنه إذا وجبت العصمة في الإمام لم يكن بد من أن ينص النبي صلى الله عليه وآله؛ لأن العصمة ليست في ظاهر الخلقة فيعرفها الخلق بالمشاهدة فواجب أن ينص عليها علاّم الغيوب تبارك وتعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله، وذلك لأنّ الإمام لا يكون إلاّ منصوصاً عليه. وقد صح لنا النص بما بيناه من الحجج وبما رويناه من الأخبار الصحيحة...) [5].

وقال الشيخ الطوسي (رحمه الله): (... ويجب أن يكون منصوصاً عليه لما قدمناه من وجوب عصمته. ولما كانت العصمة لا تدرك حسّاً ولا مشاهدة ولا استدلالاً ولا تجربة ولا يعلمها إلاّ الله تعالى وجب أن ينص عليه ويبينه من غيره على لسان نبي...) [6].

وقال الشريف الرضي (رحمه الله): (... لأنّا نعلم ضرورة أن كل عالم من علماء الإمامية يذهب إلى أن الإمام يجب أن يكون معصوماً منصوصاً عليه ...) [7].

ويقول الشيخ المظفر: (إنّ الإمامة لا تكون إلاّ بالنص من الله تعالى على لسان النبي أو لسان الإمام الذي قبله. وليست هي بالاختيار والانتخاب من الناس، فليس لهم إذا شاءوا أن ينصبوا أحداً نصبوه، وإذا شاءوا أن يعينوا إماما لهم عينوه، ومتى شاءوا أن يتركوا تعيينه تركوه، ليصح لهم البقاء بلا إمام، بل (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) على ما ثبت ذلك عن الرسول الأعظم بالحديث المستفيض. وعليه لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى، سواء أبى البشر أم لم يأبوا، وسواء ناصروه أم لم يناصروه، أطاعوه أم لم يطيعوه، وسواء كان حاضرا أم غائبا عن أعين الناس، إذ كما يصح أن يغيب النبي كغيبته في الغار والشعب صح أن يغيب الإمام، ولا فرق في حكم العقل بين طول الغيبة وقصرها.

قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[8]، وقال: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[9]) [10].

١- الأعراف: ١٥٥.
٢- البقرة: ٥٥.
٣- كمال الدين: ص٤٦١، دلائل الإمامة: ص٥١٥، بحار الأنوار: ص٩٦.
٤- كمال الدين: ص٢٤٧.
٥- معاني الأخبار: ص١٣٦.
٦- الاقتصاد: ص١٩٤.
٧- رسائل المرتضى: ج٢ ص٣٦٨.
٨- الرعد: ٨.
٩- فاطر: ٢٢.
١٠- عقائد الإمامية: ص٦٦.

وهذه الحقيقة باتت واضحة لكل من قرأ حياة أهل البيت عليهم السلام ، فكل إمام ينصّ على الإمام الذي يليه، ولذا نجد هذا الأمر حتى في وصية رسول الله صلى الله عليه وآله التي تقدمت حيث يأمر كل إمام بتسليم الإمامة أو الخلافة إلى الإمام الذي يأتي بعده.

فالوصية قانون الله تعالى الذي يثبت به حججه سبحانه، ومن هنا أنفرد بالوصية الحجج الإلهيين، فلا تجد حجة إلاّ وكان موصى به من قبل الحجج السابقين، بخلاف غيرهم من المدعين، فإنهم ليس عندهم الوصية، لأنها قانون الله الذي جعله لمعرفة حججه عليهم السلام ، ومن هنا كان محمد صلى الله عليه وآله نبياً بخلاف من أدعى النبوّة، لأنّه كان موصى به ومذكور على لسان الحجج السابقين، فقد بيَّن حجج الله أوصاف محمد صلى الله عليه وآله وما يتعلق بمعرفته.

النقطة الثانية: النص يشخص صاحبه

أ. عن الإمام الباقر عليه السلام، قال: (وإياك وشذاذ من آل محمد عليهم السلام ، فإنّ لآل محمد وعلي راية ولغيرهم رايات، فألزم الأرض ولا تتبع منهم رجلاً أبداً حتى ترى رجلاً من ولد الحسين، معه عهد نبي الله ورايته وسلاحه، فإنّ عهد نبي الله صار عند علي بن الحسين ثم صار عند محمد بن علي، ويفعل الله ما يشاء) [1].

وهذه الرواية تدل على أنّ الآتي معه عهد نبي محمد صلى الله عليه وآله ، (ما أشكل عليكم فلم يشكل عليكم عهد نبي الله صلى الله عليه وآله ورايته وسلاحه) [2].

كما ان نفس حمله لنص من رسول الله دليلاً على احقيته ولذا قالت الرواية (فلم يشكل عليكم عهد نبي الله ...).

وهذا تعبير واضح على أن الوصية فيصل واضح بين من يحملها وبين غيره، فالحق مع حاملها دون سواه، ولو لم يكن نفس حمله للعهد دليلاً لأشكل أمره كغيره بينما الرواية تقول إن حامل عهد نبي الله (ص) أمره ليس مشكلاً.

فالذي يحملها أمره واضح ولا اشكال فيه بخلاف غيره.

ب. روى الوليد بن صبيح قال: سمعت أبا عبد الله يقول: (إنّ هذا الأمر لا يدعيه غير صاحبه إلاّ تبر الله عمره) [3].

ويقول السيد احمد الحسن في تقريب الدلالة بهذه الرواية:

((والنص من خليفة سابق غير مباشر يعين المنصوص عليه؛ إنْ كان هناك صفات أو دلالات في نفس النص أو نصوص أخرى تمنع انطباق النص على غير شخص واحد عند الادّعاء. وكمثال على ذلك: وصية الرسول ليلة وفاته، حيث وصف هذا النص بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به.

وهنا نقول: إنه لابد أنْ يحفظ العالم القادر الصادق الحكيم المطلق النص الذي وصفه بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به، أن يحفظه من ادّعاء المبطلين له، حتى يدّعيه صاحبه ويتحقق الغرض منه، وإلا لكان جاهلاً أو عاجزاً أو كاذباً مخادعاً ومغرياً للمتمسكين بقوله باتباع الباطل. ومحال أنْ يكون جاهلاً أو عاجزاً؛ لأنه عالم وقادر مطلق. ويستحيل أنْ يصدر من الحق سبحانه وتعالى الكذب؛ لأنه صادق وحكيم ولا يمكن وصفه بالكذب، وإلا لما أمكن الركون إلى قوله في شيء ولأنتقض الدين.

١- بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢٢٤.
٢- بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢٢٣.
٣- الكافي: ج١ ص٣٧٣، الإمامة والتبصرة: ص١٣٦، مناقب آل أبي طالب: ج١ ص٢٢١، بحارالأنوار: ج٢٥ ص١١٢.

ونص خليفة الله في أرضه على من بعده مع وصفه بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به - نصاً إلهياً - لابد أنْ يكون محفوظاً من الله من ادّعاء الكاذبين المبطلين حتى يدّعيه صاحبه، وإلا فسيكون كذباً وإغراءً للمكلفين باتباع الباطل، وهذا أمر لا يصدر من العالم الصادق القادر الحكيم المطلق سبحانه.

وقد تكفّل الله في القرآن وفيما روي عنهم (عليهم السلام) بحفظ النص الإلهي من ادّعاء أهل الباطل، فأهل الباطل مصروفون عن ادّعائه، فالأمر ممتنع كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦]، والإمام الصادق (عليه السلام) يقول: (إن هذا الأمر لا يدّعيه غير صاحبه إلا تبر الله عمره) [١]، فالمبُطِل مصروف عن ادّعاء الوصية الإلهية الموصوفة بأنها تعصم من تمسك بها من الضلال، أو أنّ ادّعاءه لها مقرون بهلاكه قبل أنْ يُظهِر هذا الادّعاء للناس؛ حيث إنّ إمهاله مع ادّعائه الوصية يترتب عليه إما جهل أو عجز أو كذب من وعد المتمسكين به بعدم الضلال، وهذه أمور محالة بالنسبة للحق المطلق سبحانه، ولهذا قال تعالى: ﴿أَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ وقال الصادق (عليه السلام): (تبر الله عمره).

وللتوضيح أكثر أقول: إنّ الآية تطابق الاستدلال العقلي السابق؛ وهو أنّ الادّعاء ممتنع وليس ممكناً، فإنّ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾، معناه أنّ الهلاك ممتنع لامتناع التقول، أي أنه لو كان متقوّلاً لهلك، والآية تتكلم مع من لا يؤمنون بمحمد (صلى الله عليه وآله) والقرآن، وبالتالي فالاحتجاج بالكلام في الآية ليس لكونها كلام الله، لأنهم لا يؤمنون بهذا، بل الاحتجاج هو بمضمون الآية، أي احتجاج بما هو ثابت عندهم عقلاً؛ وهو أنّ النص الإلهي الموصوف بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به لا يمكن أنْ يدّعيه غير صاحبه؛ لأنّ القول بأنه يمكن أنْ يدّعيه غير صاحبه يلزم منه نسبة الجهل أو العجز أو الكذب لله سبحانه وتعالى.

إذن، فلا يمكن - عقلاً وقرآناً ورواية - أن يحصل ادّعاء النص الإلهي التشخيصي الموصوف بأنه عاصم من الضلال لمن تمسك به، أي أنّ النص محفوظ من الادعاء حتى يدّعيه صاحبه ليتحقق الغرض من النص وهو منع الضلال عن المكلف المتمسك بالنص كما وعده الله سبحانه.

ولابد من الانتباه إلى أن كلامنا في ادّعاء النص التشخيصي الموصوف بأنه عاصم من الضلال، وليس في ادّعاء المنصب الإلهي عموماً، فادّعاء المنصب الإلهي أو النبوة أو خلافة الله في أرضه باطلاً بسفاهة ودون الاحتجاج بالوصية (النص التشخيصي) حصل كثيراً، وربما بقي من ادّعى باطلاً حياً فترة من الزمن [٢]، فالادّعاء بدون شهادة الله ونص الله وبدون الوصية لا قيمة له وهو ادّعاء سفيه، فمن يصدق هكذا مدّعي مبطل لا عذر له أمام الله.

إذن، فالمقصود ليس منع أهل الباطل من الادّعاء مطلقاً، بل منعهم من ادّعاء النص التشخيصي الموصوف بأنه عاصم لمن تمسك به من الضلال، وهو وصية الحجة للناس، وهذا المنع الذي أثبتناه عقلاً وأكد عليه النص القرآني والروائي يؤكده أيضاً الواقع، فمرور مئات السنين على النص دون أنْ يدّعيه أحد كافٍ لإثبات هذه الحقيقة. فقد مرّ على وصايا الأنبياء في التوراة ووصية عيسى (عليه السلام) مئات السنين ولم يدّعيها غير محمد (صلى الله عليه وآله) وأوصيائه من بعده، كما ولم يدّعي وصية النبي غير الأئمة (عليهم السلام). وقد احتج الإمام الرضا (عليه السلام) بهذا الواقع على الجاثليق، فبعد أن بيّن النص من الأنبياء السابقين على الرسول محمد

---

١. الكافي - الكليني: ج١ ص٣٧٢.

٢. مثال لهؤلاء مسيلمة الكذاب، ادعى أنه نبي في حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبقي مسيلمة حياً بعد موت رسول الله (صلى الله عليه وآله).

(صلى الله عليه وآله) من التوراة والانجيل، احتج الجاثليق بأنّ النصوص يمكن انطباقها على أكثر من شخص، فكان احتجاج الإمام الرضا (عليه السلام) على الجاثليق؛ أنه لم يحصل ادّعاء المبطلين للوصايا. وهذا هو موضع الفائدة من النص: «... ولكن لم يتقرر عندنا بالصحة إنه محمد هذا فأما اسمه محمد فلا يصح لنا أن نقر لكم بنبوته ونحن شاكون إنه محمدكم .... فقال الرضا (عليه السلام): احتججتم بالشك فهل بعث الله من قبل أو من بعد من آدم إلى يومنا هذا نبيا ٍاسمه محمد؟ وتجدونه في شيء من الكتب التي أنزلها على جميع الأنبياء غير محمد؟ فأحجموا عن جوابه» [1].

فاحتجاج الأوصياء السابقين بهذا النص حجة على من يؤمن بهم، وقد احتج به عيسى ومحمد صلوات الله عليهما، فعيسى احتج بنص الأنبياء السابقين عليه رغم عدم مباشرتهم له: «فدفع إليه سفر اشعياء النبي. ولما فتح السفر وجد الموضع الذي كان مكتوبا فيه * روح الرب عليّ لأنه مسحني لأبشر المساكين أرسلني لأشفي المنكسري القلوب لأنادي للمأسورين بالاطلاق وللعمي بالبصر وارسل المنسحقين في الحرية * واكرز بسنة الرب المقبولة * ثم طوى السفر وسلمه إلى الخادم وجلس وجميع الذين في المجمع كانت عيونهم شاخصة إليه * فابتدأ يقول لهم انه اليوم قد تم هذا المكتوب في مسامعكم * وكان الجميع يشهدون له ويتعجبون من كلمات النعمة الخارجة من فمه ويقولون أليس هذا ابن يوسف» [2].

ومحمد (صلى الله عليه وآله) كما في القرآن احتج بنص عيسى (عليه السلام) عليه ونص الأنبياء قبل عيسى (عليه السلام) عليه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: ٦].

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

والله بيّن في القرآن أنّ ادّعاء محمد (ص) لو كان باطلاً - وحاشاه - لما تركه يدّعيه؛ لأنّ الله متكفّل بحفظه وصونه من ادّعاء المبطلين، والله متكفل بصرفهم عن النص: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ * وَإِنَّهُ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ * وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ * وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ * وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ * فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الحاقة: ٣٨ - ٥٢].)) عقائد الاسلام: ص٨٧ وما بعدها.

اسئلة المبحث السادس:

س١: لماذا احتاج تنصيب الخليفة الى نص الهي ؟

س٢: اذكر عبارة لعالم شيعي تبين ان الامامة تعرف بالنص.

س٣: روى الوليد بن صبيح قال: سمعت أبا عبد الله يقول: (إنّ هذا الأمر لا يدعيه غير صاحبه إلاّ تبر الله عمره)، كيف تقرب الاستدلال بها ؟

س٤: كيف ابطل الامام الرضا (ع) احتجاج الجاثليق؟

١. بحار الأنوار - المجلسي: ج٤٩ ص٧٦؛ إثبات الهداة - الحر العاملي: ج1 ص١٩٤ - ١٩٥.

٢. لوقا ٤: (١٧- ٢٢).

المبحث الاول: توضيح ألفاظ وردت في الروايات

١. لفظ اليماني:

جعلت الروايات خروج اليماني من علامات ظهور الامام المهدي (ع)، وهذه بعض الروايات:

الرواية الأولى: عن أبي عبد الله عليه السلام قال:(خمس قبل قيام القائم من العلامات: الصيحة، والسفياني، والخسف بالبيداء، وخروج اليماني، وقتل النفس الزكية) [١].

الرواية الثانية: عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: (النداء من المحتوم، والسفياني من المحتوم، واليماني من المحتوم، وقتل النفس الزكية من المحتوم، وكف يطلع من السماء من المحتوم، قال: وفزعة في شهر رمضان توقظ النائم، وتفزع اليقظان، وتخرج الفتاة من خدرها) [٢].

الرواية الثالثة: عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنّه قال: (قبل هذا الأمر السفياني واليماني والمرواني وشعيب بن صالح، فكيف يقول هذا وهذا) [٣].

فخروج اليماني قبل الامام المهدي (ع) وهو من المحتوم.

٢. توضيح لفظ القائم:

جاء في الرواية الاولى: (خمس قبل قيام القائم من العلامات)؛ لفظ القائم تارة يطلق ويقصد به الامام المهدي محمد بن الحسن العسكري (ع) كما في الرواية الأولى، ويطلق لفظ القائم في بعض الروايات على اليماني كما في الروايات الآتية:

الرواية الأولى: محمد بن علي الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (اختلاف بني العباس من المحتوم، والنداء من المحتوم، وخروج القائم من المحتوم، قلت: وكيف النداء ؟ قال: ينادي مناد من السماء أول النهار: ألا إن علياً وشيعته هم الفائزون، قال: وينادي مناد [في] آخر النهار: ألا إن عثمان وشيعته هم الفائزون) [٤].

الرواية الثانية: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (خروج القائم من المحتوم. قلت: وكيف يكون النداء ؟ قال: ينادي مناد من السماء أول النهار: ألا إنّ الحق في علي وشيعته. ثم ينادي إبليس لعنه الله في آخر النهار: ألا إنّ الحق في عثمان وشيعته، فعند ذلك يرتاب المبطلون)[٥].

الرواية الثالثة: عن أبي حمزة الثمالي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول: خروج السفياني من المحتوم، والنداء من المحتوم، وطلوع الشمس من المغرب من المحتوم، وأشياء كان يقولها من المحتوم. فقال أبو عبد الله عليه السلام: (واختلاف بني فلان من المحتوم، وقتل النفس الزكية من المحتوم وخروج القائم من المحتوم. قلت: وكيف يكون النداء؟ قال: ينادي مناد من السماء أول النهار يسمعه كل قوم بألسنتهم: ألا إن الحق في علي وشيعته. ثم ينادي إبليس في آخر النهار من الأرض: ألا إنّ الحق في عثمان وشيعته فعند ذلك يرتاب المبطلون)[٦].

١- رواها الشيخ الطوسي في الغيبة فقال: بهذا الإسناد، عن ابن فضال، عن حماد، عن إبراهيم بن عمر، عن عمر بن نظلة، راجع غيبة الطوسي:٤٣٦.

٢- رواها الشيخ النعماني في الغيبة بهذا السند: أخبرنا علي بن أحمد البندنيجي، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى العلوي، عن يعقوب بن يزيد، عن زياد بن مروان، عن عبد الله بن سنان، راجع: ص٢٦١.

٣- رواها الشيخ النعماني في الغيبة بهذا السند: أخبرنا محمد بن همام، قال: حدثني جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدثني علي بن عاصم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، راجع: ص٢٦٢.

٤- الكافي: ج٨ ص٣١٠، بحار الأنوار: ج٥٢ ص٣٠٥، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٣ ص٤٥٨.

٥- غيبة الشيخ الطوسي: ص٤٥٤، بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢٩٠.

٦- غيبة الشيخ الطوسي: ص٤٣٥، بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢٨٨.

فالمقصود بالقائم في هذه الروايات الثلاثة هو اليماني نفسه؛ لأنّ القائم في هذه الروايات جعل من العلامات ولا يمكن ان يكون المقصود بالقائم هو الامام المهدي (ع) لكون القائم في هذه الروايات جعل علامة قبل الامام المهدي (القائم) محمد بن الحسن العسكري (ع) فلا يمكن ان يكون المقصود بالقائم الذي جعل علامة هو الامام محمد بن الحسن العسكري (ع).

فالمقصود بالقائم هو اليماني المذكور في الروايات الثلاثة الاولى، ولهذا نلاحظ لفظ اليماني المذكور في الروايات الثلاثة الاولى حل محله في الروايات الثلاثة التي تقدمت أخيراً؛ حل محلة لفظ القائم، وهذا يعني أن لفظ القائم يطلق على اليماني، فيكون لفظ اليماني ولفظ القائم (في بعض الروايات) يشيران الى شخص واحد.

٣. توضيح لفظ المهدي:

الرواية الأولى: عن أبي هريرة، قال: (يخرج السفياني والمهدي كفرسي رهان فيغلب السفياني على ما يليه والمهدي على ما يليه) [١].

فالرواية جعلت المهدي والسفياني كفرسي رهان، وهذا يتنافى مع الروايات الاخرى التي تثبت ان اليماني هو المواكب للسفياني دون سواه.

عن الإمام الباقر عليه السلام إلى أن قال: (... خروج السفياني واليماني والخراساني في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، نظام كنظام الخرز يتبع بعضه بعضاً فيكون البأس من كل وجه، ويل لمن ناواهم) [٢].

عن حذلم بن بشير، قال: قلت لعلي بن الحسين عليه السلام: (صف لي خروج المهدي وعرفني دلائله وعلاماته ؟ فقال: يكون قبل خروجه خروج رجل يقال له: عوف السلمي بأرض الجزيرة، ويكون مأواه تكريت، وقتله بمسجد دمشق ثم يكون خروج شعيب بن صالح من سمرقند. ثم يخرج السفياني الملعون من الوادي اليابس وهو من ولد عتبة بن أبي سفيان، فإذا ظهر السفياني اختفى المهدي ثم يخرج بعد ذلك) [٣].

وهذه الرواية تبين أنّ المهدي ظاهر (وليس خارج) قبل السفياني ثم بعد ظهور السفياني يختفي ثم يخرج (وليس يظهر)، ومن المقطوع به أنّ المقصود بالمهدي ليس الامام المهدي محمد بن الحسن (ع) لكون السفياني من علامات ظهوره، وهذا يعني أنّ ظهور السفياني يسبق ظهور الامام المهدي (ع) بينما الرواية تصرح بأسبقية ظهور المهدي على السفياني.

فيتعين أنّ لفظ المهدي (في بعض الروايات) يقصد به اليماني.

٤. صاحب الأمر:

روى الصدوق في كمال الدين بسنده عن عيسى الخشاب، قال: قلت للحسين بن علي (عليهما السلام): أنت صاحب هذا الأمر ؟ قال: (لا، ولكن صاحب الأمر الطريد الشريد الموتور بأبيه، المكنّى بعمه، يضع سيفه على عاتقه ثمانية أشهر) [٤].

١- كتاب الفتن لنعيم بن حماد المروزي: ص٢٠٥، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج١ ص٤٢٤.
٢- غيبة النعماني: ص٢٦٢، بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢٣٢، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٣ ص٢٥٥.
٣- غيبة الشيخ الطوسي: ص٤٤٣، بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢١٣.
٤- كمال الدين وتمام النعمة: ص٣١٨، ورواها بهذا السند: حدثنا أبي رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدثني حمدان بن منصور، عن سعد بن محمد، عن عيسى الخشاب، قال: قلت للحسين بن علي (عليهما السلام).

السؤال فيها عن صاحب الأمر، والامام لم يذكر الاسم وانما اجاب بذكر صفات مما يعني هناك تحفظ منهم (ع) فلم يذكروا الاسم، وهذا تدل عليه روايات اخرى.

عن عبد الأعلى بن حصين الثعلبي، عن أبيه، قال: لقيت أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام في حج أو عمرة، فقلت له: كبرت سني، ودق عظمي فلست أدرى يقضى لي لقاؤك أم لا فاعهد إلي عهداً وأخبرني متى الفرج ؟ فقال: (إنّ الشريد الطريد الفريد الوحيد، المفرد من أهله، الموتور بوالده، المكنّى بعمه هو صاحب الرايات، واسمه اسم نبي) [١].

عن أبي الجارود، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام أنه قال: (صاحب هذا الأمر هو الطريد الشريد الموتور بأبيه، المكنى بعمه، المفرد من أهله ، اسمه اسم نبي) [٢].

عن حمران بن أعين، قال: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام: (جعلت فداك، إني قد دخلت المدينة وفي حقوي هميان فيه ألف دينار، وقد أعطيت الله عهداً أنني أنفقها ببابك ديناراً ديناراً، أو تجيبني فيما أسألك عنه. فقال: يا حمران، سل تجب، ولا تنفقن دنانيرك. فقلت: سألتك بقرابتك من رسول الله صلى الله عليه وآله أنت صاحب هذا الأمر والقائم به؟ قال: لا. قلت: فمن هو، بأبي أنت وأمي ؟ فقال: ذاك المشرب حمرة، الغائر العينين، المشرف الحاجبين، العريض ما بين المنكبين، برأسه حزاز، وبوجهه أثر، رحم الله موسى) [٣].

بل ونجد الروايات تصرح بأن تسميته لم يحدّث بها اهل البيت (ع) وأن من يسميه كافر وأن عدم تسميته عهد من رسول الله لعلي بن ابي طالب (ع).

عن أبي خالد الكابلي قال: (لما مضى علي بن الحسين عليه السلام دخلت على محمد بن علي الباقر عليه السلام فقلت: جعلت فداك، قد عرفت انقطاعي إلى أبيك وأنسي به ووحشتي من الناس. قال: صدقت يا أبا خالد، تريد ماذا ؟ قلت: جعلت فداك، قد وصف لي أبوك صاحب هذا الأمر بصفة لو رأيته في بعض الطرق لأخذت بيده، قال: فتريد ماذا يا أبا خالد ؟ قال: أريد أن تسميه لي حتى اعرفه باسمه. فقال: سألتني والله يا أبا خالد عن سؤال مجهد ولقد سألتني بأمر ما كنت محدّثاً به أحداً لحدثتك، ولقد سألتني عن أمر لو أن بني فاطمة عرفوه حرصوا على أن يقطعوه بضعة) [٤].

عن علي بن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (صاحب هذا الأمر لا يسميه باسمه إلاّ كافر) [٥].

عن جابر الجعفي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (سأل عمر بن الخطاب أمير المؤمنين عليه السلام فقال: أخبرني عن المهدي ما اسمه ؟ فقال: أمّا اسمه فإن حبيبي عهد إلي أن لا أحدث باسمه حتى يبعثه الله، قال: فأخبرني عن صفته، قال: هو شاب مربوع حسن الوجه، حسن الشعر، يسيل شعره على منكبيه، ونور وجهه يعلو سواد لحيته ورأسه، بأبي ابن خيرة الإماء) [٦].

وبالتأكيد ان الامام المهدي الثاني عشر لم يحرم الحديث باسمه الى ان يبعثه الله تعالى بل لقد سموه أعل البيت (ع) في العديد من الروايات وميزوه بشكل واضح.

١- غيبة النعماني: ص١٧٨.
٢- غيبة النعماني: ص١٧٩.
٣- غيبة النعماني: ص٢٢٣. رواها بهذا السند: حدثنا أبو سليمان أحمد بن هوذة، قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، قال: حدثنا عبد الله بن حماد الأنصاري، قال: حدثنا عبد الله بن بكير، عن حمران بن أعين.
٤- غيبة النعماني: ص٢٩٩، بحار الأنوار: ج٥١ ص٣١.
٥- الكافي:ج١ ص٣٣٣، الإمامة والتبصرة: ص١١٧، كمال الدين: ص٦٤٨.
٦- الإرشاد: ج٢ ص٣٨٢، غيبة الشيخ الطوسي: ص٤٧٠، بحار الأنوار: ج٥١ ص٣٦، كشف الغمة: ج٣ ص٢٦٣، الإمامة والتبصرة: ص١١٧ باختلاف يسير.

فصاحب الامر الذي لم يحدثوا باسمه الى ان يبعثه الله ليس الامام الثاني عشر قطعاً، بل هو شخص آخر ايضاً يطلق عليه صاحب الامر.

فالروايات المتقدمة تذكر أوصافاً لا تنطبق على الامام الثاني عشر (ع)، منها: (المكنى بعمه). وايضاً تذكر الروايات امراً لا يعود للامام الثاني عشر وهو (يحمل السيف على عاتقة ثمانية اشهر)، فقد بينت الروايات ان الذي يحمل السيف ثمانية اشهر من اهل بيت المهدي (ع).

عن أمير المؤمنين عليه السلام: (يخرج رجل قبل المهدي من أهل بيته بالمشرق يحمل السيف على عاتقه ثمانية أشهر يقتل ويمثل ويتوجه إلى بيت المقدس، فلا يبلغه حتى يموت) [1].

ليس المقصود به الإمام المهدي محمد بن الحسن عليه السلام؛ إذ هو ليس مكنى بعمه، ولا أنه يضع السيف على عاتقه ثمانية أشهر.

عن مالك الجهني، قال: (قلت لأبي جعفر عليه السلام إنّا نصف صاحب هذا الأمر بالصفة التي ليس بها أحد من الناس. فقال: لا والله، لا يكون ذلك أبداً حتى يكون هو الذي يحتج عليكم بذلك، ويدعوكم إليه) [2].

فلفظ صاحب الامر يطلق في بعض الروايات ويراد منه غير الامام الثاني عشر.

٥. طالع المشرق:

عن علي بن أبي طالب - عليه السلام - بـ (طالع المشرق)، فقال في إحدى خطبه: (وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِنِ اتَّبَعْتُمْ طَالِعَ الْمَشْرِقِ سَلَكَ بِكُمْ مَنَاهِجَ الرَّسُولِ (ص) فَتَدَاوَيْتُمْ مِنَ الْعَمَى وَالصَّمَمِ وَالْبَكَمِ وَكُفِيتُمْ مَئُونَةَ الطَّلَبِ وَالتَّعَسُّفِ وَنَبَذْتُمُ الثِّقْلَ الْفَادِحَ عَنِ الْأَعْنَاقِ، وَلَا يُبَعِّدُ اللَّهُ إِلَّا مَنْ أَبَى وَظَلَمَ وَاعْتَسَفَ وَأَخَذَ مَا لَيْسَ لَهُ، وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (الكافي: ج٨ ص٦٦).

ولربما اطلقت الروايات عليه (طالع المشرق) لكون خروجه سيكون في المشرق، فدعوته ستكون في العراق وايران والبلدان المجاورة لهما.

٦. رجل منا أهل البيت:

عن أبي بصير، عن أبي عبد الله - عليه السلام -، قال: (قال: الله أجل وأكرم وأعظم من إن يترك الأرض بلا إمام عادل، قال: قلت له: جعلت فداك فأخبرني بما أستريح إليه، قال: يا أبا محمد، ليس يرى أمة محمد (ص) فرجاً أبداً مادام لولد بني فلان ملك حتى ينقرض ملكهم، فإذا انقرض ملكهم أتاح الله لأمة محمد رجلاً منا أهل البيت، يسير بالتقى ويعمل بالهدى ولا يأخذ في حكمه الرشا، والله إني لأعرفه باسمه واسم أبيه، ثم يأتينا الغليظ القصرة ذو الخال والشامتين، القائم العادل الحافظ لما استودع يملأها قسطاً وعدلاً كما ملأها الفجار جوراً) (إقبال الأعمال: ج٣ ص١١٦).

١- كتاب الفتن لنعيم بن حماد المروزي: ص١٩٨، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: ج٣ ص١١٩، كنز العمال: ج١٤ ص٥٨٩. وفي رواية السيد ابن طاووس في الملاحم والفتن: ص١٣٩: (.. بأهل الشرق ..).
وينبغي ان ندقق في تعبير الرواية اعني قوله (لا يبلغه حتى يموت) فالظاهر ان فيها تصحيف؛ لكون المتكلم لو كان في مقام بيان ان الذي يحمل السيف ثمانية اشهر بموت قبل ان يصل الى بيت المقدس لكان التعبير بغير هذه الطريقة افضل واتم، فيقول مثلاً: (فيموت قبل ان يبلغه) او ما شابه هذا التعبير. ولا يقول : (لا يبلغه حتى يموت).
كما ان حتى ادارة تستعمل للغاية فيقال: سرت من الكوفة حتى القدس، فلا يصح ان يكون الموت غاية.
وهذا يدل على وجود تصحيف في الرواية. والظاهر من الرواية ان المقصود منها : لا يموت حتى يبلغه بمعنى ان تحريره لبيت المقدس امر حتمي.
٢- غيبة النعماني: ص٣٣٧، بحار الأنوار: ج٥٢ ص٣٦٦.

جاء في الرواية أمور:

١. انها تتحدث عن شخصين لهما وصف عظيم، الاول وصف بأنه (رجلاً منا أهل البيت، يسير بالتقى ويعمل بالهدى ولا يأخذ في حكمه الرشا).

٢. لم تصرّح بإسم الرجل وانما قالت: (والله إني لأعرفه باسمه واسم أبيه)، وتقدم أن أهل البيت اخفوا اسم اليماني ولم يتكلموا به بشكل يتضح اسمه.

ووصف الثاني بوصفين ايضاً هما:

١. (الغليظ القصرة ذو الخال والشامتين)، وهذا وصف جسدي.

٢. (القائم العادل الحافظ لما استودع يملأها قسطاً وعدلاً كما ملأها الفجار جوراً).

وهذا الوصف للإمام المهدي (ع). ولا يمكن تفسير الرواية بغير هذا.

٧. خليفة المهدي (ع):

عن حبة العرني، قال: خرج أمير المؤمنين - عليه السلام - إلى الحيرة فقال: (لتصلن هذه بهذه - وأومئ بيده إلى الكوفة والحيرة - حتى يباع الذراع فيما بينهما بدنانير، وليبنين بالحيرة مسجد له خمسمائة باب يصلي فيه خليفة القائم عجل الله تعالى فرجه؛ لأن مسجد الكوفة ليضيق عنهم، وليصلين فيه إثنا عشر إماماً عدلاً، قلت: يا أمير المؤمنين، ويسع مسجد الكوفة هذا الذي تصف الناس يومئذٍ؟!! قال: تبنى له أربع مساجد مسجد الكوفة أصغرها وهذا ومسجدان في طرفي الكوفة من هذا الجانب وهذا الجانب - وأومئ بيده نحو البصريين والغريين-) (تهذيب الأحكام: ج٣ ص٢٥٣).

وجاء في هذه الرواية امرين مهمين:

١. (وليصلين فيه إثنا عشر إماماً عدلاً)، اي يصلون في المسجد الذي سيبنى في آخر الزمان. وهؤلاء الاثنا عشر لا يمكن ان يكونوا هم الائمة الاثنا عشر (ع) لكون المسجد سيبنى وهم غير موجودين في هذه الدنيا.

٢. (يصلي فيه خليفة القائم عجل الله تعالى فرجه)، والمقصود بخليفة المهدي (ع) هو الذي ذكر في الوصية بأنه يلي أمره – اي امر الامام المهدي – وهو اليماني كما تقدم.

وبغير هذا التفسير لا يمكن استقامة الرواية.

٨. المكنى بعمه:

عن عيسى الخشاب، قال: قلت للحسين بن علي - عليه السلام -: أنت صاحب هذا الأمر؟ قال: (لا، ولكن صاحب الأمر الطريد الشريد، الموتور بأبيه، المكنّى بعمّه، يضع سيفه على عاتقه ثمانية أشهر) (كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص ٣١٨، الإمامة والتبصرة لابن بابويه القمي: ص ١١٥).

عن عبد الأعلى بن حصين الثعلبي، عن أبيه، قال: لقيت أبا جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) في حج أو عمرة، فقلت له: كبرت سنّي ودق عظمي فلست أدري يقضى لي لقاؤك أم لا، فاعهد إلي عهداً وأخبرني متى الفرج؟ فقال: (إنّ الشريد الطريد الفريد الوحيد، المفرد من أهله، الموتور بوالده، المكنّى بعمّه، هو صاحب الرايات، واسمه اسم نبي) (كتاب الغيبة لمحمد بن ابراهيم النعماني: ص١٧٨).

عن أبي الجارود، عن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام)، أنّه قال: (صاحب هذا الأمر هو الطريد الشريد الموتور بأبيه، المكنّى بعمّه، المفرد من أهله، اسمه اسم نبي) (كتاب الغيبة لمحمد بن ابراهيم النعماني: ص١٧٩.).

قال السيد احمد الحسن (ع): [والمراد من الكنية هنا، أي: أبو فلان. وعمّه المقصود في الرواية العباس بن علي - عليه السلام -.

والناس عادة تكنّي الرجل بولده الأكبر، وهم (ع) نظرهم إلى الولد الأهم، أي: المهدي أو الحجة الذي يعقبه، أي: الذي يأتي بعده. وتفسير هذه الكنية عن أمير المؤمنين - عليه السلام - في خطبة خطبها في الكوفة ونقلها الشيعة والسنة قال - عليه السلام -: (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله بديع السموات وفاطرها ..... ثم قال: لو شئت لأوقرت من تفسير فاتحة الكتاب سبعين بعيراً {ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ} ..... سبحان القديم، يفتح الكتاب ويقرأ الجواب، يا أبا العباس أنت إمام الناس، سبحان من يحيي الأرض بعد موتها وترد الولايات إلى بيوتها. يا منصور تقدم إلى بناء الصور ذلك تقدير العزيز العليم)] (إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب - للشيخ علي اليزدي الحائري: ج٢ ص٢٠٩). (المتشابهات: س ١٠٨).

٩. المولى الذي يلي امر الامام المهدي:

عن المفضل بن عمر، قال: سمعت أبا عبد الله - عليه السلام - يقول: (إن لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قتل، ويقول بعضهم ذهب، حتى لا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير لا يطلع على موضعه أحد من ولده ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ١٦١ - ١٦٢.

١٠.خليفة الله المهدي (ع):

سنن ابن ماجة: «حدثنا محمد بن يحيى وأحمد بن يوسف، قالا: حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يقتتل عند كنزكم ثلاثة. كلهم ابن خليفة. ثم لا يصير إلى واحد منهم. ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق. فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم". ثم ذكر شيئاً لا أحفظه. فقال «فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج. فإنه خليفة الله، المهدي» (سنن ابن ماجة - لمحمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٣ هـ - تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ج٢ ص١٣٦٧ ح٤٠٨٤).

وأخرجه الحاكم في المستدرك بسند آخر عن سفيان الثوري: «أخبرنا أبو عبد الله الصفار ثنا محمد بن إبراهيم بن أرومة ثنا الحسين بن حفص ثنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص): يقتتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة ثم لا يصير إلى واحد منهم ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقاتلونكم قتالاً لم يقاتله قوم ثم ذكر شيئاً فقال إذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج فإنه خليفة الله المهدي. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» (المستدرك على الصحيحين - الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، إشراف يوسف عبد الرحمن المرعشلي: ج٤ ص٤٦٣ - ٤٦٤).

١١.توضيح لفظ السفياني:

السفياني رمز لجهة الباطل التي تقف ضد اليماني وتحاربه، ويشمل عدّة أشخاص، وليس شخصاً واحداً، وهذا ما نجده في روايات أهل البيت (ع).

الرواية الأولى: عن الباقر عليه السلام : (ثم يسير - أي القائم - حتى يأتي العذراء، هو ومن معه وقد الحق به ناس كثير، والسفياني يومئذٍ بوادي الرملة. حتى إذا التقوا يخرج أناس كانوا مع السفياني من شيعة آل محمد، ويخرج أناس كانوا مع آل محمد إلى السفياني فهم من شيعته حتى يلتقوا بهم، ويخرج كل أناس إلى رايتهم، وهو يوم الأبدال. ويقتل يومئذٍ السفياني ومن معه حتى لا يدرك منهم مخبر. والخائب يومئذٍ من خاب من غنيمة كلب، ثم يقبل إلى الكوفة فيكون منزله فيها) [١].

الرواية الثانية: جاء في كلام للمفضل مع الإمام الصادق عليه السلام، قال المفضل: ثم ماذا يفعل المهدي سيدي ؟ فقال عليه السلام: (يثور سرايا على السفياني إلى دمشق، فيأخذونه ويذبحونه على الصخرة...) [٢].

الروايتان تنصان على ان السفياني يقتل في دمشق الشام.

الرواية الثالثة: عن أبي جعفر عليه السلام: (ثم يدخل - أي القائم عليه السلام - الكوفة فلا يبقى مؤمن إلاّ كان فيها ...، ثم يقول لأصحابه سيروا إلى هذا الطاغية، فيدعو إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، فيعطيه السفياني من البيعة سلماً، فيقول له كلب وهم أخواله: ما هذا ؟ ما صنعت ؟ والله ما نبايعك على هذا أبداً، فيقول: ما أصنع ؟ فيقولون: استقبله، فيستقبله ثم يقول له القائم صلوات الله عليه: خذ حذرك ... فيمنحهم الله أكتافهم ويأخذ السفياني أسيراً فينطلق به ويذبحه بيده ...) [٣].

الرواية الرابعة: عن أبي جعفر عليه السلام: (إذا بلغ السفياني أنّ القائم قد توجّه إليه من ناحية الكوفة، فيتجرّد بخيله حتى يلقى القائم عليه السلام، فيخرج فيقول اخرجوا لي ابن عمي ...) [٤].

الروايتان تنصان على ان السفياني يقتل في الكوفة.

الرواية الخامسة: عن حذلم بن بشير، قال: قلت لعلي بن الحسين عليه السلام: صف لي خروج المهدي عليه السلام، وعرفني دلائله وعلاماته، فقال: (يكون قبل خروجه خروج رجل يقال له عوف السلمي بأرض الجزيرة، ويكون مأواه تكريت، وقتله بمسجد دمشق، ثم يكون خروج شعيب بن صالح من سمرقند، ثم يخرج السفياني الملعون من الوادي اليابس، وهو من ولد عتبة بن أبي سفيان، فإذا ظهر السفياني اختفى المهدي عليه السلام، ثم يخرج بعد ذلك) [٥].

الرواية أنّ السفياني من ولد عتبة ابن أبي سفيان، وليس هاشمي، أي ابن عم القائم عليه السلام .

الرواية السادسة: عن أمير المؤمنين عليه السلام: (وخروج السفياني براية حمراء وأميرها رجل من بني كلب) [٦].

الرواية السابعة: عن أمير المؤمنين عليه السلام: (وخروج السفياني براية خضراء وصليب من ذهب) [٧].

الرواية السادسة تصف راية السفياني بأنها حمراء، والرواية السابعة تصف رايته بأنها خضراء، وهذا معناه أنهما إثنين راية أحدهما تختلف عن راية الآخر.

١- بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢٢٤.
٢- الرجعة للاسترآبادي: ص١٠٠.
٣- بشارة الإسلام: ص٣٠٥.
٤- بشارة الإسلام: ص٣٣٥.
٥- غيبة الطوسي: ص٢٩٤.
٦- بحار الأنوار: ج٥٢ ص٢٧٢. وبني كلب هي إحدى قبائل العرب.
٧- بحار الأنوار: ج٥٣ ص٨١.

اسئلة المبحث الأول:

س١: اذكر رواية تبين العلامات الحتمية الخمسة.

س٢: كيف تثبت أن اليماني نفسه القائم ؟

س٣: كيف تثبت ان اليماني يطلق عليه لفظ المهدي ؟

س٤: ما هي علامات صاحب الامر التي تذكرها الروايات؟

س٥: كيف تثبت ان لفظ صاحب الامر يطلق على غير الامام المهدي محمد بن الحسن (ع) ؟

س٦: ما هي الامور المستفادة من الرواية الاتية: (عن أبي بصير، عن أبي عبد الله - عليه السلام - ، قال: (قال: الله أجل وأكرم وأعظم من إن يترك الأرض بلا إمام عادل، قال: قلت له: جعلت فداك فأخبرني بما أستريح إليه، قال: يا أبا محمد، ليس يرى أمة محمد (ص) فرجاً أبداً مادام لولد بني فلان ملك حتى ينقرض ملكهم، فإذا انقرض ملكهم أتاح الله لأمة محمد رجلاً منا أهل البيت، يسير بالتقى ويعمل بالهدى ولا يأخذ في حكمه الرشا، والله إني لأعرفه باسمه واسم أبيه، ثم يأتينا الغليظ القصرة ذو الخال والشامتين، القائم العادل الحافظ لما استودع يملأها قسطاً وعدلاً كما ملأها الفجار جوراً) ؟

س٧: ما هي الامور المستفادة من الرواية الاتية: (عن حبة العرني، قال: خرج أمير المؤمنين - عليه السلام - إلى الحيرة فقال: (لتصلن هذه بهذه - وأومئ بيده إلى الكوفة والحيرة - حتى يباع الذراع فيما بينهما بدنانير، وليبنين بالحيرة مسجد له خمسمائة باب يصلي فيه خليفة القائم عجل الله تعالى فرجه؛ لأن مسجد الكوفة ليضيق عنهم، وليصلين فيه إثنا عشر إماماً عدلاً، قلت: يا أمير المؤمنين، ويسع مسجد الكوفة هذا الذي تصف الناس يومئذٍ؟!! قال: تبنى له أربع مساجد مسجد الكوفة أصغرها وهذا ومسجدان في طرفي الكوفة من هذا الجانب وهذا الجانب - وأومئ بيده نحو البصريين والغريين) ؟

س٨: اذكر رواية تدل على وجود المولى الذي يلي امر الامام المهدي (ع) موجود في فترة الغيبة الكبرى.

س٩: اذكر رواية تذكر خليفة الله المهدي (ع).

س١٠: إلى اي شيء يشير لفظ السفياني ؟ وهل السفياني متعدد وكيف تثبت ذلك؟

المبحث الثاني: حدود شخصية اليماني.

اليماني لقب لشخص يخرج قبل الامام المهدي (ع) وعلينا أن نعرف لماذا سُمي بـ (اليماني) ؟

وسنعرف جواب ذلك من خلال ما بينه السيد أحمد الحسن اليماني (ع)، وهذا نص السؤال والجواب الذي جاء في كتاب المتشابهات: ج٤ ص٤١):

((سؤال/ ١٤٤: السيد أحمد الحسن وصي ورسول الإمام المهدي عليه السلام:

من هو اليماني ؟ وهل هناك حدود لهذه الشخصية يعرف بها صاحبها ؟ وهل هو من اليمن ؟

وهل هو معصوم بحيث لا يدخل الناس في باطل ولا يخرجهم من حق، وكما ورد في الرواية عن الباقر عليه السلام: (إن رايته راية هدى، ولا يحل لمسلم أن يلتوي عليه، فمن فعل ذلك فهو من أهل النار، لأنه يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم))؟

الجواب: ((. . . يجب أولاً معرفة أن مكة من تهامة، وتهامة من اليمن، فمحمد وآل محمد صلى الله عليه وآله كلهم يمانية، فمحمد صلى الله عليه وآله يماني [١]، وعلي عليه السلام يماني والإمام المهدي عليه السلام يماني، والمهديون الإثنا عشر يمانية، والمهدي الأول يماني، وهذا ما كان يعرفه العلماء العاملون الأوائل (رحمهم الله)، ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاَةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيّاً﴾ [٢].

وقد سمّى العلامة المجلسي (رحمه الله) في البحار كلام أهل البيت عليهم السلام بـ (الحكمة اليمانية)[٣]، بل ورد هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله [٤]، كما وسمّى عبد المطلب عليه السلام البيت الحرام بـ (الكعبة اليمانية) [٥].

أما بالنسبة لحدود شخصية اليماني:

فقد ورد في الرواية عن الباقر عليه السلام: (وليس في الرايات راية أهدى من راية اليماني، هي راية هدى؛ لأنه يدعو إلى صاحبكم، فإذا خرج اليماني حرم بيع السلاح على الناس وكل مسلم، وإذا خرج اليماني فانهض إليه، فإن رايته راية هدى، ولا يحل لمسلم أن يلتوي عليه، فمن فعل ذلك فهو من أهل النار؛ لأنه يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم) [٦]. وفيها:

أولاً: (لا يحل لمسلم أن يلتوي عليه فمن فعل ذلك فهو من أهل النار): وهذا يعني أن اليماني صاحب ولاية إلهية، فلا يكون شخص حجة على الناس، بحيث إن إعراضهم عنه يدخلهم جهنم وإن صلوا وصاموا، إلا إذا كان من خلفاء الله في أرضه، وهم أصحاب الولاية الإلهية من الأنبياء والمرسلين والأئمة والمهديين.

ثانياً: (أنه يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم): والدعوة إلى الحق والطريق المستقيم، أو الصراط المستقيم تعني: أن هذا الشخص لا يخطأ فيُدخل الناس في باطل أو يخرجهم من حق، أي إنه معصوم منصوص العصمة، وبهذا المعنى يصبح لهذا القيد أو الحد فائدة في تحديد شخصية اليماني.

١- عن رسول الله صلى الله عليه وآله : (... ان خير الرجال أهل اليمن، والايمان يمان وأنا يماني ...) بحار الأنوار: ج ٥٧ ص٢٣٢، الأصول الستة عشر : ص٨١.

٢- مريم : ٥٩.

٣- راجع مقدمة بحار الأنوار : ج١ ص١.

٤- قال رسول الله صلى الله عليه وآله : (الايمان يماني والحكمة يمانية) الكافي : ج٨ ص٧٠ ح٢٧.

٥- راجع بحار الأنوار : ج٢٢، ٥١، ٧٥. وأيضاً وصف الله تعالى الكعبة بأنها يمانية في مناجاته لعيسى عليه السلام في وصف الرسول محمد صلى الله عليه وآله إذ جاء فيها: (... يا عيسى دينه الحنيفية وقبلته يمانية وهو من حزبي وأنا معه ...) الكافي : ج٨ ص١٣٩.

٦- غيبة النعماني : ص٢٦٤.

أما افتراض أي معنى آخر لهذا الكلام (يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم)، فإنه يجعل هذا الكلام منهم عليهم السلام بلا فائدة، فلا يكون قيداً ولا حداً لشخصية اليماني، وحاشاهم عليهم السلام من ذلك.

النتيجة مما تقدم في أولاً وثانياً:

إن اليماني حجة من حجج الله في أرضه ومعصوم منصوص العصمة، وقد ثبت بالروايات المتواترة والنصوص القطعية الدلالة أن الحجج بعد الرسول محمد صلى الله عليه وآله هم الأئمة الإثنا عشر عليهم السلام وبعدهم المهديون الإثنا عشر، ولا حجة لله في الأرض معصوم غيرهم، وبهم تمام النعمة وكمال الدين وختم رسالات السماء، وقد مضى منهم عليهم السلام أحد عشر إماماً، وبقي الإمام المهدي عليه السلام والاثنا عشر مهدياً، واليماني يدعو إلى الإمام المهدي عليه السلام فلابد أن يكون اليماني أول المهديين؛ لأن الأحد عشر مهدياً بعده هم من ولده: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [1]، ويأتون متأخرين عن زمن ظهور الإمام المهدي عليه السلام، بل هم في دولة العدل الإلهي، والثابت أن أول المهديين هو الموجود في زمن ظهور الإمام المهدي عليه السلام وهو أول المؤمنين بالإمام المهدي عليه السلام في بداية ظهوره وتحركه، لتهيئة القاعدة للقيام، كما ورد في وصية رسول الله صلى الله عليه وآله. ومن هنا ينحصر شخص اليماني بالمهدي الأول من الإثني عشر مهدياً.

والمهدي الأول بيَّنت روايات أهل البيت عليهم السلام اسمه وصفاته ومسكنه بالتفصيل، فاسمه أحمد وكنيته عبد الله - أي إسرائيل - أي إنّ الناس يقولون عنه إسرائيلي قهراً عليهم، ورغم أنوفهم.

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: (أسمي أحمد وأنا عبد الله أسمي إسرائيل فما أمره فقد أمرني وما عناه فقد عناني) [2].

والمهدي الأول هو أول الثلاث مائة وثلاثة عشر، وهو: (من البصرة) و (في خده الأيمن أثر) و (في رأسه حزاز) و (جسمه كجسم موسى بن عمران عليه السلام) ، و (في ظهره ختم النبوة) و (فيه وصية رسول الله صلى الله عليه وآله) و (هو أعلم الخلق بعد الأئمة بالقرآن والتوراة والإنجيل) و (عند أول ظهوره يكون شاباً)، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (... ثم ذكر شاباً، فقال: إذا رأيتموه فبايعوه فانه خليفة المهدي) [3].

عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الليلة التي كانت فيها وفاته لعلي عليه السلام يا أبا الحسن أحضر صحيفة ودواة فأملى رسول الله صلى الله عليه وآله وصيته حتى انتهى إلى هذا الموضع فقال: يا علي انه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً ومن بعدهم اثنا عشر مهدياً، فأنت يا علي أول الإثني عشر إمام، وساق الحديث إلى أن قال: وليسلمها الحسن عليه السلام إلى ابنه م ح م د المستحفظ من آل محمد صلى الله عليه وآله فذلك اثنا عشر إماماً. ثم يكون من بعده اثنا عشر مهدياً فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المهديين، له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي وهو عبد الله و أحمد، والاسم الثالث المهدي، وهو أول المؤمنين) [4].

وعن الصادق عليه السلام أنه قال: (إن منا بعد القائم اثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [5].

وعن الصادق عليه السلام قال: (إن منا بعد القائم أحد عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام) [6].

وفي هذه الرواية القائم هو المهدي الأول وليس الإمام المهدي عليه السلام؛ لأن الإمام عليه السلام بعده إثنا عشر مهدياً.

١- آل عمران : ٣٤.
٢- تفسير العياشي : ج١ ص٤٤، البرهان : ج١ ص٩٥، بحار الأنوار : ج٧ ص١٧٨.
٣- بشارة الإسلام : ص٣٠. وفي إمتاع الأسماع للمقريزي : ج١٢ ص٢٩٦، قال: (وفي رواية: فإذا رأيتموهم فبايعوهم ولو حبوا على الثلج، فإنه خليفة المهدي).
٤- بحار الأنوار : ج٥٣ ص١٤٧، الغيبة للطوسي : ص١٥٠، غاية المرام : ج٢ ص٢٤١.
٥- بحار الأنوار : ج٥٣ ص١٤٨، البرهان : ج٣ ص٣١٠، الغيبة للطوسي : ص٣٨٥.
٦- بحار الأنوار : ج٥٣ ص١٤٥.

وقال الباقر عليه السلام في وصف المهدي الأول: (... ذاك المشرب حمرة، الغائر العينين المشرف الحاجبين العريض ما بين المنكبين برأسه حزاز و بوجهه أثر رحم الله موسى) [١].

وعن أمير المؤمنين عليه السلام في خبر طويل: (... فقال عليه السلام: ألا وإن أولهم من البصرة وآخرهم من الأبدال ...) [٢].

وعن الصادق عليه السلام في خبر طويل سمى به أصحاب القائم عليه السلام: (.. ومن البصرة .. أحمد ..) [٣].

وعن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: (... له - أي للقائم - اسمان اسم يخفى واسم يعلن، فأما الذي يخفى فأحمد، وأما الذي يعلن فمحمد) [٤]. وأحمد هو اسم المهدي الأول ومحمد اسم الإمام المهدي عليه السلام كما تبين من وصية رسول الله صلى الله عليه وآله.

وعن الباقر عليه السلام: (إن لله تعالى كنزاً بالطالقان ليس بذهب ولا فضة، اثنا عشر ألفاً بخراسان شعارهم: " أحمد أحمد "، يقودهم شاب من بني هاشم على بغلة شهباء، عليه عصابة حمراء، كأني أنظر إليه عابر الفرات، فإذا سمعتم بذلك فسارعوا إليه ولو حبواً على الثلج) [٥]، وأحمد هو اسم المهدي الأول.

وفي كتاب الملاحم والفتن: (قال أمير الغضب ليس من ذي ولا ذهو لكنهم يسمعون صوتاً ما قاله إنس ولا جان بايعوا فلاناً باسمه ليس من ذي ولا ذهو ولكنه خليفة يماني) [٦].

وفي الملاحم والفتن للسيد بن طاووس الحسني: (فيجتمعون وينظرون لمن يبايعونه فبيناهم كذلك إذا سمعوا صوتاً ما قال إنس ولا جان بايعوا فلاناً باسمه ليس من ذي ولا ذه ولكنه خليفة يماني) [٧].

وروى الشيخ علي الكوراني في كتاب معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام: (ما المهدي إلا من قريش ، وما الخلافة إلا فيهم غير أن له أصلاً ونسباً في اليمن) [٨]، وبما أن المهدي الأول من ذرية الإمام المهدي عليه السلام فلابد أن يكون مقطوع النسب؛ لأن ذرية الإمام المهدي عليه السلام مجهولون، وهذه الصفات هي صفات اليماني المنصور وصفات المهدي الأول؛ لأنه شخص واحد كما تبين مما سبق.

وإن أردتَ المزيد فأقول: إن اليماني ممهد في زمن الظهور المقدس ومن الثلاث مائة وثلاث عشر ويسلم الراية للإمام المهدي، والمهدي الأول أيضاً موجود في زمن الظهور المقدس، وأول مؤمن بالإمام المهدي عليه السلام في بداية ظهوره وقبل قيامه، فلابد أن يكون أحدهما حجة على الآخر، وبما أن الأئمة والمهديين حجج الله على جميع الخلق والمهدي الأول منهم فهو حجة على اليماني إذا لم يكونا شخصاً واحداً، وبالتالي يكون المهدي الأول هو قائد ثورة التمهيد فيصبح دور اليماني ثانوياً بل مساعداً للقائد، وهذا غير صحيح لأن اليماني هو الممهد الرئيسي وقائد حركة الظهور المقدس، فتحتم أن يكون المهدي الأول هو اليماني واليماني هو المهدي الأول.

وبهذا يكون اليماني: (اسمه أحمد، ومن البصرة، وفي خده الأيمن أثر، وفي بداية ظهوره يكون شاباً، وفي رأسه حزاز، وأعلم الناس بالقرآن وبالتوراة والإنجيل بعد الأئمة، ومقطوع النسب، ويلقب بالمهدي، وهو إمام مفترض الطاعة من الله، ولا يحل لمسلم أن يلتوي عليه فمن فعل ذلك فهو من أهل النار، ويدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم ويدعو إلى الإمام المهدي عليه السلام و ... و ...)، وكل ما ورد من أوصاف المهدي الأول في روايات محمد وآل

١- غيبة النعماني : ص٢١٥.
٢- بشارة الإسلام : ص١٤٨.
٣- بشارة الإسلام : ص١٨١.
٤- كمال الدين وتمام النعمة : ج٢ ص٦٥٣ ب٥٧.
٥- منتخب الأنوار المضيئة : ص٣٤٣.
٦- الملاحم والفتن للسيد ابن طاووس الحسني : ص٢٧.
٧- الملاحم والفتن : ص٨٠.
٨- معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام : ج١ ص٢٩٩.

محمد عليهم السلام ، فراجع الروايات في كتاب غيبة النعماني وغيبة الطوسي وإكمال الدين والبحار[1]، وغيرها من كتب الحديث.

ويبقى أن كل أتباع اليماني من الثلاث مائة والثلاثة عشر أصحاب الإمام عليه السلام هم يمانيون؛ باعتبار انتسابهم لقائدِهم اليماني، ومنهم يماني صنعاء ويماني العراق. . . .)) انتهى.

اسئلة المبحث الثاني:

س١: كيف تبين حدود شخصية اليماني من قول الباقر عليه السلام: (وليس في الرايات راية أهدى من راية اليماني، هي راية هدى؛ لأنه يدعو إلى صاحبكم، فإذا خرج اليماني حرم بيع السلاح على الناس وكل مسلم، وإذا خرج اليماني فانهض إليه، فإن رايته راية هدى، ولا يحل لمسلم أن يلتوي عليه، فمن فعل ذلك فهو من أهل النار؛ لأنه يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم)؟

س٢: كيف أتثبت السيد أحمد الحسن (ع) وحده شخصية اليماني مع المهدي الاول ؟

١- بحار الأنوار : ج٥٢ ج٥٣.

المبحث الثالث: اليماني هو قائم آل محمد:

جاء في كتاب جامع الادلة: [اليماني هو قائم آل محمد ومهدي آخر الزمان:

ورد في الكافي عن أبي عبد الله، قال: (كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يُعبد من دون الله) [1].

هذه الرواية تعني أن كل راية على الإطلاق ترفع قبل القائم هي راية ضلال وصاحبها طاغوت يُعبد من دون الله، لا يُستثنى من هذا الحكم غير راية القائم فقط.

ولكنا علمنا مما تقدم أن راية اليماني - وهي قبل الإمام المهدي (عليه السلام) - هي راية هدى، بل أهدى الرايات، فكيف نخرج من التعارض بين رواية اليماني والرواية الواردة في الكافي أعلاه ؟

ليكن واضحاً لنا أن أي حل للتعارض لابد أن يُبقي على مضموني كلتا الروايتين دون أن يُسقط منهما شيئاً.

والحل الوحيد الذي يمكن أن نتحصله في حالتنا هو أن نقول أن راية القائم وراية اليماني هما راية واحدة، وهذا يقوي حقيقة أن القائم هو نفسه اليماني. وهذه الحقيقة أشارت لها الرواية التي نصت على أن أمير جيش الغضب أو قائد الأصحاب الثلاثمائة وثلاثة عشر هو خليفة يماني. وعن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: (إذا أُذِنَ الإمام دعى الله باسمه العبراني فأتيحت له صحابته الثلاثمائة والثلاثة عشر قزع كقزع الخريف) [2].

فالخليفة اليماني بحسب أبي عبد الله (عليه السلام) هو إمام.

كون اليماني حجة من حجج الله يفسر وصف رايته بأنها "راية هدى"، و"أهدى الرايات"، فحيث أن راية الحق واحدة لا تتعدد، فلابد أن يكون حاملها حجة من الله. وكونه حجة يفسر الأمر الصادر من الإمام الباقر (عليه السلام) بالنهوض إليه: "وإذا خرج اليماني فانهض إليه"، فأمرهم هو أمر الله، والله عز وجل لا يأمر باتباع غير المعصوم. ورد عن سليم بن قيس الهلالي، قال: (سمعت أمير المؤمنين علياً (عليه السلام) يقول: احذروا على دينكم ثلاثة: رجلاً قرأ القرآن حتى إذا رأيت عليه بهجته اخترط سيفه على جاره ورماه بالشرك، فقلت: يا أمير المؤمنين أيهما أولى بالشرك ؟ قال: الرامي، ورجلاً استخفته الأحاديث كلما أحدثت أحدوثة كذب مدها بأطول منها، ورجلاً آتاه الله عز وجل سلطاناً فزعم أن طاعته طاعة الله ومعصيته معصية الله وكذب لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، لا ينبغي للمخلوق أن يكون حبه لمعصية الله فلا طاعة في معصيته ولا طاعة لمن عصى الله، إنما الطاعة لله ولرسوله ولولاة الأمر، وإنما أمر الله عز وجل بطاعة الرسول؛ لأنه معصوم مطهر، لا يأمر بمعصيته وإنما أمر بطاعة أولي الأمر؛ لأنهم معصومون مطهرون لا يأمرون بمعصيته) [3].

ويفسر كذلك قوله (عليه السلام): "إذا خرج اليماني حرم بيع السلاح"، فلقد بين آل محمد (عليهم السلام) أن السلاح لا يحرم بيعه على المخالفين إلا إذا وقعت المباينة، والمباينة تقع بظهور القائم، إذ لا قتال ولا حرب بينهم وبين عدوهم إلا بظهور قائمهم، كما بينوا في الكثير من أحاديثهم.

ورد في الكافي: (عنْ هِنْدٍ السَّرَّاجِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام): أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنِّي كُنْتُ أَحْمِلُ السِّلَاحَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ فَأَبِيعُهُ مِنْهُمْ فَلَمَّا أَنْ عَرَّفَنِيَ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ ضِقْتُ بِذَلِكَ وَقُلْتُ لَا أَحْمِلُ إِلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ. فَقَالَ: احْمِلْ

١- الكافي: ج٨ ص٢٩٥.

٢- الغيبة - للنعماني: ص٣٢٦.

٣- الخصال - الشيخ الصدوق: ص١٣٩.

إِلَيْهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ بِهِمْ عَدُوَّنَا وَعَدُوَّكُمْ يَعْنِي الرُّومَ وَبِعْهُمْ فَإِذَا كَانَتِ الْحَرْبُ بَيْنَنَا فَلَا تَحْمِلُوا فَمَنْ حَمَلَ إِلَى عَدُوِّنَا سِلَاحاً يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَيْنَا فَهُوَ مُشْرِكٌ) [1].

وفيه كذلك: (عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، فَقَالَ لَهُ حَكَمٌ السَّرَّاجُ: مَا تَرَى فِيمَنْ يَحْمِلُ السُّرُوجَ إِلَى الشَّامِ وَأَدَاتَهَا ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْتُمُ الْيَوْمَ بِمَنْزِلَةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه واله وسلم) إِنَّكُمْ فِي هُدْنَةٍ فَإِذَا كَانَتِ الْمُبَايَنَةُ حَرُمَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْمِلُوا إِلَيْهِمُ السُّرُوجَ وَالسِّلَاحَ) [2]

انتهى ما عن كتاب جامع الادلة.

وجاء في كتاب رسالة في وحدة شخصية المهدي الاول والقائم واليماني:[وحدة شخصية القائم واليماني:

أولاً: عرفنا أنّ أوصياء محمد ﷺ هم الأئمة الاثنا عشر والمهديون الاثنا عشر بنص الوصية المقدسة، ولا خليفة وحجة لله على خلقه من بعده وإلى آخر يوم على هذه الأرض غيرهم أبداً، وبعد اتضاح كون اليماني حجة من حجج الله ومعصوم، فهو إذن من آل محمد عليهم السلام، إذ لا حجة لله من غيرهم، قال تعالى: (ذُرِّيَّةً بعضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [3]، وعليه فلابد أن يكون مذكوراً في الوصية المقدسة، ولما كان دوره في زمن الظهور فلا يبقى إلا أن يكون هو المهدي الأول لا غير.

وثانياً: إنّ المهدي الأول أحمد بنص الوصية خليفة إلهي ومن ثم يحرم الالتواء عليه ومعصوم يهدي إلى الحق والصراط المستقيم، وهي ذاتها هوية اليماني ومشخصاته، حيث أكدت رواية الباقر عليه السلام على أنّه خليفة إلهي يحرم الالتواء عليه وأيضاً معصوم يهدي إلى الحق والصراط المستقيم.

وثالثاً: إنْ أَبَى أحدٌ وتَنكَّرَ لاتحاد شخصية المهدي الأول واليماني نقول له: توضَّحَ للجميع أنّ المهدي الأول موجود في زمن الظهور المقدَّس بعد كونه أول مقرب إلى أبيه الإمام وأول مؤمن به والآخذ للبيعة من الناس وغير ذلك مما تقدّم ذكره في الوصية المقدسة وغيرها، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، اليماني أيضاً موجود في زمن الظهور بل هو صاحب أهدى الرايات والدور الرئيس في التمهيد للإمام المهدي عليه السلام ويجب على الجميع نصرته ويحرم عليهم الالتواء عليه، والآن:

إما أن يكون (المهدي الأول واليماني) شخصٌ واحد، إذن ثبت المطلوب. وإلا فعلى المنكر أن يجيب السؤال التالي: مَنْ يتبع مَنْ، ومَنْ ينضوي تحت راية مَنْ، إذ لآل محمد راية واحدة وليس رايات كما لا يخفى ؟

فإن أجاب بأنّ المتبوع هو اليماني، فهو باطل جزماً؛ إذ به يصير المهدي الأول تابعاً لغيره ومنضوياً تحت رايته، والحال أنه حجة من حجج الله ووصياً من الأوصياء كما توضَّح بنص الوصية، فهل في عقيدة الشيعة أن يُقاد المعصوم وينضوي تحت راية غيره ويحرُم عليه أن يلتوي على ذلك الغير ؟ إضافة إلى أنّ فيه رداً للروايات المبينة أنّ (المهدي أحمد) هو الآخذ البيعة من الناس والقائد لجيش الفتح.

وإن أجاب بأنه المهدي الأول، فهو باطل أيضاً؛ لأنه يجعل من دور اليماني ثانوياً ويصيِّره تابعاً للمهدي أحمد، وحينئذٍ فالأولى أن يكون صاحب أهدى الرايات المهدي الأول أحمد وليس اليماني، وفيه رد صريح على الإمام الباقر عليه السلام والعياذ بالله.

وبهذا فالبطلان يلزم المنكر لاتحاد شخصية اليماني والمهدي الأول من كلا الطرفين. ومن ثم تبرز الحقيقة الناصعة التالية: أنّ (المهدي الأول أحمد = اليماني).

١- الكافي: ج٥ ص ١١٢.
٢- نفسه: ص١١٢.
٣- آل عمران: ٣٤.

وحيث تَبيَّن لنا فيما سبق أنّ المهدي الأول هو نفسه قائم آل محمد المواكب لحركة السفياني والمقاتل له، بل الظاهر قبله أصلاً، وتبيَّن لنا الآن أنّ اليماني هو نفسه المهدي الأول، يتضَّح إذن أنّ (المهدي الأول = قائم آل محمد)، وبه نعرف السر في ذكر وصفي (القائم) و(اليماني) في نفس الرواية التي تحدَّث فيها الإمام الباقر عليه السلام عن الشخص المحمدي الذي يكون بخروجه فرج شيعة آل محمد.

وإكمالاً لتوضيح هذا أضيف أيضاً:

رابعاً: إنّ رواية اليماني نفسها تثبت أنّ اليماني هو القائم.

يقول السيد أحمد الحسن عليه السلام: (إنّ حرمة بيع السلاح على المخالفين قضية بيَّنها آل محمد عليهم السلام، وأنها تكون عند ظهور القائم منهم عليهم السلام، وبهذا يكون هذا القيد "حَرُمَ بيع السلاح" في رواية اليماني بياناً لمن يفقهون كلامهم عليهم السلام بأنّ اليماني هو نفسه القائم؛ لأنهم عليهم السلام في أحاديث حصروا حرمة البيع بحدث المباينة عند خروج القائم، والآن يقولون "إذا خرج اليماني حرم بيع السلاح"، إذن تبيَّن بوضوح أنّ اليماني هو نفسه القائم.

فالإمام في قوله عليه السلام: "فإذا خرج اليماني حرم بيع السلاح على الناس وكل مسلم" يريد أن يبيَّن أنّ اليماني هو نفسه القائم الذي يحرم بيع السلاح عند ظهوره وحصول المباينة، إضافة إلى ما في الرواية من بيان يوضح أنّ اليماني هو القائم وحجة من حجج الله كما بيَّنت سابقاً [1].

وهذه بعض الروايات التي تبيَّن أنّ حرمة بيع السلاح إنما تكون عند خروج القائم وعند المباينة والحرب بينه وبين أعدائه:

عنْ هِنْدٍ السَّرَّاجِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنِّي كُنْتُ أَحْمِلُ السِّلَاحَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ فَأَبِيعُهُ مِنْهُمْ فَلَمَّا أَنْ عَرَّفَنِيَ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ ضِقْتُ بِذَلِكَ وَقُلْتُ لَا أَحْمِلُ إِلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ. فَقَالَ: احْمِلْ إِلَيْهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ بِهِمْ عَدُوَّنَا وَعَدُوَّكُمْ يَعْنِي الرُّومَ وَبِعْهُمْ فَإِذَا كَانَتِ الْحَرْبُ بَيْنَنَا فَلَا تَحْمِلُوا فَمَنْ حَمَلَ إِلَى عَدُوِّنَا سِلَاحاً يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَيْنَا فَهُوَ مُشْرِكٌ) الكافي: ج٥ ص١١٢.

وعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقَالَ لَهُ حَكَمٌ السَّرَّاجُ: مَا تَرَى فِيمَنْ يَحْمِلُ السُّرُوجَ إِلَى الشَّامِ وَأَدَاتَهَا؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْتُمُ الْيَوْمَ بِمَنْزِلَةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِنَّكُمْ فِي هُدْنَةٍ فَإِذَا كَانَتِ الْمُبَايَنَةُ حَرُمَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْمِلُوا إِلَيْهِمُ السُّرُوجَ وَالسِّلَاحَ) انتهى.

وخامساً: ومما يؤكد اتحاد شخصية اليماني والقائم أيضاً، الروايات التي تحدد العلامات الحتمية لظهور الإمام المهدي عليه السلام للناس، فعند ملاحظتها نجد أنّ بعضها يذكر (القائم) ضمن العلامات كما عرضنا بعضاً من ذلك في ما سبق، والبعض الآخر يذكر (اليماني) بدل القائم، ولولا اتحاد الشخصية لما كان لذكر كل منها منفرداً وجه، والقول بالتعدد يلزم منه تعدد صاحب راية الهدى وهو باطل بنص الروايات كما عرفنا، وهذا مثال من روايات الحتميات:

عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (خمس قبل قيام القائم من العلامات: الصيحة، والسفياني والخسف بالبيداء، وخروج اليماني، وقتل النفس الزكية) [2].

وعن محمد بن علي الحلبي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (اختلاف بني العباس من المحتوم، والنداء من المحتوم، وخروج القائم من المحتوم ..) [3].

١- بيَّنه في كتاب المتشابهات: ج٤ سؤال رقم (١٤٤).
٢- غيبة الطوسي: ص٤٣٦ ح٤٢٧.
٣- الكافي: ج١ ص٣١٠ ح٤٨٤.

ثم إنّ اليماني والقائم بالسيف على علاقة بالإمام المهدي عليه السلام، لأنه وصيه وأول مقرب إليه ومؤمن به من جهة، كما أنه قائم بأمره وصاحب راية الهدى من جهة ثانية، وهو يمانيه ومن يرسله إلى الناس ليبدأ عملية التمهيد لقيام دولة العدل الالهي من جهة ثالثة.

وبهذا يتجلّى بكل وضوح أنّ (المهدي الأول = قائم آل محمد = اليماني الموعود)، ويكون المهدي أحمد وصي الإمام المهدي عليه السلام ورسوله إلى الناس].

انتهى ما عن كتاب رسالة في وحدة شخصية المهدي الاول واليماني.

اسئلة المبحث الثالث:

س١: ما المستفاد من الرواية الاتية: (عن أبي عبد الله، قال: (كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يُعبد من دون الله) ؟

س٢: كيف تثبت ان اليماني نفسه القائم ؟

المبحث الرابع: هل اليماني من اليمن [1]؟

لابد في البداية من تبين الأرضية التي يبني عليها القائلون بانتساب اليماني إلى بلاد اليمن المعروفة اليوم، وخروجه منها. وفي هذا الصدد ثمة منشئان ينطلقون منهما:

أولهما: عائدية النسبة من كلمة (اليماني) إلى اليمن. فمن الواضح أن كلمة (اليماني) يمكن أن يراد منها بيان نسبة هذا الرجل إلى بلاد اليمن.

أما الثاني: فهو ورود روايات نصت كما يزعمون على أن اليماني يخرج من بلاد اليمن.

إذن، سنناقش أولاً المنشأ الأول للشبهة على أن نعقب لاحقاً بمناقشة المنشأ الثاني.

مناقشة منشأ الشبهة الأول:

يقول الشيخ السند: (كما إن هناك علامة أخرى تشير إليها الرواية وهي كون خروجه من بلاد اليمن، وهو وجه تسميته باليماني) [2].

والمقصود من وجه التسمية هو النسبة إلى بلاد اليمن كما ذكرنا آنفاً. ويقول الكوراني: (أما في منطقة الخليج فمن الطبيعي أن يكون لليمانيين الدور الأساسي فيها مضافاً إلى الحجاز، وإن لم تذكر ذلك الروايات) [3].

وقوله: (وإن لم تذكر ذلك الروايات) إشارة إلى ظنه بأن اليماني يخرج من بلاد اليمن.

إذن، واضح أن هذين الشخصين، وسواهما ينسبان اليماني إلى بلاد اليمن من منطلق لغوي هو عائدية النسبة من كلمة اليماني إلى بلاد اليمن، وبخصوص السند يعتمد، إضافة للدليل اللغوي، على دليل روائي سيأتي الكلام فيه.

إن النسبة من لفظ اليماني يمكن أن تعود إلى اليمن، ويمكن أن تعود إلى اليُمن (بمعنى البركة)، ويمكن كذلك أن تعود إلى اليمين، كأن يكون شخص في يده اليمنى ما يميزها أو يكون يمين الإمام المهدي (عليه السلام) كما كان علي يمين رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)، ويمكن كذلك أن تعود إلى معنى إنه صاحب يد بيضاء أو كريمة، فالكريم يسمى صاحب الأيادي البيضاء، والعطاء باليمين، بل إن البعض ربما يتشائم ممن يعطي بشماله، ويمكن أيضاً أن يكون وجه التسمية خافياً علينا. فالاحتمالات كثيرة ولا يوجد ما يرجح أحدها على سواه.

ولكن على فرض القول بعائدية النسبة إلى بلاد اليمن، فليس معنى ذلك إنه من قاطني هذه البلاد بالضرورة. فمن المعروف الذي لا ينكره أحد أن كثيراً من الناس ينتسبون إلى منطقة، ومحل سكناهم منطقة أخرى، فصهيب رومي، وبلال حبشي، وكلاهما عاشا وماتا في بلاد العرب، ومثلهما السيد الخوئي الذي ينتسب إلى مدينة (خوء)، وهو عاش ومات في العراق، وغيره الكثير.

١- هذا الدرس مأخوذ من كتاب جامع الادلة لمؤلفة الدكتور عبدالرزاق الديراوي.

٢- فقه علائم الظهور: ص٢٨.

٣- عصر الظهور: ص١١٣.

كما إن من المعروف أن مكة من تهامة وتهامة من اليمن، فرسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) وأهل بيته (عليهم السلام) كلهم يمانية، وقد ورد عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): (وإن الإيمان يماني، والحكمة يمانية) وعنه (صلى الله عليه واله وسلم): (لولا الهجرة لكنت امرأ يمانيا) [١].

وعن النبي (صلى الله عليه واله وسلم): (... إن خير الرجال أهل اليمن، والإيمان يمان وأنا يماني) [٢].

وورد في المجازات النبوية للشريف الرضي: (... ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "الإيمان يمان والحكمة يمانية" ... قوله عليه الصلاة والسلام: "الإيمان يمان والحكمة يمانية"، والمراد أهل الإيمان وأهل الحكمة يمانون، وأمثال ذلك في الكلام معروف كثير. ويدخل في هذا الوصف أهل مكة وأهل المدينة. فأما مكة فهي جهة من جهات اليمن ومفضى إلى ذلك الشق والسمت. وأما المدينة فمعظم أهلها الأنصار وهم من أهل اليمن بالأصل وإن كانوا من أهل الحجاز بالدار) [٣].

في هذا النص يعد الشريف الرضي قول الرسول (صلى الله عليه واله وسلم): "الإيمان يمان والحكمة يمانية" من قبيل المجاز، أي إنه يصرف لفظي (يمان) و (يمانية) عن ظاهرهما الذي ينسب الإيمان والحكمة إلى بلاد اليمن، ليجعلهما لأهل مكة والمدينة بتقريب أن مكة جهة من جهات اليمن، والمدينة معظم أهلها أصلهم من اليمن.

وجاء مقدمة بحار الأنوار: (... ومهد أراضي قلوب المؤمنين لبساتين الحكمة اليمانية فدحاها)[٤].

العلامة المجلسي يصف كلام آل محمد بالحكمة اليمانية. الأمر الذي يدل على أن لفظ (اليمانية) لا يراد منها النسبة إلى بلاد اليمن.

وفي معجم البلدان: (... قال المدائني: تهامة من اليمن وهو ما أصحر منها إلى حد في باديتها ومكة من تهامة، وإذا جاوزت وجرة وغمرة والطائف إلى مكة فقد أتهمت) [٥]. وفيه ينص المدائني على أن مكة من تهامة، وتهامة من اليمن، فتكون مكة من اليمن. وبالنتيجة يكون محمد وآل محمد يمانيين، ولا اختصاص للقب (يماني) بمن يسكن بلاد اليمن.

ويفسر المولى محمد صالح المازندراني عبارة: (قبلته يمانية)، بالقول: (لأن مكة من تهامة وتهامة من أرض اليمن ولهذا يقال: الكعبة اليمانية) [٦].

من كل ما تقدم يتضح عدم إمكان الركون إلى القول بأن اليماني يخرج من بلاد اليمن اعتماداً على الزعم بأن النسبة من يماني تعود إلى بلاد اليمن.

بل لعل قوله (صلى الله عليه واله وسلم): "الحكمة يمانية والإيمان يمان"، وقوله (صلى الله عليه واله وسلم): "لولا الهجرة لكنت امرأ يمانياً"، وقوله (صلى الله عليه واله وسلم): "الإيمان يمان وأنا يماني"يكفي لدحض قول من يزعم أن اليماني لابد أن يكون من قاطني بلاد اليمن المعروفة اليوم، وخروجه يكون منها.

وقد ورد في كتاب الفتن لنعيم بن حماد المروزي: (عن شريح بن عبيد، عن كعب، قال: ما المهدي إلا من قريش، وما الخلافة إلا فيهم غير أن له أصلاً ونسباً في اليمن) [١]. هذا الخبر شهادة تاريخية على أن القريبين من

١- الكافي: ج٨ ص٧٠.
٢- الأصول الستة عشر: ص٨١؛ بحار الأنوار: ج٥٧ ص٢٣٢.
٣- المجازات النبوية - الشريف الرضي: ص٣٣٨ – ٣٣٩ .
٤- بحار الأنوار: ج١ ص١.
٥- معجم البلدان الحموي: ج٢ ص٦٣.
٦- شرح أصول الكافي - للمولى محمد صالح المازندراني: ج١٢ ص١٣٠؛ ورد في بحار الأنوار ج١٥ ص٣١٠: (فلما دنا أبو طالب من الكعبة قال: اللهم رب هذه الكعبة اليمانية، والأرض المدحية، والجبال المرسية).

عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يفهمون أن نسبة القرشي إلى بلاد اليمن جائزة لأن لقريش - سكنة مكة - أصلاً ونسباً في اليمن. والأصل والنسب قد يراد منهما الإشارة إلى أن مكة من تهامة، وتهامة من اليمن، فمكة بالنتيجة من اليمن، وقد يراد أمر آخر. وأياً كان المراد فإنه يدحض قضية القائلين بضرورة أن يكون من يُطلق عليه لقب "يماني" من سكنة اليمن.

إذن، تحديد هوية اليماني اعتماداً على أمر لغوي هو عائدية النسبة من كلمة اليماني على بلاد اليمن أمر لا يقدم عليه من يتحرى الحقيقة، بل هو أقرب إلى من شأنه ابتغاء الفتنة وتأويل الحقائق عبر إتباع المتشابه [٢].

مناقشة منشأ الشبهة الثانية:

وردت بعض الروايات كان لها الأثر في توليد الشبهة لدى الكثيرين، أهمها ما ورد في كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق:

(حدثنا محمد بن محمد بن عصام (رضي الله عنه)، قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، قال: حدثنا القاسم بن العلاء، قال: حدثني إسماعيل بن علي القزويني، قال: حدثني علي بن إسماعيل، عن عاصم بن حميد الحناط، عن محمد بن مسلم الثقفي، قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي الباقر (عليهما السلام) يقول: القائم منا منصور بالرعب، مؤيد بالنصر، تطوي له الأرض وتظهر له الكنوز، يبلغ سلطانه المشرق والمغرب، ويظهر الله عز وجل به دينه على الدين كله ولو كره المشركون، فلا يبقى في الأرض خراب إلا قد عمر، و ينزل روح الله عيسى بن مريم (عليه السلام) فيصلي خلفه، قال: قلت: يا ابن رسول الله، متى يخرج قائمكم ؟ قال: إذا تشبه الرجال بالنساء، والنساء بالرجال، واكتفى الرجال بالرجال، والنساء بالنساء، وركب ذوات الفروج السروج، وقبلت شهادات الزور، وردت شهادات العدول، واستخف الناس بالدماء وارتكان الزنا وأكل الربا، واتقي الأشرار مخافة ألسنتهم، وخروج السفياني من الشام، واليماني من اليمن، وخسف بالبيداء، وقتل غلام من آل محمد (صلى الله عليه واله وسلم) بين الركن والمقام، اسمه محمد بن الحسن النفس الزكية ...) [٣].

هذه الرواية وردت لها رواية شبيهة بالسند في كتاب "كمال الدين" نفسه، وتسلسلها في الكتاب يسبق تسلسل الرواية المنقولة أعلاه، الأمر الذي يترجح منه بقوة أنهما في الأصل رواية واحدة، قيلت في مجلس واحد، وتم نقلها أكثر من مرة، باختلاف في الألفاظ، والرواية الثانية كما يلي:

(حدثنا محمد بن محمد بن عصام (رضي الله عنه)، قال: حدثنا محمد بن يعقوب (الكليني)، قال: حدثنا القاسم بن العلاء، قال: حدثنا إسماعيل بن علي القزويني، قال: حدثني علي بن إسماعيل، عن عاصم بن حميد الحناط، عن محمد بن مسلم الثقفي الطحان، قال: دخلت على أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليهما السلام) وأنا أريد أن أسأله عن القائم من آل محمد صلى الله عليه وعليهم، فقال لي مبتدئاً: يا محمد بن مسلم، إن في القائم من آل محمد (صلى الله عليه واله وسلم) شبهاً من خمسة من الرسل: يونس بن متى، ويوسف بن يعقوب، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلوات الله عليهم. فأما شبهه من يونس بن متى: فرجوعه من غيبته وهو شاب بعد كبر السن، و أما شبهه من يوسف بن يعقوب (عليهما السلام): فالغيبة من خاصته وعامته، واختفاؤه من إخوته

١- كتاب الفتن: ص٢٣١.

٢- ورد في عيون أخبار الرضا ج٢ ص٢٦١ عن أبي حيون مولى الرضا، قال: (من رد متشابه القرآن إلى محكمة هدى إلى صراط مستقيم، ثم قال: إن في أخبارنا متشابهاً كمتشابه القرآن ومحكما كمحكم القرآن فردوا متشابهها إلى محكمها ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها فتضلوا).

٣- كمال الدين وتمام النعمة: ص٣٣٠– ٣٣١.

وإشكال أمره على أبيه يعقوب (عليهما السلام) معقرب المسافة بينه وبين أبيه وأهله وشيعته. وأما شبهه من موسى (عليه السلام) فدوام خوفه، وطول غيبته، وخفاء ولادته، وتعب شيعته من بعده مما لقوا من الأذى والهوان إلى أن أذن الله عز وجل في ظهوره ونصره وأيده على عدوه. وأما شبهه من عيسى (عليه السلام): فاختلاف من اختلف فيه، حتى قالت طائفة منهم: ما ولد، وقالت طائفة: مات، وقالت طائفة: قتل وصلب. وأما شبهه من جده المصطفى (صلى الله عليه واله وسلم) فخروجه بالسيف، وقتله أعداء الله وأعداء رسوله (صلى الله عليه واله وسلم)، والجبارين والطواغيت، وأنه ينصر بالسيف والرعب، وأنه لا ترد له راية. وإن من علامات خروجه: خروج السفياني من الشام، وخروج اليماني (من اليمن) وصحية من السماء في شهر رمضان، ومناد ينادي من السماء باسمه و اسم أبيه) [١].

وفي هذه الرواية وردت عبارة (من اليمن) بين قوسين بحسب طبعة مؤسسة النشر الإسلامية، الأمر الذي يشير إلى أنها غير موجودة في بعض نسخ الكتاب على الأقل، ولعله قد جرت إضافتها في بعض النسخ من قبل بعض النساخ، أو إن المحقق أضافها.

والذي يدل على زيادتها وكونها لا وجود لها في النص الأصلي، نقل بعض المؤلفين لها دون هذه الزيادة، فقد نقلها عن كمال الدين ابن أبي الفتح الإربلي في كشف الغمة:

(عن محمد بن مسلم، قال: دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) وأنا أريد أن أسأله عن القائم من آل محمد فقال مبتدياً: يا محمد بن مسلم، إن في القائم من آل محمد شبهاً من خمسة... إلى قوله: وإن من علامات خروجه خروج السفياني من الشام وخروج اليماني وصيحة من السماء في شهر رمضان ومناد ينادي باسمه واسم أبيه) [٢].

كما تلاحظون لا وجود لعبارة (من اليمن) في هذه الرواية.

ونقلها الشيخ الطبرسي كذلك في إعلام الورى بأعلام الهدى: (محمد بن مسلم الثقفي، قال: دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) وأنا أريد أن أسأله عن القائم من آل محمد (صلى الله عليه واله وسلم) فقال لي مبتدئاً: يا محمد بن مسلم، إن في القائم من آل محمد شبهاً بخمسة ... إلى قوله: وإن من علامات خروجه: خروج السفياني من الشام، وخروج اليماني، وصيحة من السماء في شهر رمضان، ومناد ينادي باسمه واسم أبيه) [٣].

وهنا أيضاً لا وجود لعبارة (من اليمن).

ووردت أيضاً في بحار الأنوار: (إكمال الدين: الهمداني، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن داود، عن أبي بصير، وحدثنا ابن عصام، عن الكليني، عن القاسم بن العلا، عن إسماعيل بن علي، عن علي بن إسماعيل، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، قال: دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) وأنا أريد أن أسأله عن القائم من آل محمد (صلى الله عليه واله وسلم) فقال لي مبتدئاً: يا محمد بن مسلم، إن في القائم من آل محمد (صلى الله عليه واله وسلم) شبهاً من خمسة... إلى قوله: وأن من علامات خروجه خروج السفياني من الشام وخروج اليماني وصيحة من السماء في شهر رمضان ومناد ينادي باسمه واسم أبيه) [٤].

وهنا أيضاً لا وجود لعبارة (من اليمن) [٥].

١- كمال الدين وتمام النعمة: ص٣٢٧ – ٣٢٨.
٢- كشف الغمة: ج٣ ص٣٢٩ – ٣٣٠.
٣- إعلام الورى بأعلام الهدى: ج٢ ص٢٣٣.
٤- بحار الأنوار: ج٥١ ص٢١٧ – ٢١٨.
٥- وردت كذلك من غير زيادة (من اليمن) في غير الكتب المذكورة في المتن، من قبيل: منتخب الأنوار المضيئة: ص٣٠٧ – ٣٠٨؛ وإلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب: ج١ ص١٩٦ – ١٩٧؛ ومكيال المكارم: ج١ ص٧٠ – ٧١.

إذن، هذه المصادر القديمة ثلاثتها قد نقلت الرواية عن كمال الدين ولم تكن العبارة موجودة فيها، فمن المرجح أن تكون عبارة (من اليمن) قد تمت إضافتها إلى واحدة من نسخ كمال الدين في زمن لاحق لزمن تأليف هذه الكتب الثلاثة، والمرجح أن يكون أحد النساخ قد أضافها، لأنه توهم أن اليماني يخرج من اليمن، بحسب القرينة اللغوية أو عائدية النسبة من اليماني إلى اليمن، وقد سبق أن ناقشنا هذا الأمر. ولعل ما شجعه على هذا هو أن ذكر السفياني في الرواية يقترن بتحديد مكان خروجه (وخروج السفياني من الشام) فرأى أن التعبير يكون متناسباً أكثر إذا ألحقت عبارة (من اليمن) بلفظ اليماني.

ولعل هذا الناسخ قد شد من عزمه ورود عبارة (من اليمن) في الرواية الأولى التي ذكرناها آنفاً، ولكنه احتمال ضعيف للغاية؛ لأننا نقرأ هذه الرواية الأولى نفسها في شرح إحقاق الحق للسيد المرعشي، نقلاً عن الفصول المهمة، وليس فيها عبارة (اليماني من اليمن)، بل لا ذكر فيها لليماني البتة، يقول السيد المرعشي:

(ما رواه القوم: منهم العلامة ابن الصباغ المالكي في "الفصول المهمة" قال: روى عن أبي جعفر (عليه السلام) أيضاً قال: المهدي منا منصور بالرعب مؤيد بالظفر تطوى له الأرض... إلى قوله: وخرج السفياني من الشام واليمن ...) [1].

في هذه الرواية السفياني يخرج من الشام واليمن، ولعل من يخرج من اليمن سفيانياً آخر غير سفياني الشام ولكنه منحرف مثله، فقد ورد عن علي (عليه السلام)، قوله: (... سلوني، سلوني في العشر الأواخر من شهر رمضان قبل أن تفقدوني ... إلى قوله: ثم ذكر ما يحدث بعدهم من الفتن، وقال: أولها السفياني وآخرها السفياني. فقيل له: وما السفياني والسفياني ؟ فقال: السفياني صاحب هجر، والسفياني صاحب الشام) [2].

وهجر بلدة في اليمن، كما ذكر صاحب معجم البلدان: (والهجر: بلد باليمن بينه وبين عثر يوم وليلة من جهة اليمن ..الخ) [3].

على هذا لا يمكن لأحد أن يعتمد على هاتين الروايتين في بناء علمي أو عقائدي، فالروايتان مسورتان بالشكوك، ومعلوم أن الاستدلال بشيء فرع ثبوته، والروايتان - إن كانتا روايتين، ولم تكونا رواية واحدة - لا يمكن الادعاء بثبوت منطوقهما بالصورة التي يريدها الخصوم.

بل حتى لو قبلنا - تنزلاً - أن عبارة "اليماني من اليمن" واردة في الرواية، فإن أحداً لا يملك القطع بأن المقصود بها هو اليماني الموعود، لا غيره. فنحن نعلم من خلال الرواية الواردة عن الإمام الباقر (عليه السلام)، وغيرها أن أول لقاء بين اليماني والسفياني يحدث على أرض العراق حين يتجهان نحو الكوفة في سنة واحدة وشهر واحد وسنة واحدة، كفرسي رهان، كما عبرت الرواية التالية الواردة عن الإمام الباقر (عليه السلام):

(لابد لبني فلان من أن يملكوا، فإذا ملكوا ثم اختلفوا تفرق ملكهم، وتشتت أمرهم، حتى يخرج عليهم الخراساني والسفياني، هذا من المشرق، وهذا من المغرب، يستبقان إلى الكوفة كفرسي رهان، هذا من هنا، وهذا من هنا، حتى يكون هلاك بني فلان على أيديهما، أما إنهم لا يبقون منهم أحدا. ثم قال (عليه السلام): خروج السفياني واليماني والخراساني في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، نظام كنظام الخرز يتبع بعضه بعضا) [4].

١- شرح إحقاق الحق: ج١٣ ص٣٤٢. ذكر الشيخ ناظم العقيلي في كتابه "دراسة في شخصية اليماني الموعود ج٢" إن هذه الرواية وردت بالصورة التي نقلها السيد المرعشي في كتاب الفصول المهمة لابن الصباغ. طبعة بيروت - دار الأضواء - الطبعة الثانية: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م: ص٢٩٢ – ٢٩٣.

٢- الملاحم والفتن: ص٢٧١.

٣- معجم البلدان - الحموي: ج٥ ص٣٩٣.

٤- كتاب الغيبة - محمد بن إبراهيم النعماني: ص٢٦٤.

هذا في حين ذكرت الروايات أن السفياني سيقاتل رجلاً يُدعى "منصور اليماني" قبل أن يتوجه إلى العراق، أي إنه يماني آخر غير اليماني الموعود.

عن أبي جعفر (عليه السلام): (إذا ظهر السفياني على الأبقع وعلى المنصور والكندي والترك والروم، خرج وصار إلى العراق) [1].

واضح من هذه الرواية إن السفياني ينتصر (يظهر) على المنصور، أي "منصور اليماني" قبل أن يتوجه للعراق ويلتقي باليماني الموعود [2].

ويمكننا القول من منطلق قولهم (عليهم السلام): (ما المهدي إلا من قريش، وما الخلافة إلا فيهم غير أن له أصلاً ونسباً في اليمن) - وبعد التنزل جدلاً عن كل ما تقدم - أن آل محمد (عليهم السلام) يمكن أن يقولوا: اليماني من اليمن، ويكون مقصدهم الإشارة إلى أصله وهو كونه من آل محمد وهم يمانيون طالما كانت مكة من تهامة وتهامة من اليمن، كما سبق أن ذكرنا.

ومن الروايات التي استدلوا بها ما ورد في "مختصر إثبات الرجعة" للفضل بن شاذان: (حدثنا محمد بن أبي عمير - رضي الله عنه -، قال: حدثنا جميل بن دراج، قال: حدثنا زرارة بن أعين، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال: استعيذوا بالله من شر السفياني والدجال وغيرهما من أصحاب الفتن. قيل له: يا ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، أما الدجال فعرفناه وقد تبين من مضامين أحاديثكم شأنه، فمن السفياني وغيره من أصحاب الفتن، وما يصنعون ؟ قال (عليه السلام): أول من يخرج منهم رجل يقال له: أصهب بن قيس، يخرج من بلاد الجزيرة له نكاية شديدة في الناس وجور عظيم. ثم يخرج الجرهمي من بلاد الشام، ويخرج القحطاني من بلاد اليمن، ولكل واحد من هؤلاء شوكة عظيمة في ولايتهم، ويغلب على أهلها الظلم والفتنة منهم، فبينا هم كذلك يخرج عليهم السمرقندي من خراسان مع الرايات السود، والسفياني من الوادي اليابس من أودية الشام، وهو من ولد عتبة بن أبي سفيان، وهذا الملعون يظهر الزهد قبل خروجه ويتقشف، ويتقنعب خبز الشعير والملح الجريش، ويبذل الأموال في جلب بذلك قلوب الجهال والرذال، ثم يدعي الخلافة فيبايعونه، ويتبعهم العلماء الذين يكتمون الحق ويظهرون الباطل فيقولون: إنه خير أهل الأرض، وقد يكون خروجه وخروج اليماني من اليمن مع الرايات البيض في يوم واحد وشهر واحد وسنة واحدة، فأول من يقاتل السفياني القحطاني فينهزم ويرجع إلى اليمن ويقتله اليماني، ثم يفر الأصهب والجرهمي بعد محاربات كثيرة من السفياني فيتبعهما ويقهرهما، ويقهر كل من ينازعه ويحاربه إلا اليماني. ثم يبعث السفياني جيوشاً إلى الأطراف ويسخر كثيراً من البلاد، ويبالغ في القتل والفساد، ويذهب إلى الروم لدفع الملك الخراساني ويرجع منها منتصراً في عنقه صليب، ثم يقصد اليماني، فينهض اليماني لدفع شره، فينهزم السفياني بعد محاربات عديدة ومقاتلات شديدة، فيتبع اليماني فتكثر الحروب وهزيمة السفياني، فيجده اليماني في نهر اللو مع ابنه في الأسارى فيقطعهما إرباً إرباً، ثم يعيش في سلطنته فارغاً

١- كتاب الفتن - لنعيم بن حماد: ص١٨٤؛ كنز العمال - للمتقي الهندي: ج١١ ص٢٧٧ برقم ٣١٥١١؛ معجم أحاديث الإمام المهدي: ج٣ ص٢٧٥.

٢- لئلا يظن أحد أن المنصور المذكور في الرواية الأخيرة غير منصور اليماني أنقل هذه الرواية التي تزيل اللبس: (عن جابر، عن أبي جعفر، أنه قال: إذا ظهر الأبقع مع قوم ذوي أجسام فتكون بينهم ملحمة عظيمة، ثم يظهر الأخوص السفياني الملعون فيقاتلهما جميعاً فيظهر عليهما جميعاً، ثم يسير إليهم منصور اليماني من صنعاء بجنوده وله فورة شديدة يستقل الناس قبل الجاهلية، فيلتقي هو والأخوص ورياتهم صفر وثيابهم ملونة، فيكون بينهما قتال شديد، ثم يظهر الأخوص السفياني عليه) الفتن - نعيم بن حماد: ص١٧٤.

وعلى أي حال وردت روايات أخرى يمكن أن يستدل منها تعدد شخصية اليماني فقد روى الطوسي في الغيبة ص٤٤٧: (يخرج قبل السفياني مصري ويماني). علق الكوراني على هذه الرواية قائلاً: (يحتمل أن يكون هذا الذي يظهر قبل السفياني يمانياً ممهداً لليماني الموعود) عصر الظهور: ص١١٥.

من الأعداء ثلاثين سنة، ثم يفوض الملك بابنه السعيد ويأوي مكة وينتظر ظهور قائمنا (عليه السلام) حتى يتوفى فيبقى ابنه بعد وفاة أبيه في ملكه وسلطانه قريباً من أربعين سنة، وهما يرجعان إلى الدنيا بدعاء قائمنا (عليه السلام). قال زرارة: فسألته عن مدة ملك السفياني، قال (عليه السلام): تمد إلى عشرين سنة)[1].

هذه الرواية لا يمكن قبولها لأسباب، منها:

١. كتاب "مختصر إثبات الرجعة" الذي يُفترض أن يكون مصدرها مفقود، والموجود اليوم هو ملخصه الذي كتبه أحد العلماء. وهذا الملخص المفترض لا يوجد ما يمنح القطع بأن الأحاديث التي فيه صحيحة النسبة لأصل الكتاب، كما قال محققه، الذي ذكر كذلك بأن هناك نسخة لم يقابل نسخة كتابه عليها.

[قال المحقق: (إن ما حصلنا عليه من نسخ هذه الرسالة هي النسخة التي فرغ من كتابتها ابن زين العابدين محمد بن حسين الأرموي في ثمان ليال بقين من ذي القعدة سنة ١٣٥٠ هـ نقلا عن نسخة صاحب الوسائل المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، المتوفى سنة ١١٠٤ هـ، وكان عليها خطه قدس سره. ونسخة رسالتنا هذه محفوظة في مكتبة الإمام الرضا (عليه السلام) في مشهد، ضمن مجموعة رقم ٧٤٤٢ مع مخطوطتي كتابي الأمالي والإفصاح في إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكلاهما للشيخ المفيد، وقد احتلت نسختنا هذه الأوراق من ١ - ١١ من المجموعة، وقد فات المفهرس أن يذكر وجودها ضمن المجموعة المذكورة آنفا فذكر كتابي الشيخ المفيد دونها! وقد دلنا عليها سماحة العلامة المحقق السيد عبد العزيز الطباطبائي على أثر تتبعاته وتنقيباته في مخطوطات المكتبات المختلفة، وزودتني مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث مشكورة بمصورتها، وفقهم الله جميعا. والنسخة هذه تحتوي على (٢٠) حديثا فقط تدور حول موضوع إمامة المهدي (عليه السلام) وغيبته وبعض علائم الظهور اختارها منتخبها من أصل الكتاب لهذا الغرض كما يبدو، ولا ندري نسبة ما خرج في هذه الرسالة من الأحاديث إلى أصل الكتاب، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأحاديث العشرون لم تذكر موضوع الرجعة إلا في الحديثين رقم ٧ و ١٦. كما أن هناك نسخة مخطوطة أخرى - لم نستطع الحصول عليها - بعنوان (مختصر كتاب الرجعة) لابن شاذان في مكتبة آية الله الحكيم، في النجف الأشرف، ضمن مجموعة تحتوي على خمسة كتب أخرى، جاء ذكرها في فهرس المكتبة ١ / ٥٦ برقم ٣١٦، وهي نسخة المحدث الحر العاملي - صاحب (وسائل الشيعة) - وعلى ظهرها تملك جماعة من الأعلام بخطوطهم، وآخر من تملك النسخة الشيخ محمد السماوي، المتوفى سنة ١٣٧٠ هـ وجاء ذكرها أيضا في (سلسلة تعريف المخطوطات) نشر جامعة طهران ٥ / ٤٢٣ رقم ٤٠ في عداد نوادر مخطوطات مكتبة آية الله الحكيم)][2].

٢. في الرواية الكثير من التناقضات، فهي قد جعلت مدة ملك السفياني عشرين سنة، بينما الوارد غير ذلك تماماً[3]. وكذلك جعلت من اليماني ملكاً يحكم "ثلاثين سنة، ثم يفوض الملك بابنه السعيد ويأوي مكة وينتظر ظهور قائمنا (عليه السلام) حتى يتوفى فيبقى ابنه بعد وفاة أبيه فيملك هو سلطانه قريبا من أربعين سنة، وهما يرجعان إلى الدنيا بدعاء قائمنا (عليه السلام)" ! ولكن المعروف من الروايات أن اليماني يقاتل السفياني ويسلم الأمر للإمام المهدي، بل إنه يدعو للإمام المهدي بأمر منه.

١- مختصر إثبات الرجعة - الفضل بن شاذان. منشور في مجلة تراثنا: ج١٥ ص٢١٤ وما بعدها.

٢- ما بين القوسين في هامش المصدر وضعته في المتن . مجلة تراثنا: ج١٥ ص١٩٥- ١٩٦.

٣- عن أبي عبد الله: (السفياني من المحتوم وخروجه في رجب، ومن أول خروجه إلى آخره خمسة عشر شهراً، ستة أشهر يقاتل فيها، فإذا ملك الكور الخمس ملك تسعة أشهر، ولم يزد عليها يوماً) الغيبة - للنعماني: بـ ١٨ ح١ ص٣١٠.

ومن الروايات التي استدلوا بها الرواية الواردة عن عبيد بن زرارة، قال: (ذُكر عند أبي عبد الله السفياني فقال: أنى يخرج ذلك ولما يخرج كاسر عينيه في صنعاء) [١].

هذه الرواية، كما يتضح لكل متأمل، لا شيء فيها يدل على أن هذا الذي يخرج في صنعاء هو اليماني الموعود، فلا نص ولا ظهور، ولا عين ولا أثر! غاية ما في الأمر إن من يرى هذا الرجل على أنه اليماني يبني على أساس افتراض مسبق بأن اليماني يخرج من اليمن. وحتى على هذا الافتراض لا يصح القطع بأن المكنى بـ"كاسر عينيه" هو اليماني الموعود، إذ لعل - بل هذا هو المتحقق - أكثر من شخص يخرج في بلاد اليمن.

إذن، من يبني على هذه الرواية لا يستدل بها - في الحقيقة - على أن اليماني يخرج من اليمن؛ لأنها لا تسعفه كما رأينا، وإنما هو يفسرها بدلالة مستقرة مسبقاً في ذهنه، وتفسيره، كما علمنا تعنت، لا أكثر [٢].

واستدلوا كذلك بما رواه السيّد ابن طاووس عن عباد بن محمد المدايني الذي سأل الإمام الصادق قال: (دخلت على أبي عبد الله، بالمدينة حين فرغ من مكتوبة الظهر، وقد رفع يديه إلى السماء ... إلى أن قال: وخروج رجل من ولد عمِّ يزيد باليمن) [٣]. وهذا الرجل الزيدي لا شيء يدل على أنه هو اليماني الموعود، بل لا شيء في الرواية يدل على أنه ممدوح أصلاً، فضلاً على أن يكون هو اليماني [٤].

أخيراً استدل البعض برواية وردت عن كاهن اسمه سطيح كان يعيش قبل الإسلام ذكر فيها ملك من صنعاء اسمه حسن أو حسين، ولا أدري كيف يحتج هؤلاء برواية وردت عن كاهن لا يوجد عن أهل البيت (عليهم السلام) ما يسند دلالتها.

وإليكم الموضع الذي استدلوا به من الرواية: (ثم يخرج ملك من صنعاء اليمن، أبيض كالقطن اسمه حسين أو حسن، فيذهب بخروجه غمر الفتن) [٥].

لو قبلنا الرواية فهي لا تتحدث عن اليماني بل عن ملك من صنعاء لعله يكون هو كاسر عيني السفياني كما وصفته الرواية المتقدمة، أو لعله هو منصور اليماني، ولعله غير هؤلاء جميعاً، فلا يوجد لدينا ما يجعلنا نقطع بأنه هو اليماني الموعود.

دلائل وقرائن تدل على أن خروج اليماني ليس من اليمن:

أولاً: تقدم الحديث عن وجود دعوة يباشرها اليماني، وستكون نتيجة هذه الدعوة أن يجتمع له الأصحاب الـ (٣١٣) والحلقة التي تبلغ عشرة آلاف، فاليماني هو قائد جيش الغضب أو جيش الأصحاب كما دلت النصوص.

١- الغيبة - للنعماني: ص٢٧٦.

٢- احتمل الكوراني في كتابه عصر الظهور ص١١٥ أن يكون "كاسر عينيه" شخص آخر غير اليماني الموعود، فقد قال: (يحتمل أن يكون هذا الذي يظهر قبل السفياني يمانياً ممهداً لليماني الموعود).

٣- بحار الأنوار: ج٨٣ ص٦٢ -٦٣.

٤- روي نعيم بن حماد في كتاب الفتن: (حدثنا سعيد أبو عثمان عن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: إذا ظهر الأبقع مع قوم ذوي أجسام فتكون بينهم ملحمة عظيمة ثم يظهر الأخوص السفياني الملعون فيقاتلهما جميعا فيظهر عليهما جميعا ثم يسير إليهم منصور اليماني من صنعاء بجنوده وله فورة شديدة يستقتل الناس قتل الجاهلية فيلتقي هو والأخوص ورياتهم صفر وثيابهم ملونة فيكون بينهما قتال شديد ثم يظهر الأخوص السفياني عليه). وربما كان هذا اليماني - والله أعلم - مذموماً، ولعله هو القحطاني الذي ذكره كعب كما في الرواية التي وردت في شرح إحقاق الحق: ج٢٩ ص٥٣٠: (لابد من نزول عيسى إلى الأرض، ولا بد أن يظهر بين يديه علامات وفتن. فأول ما يخرج ويغلب على البلاد الأصهب، يخرج من بلاد الجزيرة، ثم يخرج من بعده الجرهمي من الشام، ويخرج القحطاني من بلاد اليمن، قال كعب الأحبار: بينما هؤلاء والثلاثة قد تغلبوا على مواضعهم بالظلم، وإذ قد خرج السفياني من دمشق).

٥- بحار الأنوار: ج٥١ ص١٦٣.

نقل السيد ابن طاووس في ملاحمه: (أمير جيش الغضب ليس من ذي ولا ذو، لكنهم يسمعون صوتاً ما قاله إنس ولا جان: بايعوا فلاناً باسمه، ليس من ذي ولا ذو ولكنه خليفة يماني)[١].

فأمير جيش الغضب إذن هو خليفة يماني، وهو الذي ينادي باسمه جبرائيل (عليه السلام)، وصوت جبرائيل هو المقصود من الصوت الذي ما قاله إنس ولا جان، والخليفة اليماني هو القائم بالسيف (أحمد) كما أشرنا فيما سبق، وسنثبت بالأدلة في مباحث لاحقة.

أما الدليل على أن جيش الغضب هم الأصحاب فهو قول علي (عليه السلام) حين سأله أحدهم عن جيش الغضب، فقال: (... أولئك قوم يأتون في آخر الزمان، قزع كقزع الخريف، والرجل والرجلان والثلاثة من كل قبيلة حتى يبلغ تسعة، أما والله إني لأعرف أميرهم واسمه ومحل ركابهم، ثم نهض وهو يقول: باقراً باقراً باقراً، ثم قال: ذلك رجل من ذريتي يبقر العلم بقراً) [٢].

وهؤلاء الذين يجتمعون كقزع الخريف هم الأصحاب، كما نص عليه حديث الإمام أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: (إذا أذن الإمام دعى الله باسمه العبراني فأتيحت له صحابته الثلاثمائة والثلاثة عشر قزع كقزع الخريف) [٣].

والآن إذا كان اليماني أو القائم بالسيف، يباشر الدعوة ويأخذ البيعة ويجمع الأنصار، فلننظر في هوية أنصاره هل نجد بينهم أشخاصاً من اليمن؟ فمن الواضح أنه لو كان يخرج من اليمن وفيها سكنه وحركته فلابد أن يكون له فيها أنصار، بل بحسب تخرصات الكوراني الذي يلفق دوراً طويلاً عريضاً لليمنيين لابد أن يكون اليمنيون هم الأصل في جيشه. لنقرأ هذه الرواية الواردة عن جابر الجعفي لنرى هل لليمنيين نصيب في جيش القائم، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): (يبايع القائم بين الركن والمقام ثلاثمائة ونيف عدة أهل بدر؛ فيهم النجباء من أهل مصر، والأبدال من أهل الشام، والأخيار من أهل العراق فيقيم ما شاء الله أن يقيم) [٤].

إذن، الأصحاب من نجباء مصر وأبدال الشام وأخيار العراق، والحلقة كما عرفنا في مبحث سابق من المشرق، فأين دور اليمنيين الذي أخترعه خيال الكوراني وغيره ؟

ثانياً: نقل السيد ابن طاووس في ملاحمه: (أمير جيش الغضب ليس من ذي ولا ذو، لكنهم يسمعون صوتاً ما قاله إنس ولا جان: بايعوا فلاناً باسمه، ليس من ذي ولا ذو ولكنه خليفة يماني)[٥].

وفي كتاب الفتن - نعيم بن حماد المروزي: حدثنا الوليد بن مسلم، عن جراح، عن أرطاة، قال: (أمير العضب ليس من ذي ولا ذو ولكنهم يسمعون صوتاً ما قاله إنس ولا جان بايعوا فلاناً باسمه ليس من ذي ولا ذو ولكنه خليفة يماني) [٦]. هذه الرواية تنص على أن أمير جيش الغضب الخليفة اليماني ليس من ذي ولا ذو، أي ليس نسبه نسب أذواء اليمن، ومنها يتحصل أن اليماني ليس من اليمن.

ورد في لسان العرب - ابن منظور: (وفي صفة المهدي: قرشي يمان ليس من ذي ولا ذو أي ليس نسبه نسب أذواء اليمن، وهم ملوك حمير، منهم ذو يزن وذو رعين، وقوله: قرشي يمان أي قرشي النسب يماني المنشأ) [٧]،[١].

١- الملاحم والفتن - ابن طاووس: ص٨٠.
٢- الغيبة - للنعماني: ص٣٢٥.
٣- الغيبة - للنعماني: ص٣٢٦.
٤- الغيبة - للطوسي: ص٤٧٧.
٥- الملاحم والفتن: ص٨٠.
٦- الفتن - نعيم بن حماد المروزي: ص٦٦.
٧- لسان العرب: ج١٥ ص٤٥٢؛ ومثله في بحار الأنوار: ج٢١ ص٣٧٤؛ والفايق في غريب الحديث: جار الله الزمخشري: ج١ ص٤٠٧.

اسئلة المبحث الرابع:

س١: ما الوجه الذي دعى البعض للقول بكون اليماني من بلد اليمن في هذا الزمن؟
س٢: يذهب البعض الى عائدية اليماني الى بلاد اليمن بسبب اطلاق لفظ اليماني عليه، كيف ترد على ذلك؟
س٣: توجد روايات تذكر عبارة (من اليمن) كيف تثبت انها ليس من الرواية ؟
س٤: العديد من القرائن تشير الى ان اليماني ليس من اليمن اذكرها.

١- انتهى ما نقل عن كتاب جامع الادلة.

الفصل الخامس

وفيه مباحث:

المبحث الاول: دراسة توقيع السمري.

المبحث الثاني: المعجزة المادية الجسمانية وموضعها في دين الله.

المبحث الثالث: خليفة الله والصفات المعجزة.

المبحث الرابع: خليفة الله في أرضه واللغات.

المبحث الاول: دراسة في توقيع السمري [1].

يرى البعض أنّ الإمام المهدي عليه السلام لا يرى ولا يشاهد في زمن الغيبة الكبرى [2]، ويذكرون كلاماً للإمام المهدي عليه السلام في ذلك، ومما يذكرونه هو التوقيع الصادر من الإمام المهدي عليه السلام للسفير الرابع (رحمه الله)،كما أني قرأت كلاماً في كتاب غيبة الطوسي ينفي فيه إدعاء السفارة بعد السمري، حيث قال: (... لأن عندنا أنّ كل من ادعى الأمر بعد السمري (رحمه الله) فهو كافر منمس [3] ضال مضل، وبالله التوفيق) [4].

وكما أنّ الحائري أستند إلى التوقيع الصادر للسفير الرابع وأفتى بعدم وجود سفارة خاصة في غيبة الإمام المهدي عليه السلام، حيث قال في جواب سؤال وجهه إليه جمع من مقلديه حول دعوة السيد أحمد الحسن عليه السلام، وكونه وصياً ورسولاً من الإمام المهدي عليه السلام، فأجاب: (بسم الله الرحمن الرحيم، ثبت بالقطع واليقين إنّ الإمام عليه السلام أناب عنه السفراء الأربعة، الأول عثمان بن سعيد العمري، الثاني محمد بن عثمان العمري، الثالث أبو القاسم الحسين ابن روح، الرابع علي بن محمد السمري (رضوان الله عليهم)، وقبل وفاة السمري بستة أيام خرج كتاب بخط الإمام عليه السلام وإمضاءه يقول فيه: (أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت لست، وقد وقعت الغيبة التامة فلا توص إلى أحد من بعدك، ولا ظهور تقع الصيحة ويظهر السفياني ... وسيأتي من شيعتي من يدعي المشاهدة فمن ادعى المشاهدة قبل الصيحة وظهور السفياني فكذبوه...).

ويقول الشيخ محمد السند في كتابه فقه علائم الظهور: (الدليل الرابع: قيام الضرورة لدى الطائفة الإماميّة وتسالمهم على انقطاع النيابة الخاصّة والسفارة، فهو من ضرورة المذهب، حتّى إنّ علماء الطائفة حكموا بضلال المدّعين للسفارة ولعنهم والتبرّي منهم، والطرد لهم عن الطائفة، وهذا الموقف تبعاً لما صدر من التوقيعات من الناحية المقدّسة حول بعضهم....) [5].

نص التوقيع الصادر للسفير الرابع:

روى الصدوق، قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري - قدس الله روحه - فحضرته قبل وفاته بأيام فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: (بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك

١- العنوان والبحث ماخوذ من كتاب الحوار القصصي يتصرف في العبارات.

٢- ومن ذلك ما أفتى به السيستاني، وإليك نص تلك الفتوى الصادرة عن جهل بحقيقة الأمر: (بسمه تعالى، إنّ الموقف الشرعي تجاه من يزعم اللقاء بإمام العصر أرواحنا فداه، مباشرة أو عن طريق الرؤيا في زمن الغيبة الكبرى يتمثل في عدم تصديقه فيما يدعيه وعدم الأخذ بما ينسبه إليه عليه السلام من أوامر وغيرها. بل والإنكار عليه فيما يحكيه عنه صلوات الله وسلامه عليه من الأمور المعلومة بطلانها كبعض ما ذكر أعلاه، ونحن نهيب بإخواننا المؤمنين وفقهم الله لمراضيه أن لا ينساقوا وراء مثل هذه الدعاوي ولا يساهموا في نشرها والترويج لها بأي نحو من الأنحاء وننصحهم بالتحرّز عن أصحابها وأتباعهم ما لم يتركوا هذا السبيل، ونتضرّع إلى الله تبارك وتعالى أن يعجل في فرج إمامنا صاحب العصر عليه السلام ويجعلنا من أنصاره وأعوانه. ٢١/رمضان/١٤٢٢ هـ).

٣- قال ابن منظور: نمس: النمس، بالتحريك: فساد السمن والغالية وكل طيب ودهن إذا تغير وفسد فساداً لزجاً. ونمس الدهن، بالكسر، ينمس نمسا، فهو نمس: تغير وفسد، وكذلك كل شيء طيب تغير،.... لسان العرب: ج٦ ص٢٤٣.
وقال الخليل ابن أحمد الفراهيدي: نمس: النمس: فساد السمن، وفساد الغالية. وكل طيب ودهن تغير وفسد فساداً لزجاً فقد نمس ينمس نمساً، والنعت: نمس، وقد يقال للشعر إذا توسخ وأصابه دهن: نمس. والنمس: سبع من أخبث السباع. ونمس من الرجال، خبيث منهم. والنمس: دواب سود الواحدة: نمسة. والناموس: قترة الصياد. ولما نزل جبريل على النبي (عليهما السلام) قيل: (جاء الناموس الأكبر الذي كان يأتي موسى عليه السلام). ويقال: هو وعاء لا يوعى فيه إلا العلم. وناموس الرجل: صاحب سره، وقد نمس ينمس نمساً. ونامسته منامسة، أي: سارررته. كتاب العين: ج٧ ص٢٧٦.

٤- غيبة الشيخ الطوسي: ص٤١٢، بحار الأنوار: ج٥١ ص٣٧٨.

٥- فقه علائم الظهور: ص١١.

وبين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلاّ بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً. وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا من ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم).

قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيك من بعدك ؟ فقال: لله أمر هو بالغه. ومضى (رضي الله عنه)، فهذا آخر كلام سمع منه [1].

وقد سُل يماني آل محمد عن رواية التوقيع فقال: (توجد كثير من المناقشات لهذه الرواية وهي كافية، ولذا فهم تركوها وأعرضوا منذ زمن بعيد؛ لأنهم يعلمون أنّ الاحتجاج بها لا قيمة له. فهي مطعون في سندها، وعندهم لو كانت صحيحة السند لا تفيد الاعتقاد دون أن يعضدها ما يوصل إلى اليقين بصدورها. إضافة إلى أن متنها متشابه، وفهمه عدّة منهم بأكثر من فهم مختلف، إضافة إلى أنها غير مسوّرة وهذا يطعن في كليتها عندهم، أم أنّ قواعدهم لعبة عندهم إذا شاءوا عملوا بها وإذا لم يشاءوا أوقفوا العمل بها ؟! إضافة إلى أنها منقوضة بعدّة روايات وأحداث:

منها: رواية اليماني، وما حدث مع الشيخ المفيد من رسائل.

فمسألة التعلل بهذه الرواية أمر غير مقبول على كل حال. ثم إنّ السمري قال عند موته - عندما سئل عمّن بعده - : (لله أمر هو بالغه)، وهذا واضح في أنّ السمري لا يوصي ولا ينكر، بل يؤكد أن الأمر سيعود) [2].

ولتوضيح ما ذكره عليه السلام نقف عند نقاط متعددة، وسيتضح لكم من مجموع هذه النقاط عدم صحة الاحتجاج بهذا التوقيع لنفي المشاهدة والرؤيا للإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام.

النقطة الأولى: المناقشة المتعلقة بالسند

وهي مناقشة من باب ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم، لا تبنّياً منّا لقواعد علم الرجال والدراية؛ وذلك لكونها لا دليل عليها، فالأولى أن يقيموا دليلاً شرعياً على حجيتها قبل أن يجعلوها هي الدليل والمرجع الذي يُرجع إليه.

وسأبين في هذه النقطة أمرين، من خلالهما نعرف أنهم لا يحق لهم الاحتجاج لنفي رؤية الإمام محمد ابن الحسن عليه السلام.

الأمر الأول: إنّ أتباع المدرسة الأصولية والقواعد الرجالية يقسمون الأخبار إلى أقسام، منها الخبر المتواتر، وهو الخبر الذي يفيد القطع واليقين، كحديث الغدير الوارد بطرق متعددة، ومنها خبر الواحد، وهو كل خبر يفيد الظن ولا يفيد العلم.

والمعروف عندهم أنّ خبر الواحد لا يعمل به في العقائد، لاشتراط العلم فيها، بل يعمل به في الفقه فقط، ومن هنا لا يصح نفي الرؤيا والمشاهدة بهذا التوقيع؛ لأنه خبر ظني لا يستدل به على مسألة مرتبطة بالإمامة وهي من الأمور العقائدية التي لا تثبت عندهم بخبر الواحد الظني.

إذن، لا يحق لهم الاستدلال بهذا الخبر لنفي الرؤيا والمشاهدة؛ طبقاً لما بينوه في طريقة عملهم بالأخبار.

١- كمال الدين وتمام النعمة: ص٥١٦. رواها الشيخ الطبرسي في الاحتجاج: ج٢ ص٢٩٦، غيبة الطوسي: ص٣٩٥، بحار الأنوار: ج٥٣ ص٣١٨ .

٢- مع العبد الصالح: ص٢٨.

ولا تفهموا مما تقدم أني أُقر طريقة تقسيمهم للأخبار، بل فقط ألزمهم بما ألزموا به أنفسهم، وسيأتينا أننا نقر بهذا التوقيع لكننا نختلف معهم في التفسير.

الأمر الثاني: إنّ هذا التوقيع مبتلى بمحذورين إمّا مجهولية الرواي، وإمّا الإرسال، ومنهم من قال بالأول ومنهم من قال بالثاني، وعليه فلا يمكن العمل به طبقاً لما قرروه في طريقة عملهم بالأخبار.

المحذور الأول: مجهولية الراوي، فتكون الرواية ضعيفة السند، والمجهول هو من لم يترجم له في كتب الرجال، فقد ذكره السيد الخوئي في معجم رجال الحديث عند ذكره التوقيع فقط ولم يترجم له، وذكره بهذا الإسم (أحمد بن الحسن المكتب)[1]. بينما نجد صاحب مكيال المكارم يعقد تنبيهاً يبيّن فيه أنّ الذي نُقل عنه التوقيع ليس (أحمد بن الحسن المكتب)، بل هو(حسن بن أحمد المكتب)[2]، وطبقاً لما ذكره صاحب مكيال المكارم يكون من مشايخ الصدوق كما صرّح بذلك السيد الخوئي في معجم رجال الحديث [3].

بينما نص صاحب مستدركات علم رجال الحديث على أن الراوي للتوقيع هو (حسن بن أحمد المكتب) كما يقول صاحب مكيال المكارم، إلاّ أنه ينص على مجهوليته [4]!

فالرجل مردّد بن كونه (أحمد بن الحسن المكتب)، فيكون مجهولاً على رأي بعض، أو كونه (حسن بن أحمد المكتب)، فيكون من مشايخ الصدوق على رأي الخوئي، وصاحب كتاب مكيال المكارم، ويكون مجهولاً على رأي النمازي صاحب مستدركات علم رجال الحديث.

فالراوي مجهول لم يذكر في كتب الرجال، ومع كونه مجهولاً لا يمكن الاعتماد على خبره طبقاً لمبانيهم في علم الرجال. فلا يحق لهم العمل بهذا التوقيع والاحتجاج به؛ لكون سنده ضعيف، وممن قال بضعف سنده السيد

١- معجم رجال الحديث: ج٣١ ص١٨٢.

٢- قال: تنبيه: قد وقع هنا سهوان في كتابين من كتب علمائنا رحمهم الله تعالى، ينبغي التنبيه عليهما:
الأول: في كتاب الغيبة للشيخ الأجل أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (رضي الله عنه) ففيه في النسخة التي عندي، هكذا أخبرنا جماعة عن أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، قال: حدثني أبو محمد أحمد بن الحسن المكتب، قال: كنت بمدينة السلام، وساق الحديث مثل ما نقلناه عن كمال الدين لابن بابويه (رضي الله عنه)، وقد عرفت أن الذي روى عنه ابن بابويه حسن بن أحمد، والظاهر أنّ السهو في كتاب الشيخ الطوسي وقع من النساخ، ويؤيد وقوع السهو فيه من بعض النساخ أنّ الحاج ميرزا حسين النوري (رضي الله عنه) نقل هذا الحديث في جنة المأوى من غيبة الشيخ عن الحسن بن أحمد المكتب والله تعالى هو العالم.
والثاني: في كتاب مستدرك الوسائل للعالم المحدث المتتبع الحاج ميرزا حسين النوري (رضي الله عنه) فإنه مع سعة باعه، وكثرة اطلاعه، واهتمامه في استقصاء أسماء مشايخ الصدوق، غفل عن ذكر هذا الشخص الجليل، الذي روى عنه الصدوق مكرراً مترضيا مترحماً وأمثال هذه الأمور مما يبعث العالم على الفحص والتتبع ، ويوجب له الظفر بما غفل عنه من قبله، فعليكم يا إخواني بالسعي والاجتهاد، فإن الله لا يخيب كل طالب مرتاد. ومما يدل أيضاً على وقوع السهو والاشتباه في كتاب الشيخ، وعلى غفلة صاحب المستدرك عن ذكر ذلك الشيخ (رضي الله عنه) أنّ المولى عناية الله المذكور نقل الحديث المسطور عن كتاب ربيع الشيعة لابن طاووس حاكياً عن الحسن بن أحمد المكتب، فتبين بحمد الله تعالى وعونه أنّ الراوي عن أبي الحسن السمري (رضي الله عنه) هو الحسن بن أحمد الذي روى عنه ابن بابويه (رضي الله عنه). ومما يدل على صحة هذا الحديث وصدوره عن الإمام أيضاً أنّ الشيخ الطبرسي (رضي الله عنه) صاحب كتاب الاحتجاج ذكره مرسلاً من دون ذكر السند، والتزم في أول الكتاب وصرح بأنه لا يذكر فيه سند الأحاديث التي لم يذكر أسانيدها، إما بسبب موافقتها للإجماع، أو اشتهارها بين المخالف والمؤلف، أو موافقتها لحكم العقل. فظهر أن الحديث المذكور أيضا كان غنياً عن ذكر السند. إمّا لموافقة الإجماع أو لاشتهاره، أو لكليهما جميعاً. ومما يدل أيضاً على صحته، أنّ علمائنا من زمن الصدوق (رضي الله عنه) إلى زماننا هذا استندوا إليه، واعتمدوا عليه ولم يناقش ولم يتأمل أحد منهم في اعتباره كما لا يخفى على من له أنس وتتبع في كلماتهم ومصنفاتهم فتبين من جميع ما ذكرناه أنّ الحديث المذكور من الروايات القطعية، التي لا ريب فيها، ولا شبهة تعتريها، وهو مما قال فيه الإمام عليه السلام: (فإن المجمع عليه لا ريب فيه). مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢ ص٣٣٤.

٣- قال السيد الخوئي: الحسن بن أحمد المكتب: أبو محمد، من مشايخ الصدوق (قدس سره) ترحم عليه، كمال الدين، الباب ٤٩، الحديث ٤١. معجم رجال الحديث: ج٥ ص٢٧٢.

٤- قال: (الحسن بن أحمد المكتب، أبو محمد: لم يذكروه. روى عنه الصدوق في ك باب ٤٥ حديث حضوره عند علي ابن محمد السمري قبل وفاته بأيام، وإخراجه توقيع الإمام يخبره بموته، وعدم إيصائه إلى أحد وغيره. مستدركات علم رجال الحديث: ج٢ ص٣٤٨.

محمد الصدر (رحمه الله)، فقال: (وأمّا كونه خبراً مرسلاً فهو غير صحيح)[١]. إلاّ أنّه مع ذلك يبقى الإشكال قائماً بضعف السند فهذا الخبر (لم يكن كافياً لإثبات الحكم الشرعي) [٢].

والمحذور الثاني: الإرسال [٣]؛ وهو لا يعمل به عندهم إلاّ مرسلات بعض الرواة، كابن أبي عمير فيعملون بمراسيله، حسب ما ذهب اليه البعض، والحسن بن أحمد المكتب أو أحمد بن الحسن المكتب ليس ممن يُعمل بمراسيله.

يقول السيد مصطفى الكاظمي في بشارة الإسلام: (إنّ التوقيع خبر واحد مرسل فلا يعارض القضايا الكثيرة والوقائع العظيمة التي تلقاها العلماء بالقبول ودونوها في كتبهم وتصانيفهم مع انه معارض لما رواه الكليني والنعماني والشيخ الطوسي بأسانيدهم المعتبرة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة ولابد له في غيبته من عزلة وما بثلاثين من وحشة)، وظاهره كما صرّح به شرّاح الأحاديث أنه عليه السلام يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته وهؤلاء الثلاثون لابد أن يتبادلوا كل قرن؛ لأنه لم يقدر لهم ما قدر لسيدهم من العمر كما لا يخفى) [٤].

وممن صرّح بكون التوقيع مرسل هو العلامة المجلسي، حيث قال بعد إيراده للحديث الشريف: (أنّه خبر واحد مرسل) [٥].

وعليه فلا يمكن العمل بهذا حتى في الفقه فضلاً عن العقائد.

النقطة الثانية: وهي تتعلق بمتن الرواية

وسأبين عدّة أمور:

الأمر الأول: قال عليه السلام: (إضافة إلى أن متنها متشابه، وفهمه عدّة منهم بأكثر من فهم مختلف)

إنّ التوقيع ليس قطعي الدلالة، بل متشابه لذا اختلفوا في تفسير لفظ المشاهدة، وإليكم تلك الوجوه التي جعلت التوقيع متشابهاً:

الوجه الأول: المراد بالمشاهدة مطلق الرؤيا: وهذا التفسير يلزم منه تكذيب الروايات، وتكذيب الكثير من العلماء.

أمّا تكذيب الروايات: فالروايات صريحة بإمكان رؤية الإمام المهدي عليه السلام في الغيبة الكبرى، وإليكم بعضاً من تلك الروايات:

الرواية الأولى: عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة ولابد له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة وما بثلاثين من وحشة) [٦].

قال الفاضل الاسترآبادي: يعني أن طيبة وهي المدينة المعروفة منزله عليه السلام وكان يستأنس بثلاثين من أوليائه

١- تاريخ الغيبة الصغرى للسيد محمد الصدر: ص٦٤١، دار التعارف: ص١٩٩٢.
٢- تاريخ الغيبة الصغرى: ص٦٤١.
٣- المرسل على صيغة المجهول من الإرسال بمعنى الإطلاق، كما يقال: ناقة مرسله؛ لأن الراوي لا يقيده براو. وهو: ما رواه عن المعصوم عليه السلام من لم يدركه في ذلك، وإن أدركه في غير ذلك واجتمع معه، فإن رواه عنه حينئذ بغير واسطة أو بواسطة سقطت من السلسلة (من آخرها - كذلك -)، واحداً كان الساقط أو أكثر (أو كلها)، عن عمد أو سهو أو نسيان، (فمرسل)، عن المشهور. نهاية الدراية للسيد حسن الصدر: ص١٨٩.
٤- بشارة الإسلام: ص١٤٦.
٥- بحار الأنوار: ج٣٥ ص٣١٨.
٦- الكافي: ج١ص٣٤٠.

.[1]

الرواية الثانية: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم من كتابه، قال: حدثنا عبيس بن هشام، عن عبد الله بن جبلة، عن إبراهيم بن المستنير، عن المفضل بن عمر الجعفي، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: (إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين: إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم يقول: قتل، وبعضهم يقول: ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلاّ نفر يسير، لا يطلع على موضعه [2] أحد من ولي ولا غيره، إلاّ المولى الذي يلي أمره) [3].

ورواها الشيخ الطوسي باختلاف يسير عن إبراهيم بن المستنير، عن المفضل، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما أطول [من الأخرى] حتى يقال: مات، وبعض يقول: قتل، فلا يبقى على أمره إلاّ نفر يسير من أصحابه، ولا يطلع أحد على موضعه وأمره، ولا غيره إلاّ المولى الذي يلي أمره).

قال الشيخ الطوسي: (فهذا الخبر صريح فيما نذهب إليه في صاحبنا بأنّ له غيبتين. الأولى كان يعرف فيها أخباره ومكاتباته. والثانية أطول انقطع ذلك فيها، وليس يطلع عليه أحد إلاّ من يختصه) [4].

فالروايات صريحة في إثبات الرؤية له عليه السلام، وعليه فلا يمكن رفع التعارض.

هذا مضافاً لما ثبت بالقطع واليقين من وقوع الرؤية للإمام صاحب العصر في الغيبة الكبرى من قبل الكثير، فقد نقل المحدث النوري في كتابه النجم الثاقب مئة قصة رأى أصحابها الإمام محمد بن الحسن المهدي عليه السلام.

الوجه الثاني: المراد بالمشاهدة هي الرؤية مع نقل أمور باطلة عن الإمام المهدي عليه السلام.

وهذا ما ذكره الشهيد محمد صادق الصدر، قال: (إذن فمدعي المشاهدة كاذب مزور في خصوص ما إذا كان منحرفاً ينقل أموراً باطلة عن الإمام المهدي عليه السلام. وأما فيما سوى ذلك فلا يكون التوقيع الشريف دالاً على بطلانه. سواء نقل الفرد عن المهدي أموراً صحيحة بحسب القواعد الإسلامية أو محتملة الصحة على أقل تقدير، أو لم ينقل شيئاً على الإطلاق)[5].

ثم استخلص هذه النتيجة فقال: (إذن فقد تحصل من كل ذلك أن الأشكال الذي ذكروه غير وارد على التوقيع ولا على أخبار المشاهدة وإنه بالإمكان الأخذ به وبأخبار المشاهدة ولا يجب تكذيبهما إلا ما كان قائماً على الانحراف والخروج عن الحق...) [6].

الوجه الثالث: المراد بالمشاهدة الرؤية مع ادعاء النيابة الخاصة.

فقد ذكر المجلسي في بحار الأنوار بعد ذكره للتوقيع بياناً قال فيه: (لعله - أي التوقيع - مجعول على من يدعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة على مثال السفراء الأربعة لئلا ينافي الأخبار التي مضت وسيأتي فيمن رآه عليه السلام والله يعلم) [7].

١- شرح أصول الكافي: ج٦ ص٢٦٥.
٢- قال الشيخ الفاضل ناظم العقيلي: (لا يطلع على موضعه) ولم تتطرق إلى نفي مشاهدة الإمام عليه السلام والالتقاء به في مكان غير موضعه الأصلي، بل الرواية صريحة في إمكان الاطلاع حتى على موضعه لخاصة مواليه في دينه (لا يطلع على موضعه فيها إلا خاصة مواليه في دينه) فإنّ المشاهدة قد ثبتت للإمام عليه السلام في أماكن متعددة بل في دول متعددة. فيبقى إمكان مشاهدة الإمام المهدي عليه السلام غير منفي بهذه الرواية؛ لأنها لم تقل: (لا يطلع على شخصه) بل قالت: (لا يطع على موضعه) والى هذا المعنى أشار بعض العلماء الأجلاء ومنهم السيد الشهيد الصدر (رحمه الله) في موسوعته المهدية . الرد القاصم على منكري ذرية القائم: ص٣٣.
٣- غيبة النعماني: ص١٧٦.
٤- غيبة الطوسي: ص٦١.
٥- تاريخ الغيبة الصغرى: ص٦٥٢.
٦- تاريخ الغيبة الصغرى: ص٦٥٣.
٧- بحار الأنوار:ج٥٢ ص١٥١.

وما ذكره المجلسي صرف احتمال أراد منه رفع المنافاة التي تصورها بين التوقيع وبين الأخبار الأخرى التي تنص على وقوع المشاهدة، فقال بأنّ المنفي في التوقيع السفارة الخاصة عن الإمام المهدي عليه السلام، كي لا يقع في محذور التكذيب لتلك الأخبار والحكايات التي تثبت المشاهدة.

الوجه الرابع: وهو الأرجح، عدم وجود المنافاة بين التوقيع وبين الأخبار والحكايات التي تثبت المشاهدة. وهذا المعنى يتضح فيما لو فسّرنا لفظ المشاهدة المنفية في التوقيع بمعنى الظهور العلني، وهذا ما ذكره المحقق النهاوندي في كتابه العبقري الحسان كما نقل ذلك الشيخ الفاضل ناظم العقيلي في كتاب الرد القاصم على مكذبي رؤية القائم عليه السلام، وإليكم نص عبارة المحقق النهاوندي: (لا معارضة بين توقيع السمري وقصص اللقاءات من يحتاج إلى الجمع؛ لأنّ التوقيع الشريف بصدد منع دعوى الظهور، الظهور العلني للإمام، وذكر المشاهدة في التوقيع بمعنى الظهور والحضور كما في الآية: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[1].

والقرينة على المعنى أمران:

الأول: قوله عليه السلام: فلا ظهور إلاّ بعد الهرج والمرج، والفتنة والفساد. والثاني قوله عليه السلام: إلا من ادعى المشاهدة - أي الظهور، ظهور الإمام عليه السلام - قبل خروج السفياني والصيحة من علامات الظهور ، وعلى هذا لا تعارض أبداً بين التوقيع الشريف وبين الحكايات ...)[2].

ومن هنا نعرف عدم وجود تنافٍ بين الروايات التي تثبت المشاهدة ورواية التوقيع، وهذا هو الأرجح.

الأمر الثاني: قال عليه السلام: (إضافة إلى أنها غير مسوّرة وهذا يطعن في كليتها عندهم)

ولتوضيح ما قاله عليه السلام، أقول:

١- إنّ الجملة عند المناطقة تنقسم إلى قسمين: خبر وإنشاء.

٢- الخبر: هو المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب، ومثال الخبر: جاء زيد من الحج. فهذه الجملة خبرية يحتمل فيها الصدق والكذب.

٣- الإنشاء: هو المركب التام الذي لا يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب، ومثال الإنشاء: ليت الشباب يعود. فهذه الجملة لا يصح وصفها بالصدق والكذب؛ لأنها لا تخبر عن شيء حتى يكون ذلك الشيء واقعاً كي تكون القضية صادقة، أو غير واقعاً فتكون القضية غير صادقة، وإنما المتكلم يوجد النسبة بنفس لفظه، وأمثلة الإنشاء كثيرة[3].

١- البقرة: ١٨٥.

٢- نقلاً عن كتاب الرد القاصم على مكذبي رؤية القائم: ص٣٦.

٣- ولكي تتضح الفكرة للقارئ الكريم أنقل نص ما جاء في كتاب المنطق للشيخ المظفر، قال: الخبر والإنشاء: كل مركب تام له نسبة قائمة بين أجزائه، تسمى النسبة التامة أيضاً، وهذه النسبة:

أولاً: قد تكون لها حقيقة ثابتة في ذاتها مع غض النظر عن اللفظ، وإنما يكون لفظ المركب حاكياً وكاشفاً عنها، مثل ما إذا وقع حادث أو يقع فيما يأتي فأخبرت عنه، كمطر السماء، فقلت: مطرت السماء، أو تمطر غداً، فهذا يسمى (الخبر) ويسمى أيضاً (القضية) و (القول). ولا يجب في الخبر أن يكون مطابقاً للنسبة الواقعة، فقد يطابقها فيكون صادقاً، وقد لا يطابقها فيكون كاذباً.

إذاً الخبر: هو المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب. والخبر: هو الذي يهم المنطقي أن يبحث عنه، وهو متعلق التصديق.

ثانياً: وقد لا تكون للنسبة التامة حقيقة ثابتة بغض النظر عن اللفظ، وإنما اللفظ هو الذي يحقق النسبة ويوجدها بقصد المتكلم، وبعبارة أصرح: إنّ المتكلم يوجد المعنى بلفظ المركب، فليس وراء الكلام نسبة لها حقيقة ثابتة يطابقها الكلام تارة ولا يطابقها أخرى، ويسمى هذا المركب (الإنشاء). ومن أمثلته: الأمر، نحو: احفظ الدرس . النهي، نحو: لا تجالس دعاة السوء. الاستفهام، نحو: هل المريخ مسكون ؟ النداء، نحو: يا محمد ! التمني، نحو: لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين ؟ التعجب، نحو: ما أعظم خطر الإنسان ! العقد، كإنشاء عقد البيع والإجارة والنكاح ونحوها، نحو بعت وآجرت وأنكحت. الإيقاع، كصيغة الطلاق والعتق والوقف ونحوها، نحو فلانة طالق وعبدي حر. وهذه المركبات كلها ليس لمعانيها حقائق ثابتة في أنفسها بغض عن اللفظ تحكي

٤- يصطلح على الخبر في المنطق اسم القضية، فالقضية هي الخبر، والخبر هو القضية.

٥- القضية إمّا أن يكون موضوعها شخصياً، وهو الموضوع [١] الذي لا يصدق على كثيرين، بل يصدق على شخص واحد، مثل: زيد رجل شجاع، فتسمى القضية حينئذٍ قضية شخصية.

وإمّا أن يكون موضوعها كلياً يقبل الصدق على كثيرين، وهذه تنقسم إلى قضية مسورة ومهملة.

والمراد بالقضية المسورة: هي القضية التي يحدد فيها كمية أفراد الموضوع بلفظ دال على التحديد.

وتنقسم القضية المسورة إلى أربعة أقسام:

١- الموجبة الكلية: مثل: كل إنسان حيوان. وتسور بـ (كل، جميع، عامة، كافة، ألف ولام الاستغراق، إلى غيرها من الألفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع).

٢- السالبة الكلية: مثل: لا شيء من الإنسان بحجر. وتسور بـ (لا شيء، لا واحد، النكرة في سياق النفي ... إلى غيرها من الألفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع).

٣- الموجبة الجزئية: مثل: بعض الإنسان حيوان. وتسور بـ (بعض، واحد، كثير، قليل، ربما، قلما ... إلى غيرها مما يدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع).

٤- السالبة الجزئية: مثل: بعض الإنسان ليس بكاتب. وتسور بـ (ليس بعض، بعض ... ليس، ليس كل، ما كل ... أو غيرها مما يدل على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع)[٢].

وتوجد قضية تسمى القضية المهملة، وهي التي أهمل فيها تحديد أفراد الموضوع، فلم يذكر المتكلم لفظاً يحدد كمية أفراد الموضوع، مثل: الإنسان ضاحك.

والقضية المهملة في قوة الجزئية، قال المحقق الحلي: (وهذه - أي المهملة - في قوة الجزئية فالبحث عن الجزئية يغني عن البحث عنها) [٣].

وبعد ما تقدم نرجع إلى رواية التوقيع حيث وردت فيه هذه العبارة عن الإمام المهدي عليه السلام: (ألا فمن ادعى المشاهدة .. فهو كذاب مفتري)، وهذه القضية قضية مهملة، حيث لم يُذكر فيها لفظ يدل على تحديد كمية أفراد الموضوع، أو قل غير مسورة، فالمعنى واحد.

وعليه فتكون هذه القضية في قوة الجزئية، أي في قوة قولنا: (بعض من ادعى المشاهدة ... فهو كذاب مفتري)، لا كل من ادعى المشاهدة كذاب.

ومن هنا إذا ادعى أحد المشاهدة لا يصح أن نكذبه استناداً لرواية التوقيع؛ لأنها لا تثبت أن كل من ادعى فهو كذاب مفتر.

وعليه فإذا ادع مدع لابد من النظر في دليله، إما أن يثبت صدقه أو كذبه، لا أن نكذبه بدون فحص ونظر فيما يقول، فلعله يكون صادقاً فنهلك.

وبعد ما تقدم يا أبنائي الأعزاء لا يمكن رفض دعوة السيد أحمد الحسن اليماني عليه السلام استناداً لتوقيع السمري؛ لأنّه لا يثبت أن كل من ادعى ينبغي تكذيبه، بل غاية ما يثبته هو أن بعض من ادعى ينبغي تكذيبه بعد الفحص والتقصي عن طبيعة دليله الذي أتى به.

عنها فتطابقها أو لا تطابقها، وإنما معانيها تنشأ وتوجد باللفظ، فلا يصح وصفها بالصدق والكذب. فالإنشاء: هو المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بصدق وكذب. المنطق للشيخ محمد رضا المظفر: ص٦١.

١- القضية أو الجملة تتألف من موضوع ومحمول ففي قولنا: (زيد قائم) الموضوع هو زيد والمحمول هو قائم، كما أنّ في قولنا: (قام زيد) الموضوع هو زيد وقام محمول، والمحمول هو الحكم الذي يصبه المتكلم على الموضوع.

٢- المنطق للشيخ محمد رضا المظفر: ص١٦١.

٣- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد بتحقيق الآملي: ص١٦٤.

وبعد هذا أنقل لكم ما جاء في هامش كتاب جامع الأدلة للأخ الأستاذ أبو محمد الأنصاري (حفظه الله)، ففيه إجابة وافية عن العبارة التي ذكرها ابن قولويه والتي نقلها عنه الشيخ الطوسي.

قال: (قال السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر في موسوعته - الغيبة الصغرى ص٤٠٩، في تاريخ وتسلسل السفرات المزورة: (... وآخرهم في دعوى السفارة الكاذبة - على ما يظهر من عبارة الشيخ - أبو دلف الكاتب، حيث كان على ذلك إلى ما بعد وفاة السمري السفير الرابع ...).

ومن هذا يتبين إنّ أبا دلف ادعى السفارة في حياة السفير الرابع وبقي إلى ما بعد وفاته، وبذلك يكون من المدعين في زمن الغيبة الصغرى لا الكبرى، وقول ابن قولويه: (لأن عندنا أن كل من ادعى الأمر بعد السمري (رحمه الله) فهو كافر منمس ضال مضل، وبالله التوفيق)، ليس بالضرورة أن يكون المراد منه الادعاء بعد وفاة السفير الرابع، بل الادعاء بعد تنصيبه للسفارة، فكل من يدعي السفارة بعد تنصيب السفارة فهو كاذب مفتر، كما هو الحال في من ادعى السفارة بعد تنصيب السفير الثاني والثالث أيضاً، فكانت الشيعة تكذب أي مدع للسفارة بعد أن ثبت تنصيب السفير الحق، ويؤيد ذلك ما يظهر من أن أبا دلف ادعى السفارة في حياة السفير الرابع وليس بعد وفاته، بل استمر في ادعاءه إلى بعد وفاة السفير الرابع.

وعلى أي حال حتى لو كان كلام ابن قولويه يقصد منه بعد وفاة السفير الرابع فهو معتمد على التوقيع الأخير، وبعد وفاة السفير الرابع في تلك الفترة لا نفي السفارة إلى الأبد وإلى قيام القائم عليه السلام، فهذا لا يمكن استفادته من كلام ابن قولويه، وخصوصاً إذا لاحظنا أنه موجه لردع فتنة معينة في تلك الفترة التي مر عليها أكثر من ألف سنة، وهي فتنة أبي دلف وأمثاله ممن ادعوا السفارة في زمن السفراء الأربعة، وحتى قوله: (كل) من أين يمكن الجزم بأنه يقصد التأبيد بها، فقد يريد - وهو الأقرب - الكلية في تلك الفترة وما يقاربها، لا إلى قيام القائم عليه السلام.

وبغض النظر عن أي شيء فكلام ابن قولويه - مع جلالته - لا يكون نصاً شرعياً، فكم من المتقدمين قد رد عليهم من تأخر عنهم، فالعصمة لأهلها، ولا يمكن التعبد إلاّ بالثقلين العاصمين للأمة.

ومما تقدم نعرف إن ادعاء السفارة كان في زمن السفراء الأربعة، وليس لها أثراً بعد وفاة السفير الرابع، عكس ما يحاول ترويجه بعض الغافلين) [1].

الأمر الثالث: قال عليه السلام: (إضافة إلى أنها منقوضة بعدّة روايات وأحداث: منها: رواية اليماني، وما حدث مع الشيخ المفيد من رسائل)

إنّ رواية التوقيع منقوضة بعدّة روايات، كما أنها منقوضة بأحداث يأتي ذكر بعضها، والخص ما بينه عليه السلام في نقاط:

١- إنّ رواية التوقيع كليتها منقوضة برواية اليماني الذي يرسله الإمام المهدي عليه السلام قبل ظهوره رسولاً داعياً الناس للإمام المهدي عليه السلام. وقد تقدمت عليكم رواية اليماني في الليالي الماضية.

٢- مراسلات الإمام للشيخ المفيد (رحمه الله)، فقد نقل الشيخ الطوسي في التهذيب كتاباً ورد من الإمام المهدي عليه السلام في أيام بقيت من صفر سنة عشر وأربعمائة على الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان قدس الله روحه ونور ضريحه، كان فيه: (للأخ السديد والولي الرشيد الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان أدام الله إعزازه، من مستودع العهد المأخوذ على العباد، بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد، سلام

١- هامش جامع الأدلة: ص٣٠.

عليك أيها الولي المخلص في الدين المخصوص فينا باليقين .. إنه قد أذن لنا في تشريفك بالمكاتبة وتكليفك ما تؤديه عنا إلى موالينا قبلك أعزهم الله تعالى بطاعته وكفاهم المهم برعايته وحراسته ..) [1].

٣- ما دل على أنّ هناك من يلتقي بالإمام المهدي عليه السلام قبل القيام المبارك ويتعرض لتكذيب الناس: عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: (لا يقوم القائم حتى يقوم اثنا عشر رجلاً كلهم يجمع على قول إنهم قد رأوه فيكذبونهم) [2].

٤- منقوضة بالروايات التي تقدّمت في الأمر الأول.

الأمر الرابع: قال عليه السلام: (ثم إنّ السمري قال عند موته - عندما سئل عمّن بعده -: (لله أمر هو بالغه)، وهذا واضح في أنّ السمري لا يوصي ولا ينكر، بل يؤكد أن الأمر سيعود)

إنّ الإمام أمر السمري أن لا يوصي لأحد من بعده، وليس معنى ذلك أنّ الإمام لا يوصي [3].

اسئلة المبحث الاول:

س١: ابتلي توقيع السمري على مستوى السند بمحذور مجهولية الراوي والارسال بين ذلك.

س٢: كيف تثبت ان متن التوقيع متشابه ؟

س٣: بين الاحتمالات التي ذكرت لتفسير المقصود بالمشاهدة المنفية في توقيع السمري، ومن هو الارجح منها؟ ولماذا ؟

س٤: اورد على قول : (من ادعى المشاهدة قبل الصيحة ... كذاب مفتر) بكونه غير مسور بين المقصود بذلك.

س٥: نفي المشاهدة مطلقاً منقوض بعدة احداث اذكر اثنان منها.

١- تهذيب الأحكام: ج١ ص٣٨.

٢- الغيبة للنعماني: ص٢٨٥.

٣- ونضيف أمراً خامساً ذكره الشيخ ناظم العقيلي (حفظه الله) في كتابه الرد الحاسم على منكري ذرية القائم ص٣٨:
الأمر الخامس: إنّ التوقيع غير خارج عن دائرة البداء فيمكن فيه البداء، وعليه فمن غير المقبول أن يجعل التوقيع - بغض النظر عن كل ما تقدّم - دليلاً لنفي السفارة الخاصة ما دام غير خارج عن دائرة البداء.
ولتتضح فكرة البداء أكثر أذكر ما جاء في كتاب مع العبد الصالح، حيث قال الأخ الذي التقى العبد الصالح أحمد الحسن عليه السلام:
كنت قد سألت العبد الصالح عليه السلام ذات مرّة عن السفياني وبعض التفاصيل المرتبطة بشخصيات وأحداث الظهور.
فأجابني عليه السلام: (بالنسبة للتفاصيل كلها يحتمل فيها البداء، بل هو الراجح بالنسبة لخطة عسكرية يراد بها الانتصار على العدو وهو الشيطان وجنده، فحتى الخروج الذي نص عليه أنه في يوم واحد فيه البداء).
ثم بعد أن ذكر بعض الروايات الشريفة لخّص مضامينها، وقال عليه السلام: (ماذا تفهم من الروايات ؟ القائم من المحتوم، القائم من الميعاد، السفياني من المحتوم، المحتوم ليس فيه بداء، المحتوم فيه بداء، الميعاد ليس فيه بداء.
- فالمحتوم فيه بداء بمعنى في تفاصيله، وإلاّ فهذه روايات تبين أن لا بداء فيه، أمّا أصل وجود سفياني فلابد منه ولكن ممكن يكون فلان أو فلان، ويمكن أن يكون مبدأه من هنا أو من هناك.
- القائم من الميعاد ولا بداء فيه؛ لأنه إمام فلا يكون في المعصوم بداء.
إذن، فأصل قيام اليماني والسفياني والخرساني في يوم واحد واقع ضمن مساحة البداء، فكيف يمكن أن يجعله عاقل دليلاً قطعياً لابد من تحققه وهو مما يبدو لله فيه). مع العبد الصالح: ص٢٥.

المبحث الثاني [1]: المعجزة المادية الجسمانية وموضعها في دين الله:

علة الدخول إلى هذا العالم الجسماني هو الامتحان واختبار الناس. قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢]. فإذا كان الناس دخلوا الدنيا للامتحان فلا يصح من الممتحن الحكيم المطلق تفضيل بعضهم على بعض في خوض هذا الامتحان دون سبب، ولا يصح إلغاء امتحان بعضهم وإعطائهم أفضل نتيجة دون سبب أو مقدمات قاموا بها.

والمعجزة المادية الجسمانية إنْ لم يكن فيها أي مجال للّبس وإلقاء الشبهة من المخالفين، فإنها ستكون قاهرة وتلغي مساحة الغيب، ولا تبقي للإيمان بالغيب فسحة، وتقوم بإلغاء امتحان بعض الممتحنين، وفيها تفضيل لبعض الممتحنين على بعض دون سبب، فنجد أنها تلغي امتحان من تحصل له - على فرض حصولها -، حيث إنّ إيمانه يكون إيماناً مادياً محضاً ونسبة الغيب فيه صفراً، ونجد أنّ من تحصل معه قد فضّل على غيره وحصل على الجنة دون امتحان، وبالتالي لم تحقق العدالة بين الداخلين في الامتحان، ولهذا فنحن نقول التالي: لابد أنْ تكون المعجزة المادية - إنْ أتت - ضمن حدود لا تنقض السنة الإلهية للإيمان بالغيب.

ولو استقرأنا النص الديني بين أيدينا نجد التالي:

في القرآن:

أولاً: آيات تبيّن أنّ الأنبياء يأتون بالمعجزة بإذن الله، وربما لا يأذن الله:

﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠].

ثانياً: آيات بيّنت أنّ المعجزات إنْ أتت قاهرة ولم تبقي للغيب شيئاً، لا يقبل الإيمان من خلالها:

﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلآئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً قُلِ انتَظِرُواْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

والآية واضحة: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ﴾، فعندما تأتي بعض الآيات (المعجزات) لا يقبل الله الإيمان. هذا مع أننا نعرف حقيقة قبول التوبة إلى آخر نفس. إذن، لا مجال هنا إلا أنْ يكون المعنى؛ إنّ هذه الآيات ألغت الامتحان، بحيث أصبح حال الإنسان كالميت الذي خرج من دنيا الامتحان، فلا يقبل منه إيمان ولا عمل، أي أنه ألغي امتحانه أو قل وضعت الإجابات أمامه بوضوح (معجزة قاهرة) ولم يعد هناك معنى لطلب إجابته على السؤال المطروح.

﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْياً وَعَدْواً حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَاْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ * آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ * فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ [يونس: ٩٠ - ٩٢]، وقد كتبت في بيان معنى هذه الآيات فيما مضى ويمكن مراجعة (تفسير آية من سورة يونس).

١- ما بين المعقوفين من المُعد، وجميع هذا المبحث مستل من كتاب عقائد الاسلام للسيد أحمد الحسن (ع)؟

ثالثاً: آيات تبيّن أنّ الذين آمنوا عند نزول المعجزة يقبل الله إيمانهم، وإيمانهم صحيح: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّداً قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى.... وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُوْلَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى * جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاء مَن تَزَكَّى﴾ [طه: ٧٠ - ٧٦].

وسبب قبول إيمانهم هو أنهم لم يحصلوا على الإجابة الكاملة، وإنما حصلوا على بعض الإجابة، أي كمن تعطيه إشارات وعلامات تساعده على جواب أسئلة الامتحان، فهو وإنْ كان بمستوى أقل من الآخر الذي أجاب بدون مساعدة، ولكن بالنتيجة هذا أيضاً يُقبل منه الجواب؛ لأنه أثبت أنّ لديه معرفة بقدرٍ ما، مكّنته من الوصول للجواب وإن كانت بمساعدة معينة، أي أنّ هؤلاء لم يلغَ امتحانهم ولم توضع أمامهم أجوبة أسئلة الامتحان حتى يكون جوابهم بلا قيمة، وهكذا فهم لم يخرجوا من الامتحان كحال الفئة في "ثانياً".

رابعاً: المعجزات لابد أنْ يكون فيها شيء من اللّبس:
﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩].

خلاصة ما تقدم: إنّ الآيات تأتي بإذن الله وليس بطلب الناس، وبالتالي فطلب الناس للمعجزة وامتناع الرسول من تقديمها لا يعني عدم أحقية الرسول. أيضاً: هناك معجزات يقبل إيمان الإنسان عندما تأتي ويراها، وهناك آيات لا يقبل إيمان الإنسان عندما تأتي. أيضاً: الله يقول إنّ الآية إذا أرسلتها أجعل فيها لبساً كما تقدم ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾.

إذن، الآية التي يقبل الإيمان من خلالها هي الآية التي فيها لبس، والتي تركت مجالاً للإيمان بالغيب، أما الآية التي لا يقبل الإيمان من خلالها؛ فهي الآية التي لا لبس فيها ولا مجال لأحد للطعن فيها. وهذا الأمر أيضاً واضح من قصة موسى، ففرعون استطاع الطعن والتشكيك بمعجزة العصا عندما تحوّلت إلى أفعى: ﴿قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾ [طه: ٧١]، ﴿فَلَمَّا جَاءهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِن قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ﴾، ولكنه عجز عن التشكيك بمعجزة انشقاق البحر وخضع وصدق وقال آمنت، ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْياً وَعَدْواً حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَاْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]، ولكن لم يقبل إيمانه؛ لأنه إيمان بمعجزة قاهرة لا لبس فيها ولا تقبل التشكيك، ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ * فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ [يونس: ٩١ - ٩٢].

بل حتى على مستوى الآيات التي تبيّن طلب المخالفين للمعجزة من رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله) كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، فهي تتعارض ظاهراً مع ما نقل تاريخياً من معجزاته حيث يمكن أن يفهم بعضهم من هذه الآية أنه لم يأتي بمعجزة ولهذا هم يطلبون منه المعجزة وهو يتحجج بأن المعجزة عند الله، والحقيقة إنّ هذا الأمر بالنسبة لبعض من يطعنون بالإسلام وصحة نبوة الرسول (صلى الله عليه وآله) يمثل تعارضاً واضحاً، فهو على الأقل تعارض بين النص القرآني والمنقول في ادعاء حصول معجزات للرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، ولكن الحقيقة إنه لا يوجد أي تعارض؛ لأنّ المعجزات تقع ضمن القانون العام والسنة الإلهية للإيمان بالغيب، أي كون الإيمان المقبول هو الإيمان بالغيب، وبالتالي فالمعجزات التي يطرحها المرسلون ومنهم محمد (صلى الله عليه وآله) أمام المخالفين المدعوين للإيمان لا تكون قاهرة، بينما يطلب المنكرون معجزات قاهرة لا لبس فيها.

والمعجزة إنْ وقعت قاهرة ولم تبقي للغيب شيئاً لم يقبل الإيمان من خلالها، ولذا فهي لا تأتي ليؤمن المعاند من خلالها بل تقع إما:

١- أمام المؤمنين، وبالتالي لا يكون لها أثر على كون إيمانهم بالغيب؛ لأنّ إيمانهم سبق وقوعها. نعم، هي تزيد يقينهم، وتكون حجة على من تُنقل لهم.

٢- أمام من هم على وشك الإيمان والإقرار بالحق، وبالتالي فهي لم تلغي مساحة الغيب من إيمانهم؛ حيث إنهم وصلوا إلى نسبة ترجيح لصدق الدعوة الإلهية، وبالتالي فهم مؤمنون بالدعوة الإلهية بقدرٍ ما ولكنهم لم يعلنوا إيمانهم.

٣- أمام الكافرين المعذبين بها، كمعجزة طوفان نوح (عليه السلام)، ومعجزة شق البحر لموسى (عليه السلام).

وعادة إنْ وقعت المعجزة أمام الجميع، أو أمام المنكرين الذين يطلب إيمانهم بها؛ فلابد أنْ يكون فيها مجالاً للغيب، ويكون فيها لبساً. لهذا فالكفار لم يكونوا يرون أنّ ما وقع مرافقاً لدعوة محمد معجزات؛ حيث إنهم يعتبرون نَقْلَ المؤمنين بمحمد (صلى الله عليه وآله) لما حصل أمامهم كذباً، ويعتبرون ما وقع أمامهم هم أنفسهم أو ما وقع أمام آخرين منهم مجرد سحر أو أوهام، ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَاباً مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ * لَقَالُواْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٤ - ١٥]، أو مجرد تخرصات وتأول لحوادث طبيعية تحصل كل يوم، فمن يهلكه الله مباشرة بحصان يجرّه للنار أو يقع عليه حجر ويقتله لتجاوزه على محمد (صلى الله عليه وآله)؛ هم يعتبرونه مجرد حادث طبيعي، وأنّ الموت جاري ويحصل كل يوم. ونقْل المؤمنين بمحمد (صلى الله عليه وآله) لحنين الجذع الذي في المسجد لرسول الله (صلى الله عليه وآله)؛ يعتبره المخالفون كذباً، وأنّ المؤمنين بمحمد (صلى الله عليه وآله) يحاولون التسويق لمحمد (صلى الله عليه وآله)،

وهكذا تستمر عملية الرد على المعجزات غير القاهرة التي تبقي للغيب مساحة، وهذا قولهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، أي أنهم يريدون آيات قاهرة واضحة لا لبس فيها لا تبقي للإيمان بالغيب أي نسبة، هذا هو مختصر طلبهم، وهو طلب مستمر إلى اليوم، في حين أنه منافي للعقل والنص الديني وللسنة الإلهية، ولم يقع فيما مضى ولن يقع فيما بقى؛ لأنّ معناه إلغاء امتحان بعض الخلق رغم أنهم دخلوا للدنيا للامتحان، وهذا سفه لا يصدر من حكيم مطلق، فكيف يدخل الناس للامتحان ثم يلغي امتحان بعضهم دون بعض ودون سبب راجح ودون أنْ يكون هناك مائز بين من ألغي امتحانه وبين من يتم امتحانه؟!!!

وكيف يدخل من ألغي امتحانه للجنة في حين يدخل الممتحن إلى النار إنْ فشل في الامتحان، أين هي إذن عدالة الله سبحانه وتعالى في هذا القول والافتراء على الله؟!!!

فالمحصلة من القرآن والعقل معاً؛ إنّ مسألة المعجزة لها حدود وقيود، وليست بالعبثية والعشوائية التي يصورها العلماء غير العاملين، خصوصاً وهم يواجهون الأنبياء والأوصياء في كل زمان.

فالمعجزة كما تبيّن لا تأتي لرغبة الرسول ولا رغبة المكلفين، بل هي أمر الله يجريه الله متى شاء وأينما شاء. والمعجزة المادية إنْ جاءت يجب أنْ لا تلغي مساحة الغيب؛ لأن القانون الإلهي والسنة الإلهية هي الإيمان بالغيب، بينما وللأسف يطلب أكثر الناس وعلى مر العصور معجزات تقهرهم على الإيمان ولا تبقي أي مساحة للتأول أو الشك، وبالتالي فهم يطلبون إيماناً مادياً محضاً لا مساحة للغيب فيه، وهذا إيمان لا يقبل، وبالتالي فهم يطلبون طلباً سفهاً لا يحققه الله لهم؛ لأنه حكيم مطلق ولا يجاري السفهاء في سفاهتهم. . . . . .

الخلاصة:

المعجزة المادية التي يمكن أنْ تأتي من الله ويقبل الله إيمان من يؤمن بسببها؛ هي المعجزة المادية غير القاهرة، كتحوّل عصا موسى (عليه السلام) إلى ثعبان [١]، وسماع بعض المؤمنين أنين الجذع لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، وإطعام رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله) الخلق الكثير بالطعام القليل، وهلاك بعض من كان في الطف بدعاء الإمام الحسين (عليه السلام)، وانتصار مظلومية الحسين (عليه السلام)، وشفاء بعض المرضى، وغيرها من معجزات الأنبياء والأوصياء، وهذه المعجزات مشتبهة - بقدرٍ ما - على أكثر الناس الذين واجهوها؛ حيث لا يمكنهم التمييز - مئة بالمئة - إنْ كان الأمر كما قال فرعون: سحران تظاهرا، أم أنّ ما جاء به موسى معجزة وما جاء به السحرة سحر فقط [٢]، وهذا يعني أنّ المعجزة - غير القاهرة - ليست دليلاً قائماً بذاته، وإنما هي مؤيد ودليل داعم للنص.

أما من يعتبرون المعجزة غير القاهرة دليلاً قائماً بذاته؛ فغاية ما يحتجون به هو: إنّ المعجزة لو أجريت على يد المبطل لكانت إضلالاً للناس، وهو أمر لا يصدر من الحكيم المطلق. ولكنهم لم يلتفتوا إلى أنّ الكلام في نفس إثبات كونها معجزة للناس الذين يواجهونها، فالأمر مشتبه وفيه لبس كما نص القرآن [٣]، وكما بيّنت وكما هو بيّن في كل معاجز الأنبياء التي وقعت أمام غير المؤمنين والتي هي موضوع البحث كعصا موسى (عليه السلام).

إذن، موضع المعاجز في دين الله هو أنها مؤيد ودليل غير مستقل بذاته، بل بانضمامه إلى غيره، أي أنها لو أتت مع الدليل القائم بذاته، فستكون زائدة عن الحاجة، وموضعها في دين الله سيكون لزيادة اليقين، وحث الناس على الإيمان بخليفة الله في أرضه الذي أتى بالدليل (النص).

هذا يعني أيضاً أنّ طريق معرفة الإمام المهدي الغائب منذ أكثر من ألف عام مسدود عند من دليلهم عليه هو أنْ يأتيهم بالمعجزة.

مناقشة بعض الأقوال في المعجزة:

قال الحلي:

- «الثالث: الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه لأن العصمة من الأمور الباطنة التي لا يعلمها إلا الله تعالى فلا بد من نص من يعلم عصمته عليه أو ظهور معجزة على يده تدل على صدقه» [٤].

قال المقداد السيوري وهو يعلق على قول الحلي:

---

١. وليس كشق البحر لموسى (عليه السلام)؛ لأن هذه معجزة قاهرة، ولا يقبل إيمان من يؤمن بسببها، كما لم يقبل الله إيمان فرعون عند إيمانه بسبب هذه المعجزة القاهرة، "وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْياً وَعَدْواً حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلـهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَاْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ * آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ * فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ".

٢. أي كيف للشخص الناظر لعصي السحرة وعصا موسى (عليه السلام) أن يميز ويحكم أن ما فعله السحرة سحراً وما فعله موسى معجزة ؟ ففنفس مسألة التهام عصا موسى لعصيهم أو أفعى موسى لأفاعيهم ردها فرعون بسهولة بأنهما سحران تظاهرا (سحران تظاهرا) وأن موسى (عليه السلام) ساحر عظيم، ولهذا تفوق سحره على سحر السحرة (كبيركم)... "فَلَمَّا جَاءهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِن قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ" [القصص: ٤٨]. "قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ...." [طه: ٧١]. "قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ..." [الشعراء: ٧٩].

٣. "وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ" [الأنعام: ٩].

٤. الباب الحادي عشر - العلامة الحلي.

«أقول: هذه إشارة إلى طريق تعيين الإمام، وقد حصل الإجماع على أن التنصيص من الله ورسوله وإمام سابق سبب مستقل في تعيين الإمام (عليه السلام)، وإنما الخلاف في أنه هل يحصل تعيينه بسبب غير النص أم لا، فمنع أصحابنا الإمامة من ذلك مطلقا وقالوا لا طريق إلا النص، لأنا قد بينا أن العصمة شرط في الإمامة، والعصمة أمر خفي لا اطلاع عليه لأحد إلا الله فلا يحصل حينئذ العلم بها، في أي شخص هي، إلا بإعلام عالم الغيب وذلك يحصل بأمرين: أحدهما: إعلامه بمعصوم كالنبي (صلى الله عليه وآله) فيخبرنا بعصمة الإمام (عليه السلام) وتعيينه. وثانيهما: إظهار المعجزة على يده الدالة على صدقه في ادعائه الإمامة» [1].

بيّنت فيما تقدم أنّ النص من الحجة السابق المباشر أو غير المباشر؛ هو الدليل لتشخيص خليفة الله في أرضه. أما المعجزة فمؤيد، وأما كلام الحلي والسيوري في المعجزة هنا فليس له وجه إلا إن كان مبنياً على أنّ المعجزة عند الإتيان بها تأتي ظاهرة بشكل لا لبس فيه، على أنها معجزة لمن يواجهون بها، وهذا أمر غير موجود في أرض الواقع بالنسبة للمعاجز التي يقبل إيمان من يؤمن عندما تظهر أمامه، حيث إنها تكون مشتبهة وفيها لبس لكي لا تلغي مساحة الغيب من الإيمان، ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]. إذن، لا يمكن في الواقع تطبيق القاعدة العقلية المتقدمة إلا على المعجزة القاهرة عندما تظهر للناس؛ لأنها لا تبقي مساحة للبس والشبهة، وهذه ليست موضوع البحث كما تقدم، فهي أصلاً ليست موضوعاً للإيمان، ولا يقبل إيمان من يؤمن بها، كما تبين سابقاً عند مناقشة هذا الأمر عقلاً ونقلاً.

فالحقيقة إنّ المشكل الذي واجهه هؤلاء الفقهاء وجعلهم يقعون في هذا الخطأ؛ هو أنهم لم يتمكنوا من التمييز بين المعجزة القاهرة التي لا يقبل إيمان من يؤمن بسببها، كما حصل مع فرعون عندما فلق الله البحر لموسى (عليه السلام)، وغير القاهرة التي يقبل إيمان من يؤمن بسببها، كما حصل مع السحرة عندما تحولت عصا موسى (عليه السلام) إلى أفعى والتهمت عصيهم التي كان يراها الناس أفاعي تسعى، فهذه الأخيرة والتي هي موضوع البحث مشتبهة وفيها لبس، وهي لمن واجهها ليست معجزة ظاهرة مئة بالمئة] .

انتهى ما عن كتاب عقائد الاسلام.

اسئلة المبحث الثاني:

س١: ما المقصود بالمعجزة القاهرة ؟

س٢: المعجزة القاهرة تنافي الامتحان بين ذلك .

س٣: لماذا المعجزات لابد ان يكون فيها لبس؟

س٤: المعجزة لا تأتي لرغبة الرسول ولا المكلفين لماذا ؟

س٥: عدم التفريق بين المعجزة القاهرة وغيرها اوقع الفقهاء في خطأ بين ذلك.

١. تعليق على الباب الحادي عشر - المقداد السيوري: ص١٠٠ - ١٠١.

المبحث الثالث[1]: خليفة الله والصفات المعجزة[2]:

بعضهم يعتقد أنّ من صفات المعصوم أنه لا ظل له، وأنه إذا مشى على الحجر يؤثر فيه ولا يؤثر في الأرض الرخوة، وأنه لا تأكل لحمه السباع أو لا تهاجمه السباع .... الخ.

والحق إنّ هذا اعتقاد باطل، ومن يعتقد أنّ المعصوم يتصف بالمعجز كصفة ملازمة له (عليه السلام) فهو منحرف العقيدة، وحاله أنه:

أولاً: مخالف للقرآن الذي يعتبر محمداً (صلى الله عليه وآله) - أفضل خلفاء الله - أنه بشر وله الصفات الجسمانية البشرية، وميزته روحية نتيجة لإخلاصه (صلى الله عليه وآله) وليست جسمانية، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ﴾ [فصلت: ٦].

ثانياً: متهم لله بمخالفة العدل، وتفضيل بعض الخلق على بعض قبل امتحانهم وظهور فضل بعضهم على بعض بالعمل.

ثالثاً: متهم لله بمخالفة الحكمة؛ حيث رغم أنّ خلفاءه لهم صفات معجزة كما يدّعي منحرفو العقيدة، زودهم الله بمعجزات هي أقل ظهوراً في الإعجاز من تلك الصفات، فالتأثير في الحجر الذي يتصف به موسى (عليه السلام) - بحسب أصحاب العقيدة الفاسدة - أعظم من معجزة وقتية تأتي مع موسى (عليه السلام)، وهي تحول عصا إلى أفعى، فلما دخل موسى إلى قصر فرعون أكيد أنه هدم أرضية قصر فرعون بحسب دعوى هؤلاء السفهاء؛ حيث إنهم يعتقدون أنه يتصف بالتأثير في الحجر، وهذا أمر أثره باقٍ ولا يمكن أن يقال إنها سحر، فما حاجة موسى بعد كل هذا لعصا تتحول إلى أفعى، ويقول عنها فرعون إنها سحر.

رابعاً: بهذه العقائد المنحرفة كعقيدة أنّ الحيوانات المفترسة لا تأكل أو لا تهاجم المعصوم أو الإمام؛ يعطي هؤلاء تخويلاً لقتلة الحسين (عليه السلام) بقتله، بل ويعطون الحجة لمن لا يؤمن بالحسين (عليه السلام)؛ لأنه بحسب هذه العقيدة يثبت عندهم أنه (عليه السلام) ليس إماماً، لأنّ الخيل وهي حيوانات أليفة داست على صدره، فلو كانت الحيوانات المفترسة لا تؤذي الإمام الحق أو خليفة الله، فمن باب أولى أنّ الخيل الأليفة لا تدوس على صدره، وهكذا يعطي هؤلاء باعتقاداتهم الباطلة حجة للذين لا يؤمنون بآل محمد (عليهم السلام) أنْ يطعنوا بإمامة الأئمة (عليهم السلام).

١- اضافة عنوان المبحث الثالث من المعدّ. وجميع مادة هذا البحث من كتاب عقائد الاسلام للسيد أحمد الحسن (ع).

٢. المراد بالصفة المعجزة هي الصفة التي يتصف بها كل حياته ولا تفارقه، وهذه غير المعجزة التي تحصل في وقت معين مع خليفة من خلفاء الله، ولا تحصل مع خليفة آخر في وقت آخر، فمثلاً إذا جاءت رواية وقالت إنهم رأوا خليفة الله يمشي في الشارع ولا ظل له، فهذه لا إشكال فيها كونها لو صحت ستكون معجزة حصلت لمن رأى ليؤمن أو ليزداد إيمانه ويقصها أيضاً فينتفع بها غيره. أما لو روي أن خليفة الله قال إن من صفات أو خصال خلفاء الله أنهم لا ظل لهم، فهذه رواية باطلة ومن يعتقد بها فهو منحرف العقيدة كما بينت. ومثال آخر: لو قال شخص إني رأيت أن خليفة الله لم تأكله السباع أو سجدت له أو خضعت بين يديه فلا إشكال في هذا لو صحت الرواية؛ لأن هذا معجز يمكن أن يحصل. أما لو روي أن شخصاً قال: إن خليفة الله صفته أنه لا تأكله السباع، فهذه رواية باطلة ومن يعتقد بها منحرف العقيدة، وأقل ما فيه من انحراف هو أنه في حقيقته كافر بالإمام الحسين (عليه السلام)، فقد روي أن الخيل داست صدره، والسباع أكلتْ من جسده، فبحسب هذا المنحرف أن الحسين ليس إماماً، بل وهؤلاء المنحرفون أعطوا لمن لا يؤمن بإمامة الحسين العذر ليكفروا بإمامته.

والحقيقة إنّ ما روي هو عكس هذه العقيدة تماماً، فقد روي أنّ المفترسات تجرأت على جسد الحسين (عليه السلام) كما تجرأ البشر وكما تجرأت الخيول، روي أنّ الحسين (عليه السلام) لما عزم على الخروج إلى العراق قام خطيباً فقال:

- «الْحَمْدُ لِلّهِ وما شاءَ اللهُ، وَلا قُوَّةَ إلاّ بِاللهِ، [وَصَلَّى اللهُ عَلى رَسُولِهِ]، خُطَّ الْمَوْتُ عَلى وُلْدِ آدَمَ مَخَطَّ الْقِلادَةِ عَلى جيدِ الْفَتاةِ، وَما أَوْلَهَنِي إِلى أَسْلافي اشْتِياقَ يَعْقُوبَ إِلى يُوسُفَ، وَخيرَ لي مَصْرَعٌ أَنَا لاقيهِ، كَأَنّي بِأَوْصالي تُقَطِّعُها عُسْلانُ الْفَلَواتِ بَيْنَ النَّواويسِ وَكَرْبَلاءَ، فَيَمْلأَنَّ مِنّي أَكْراشاً جَوفاً وَأَجْرِبَةً سُغْباً، لا مَحيصَ عَنْ يَوْمٍ، خُطَّ بِالْقَلَمِ، رِضىَ اللهِ رِضانا أَهْلَ الْبَيْتِ، نَصْبِرُ عَلى بَلائِهِ وَيُوَفّينا أُجُورَ الصّابِرينَ، لَنْ تَشُذَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وآله) لُحْمَتُهُ، وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ لَهُ في حَظيرَةِ الْقُدْسِ، تَقَرُّ بِهِمْ عَيْنُهُ، وَيُنْجِزُ بِهِمْ وَعْدَهُ، مَنْ كانَ باذِلاً فينا مُهْجَتَهُ، وَمُوَطِّناً عَلى لِقاءِ اللهِ نَفْسَهُ فَلْيَرْحَلْ مَعَنا فَإِنّي راحِلٌ مُصْبِحاً إِنْ شاءَ اللّهُ [تَعالى]» [1].

وقالت زينب بنت علي (عليها السلام):

- «.... أظننت يا يزيد انه حين اخذ علينا بأطراف الأرض وأكناف السماء فأصبحنا نساق كما يساق الأسارى أن بنا هواناً على الله وبك عليه كرامة وان هذا لعظيم خطرك ..... مع اني والله يا عدو الله وابن عدوه استصغر قدرك واستعظم تقريعك غير أن العيون عبرى والصدور حرى وما يجزي ذلك أو يغني عنا وقد قتل الحسين (عليه السلام) وحزب الشيطان يقربنا إلى حزب السفهاء ليعطوهم أموال الله على انتهاك محارم الله فهذه الأيدي تنطف من دمائنا وهذه الأفواه تتحلب من لحومنا وتلك الجثث الزواكي يعتامها عسلان الفلوات فلئن اتخذتنا مغنما لتتخذن مغرما حين لا تجد إلا ما قدمت يداك... » [2].

- «.... ولئن جرت علي الدواهي مخاطبتك إني لاستصغر قدرك، وأستعظم تقريعك وأستكثر توبيخك، لكن العيون عبرى، والصدور حرى، ألا فالعجب كل العجب لقتل حزب الله النجباء بحزب الشيطان الطلقاء، فهذه الأيدي تنطف من دمائنا والأفواه تتحلب من لحومنا، وتلك الجثث الطواهر الزواكي تنتابها العواسل وتعفرها أمهات الفراعل، ولئن اتخذتنا مغنما لتجدنا وشيكا مغرما، حين لا تجد إلا ما قدمت وما ربك بظلام للعبيد...» [3].

و"عسلان الفلوات": أي الحيوانات المفترسة البرية أو الذئاب منها بالخصوص، و"أمهات الفراعل": أي الضباع، وظاهر الكلام واضح.

- «كأني بأوصالي تقطعها عسلان الفلوات بين النواويس وكربلاء فيملأن منى أكراشاً جوفاً، وأجربة سغباً لا محيص عن يوم خط بالقلم».
- «وتلك الجثث الطواهر الزواكي تنتابها العواسل وتعفرها أمهات الفراعل».

---

١. اللهوف في قتلى الطفوف - ابن طاووس: ص٣٨؛ كشف الغمة في معرفة الأئمة - الاربلي: ج٢ ص٢٣٩؛ بحار الأنوار - المجلسي: ج٤٤ ص٣٦٦ - ٣٦٧، ص٣٩٧؛ مثير الأحزان - ابن نما الحلي: ص٢٩؛ نزهة الناظر وتنبيه الخاطر - الحلواني: ص٨٦؛ العوالم، الإمام الحسين (عليه السلام) - عبد الله البحراني: ص٢١٦؛ لواعج الأشجان - محسن الأمين: ص٧٠؛ موسوعة كلمات الإمام الحسين (عليه السلام).

٢. بلاغات النساء - ابن طيفور: ص٢٢؛ شرح إحقاق الحق - المرعشي: ج٣٣ ص٦٨١.

٣. اللهوف على قتلى الطفوف - ابن طاووس: ص١٠٧؛ بحار الأنوار - المجلسي: ج٤٥ ص١٣٤ - ١٣٥؛ لواعج الأشجان - محسن الأمين: ص٢٣٠.

وقد حاول بعضهم تأويل هذه الروايات بتأويلات ضعيفة لا تقوم أمام النقد العلمي. وفي الحقيقة إنه لا يصار إلى التأويل إلا عند الضرورة ولا ضرورة هنا للتأويل، فلا يوجد دليل عقلي أو نقلي قطعي الصدور والدلالة يدفع للاعتقاد بأنّ جسد خليفة الله لا يمكن أنْ تتجرأ عليه الحيوانات غير العاقلة، في حين ثبت قطعاً تجرأ الإنسان العاقل على جسده حتى وصل بهم إلى قطع إصبع الحسين (صلوات الله عليه)، وليتهم قطعوني إرباً دون إصبعه بأبي وأمي هو.

الحقيقة إنّ أقل ما يقال: إنّ جسد الإمام كجسد غيره من البشر، ومن يريد إضافة صفة خارقة لجسد الإمام أو خليفة الله في أرضه فعليه بالدليل وإلا فكلامه بلا قيمة علمية. أضف: أنّ المروي أعلاه عن الإمام الحسين (صلوات الله عليه) وأخته العقيلة (صلوات الله عليها) واضح الدلالة، وعلى الأقل هذا ما يفهم من ظاهره، ولا يمكن طرح الظاهر أو ما يفهم منه بجلاء دون دليل قطعي يمنع الظاهر الجلي للمروي أعلاه.

أيضاً: في قصة يوسف (عليه السلام) قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ [يوسف: ١٣]، ويعقوب خليفة من خلفاء الله ويوسف كذلك، وظاهر قول يعقوب في القرآن حجة ودليل، فيعقوب إذن بحسب القرآن لا يعتقد بهذا الاعتقاد الفاسد، بل يعتقد أنّ يوسف ممكن أنْ يأكله الذئب، وبالتالي خاف عليه من الذئاب وحذّر أبناءه من أنْ يأكل الذئب أخوهم يوسف خليفة الله في أرضه، وأخوة يوسف فهموا واعتقدوا بأنّ الذئب ممكن أنْ يأكل يوسف (عليه السلام)، لهذا أجابوا يعقوب (عليه السلام) بقولهم: ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذاً لَّخَاسِرُونَ﴾ [يوسف: ١٤]. فيعقوب إذن هو الذي جعل أبناءه يعتقدون بعكس ما يعتقد أهل الضلال اليوم، وصرّح أمامهم بقول واضح بأنه يخاف أنْ يأكل الذئب خليفة الله، فهل خفي على نبي الله يعقوب أنّ خليفة الله (عليه السلام) لا يأكله الذئب، بينما لم يخفَ هذا الأمر على أصحاب هذه العقائد الباطلة؟!!

أما القول بأنّ يعقوب (عليه السلام) إنما أراد أمراً باطنياً، وقصد بالذئاب أخوة يوسف (عليه السلام)، فهذا الأمر لا يتعارض مع كون ظاهر قول يعقوب - وما يفهمه منه من يسمعه وما فهمه منه أبناؤه كما هو واضح من ردهم عليه - دال وبوضوح أنّ الذئب يمكن أنْ يأكل خليفة الله في أرضه يوسف (عليه السلام)، كما يمكن أنْ يأكل غيره من الناس] انتهى ما عن كتاب عقائد الاسلام.

اسئلة المبحث الثالث:

س١: ما المقصود بالصفة المعجزة التي اشترطها بعضهم في المعصوم ؟

س٢: كيف ترد على من يقول بان المعصوم ليس له ظل او لا تأكل لحمه السباع او يؤثر قدمه في الارض الصلبة دون الرخوة ؟

المبحث الرابع[1]: خليفة الله في أرضه واللغات:

﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أَعْجَمِيّاً لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاء وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤].

بعضهم يعتقد أنّ معرفة كل اللغات صفة ملازمة لخليفة الله في أرضه، وهذه عقيدة باطلة لا دليل عليها.

فحجة الله في هذا العالم الجسماني كسواه من الناس في مسألة معرفة اللغات، فهو في هذا العالم الجسماني لا يمكن أنْ يعرف اللغات الأخرى جميعها إلا بالمعجزة، وهذا أمر آخر فنحن لا نتكلم هنا عن المعجزة التي قد تحصل وقد لا تحصل وفق حكمة إلهية، وإنما نتكلم عن صفة معجزة ملازمة، أي كون كل حجة يعرف كل اللغات في هذا العالم الجسماني في كل وقت، وهذا أمر قد يعتقد به بعض الجهلة والغلاة وهو غير صحيح، وإضافة إلى فقده للدليل فإنه مخالف للواقع التاريخي والعقل والقرآن، وبيانه في نقاط:

أولاً: لو كان الحجج يتكلمون كل لغة لاحتجوا بها على من واجهوهم لكي يؤمنوا بهم. ولم يثبت بدليل قطعي أنّ خلفاء الله احتجوا بمعرفة اللغات الإنسانية الأخرى على أقوامهم ليؤمنوا بهم. ثم ما حاجتهم للمعاجز الأخرى لو كانوا يعرفون كل اللغات الإنسانية، فماذا يفعل موسى بالعصا إذا كان يتكلم عدة لغات دون تعلم؟!!!

ثانياً: خليفة الله موسى (عليه السلام) لم يكن يجيد النطق بأي لغة بصورة صحيحة، كما هو واضح في القرآن قال تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾ [الشعراء: ١٣]، ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ [طه: ٢٧- ٢٨].

وفي التوراة - العهد القديم:

- «فقال موسى للرب استمع أيها السيد. لست أنا صاحب كلام منذ امس ولا أول من امس ولا من حين كلمت عبدك. بل أنا ثقيل الفم واللسان. فقال له الرب من صنع للإنسان فما أو من يصنع اخرس أو أصمّ أو بصيرا أو اعمى. أما هو أنا الرب. فالآن اذهب وانا أكون مع فمك وأعلمك ما تتكلم به. فقال استمع أيها السيد. ارسل بيد من ترسل. فحمي غضب الرب على موسى وقال أليس هرون اللاوي أخاك. أنا اعلم انه هو يتكلم. وأيضا ها هو خارج لاستقبالك. فحينما يراك يفرح بقلبه. فتكلمه وتضع الكلمات في فمه. وانا أكون مع فمك ومع فمه وأعلمكما ماذا تصنعان. وهو يكلم الشعب عنك. وهو يكون لك فما وأنت تكون له الها» [2].
- «فتكلم موسى أمام الرب قائلا هوذا بنو اسرائيل لم يسمعوا لي. فكيف يسمعني فرعون وانا اغلف الشفتين» [3].
- «فقال موسى أمام الرب ها أنا اغلف الشفتين. فكيف يسمع لي فرعون»[4].

١- اضافة عنوان المبحث الرابع من المعدّ. وجميع مادة هذا البحث من كتاب عقائد الاسلام للسيد أحمد الحسن (ع).

٢. خروج ٤- (١٠ - ١٦).

٣. خروج ٦ - ١٢.

٤. خروج ٦ - ٣٠.

ولم تحل مشكلة لسان موسى في التوراة إلا ببعث أخيه هارون (عليه السلام)، فبعد أنْ قال موسى (عليه السلام) ما تقدم؛ أجيب بأنّ هارون سيكون مبعوثاً ليتكلم نيابة عن موسى (عليه السلام) فيما يريد قوله.

- «فقال الرب لموسى انظر. أنا جعلتك الها لفرعون. وهرون أخوك يكون نبيّك. أنت تتكلم بكل ما آمرك. وهرون أخوك يكلم فرعون ليطلق بني اسرائيل من أرضه» [1].

فهذا موسى (عليه السلام) خليفة من خلفاء الله في أرضه، ومن أولي العزم من الرسل، وبصريح القرآن والتوراة واتفاقهما أنّ هناك عقدة في لسانه، تمنعه عن الإفصاح بألفاظ واضحة تعبر عن المعنى الذي يريده بصورة واضحة ومفهومة للمتلقي، ومع هذا أرسله الله سبحانه وتعالى ولم يحلل عقدة لسانه كلياً، بل جعل حل هذه المشكلة - التي تعيق تبليغ الرسالة الإلهية للمتلقي - بإرسال مساعد لموسى (عليه السلام) وهو هارون أخاه، وبهذا أجيب دعاء موسى (عليه السلام) وحلت مشكلة عقدة لسانه، ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي * كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً * وَنَذْكُرَكَ كَثِيراً * إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيراً * قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ٢٥ - ٣٦]. وهذا القرآن ينقل لنا بوضوح بقاء ثقل لسان موسى (عليه السلام) حتى بعد إرساله بفترة من الزمن في قول فرعون وانتقاده لثقل لسان موسى وعدم تمكنه من الإفصاح عن المعنى بصورة واضحة للمتلقي: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ * فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَاء مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ * فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ * فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ * فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفاً وَمَثَلاً لِلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف: ٥١ - ٥٦].

مع الأسف استخف قومه بأتفه الإشكالات التي تتكرر دائماً، ومرّرها عليهم ليكفروا بموسى (عليه السلام)، إشكالات فرعون على موسى (عليه السلام) - أنّ موسى (عليه السلام) غير فصيح ولم يأتي بمعجزة واضحة لا لبس فيها - ﴿لَا يَكَادُ يُبِينُ * فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَاء مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾، إشكالان لو تصفحت كل الرسالات ستجدهما، ولو تصفحت كل الجاحدين للرسالات ستجدهم يشكلون بهما، فسبحان من قال تشابهت قلوبهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨]، إشكالات يكررها أئمة الضلال وفقهاء السوء دائماً، ويستخفون بها أقوامهم فيوردونهم الهلاك. فإذا كان موسى في لسانه ثقل وأشكل عليه فرعون فهل نجا محمد (صلى الله عليه وآله) الذي لم يكن في لسانه ثقل، وهل نجا القرآن الذي جاء به محمد (صلى الله عليه وآله) من هذا الإشكال الذي لا يفارق أئمة الضلال ولا يفارقونه، لا والله فها هم المسيحيون وغيرهم إلى اليوم يشكلون على القرآن وأنه مخالف لقواعد اللغة العربية في النحو والبلاغة .....

ثالثاً: لو كان خلفاء الله يعرفون كل اللغات لأنزل الله عليهم الكتب السماوية بكل اللغات، فهو قادر والأمر موافق للحكمة، فيبقى أنْ يكون المانع في قدرة القابل، وهو أنّ الرسل لم يكونوا يعرفون غير لغة قومهم، فلو كان محمد يعرف عدة لغات كان المفروض أنْ ينزل القرآن عليه بعدة لغات، فهو كان بحاجة لقرآن بلغات الملوك الذين وجه لهم رسائل ودعاهم للإيمان به، على الأقل ليطلعوا على شيء من الوحي الذي أوحي لمحمد (صلى الله

---

١. خروج ٧ - (١ - ٢).

عليه وآله)، كما اطلع العرب في حينها، بل لا خلاف أنّ هذا أفضل بكثير من الترجمة التي جاءت متأخرة وأقوى للحجة وأعظم للفائدة، فترجمة غير المعصومين فيها مشاكل كثيرة جداً، كونها تنقل المعاني كما يفهمها القارئ والمترجم لا بحسب إرادة المتكلم سبحانه.

فالآن مثلاً توجد تراجم كثيرة للقرآن إلى اللغة الإنكليزية، وهي مختلفة اختلافات كثيرة في الألفاظ والمعاني فيما بينها، فالعقل يقول طالما أنّ الحال هذه فتفويت فرصة انزال القرآن بالإنكليزية على محمد - الذي يعرف الإنكليزية - مخالفة للحكمة، والله لا يفعل ما يخالف الحكمة، إذن لا يبقى إلا أنّ محمداً (صلى الله عليه وآله) كان يعرف العربية بلهجة قومه، ولا يعرف الإنكليزية ولا غيرها من اللغات، لهذا نزل القرآن بلهجة محمد (صلى الله عليه وآله) وقومه قريش، ولم ينزل حتى بلهجات العرب الأخرى التي كانت موجودة في زمن الرسول محمد (صلى الله عليه وآله).

رابعاً: محمد (صلى الله عليه وآله) أرسل رسائله إلى ملوك العالم بالعربية، فلو كان محمد يعرف غير العربية لأرسل رسائله إلى ملوك العالم بلغاتهم، فهذا أبلغ في نفوسهم ولإقامة الحجة عليهم، خصوصاً مع قلة المترجمين في ذلك الزمان، فمعرفته (صلى الله عليه وآله) للغات ستكون معجزة واضحة له وبيّنة للملوك.

خامساً: لو كان الأئمة يعرفون اللغات، كان عليهم أنْ يترجموا بعض آيات القرآن على أقل تقدير إنْ لم نقل كان المفروض أنْ يترجموا القرآن كله لكل اللغات. فهم خلفاء الله وأعرف الخلق بمراد المتكلم سبحانه وتعالى، فلو كان الإمام الصادق (عليه السلام) عارفاً بالفارسية وقد كان عنده آلاف الشيعة المؤمنين بالحق من الفرس، فما كان يمنعه أنْ يترجم لهم بعض آيات القرآن للفارسية على الأقل، إنْ لم نقل كان المفروض أنْ يترجم لهم القرآن كله لحاجتهم له؟!!

لا يوجد جواب غير أنه لم يكن يعرف الفارسية، وإلا لكان تخلفه عن ترجمة القرآن للفارسية مع معرفته للغة الفارسية مخالفاً للحكمة، فهو (صلوات الله عليه) أعرف الناس بمراد المتكلم سبحانه.

نعم، يمكن القول إنّ أرواحهم تعرف كل اللغات، وتعرف منطق كل حيوان وطير، ولكن ليس هذا هو حالهم في هذا العالم الذي نعيش فيه، وهم محجوبون بهذا العالم الجسماني بالأجساد، فهم في هذا العالم لا يعرفون لغة أخرى غير لغة أقوامهم التي اكتسبوها، لهذا لم يرسلهم الله بغيرها، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]، فهم يعرفون أي لغة بالتعلم وهذا أمر طبيعي، أو بالمعجزة وعندها لن تكون عبثية بل ستكون معجزة لحكمة وفائدة معينة، كمعرفة لغة الجن لأنهم مكلفون، أو معرفة لغة ما للاحتجاج بها على المخالفين ليؤمنوا، كما فعل سليمان لما عرَّفه الله بمنطق الطير فاحتج بمعرفته على مخالفيه ليؤمنوا به، ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ [النمل: ١٦].

فالنتيجة مما تقدم: إنّ من يعتقد أنّ خليفة الله لابد أنْ يتصف بمعرفة كل اللغات الإنسانية في هذا العالم الجسماني في كل وقت؛ يحتاج إلى الدليل القطعي على هذا الاعتقاد وهو غير موجود، فغاية ما يستندون عليه ظنون وتخرصات إنْ لم نقل أوهام مصدرها روايات غلاة في كثير من الأحيان، ويعارضها الدليل القرآني والعقل والحكمة والواقع، فالدليل ضدها كما تبيّن وليس مع إثباتها.

وهذه بعض الروايات التي يستفاد منها عكس ما يعتقد هؤلاء:

- «حدثنا محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان عن عبد الله بن القاسم عن صباح المزني عن الحرث بن حصيرة عن حبة بن جوين العرني قال: سمعت أمير المؤمنين عليا (عليه السلام) يقول: «إن يوشع بن نون كان وصي موسى بن عمران وكانت ألواح موسى عن زمرد أخضر فلما غضب موسى أخذ الألواح من يده فمنها ما تكسر ومنها ما بقي ومنها ما ارتفع فلما ذهب عن موسى الغضب قال يوشع بن نون أ عندك تبيان ما في الألواح قال نعم فلم يزل يتوارثها رهط من بعد رهط حتى وقعت في أيدي أربعة رهط من اليمن وبعث الله محمداً (صلى الله عليه وآله) بتهامة وبلغهم الخبر فقالوا: ما يقول هذا النبي (صلى الله عليه وآله)؟ قيل ينهى عن الخمر والزناء ويأمر بمحاسن الأخلاق وكرم الجوار. فقالوا: هذا أولى بما في أيدينا منا. فاتفقوا أن يأتوه في شهر كذا وكذا فأوحى الله إلى جبرئيل أن ائت النبي (صلى الله عليه وآله) فأخبره فأتاه فقال إن فلانا وفلانا وفلانا ورثوا ألواح موسى وهم يأتوك في شهر كذا وكذا في ليلة كذا وكذا فسهر لهم تلك الليل فجاء الركب فدقوا عليه الباب وهم يقولون: يا محمد. قال: نعم يا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان أين الكتاب الذي توارثتموه من يوشع بن نون وصي موسى بن عمران؟ قالوا: نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أنك محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) والله ما علم به أحد قط منذ وقع عندنا قبلك. قال: فأخذه النبي (صلى الله عليه وآله) فإذا هو كتاب بالعبرانية دقيق فدفعه إلي ووضعته عند رأسي فأصبحت بالكتاب وهو كتاب بالعربية جليل فيه علم ما خلق الله منذ قامت السماوات والأرض إلى أن تقوم الساعة فعلمت ذلك» [1].

- «حدثنا أبو محمد عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر البغدادي عن علي بن أسباط عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة الثمالي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن في الجفر أن الله تبارك و تعالى لما أنزل ألواح موسى (عليه السلام) أنزلها عليه و فيها تبيان كل شيء وهو كائن إلى أن تقوم الساعة فلما انقضت أيام موسى أوحى الله إليه أن استودع الألواح وهي زبرجدة من الجنة الجبل فأتى موسى الجبل فانشق له الجبل فجعل فيه الألواح ملفوفة فلما جعلها فيه انطبق الجبل عليها فلم تزل في الجبل حتى بعث الله نبيه محمداً فأقبل ركب من اليمن يريدون النبي فلما انتهوا إلى الجبل انفرج الجبل وخرجت الألواح ملفوفة كما وضعها موسى فأخذها القوم فلما وقعت في أيديهم ألقي في قلوبهم أن لا ينظروا إليها وهابوها حتى يأتوا بها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأنزل الله جبرئيل على نبيه فأخبره بأمر القوم وبالذي أصابوا فلما قدموا على النبي (صلى الله عليه وآله) ابتدأهم النبي فسألهم عما وجدوا فقالوا وما علمك بما وجدنا فقال أخبرني به ربي وهي الألواح قالوا نشهد أنك رسول الله فأخرجوها ودفعوها إليه فنظر إليها وقرأها وكتابها بالعبراني ثم دعا أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال دونك هذه ففيها علم الأولين وعلم الآخرين وهي ألواح موسى وقد أمرني ربي أن أدفعها إليك قال يا رسول الله لست أحسن قراءتها قال إن جبرئيل أمرني أن آمرك أن تضعها تحت رأسك ليلتك هذه فإنك تصبح وقد علمت قراءتها قال فجعلها تحت رأسه فأصبح وقد علمه الله كل شيء فيها فأمره رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن ينسخها فنسخها في جلد شاة وهو الجفر وفيه علم الأولين والآخرين وهو عندنا والألواح وعصا موسى عندنا ونحن ورثنا النبي (صلى الله عليه وآله)» [2].

- «عن أبي حمزة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «في الجفر إن الله تبارك وتعالى لما أنزل الله الألواح على موسى (عليه السلام) أنزلها عليه وفيها تبيان كل شيء كان أو هو كائن إلى أن تقوم الساعة فلما انقضت أيام

---

١. بصائر الدرجات - الصفار: ص١٤٦.

٢. بصائر الدرجات - الصفار: ص١٤٠.

موسى أوحى الله إليه أن استودع الألواح وهي زبرجدة من الجنة جبلا يقال له زينة، فأتى موسى الجبل فانشق له الجبل، فجعل فيه الألواح ملفوفة فلما جعلها فيه انطبق الجبل عليها، فلم تزل في الجبل حتى بعث الله نبيه محمدا (صلى الله عليه وآله)، فأقبل ركب من اليمن يريدون الرسول (صلى الله عليه وآله) فلما انتهوا إلى الجبل انفرج الجبل وخرجت الألواح ملفوفة كما وضعها موسى، فأخذها القوم، فلما وقعت في أيديهم ألقى الله في قلوبهم [الرعب] أن لا ينظروا إليها و هابوها حتى يأتوا بها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأنزل الله جبرئيل على نبيه فأخبره بأمر القوم، وبالذي أصابوه، فلما قدموا على النبي (صلى الله عليه وآله) ابتدأهم فسألهم عما وجدوا فقالوا وما علمك بما وجدنا قال أخبرني به ربي وهو الألواح قالوا نشهد إنك لرسول الله، فأخرجوها فوضعوها إليه فنظر إليها وقرأها وكانت بالعبراني ثم دعا أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال دونك هذه ففيها علم الأولين وعلم الآخرين، وهي ألواح موسى وقد أمرني ربي أن أدفعها إليك فقال يا رسول الله لست أحسن قراءتها، قال إن جبرئيل أمرني أن آمرك أن تضعها تحت رأسك كتابك هذه الليلة فإنك تصبح وقد علمت قراءتها، قال فجعلها تحت رأسه فأصبح وقد علمه الله كل شيء فيها، فأمره رسول الله (صلى الله عليه وآله) بنسخها فنسخها في جلد شاة وهو الجفر، وفيه علم الأولين والآخرين وهو عندنا والألواح عندنا، وعصا موسى عندنا، ونحن ورثنا النبيين صلى الله عليهم أجمعين، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): تلك الصخرة التي حفظت ألواح موسى تحت شجرة في واد يعرف بكذا» [1]].

انتهى ما عن كتاب عقائد الاسلام.

اسئلة المبحث الرابع:

س١: يعتقد البعض بكون معرفة خليفة الله لجميع اللغات صفة لازمة له، ناقش ذلك.

س٢: اذكر خمس مناقشات تبطل بها اشتراط معرفة خليفة الله بكل اللغات.

١. تفسير العياشي: ج٢ ص٧٧.

المحتويات

الفصل الاول:

المبحث الاول : كيف يعرف خليفة الله في أرضه: ٤

المبحث الثاني : قانون معرفة الحجة وفقراته الثلاث: ٤

أولاً: النص ٤
الأول: النص من الله سبحانه وتعالى ٥
ثانياً: العلم ١٥
ثالثاً: الدعوة إلى حاكمية الله ١٨

الفصل الثاني:

المبحث الاول: بيان شيء من هوية المهديين (عليهم السلام) ٢٠

١. من أهل البيت (عليهم السلام) ومن ذرية الإمام المهدي عليه السلام: ٢٠
٢. الفاضلين الأمناء الخزنة: ٢١
٣. القوّام بعد أبيهم عليهم السلام: ٢١
٤. ولاة عهد الإمام المهدي عليه السلام: ٢١
٥. أئمة: ٢١
٦. أوصياء: ٢١
٧. شيعة أهل البيت (عليهم السلام): ٢٢

المبحث الثاني: ضرورة الاعتقاد بالمهديين وبيان ما قيل فيهم (ع) ٢٣

١. ضرورة الاعتقاد بالمهديين (عليهم السلام): ٢٣
2 المقصود بالمهديين (ع): ٢٣

المبحث الثالث: تقسيم الروايات التي تعرضت للأئمة والمهديين (عليهم السلام) وروايات الثلاثة عشر..... ٣٤

الأمر الأول: الروايات التي تبين أنّ الأئمة ثلاثة عشر إماماً ٣٤
الامر الثاني: موقف علماء الشيعة من هذه الروايات: ٣٧
دراسة الدعوى الاولى(دعوى التحريف او التصحيف): ٣٧

المبحث الرابع: بيان روايات المهديين (عليهم السلام) والجمع بين الروايات: ٤٨

الجمع بين الروايات: ٤٨
تقريب الجمع بشكل آخر ودفع توهم التعارض بين الروايات: ٤٩
الامام المهدي (ع) خاتم الأوصياء وآخر الأوصياء ٥١

المبحث الخامس: دفع ما قيل في روايات المهديين (ع) ٥٤

١. دفع اشكال شذوذ روايات المهديين الاثني عشر ٥٥
٢. دفع اشكال مخالفة روايات المهديين للروايات الصحيحة ٥٧
٣. دفع اشكال البعدية: ٥٩
٤. دفع اشكال كون رواية الوصية رواية آحاد) ٦٣
٥. دفع اشكال عدم ذكر النبي (ص) اسماء المهديين: ٦٤
٦. دفع اشكال وجود اضافة زائدة في نص الوصية: ٦٨
٧. دفع اشكال الحصر المستفاد من قولهم (ع) (وتسعة من ولد الحسين): ٧١
8. دفع اشكال عدم ذكر المهديين في التوراة وغيرها: ٧٣
٩. دفع اشكال خلو الارض من الحجة بعد الائمة الاثني عشر: ٧٤

الفصل الثالث:

المبحث الاول: نص وصية رسول الله ليلة وفاته وبعض دلالاتها: ٨٠
١. نص الوصية المباركة: ٨١
2. بعض دلالات الوصية: ٨٢
المبحث الثاني: دفع اشكالات قيلت في الوصية ٨٥
1. الاشكالات السندية: ٨٥
المبحث الثالث: قرائن صحة الصدور ٩٠
القرينة الأولى: **٩٠**
القرينة الثانية: ٩٢
القرينة الثالثة: ٩٢
القرينة الرابعة: ٩٣
القرينة الخامسة: ٩٤
القرينة السادسة: ٩٤
القرينة السابعة: ٩٥
المبحث الرابع: اثبات صدور الوصية ببيان آخر ٩٧
في كتب السنة: ٩٧
في كتب الشيعة: ٩٨
المبحث الخامس: دفع اشكالات قيلت في دلالة الوصية ١٠٣
الاشكال الاول: إنّ مضمون الوصية معلوم سلفاً ؟ ١٠٣
الإشكال الثاني: الوصية متناقضة ولا يصدر المتناقض من النبي (ص) ١٠٤
الإشكال الثالث: اضطراب في متن الوصية ١٠٤
الإشكال الرابع: الوصية احتوت على ما هو باطل مما يدل على عدم صدورها ١٠٥
الإشكال الخامس: مجيء الوصي قبل الموصي ١٠٦
الاشكال السادس: التسليم مشروط بالوفاة لا قبلها ١٠٧
الاشكال السابع: اجتماع حجتين في وقت واحد ١٠٨
الاشكال الثامن: اية وجوب الوصية منسوخة ١١١
المبحث السادس: الوصية هي النص الذي يثبت الامامة ١١٥
النقطة الاولى: الامامة تعرف بالنص ١١٥
النقطة الثانية: النص يشخص صاحبه ١١٧

الفصل الرابع:

المبحث الاول: توضيح ألفاظ وردت في الروايات ١٢٠
.1 لفظ اليماني: ١٢٠
.2 توضيح لفظ القائم: ١٢٠
.3 توضيح لفظ المهدي: ١٢١
.4 صاحب الأمر: ١٢١
.5 طالع المشرق: ١٢٣
.6 رجل منا أهل البيت: ١٢٣
.7 خليفة المهدي (ع): ١٢٤
٨. المكنى بعمه: ١٢٤
٩.المولى الذي يلي امر الامام المهدي: ١٢٥

.10 خليفة الله المهدي (ع): ١٢٥
.11 توضيح لفظ السفياني: ١٢٦
المبحث الثاني: حدود شخصية اليماني..... ١٢٨
المبحث الثالث: اليماني هو قائم آل محمد:..... ١٣٢
جاء في كتاب جامع الادلة: اليماني هو قائم آل محمد ومهدي آخر الزمان:..... **١٣٢**
المبحث الرابع: هل اليماني من اليمن؟ ١٣٦
مناقشة منشأ الشبهة الأولى: ١٣٦
مناقشة منشأ الشبهة الثانية: ١٣٨
دلائل وقرائن تدل على أن خروج اليماني ليس من اليمن: ١٤٣
الفصل الخامس:
المبحث الاول: دراسة في توقيع السمري..... ١٤٦
النقطة الأولى: المناقشة المتعلقة بالسند ١٤٨
النقطة الثانية: وهي تتعلق بمتن الرواية ١٥٠
المبحث الثاني: المعجزة المادية الجسمانية وموضعها في دين الله: ١٥٦
في القرآن:..... ١٥٦
مناقشة بعض الأقوال في المعجزة: ١٥٩
المبحث الثالث: خليفة الله والصفات المعجزة:..... ١٦١
المبحث الرابع: خليفة الله في أرضه واللغات: ١٦٤

والحمد لله أولاً وآخراً